



جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية
تخصص: علاقات دولية

تحت إشراف الأستاذ:
الأستاذ الدكتور: عمر فرحاتي

من إعداد الطالب:
عبد الله بالحبيب

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
أ.د. مولود قاسم	أستاذ	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	رئيسا
أ.د. عمر فرحاتي	أستاذ	جامعة حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
أ.د. آدم قبي	أستاذ	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	ممتحنا
أ.د. نور الدين حشود	أستاذ	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	ممتحنا
أ.د. مصطفى بخوش	أستاذ	جامعة محمد خيضر بسكرة	ممتحنا
أ.د. هادية يحيوي	أستاذ	جامعة عباس لغرور خنشلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023



جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية
تخصص: علاقات دولية

تحت إشراف الأستاذ:
الأستاذ الدكتور: عمر فرحاتي

من إعداد الطالب:
عبد الله بالحبيب

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة	مؤسسة الانتماء	الصفة
أ.د. مولود قاسم	أستاذ	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	رئيسا
أ.د. عمر فرحاتي	أستاذ	جامعة حمه لخضر الوادي	مشرفا ومقررا
أ.د. آدم قبي	أستاذ	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	ممتحنا
أ.د. نور الدين حشود	أستاذ	جامعة قاصدي مرباح ورقلة	ممتحنا
أ.د. مصطفى بخوش	أستاذ	جامعة محمد خيضر بسكرة	ممتحنا
أ.د. هادية يحيوي	أستاذ	جامعة عباس لغرور خنشلة	ممتحنا

السنة الجامعية: 2024/2023

إهداء

إلى أبطال طوفان الأقصى في الأرض المباركة

إلى الذين يعيدون كتابة التاريخ هناك

لتستعيد الأمة أمجادها

إنهم المنصورون وإنهم الغالبون

بحول الله تعالى وقوته.

شكروعرفان

أرفع أسمى آيات الشكر والعرفان إلى الأستاذ الدكتور
فرحاتي عمر، الذي قبل الإشراف على هذا العمل
وعلى توجيهاته القيمة والتي لولاها لما أمكن لهذا
العمل أن يرى النور.

وافر الشكر إلى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة
المناقشة.

كما أشكر كل من ساعدنا على إنجاز هذا العمل من
قريب أو بعيد.

مقدمة:

تعد نظريات التكامل والاندماج إحدى أبرز النظريات في علم العلاقات الدولية، والتي نشأت لتفسر مسارات الاندماج بين الدول المختلفة من حيث الدوافع والقوى المحركة والفاعلة والآليات والكيفيات والمآلات والنتائج والآفاق والسيناريوهات والمشاهد التي ترصد مستقبل هذه المسارات.

وقد كانت الأدبيات حول نظريات التكامل والاندماج قديمة نوعاً ما، إلا أنها لم تتطور بالشكل الحالي إلا مع تطور التجربة التكاملية الأوروبية فقد انعكست النجاحات المتتالية التي حققتها عملية تطور الوحدة الأوروبية على التراث الأكاديمي لنظريات التكامل والاندماج. وأصبحت مصدراً للإثراء والنقاش والإبداع، فالوحدة الأوروبية هي في البداية مشروع فكري تبلور في أذهان مفكري وحكماء وفلاسفة وفقهاء ورجال قانون ومصلحين اجتماعيين قبل أن يتحول إلى مشروع سياسي تجسد في بناء مؤسسات تحظى بدعم رؤساء الدول والحكومات وقطاع كبير من النخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية في مختلف الدول الأوروبية.

هذه التجربة التي تعد محط أنظار الجميع لم تولد من فراغ وإنما تبلورت تدريجياً وعلى مدى قرون طويلة من خلال إسهامات فكرية في البداية، تباينت دوافعها وأهدافها، كما تباينت مضامينها وما انطوت عليه من وسائل، وآليات لحل الإشكاليات والعقبات المتوقعة على طريق الوحدة وشكلت هذه الإسهامات مخزوناً نهلت منه النخبة السياسية عندما بدأت الظروف العالمية والإقليمية والمحلية تنضج بعد ذلك. لتتحول الفكرة إلى مشروع سياسي قابل للتطبيق على أرض الواقع في ظروف إقليمية متغيرة.

برزت فكرة الوحدة الأوروبية في القرن الثالث عشر الميلادي وتطورت عبر القرون دون انقطاع إلى أن حانت الفرصة لتحويلها إلى حركة سياسية نشطة تفاعلت مع الواقع، وقد حمل لواء هذه الفكرة عدد كبير من الفلاسفة ورجال السياسة والقانون من مختلف أرجاء أوروبا.

كما تعد التجربة التكاملية الأوروبية نتاج عمل عقلائي واع ومخطط استهدف تجنب الانتحار الجماعي لشعوب تختلج في حركة عفوية أفرزها إرث تاريخي وثقافي أسهم المفكرون الأوروبيون في استعادة حضوره في وجدان الشعوب الأوروبية وتعميق الوعي به رغم كل التناقضات داخل المجتمع الأوروبي.

لقد امتد مبرر وجود الاتحاد الأوروبي تاريخياً بدافع الخوف من وجود قوة الاتحاد السوفياتي القاهرة على حدود أوروبا، حيث كان من المستحيل في ظل موازين القوى السائدة أن تستطيع أي دولة أوروبية غربية بمفردها موازنة الاتحاد السوفياتي، ولأن الرؤية السائدة في

ذلك الوقت أن القوة الاقتصادية هي المفتاح الأساس للقوة العسكرية، فقد اتفق الأوروبيون على تشكيل تحالف اقتصادي يأخذ شكل اقتصاد إقليمي موحد تحكمه إدارة مركزية، ورغم أن ذلك كان يعني تخلي الدول الأوروبية عن بعض أبعاد السيادة فقد شعر الأوروبيون في ذلك الوقت بأنه ليس لديهم خيار آخر للدفاع عن أنفسهم سوى هذا النهج.

إن الاتحاد الأوروبي هو كيان دولي له الشخصية القانونية المستقلة، لكنه كيان يجسد نظاما سياسيا لم تتضح سماته وملامحه بشكل نهائي ومستقر بعد، فما تزال بنيته المؤسسية في حالة تطور مطرد، أو تحول دائم ومستمر لكي يتناغم مع ما يطرأ عليه من توسع مستمر سواء على الصعيد الداخلي باكتساب أعضاء جدد أو على الصعيد الخارجي باتساع نشاطاته ونطاق صلاحياته لذلك يمكن القول أن الاتحاد الأوروبي يشكل بوضعه الراهن نظاما فريدا، لم يسبق له مثيل إنه يبدو أقرب إلى المنظمة الإقليمية منه إلى شكل الدولة الفدرالية أو الكنفيدرالية.

إن الاتحاد الأوروبي مؤسسة ثورية تعكس الدوران الغربي لمركزية الجغرافيا السياسية، فهذا الكيان بكونه أفضل الأشكال المتطورة للحكومة بين الدول، يضم دولا تشبه في توحيدها الاندماج الاقتصادي بين الشركات أكثر مما تشبه الاندماج السياسي وتحظى بمكاسب صافية في كل من التجارة والمناطق من شمال إفريقيا وحتى القوقاز وقد حلت قوانين الاتحاد الأوروبي محل القوانين الوطنية كما أن معظم التجارة الأوروبية تتم داخل الاتحاد الأوروبي.

إن تمثل أوروبا وبروزها كفاعل أساسي على الساحة الدولية يرجع إلى منتصف الثمانينات من القرن العشرين بعد إعلان خطة إنشاء سوق أوروبية، حيث بدأ تنفيذ مراحلها مع توقيع معاهدة "ماستريخت" 1992. والتي تعهدت بموجها الدول الموقعة على العمل لتحقيق مزيد من التكامل والاندماج فيما بينها في ظل اتحاد سياسي اقتصادي وهذا الهدف يعكس عنصر القوة الاقتصادية والاندماج السياسي في الحضور على مسرح الأحداث الدولية. عندما شارفت الحرب الباردة على نهايتها أصبح واضحا لدى الجميع أن البيئة الجيوسياسية الأوروبية قد دخلت في مرحلة تحولات بنيوية عميقة وواسعة وأن البناءات التي أقيمت في مالطا بعد الحرب العالمية الثانية آيلة إلى السقوط لأنها لا تستطيع الاستمرار وسط بيئة لم تعد تشبه كثيرا ما كانت عليه من تقاسيم تغيرت ملامحها بشكل جوهري.

لقد أسلفنا القول بأن التجربة التكاملية الأوروبية هي أكثر تجارب التكامل والاندماج الإقليمي نجاحا ومرد ذلك إلى عوامل وأسباب ساهمت في صناعة وصياغة هذا النجاح، ولكن بالمقابل فإن الأمر يستدعي فحص وتحليل التجربة التكاملية في حد ذاتها لاستخلاص الأسباب والعوامل التي صنعت نجاح هذه التجربة في جانبه الاقتصادي والمالي والنقدي ولم تحقق النجاح ذاته في الجانب السياسي الأمني، أو ما يسمى بالسياسة الخارجية الأوروبية الموحدة أو المشتركة، وهذا ما أدى بأحد الباحثين إلى وصف الاتحاد الأوروبي بأنه: "يبدو كجسد واحد ضخّم وقزم سياسي في الوقت نفسه".

فقد تمكن الاتحاد الأوروبي بالفعل من توحيد الكيانات الاقتصادية المبعثرة وضمها إلى درجة الانصهار في كيان اقتصادي واحد، يتعامل تجاريا واقتصاديا مع العالم الخارجي باعتباره اقتصادا موحدا، لكن هذا الكيان الاقتصادي الموحد لا يقوده عقل سياسي واحد، وإرادة سياسية واحدة.

وإنما مجموعة متباينة من العقول الحريصة على التصرف وفق إرادتها المستقلة فجاءت حرب الخليج الثانية كاختبار قاس وصعب للتجربة التكاملية الأوروبية والذي أظهر أن الإتحاد الأوروبي الموحد اقتصاديا، ما يزال منقسما سياسيا، وأن انقساماته تلك تبدو أعمق وأشد غورا في وجدان الأوروبيين.

صحيح أن الاتحاد الأوروبي منذ التوقيع على معاهدة "ماستريخت" وضع الأساس لهوية أوروبية جديدة، وأصبحت السياسة الخارجية للاتحاد واحدة من أعمدة أو مداميك ثلاثة يقوم عليها الكيان، ولكن هذا لا يخفي حقيقة مفادها أن الطريق ما يزال طويلا وليس معبدا قبل أن تصبح للاتحاد الأوروبي سياسة خارجية مشتركة أو موحدة بالفعل.

إن موضوع هذه الدراسة هو البحث في الأبعاد المختلفة للتجربة التكاملية للاتحاد الأوروبي، من أجل تقصي عوامل نجاحها على الصعيد الاقتصادي، ومحاولة كشف العوائق المعرّقة لمسار بناء سياسة خارجية موحدة توافق أو توازي حجم النجاح المحقق في ميادين التكامل الأخرى.

لقد تأرجحت السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بين النجاح والإخفاق، وكان هذا التأرجح نتاج عوامل عدة، منها ما هو داخلي ومنها ما يتعلق بالبيئة الدولية. فمعظم الدراسات والأدبيات المتعلقة ببناء الصرح الأوروبي تبرز أن الجانب الاقتصادي كان يتصدر أولويات القادة الأوروبيين ولكن الحقيقة غير ذلك تماما.

فيكفي أن تجري مراجعة سريعة لتاريخ علاقات وتفاعلات دول غرب أوروبا بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية لنجد أن رغبة هذه الدول في توفير الأمن والتعاون المشترك في هذا الميدان قد سبقت خطوات التنسيق والتعاون في المجالات الاقتصادية.

أوروبا اقتتلت أشد ما يكون الاقتتال وانقسمت وتشردت أعمق ما يكون الانقسام والتشردم وها هي اليوم تظهر للعالم موحدة ساعية للتوحد. ومتكتلة جادة في التكتل وحدة لا دماء فيها، وتكتلا لا قسر فيه، إنها تبدو لنا قادرة جادة في كل أمرها فهي إذا قاتلت نفسها قاتلت بكل صرامة وحسم، وإذا صالحت نفسها اصطلحت بكل صدق وعزم لا تعرف غير الجد في حربها وسلمها. وقد مكنها إيمانها بسلطان العقل من أن تظل في حالة إبداع متجددة لا قيود عليه ولا حدود له. آمنت عن يقين واطمئنان بتاريخها وحاضرها ومستقبلها باعتبار هذا الخليط بوتقة لهويتها الأوروبية. لقد عاشت أوروبا حروبا عدة على أراضيها كالحربين العالمية الأولى والثانية والحرب الباردة التي كانت آخرها. وها هي أوروبا تدخل عصرا بفصل جديد، فقد سقط جدار برلين وتوحدت ألمانيا بشرطها فكانت القارة على موعد مع امتحان كبير وعسير قد يكون أعنى امتحان في تاريخها الطويل والممتد عبر قرون.

كتب بول كنيدي المؤرخ الأمريكي عن التطورات العالمية بمختلف جوانبها ومفاهيمها متحدثا عن القرن الواحد والعشرين مستشرفا عن القوى التي يمكن أن يكون لها موطأ قدم في المستقبل فتحدث عن المجموعة الاقتصادية الأوروبية، ولاحظ البون الشاسع بين قوة أوروبا الاقتصادية وفعاليتها الحقيقية في العالم والتي تبدو أقل بكثير من وزنها الاقتصادي والمالي: "سواء تمكنت أوروبا من التخلص من آثار الحرب الباردة وبقيما الماضي أو تعثرت في ذلك، فإنها في كل الأحوال تبدو قارة متطورة بما تعج به من قدرات وتبدو قارة باعثة للإلهام بالرغم مما تزخر به من مشكلات".

منذ معاهدة "ماستريخت" الموقعة عام 1992، اكتسب الاتحاد الأوروبي أداة وآلية جديدة تمثلت في السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، هذه الأداة التي تقوت وترسخت بمعاهدة "أمستردام" 1997، كما أصبحت منذ بداية التسعينات ظاهرة مستمرة في التطور، وبينما الاتحاد الأوروبي يخطو خطواته في تكامله واندماجه حدث شيء لم يكن متوقعا والمتمثل في تصويت البريطانيين يوم 23 جوان 2016 على استفتاء يخيرهم بين البقاء في الاتحاد الأوروبي أو مغادرته، فجاءت النتيجة صادمة ومزلزلة، بحيث اختار ما نسبته 52 % من البريطانيين مغادرة الاتحاد الأوروبي، مقابل 48% أرادوا البقاء بين أحضان الاتحاد.

فهل يعد تصويت البريطانيين حالة استثنائية لن تتسع إلى باقي الأوروبيين؟ أم إنه مؤشر مبكر على القادم؟ وهل سيكون خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي صدمة تعمق شروخ هذا الكيان؟ أم ستكون موقظا يشحذ همم القيادات الأوروبية فتتعالى على أنانيتها الوطنية السياسية والسيادية وتسارع إلى استكمال النقائص التي جعلت البناء الأوروبي يترنح ويهم بالسقوط؟

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الأهمية الجيوستراتيجية للقارة الأوروبية نفسها كمركز للتفاعلات العالمية والدولية واعتبارها من أكثر مناطق العالم جذبا وحيوية واهتماما من قبل الباحثين لما تتميز به هذه القارة من مقومات اقتصادية وجغرافية وتاريخية وسياسية جعلت منها على امتداد التاريخ مصدرا للإثارة والإعجاب، وما أفرزته هذه الأهمية من تفاعلات ذات طبيعة خاصة رسمت ملامح التعاون والتقارب.

الأهمية العلمية: لقد فسرت نظريات التكامل والاندماج معظم التجارب التكاملية في العالم، ولكن التجربة التكاملية الأوروبية أثرت الإطار النظري لنظريات التكامل والاندماج وطرته ببنائاته النظرية والمعرفية فالبحت في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي يضيف إطارا نظري آخر، لهذا الحقل المعرفي.

الأهمية العملية: إن نجاح أو فشل النموذج الأوروبي في آخر محطة له وهو السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي يمكن أن يؤثر على التجارب التكاملية الأخرى: اتحاد المغرب العربي، مجلس التعاون الخليجي، سلبا أو إيجابا، بحيث أنها تستفيد من ايجابياته وتتلافى سلبياته.

أدبيات الدراسة:

تناولت العديد من الأبحاث موضوع التجربة التكاملية الأوروبية، من زوايا مختلفة وعبر مراحل زمنية متباينة سواء من طرف باحثين أوروبيين أو من خارج القارة الأوروبية، نذكر منها:

- دراسة الباحث عماد جاد الصادرة سنة 2001، تحت عنوان "الاتحاد الأوروبي: من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة"¹.

تمحورت الدراسة حول تقييم واقع العمل الجماعي من خلال تجربة دول الاتحاد الأوروبي في العمل الإقليمي المشترك، وتقديمها كنموذج يحتذى به في هذا المجال، مع محاولة استخلاص العبر والعظات، باعتبار أن تعامل دول الاتحاد مع مشاكل وصراعات ما بعد الحرب الباردة لها

¹ عماد جاد، الاتحاد الأوروبي: من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، القاهرة، 2001.

علاقة وطيدة أو أنها تأثرت بمسيرة هذه التجربة الرائدة في العمل الإقليمي المشترك، كيف بدأت وكيف توسعت وتحولت من التعاون المحدود في مجالات اقتصادية ضيقة - الفحم والصلب فقط- إلى الجماعة الأوروبية والسوق المشتركة ثم الاتحاد الأوروبي، وأخيرا إلى وضع أسس سياسة خارجية وأمنية مشتركة.

- دراسة الباحث علي الحاج الصادرة سنة 2004 بعنوان "سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة"¹.

تتمحور هذه الدراسة حول سياسات الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية، بالرغم من زيادة النفوذ الأمريكي على النظام الدولي وعلى شؤون المنطقة العربية منذ مطلع التسعينات من القرن العشرين وذلك سبب التحولات التي نتجت عن انتهاء الحرب الباردة وانهايار الاتحاد السوفياتي غير أنه ليس من المستبعد تطور الدور السياسي لقوى دولية صاعدة في مقدمتها الاتحاد الأوروبي لتبوء مركز دولي منافس للولايات المتحدة. وتتساءل الدراسة كيف يمكن للدول العربية توظيف الدور السياسي المتصاعد للاتحاد الأوروبي لخدمة القضايا العربية.

- أطروحة الباحثة راضية ياسمينه مزاني المعنونة ب"مسألة الدفاع الأوروبي بعد حرب كوسوفو" التي قدمت خلال موسم 2010/2011 بجامعة الجزائر²:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أن مشروع السياسة الأمنية الأوروبية هو مشروع يسعى من خلاله الاتحاد الأوروبي إلى لعب أدواره على المستوى الدولي، فبعدما تمكن الأوروبيون من فرض وجودهم على مستوى العلاقات الاقتصادية الدولية، فهم يسعون نحو فرض وجودهم في النظام الدولي في مجال الأمن والسياسة الخارجية وذلك من أجل تحقيق توازن إستراتيجي مع الولايات المتحدة في ظل رغبة الاتحاد الأوروبي في وجود عالم متعدد الأقطاب كما تلمح الدراسة إلى احتمال تحول الاتحاد الأوروبي إلى قطب مواز للولايات المتحدة الأمريكية في ظل نجاح التكامل الأوروبي على كافة الأصعدة في انتظار نجاح السعي الأوروبي في الانتقال نحو السياسات العليا.

- دراسة كوشلان جيروم "KOECHLIN, Jérôme" الصادرة سنة 2004 بعنوان: "L'Europe dans le monde: la politique étrangère de l'union européenne comme élément constitutif de l'identité européenne"¹.

¹ علي الحاج، سياسيات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 2005.

² - راضية ياسمينه مزاني، مسألة الدفاع الأوروبي بعد حرب كوسوفو، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2010/2011.

منذ التوقيع على معاهدة "ماستريخت" عام 1992، أصبح للاتحاد الأوروبي أداة جديدة تتمثل في السياسة الخارجية والأمنية المشتركة PESC هذا المفهوم الذي تقوى وتعمق في معاهدة أمستردام الموقعة عام 1997.

منذ بداية التسعينات أضحت السياسة الخارجية والأمنية المشتركة في تطور مستمر على مستوى مؤسسات صناعتها وأدوات تنفيذها، تمحورت هذه الأطروحة حول محورين اثنين: المحور الأول يبرز أن السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي هي عنصر ديناميكي في خلق وتطوير الهوية الأوروبية. والمحور الثاني يتناول الصعوبات التي تحول دون قدرة أوروبا على التكلم بصوت واحد، على الرغم من طموح القادة السياسيين وتطلعهم لإعطاء معنى لأوروبا قوية وقادرة وصانعة لهوية جماعية أوروبية، فالهاجس الأكبر الذي سكن ولازال يسكن قلوب القادة الأوروبيين هو: إعطاء روح لاتحاد سياسي لأوروبا قادرة على حماية نفسها في هذا العالم وأمام الرأي العام، وهو التحدي الأكبر للمرحلة الأخيرة للبناء الأوروبي.

- دراسة الباحث بلال قريب، سنة 2011 المعنونة "السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه: التحديات والرهانات"²:

سعى الاتحاد الأوروبي منذ نهاية الحرب الباردة إلى تكثيف خطاباته حول مشروع أمني دفاعي أوروبي كفيل بحماية القارة من خطورة التهديدات الخارجية. إلا أن هذا الحلم لا طالما ارتبط بالرؤى الأمريكية المانعة لأي محاولة أوروبية لعزل الأمن الأوروبي عن نظيره الأمريكي، الاعتراضات الأمريكية حول مشروع الأمن الأوروبي جعل الحديث عن هذا الأخير يعرف بعض التحفظات، كما بادر الأوروبيون بابتكار سياسات جديدة لتحقيق هذا الغرض انطلاقاً من التفاعلات الدولية الجديدة.

- دراسة لـ "جوزيب بوريل" المسؤول الأول عن السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، تحت عنوان "السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في زمن كوفيد-19" صادرة سنة 2021.

Josep BORRELL FONTELLES, "European Foreign Policy in Times of Covid-19" يتناول المسؤول الأول على السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بالدراسة والتحليل السلوك السياسي الخارجي الأوروبي إزاء الجائحة الكونية "كوفيد 19"، حيث استهل حديثه بالتذكير بأن طبيعة أوروبا هي قوة مرنة وليست صلبة، ثم أوضح الطريقة التي تعاملت بها أوروبا مع هذه الأزمة

¹ KOEHLIN, Jérôme. L'Europe dans le monde : la politique étrangère de l'Union européenne comme élément constitutif de l'identité européenne. Thèse de doctorat: Univ. Genève, 2003.

² قريب بلال، السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه - التحديات والرهانات -، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص: دبلوماسية وعلاقات دولية، 2010-2011.

وباقى الأزمات وفقا لهذا المنظور، مؤكدا أن الأزمة كشفت كل عيوب السياسة الخارجية الأوروبية وعلى رأسها الافتقار للإرادة.

- دراسة الباحث كريم مصلوح، سنة 2022 المعنونة "سياسة الدفاع الأوروبي" الصادرة عن المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات.

يتناول الكاتب أبعاد وحدود سياسة الدفاع الأوروبي من حيث المقاربات النظرية المختلفة التي تناولت الموضوع، ويخلص إلى أن سياسة الدفاع الأوروبية بطيئة ومتردة وأن قدرة الاتحاد على فهم السياسات الدولية والفعل على المسرح الدولي تبقى محدودة لتعقد البناء البيروقراطي في اتخاذ القرار، وقوة التوجهات الأطلسية داخل البناء الأوروبي. إشكالية الدراسة:

يعتبر الاتحاد الأوروبي من القوى الأساسية في النظام الدولي وبالتالي من الأهمية بمكان البحث في سياسته الخارجية المنتهجة والدور الذي يقوم به في رسم مستقبل العالم من خلال توجهاته في جميع القارات، لاسيما إذا نظرنا إلى الوزن الاقتصادي والمالي والتجاري الذي يحتله على مستوى العالم وبالتالي فإن السؤال الرئيسي لهذه الأطروحة والذي يمكن صياغته في هذه الإشكالية هو:

لماذا لم يحقق الاتحاد الأوروبي من خلال السياسة الخارجية المشتركة التي تبناها في معاهدة "ماستريخت" أهدافه والتي مضى عليها قرابة الربع قرن؟
أو بعبارة أخرى لماذا لم تكن النتائج في مستوى الأهداف المرسومة؟ هل يكمن الخلل في صنع السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي أم في تنفيذ هذه السياسة؟
التساؤلات الفرعية:

- ما هي العقبات التي تحول دون بناء سياسة خارجية مشتركة؟

- ما هي سبل تجاوز هذه العقبات؟

- ما هي المشاهد والسيناريوهات المحتملة لهذا المشروع؟

فرضيات الدراسة:

- إن عدم الاتفاق على مفهوم واحد لأوروبا السياسية كان عائق أمام بناء سياسة خارجية أوروبية مشتركة.

- التمسك بعامل السيادة كان وراء الإخفاق في بناء سياسة خارجية موحدة للاتحاد الأوروبي.

- تعدد الولاءات الأوروبية حال دون تحقيق السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة.

- التمسك بالسياسات الوطنية عامل معرقل لبناء سياسة خارجية أوروبية مشتركة.
 - الاحتماء بالمظلة الأمنية الأطلسية حال دون تحقيق سياسة خارجية وأمنية مشتركة.
- الإطار الزمني والمكاني للدراسة:

الإطار الزمني: يمتد الإطار الزمني لهذه الدراسة من تاريخ معاهدة "ماستريخت" 1992/02/07 المؤسسة للاتحاد الأوروبي إلى يومنا هذا (تم إنهاء إعداد الأطروحة بتاريخ 2024/06/02) باعتبار أن معاهدة "ماستريخت" أحدثت ثورة في المصطلحات والمفاهيم والآليات. فمع "ماستريخت" غدا ما كان حتى ذلك الحين يعرف بشكل عام باسم الجماعة الاقتصادية الأوروبية: الاتحاد الأوروبي وبتأسيسها لاتحاد أوروبي يعترم بدء مرحلة جديدة في عملية إنشاء تكتل سياسي وأوثق من أي وقت مضى بين شعوب أوروبا تتخذ فيه القرارات على أقرب مستوى ممكن من المواطنين، إذ شكلت "ماستريخت" نقطة تحول حقيقية في عملية التكامل الأوروبي، وسميت باتفاقية "ماستريخت" للوحدة الأوروبية، بحيث نصت الاتفاقية على بناء سياسة خارجية وأمنية دفاعية مشتركة على أساس المبادرة الفرنسية الألمانية بإنشاء جيش أوروبي مشترك، باعتبار أن الاتفاقية أرست أسس قيام السياسة الخارجية والأوروبية المشتركة.

الإطار المكاني: الإطار المكاني للدراسة هو الاتحاد الأوروبي الذي يعد تكتل دولي للدول الأوروبية يضم 27 (بعد انسحاب المملكة المتحدة سنة 2020) دولة وآخرهم كانت كرواتيا التي انضمت في يوليو 2013، تأسست بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة "ماستريخت" الموقعة عام 1992. ولكن العديد من أفكاره موجودة منذ خمسينيات القرن الماضي.

وهذه الدول هي: ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، فرنسا، لوكسمبورغ، هولندا، الدانمارك، أيرلندا، اليونان، إسبانيا، البرتغال، السويد، النمسا، فنلندا، إستونيا، بولندا، التشيك، سلوفاكيا، قبرص، بلغاريا، رومانيا، سلوفينيا، كرواتيا، لاتفيا، ليتوانيا، مالطا، المجر.

ومن أهم صلاحيات الاتحاد نقل اختصاصات الدول القومية إلى المؤسسات الدولية الأوروبية لكن تظل هذه المؤسسات محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة على حدا، لذا لا يمكن اعتبار هذا الاتحاد على أنه اتحاد فدرالي حيث أنه يتفرد بنظام سياسي فريد من نوعه في العالم. للاتحاد الأوروبي نشاطات عديدة: أهمها كونه سوق موحد ذو عملة واحدة هي اليورو الذي تبنت استخدامه 19 دولة من أصل 27. كما له سياسة زراعية مشتركة وسياسة صيد بحري موحدة.

في 23 يونيو 2016 قررت المملكة المتحدة عبر استفتاء الخروج من الاتحاد الأوروبي لتصبح أول دولة فيه تقوم بذلك، حيث استغرق مسار الخروج من الاتحاد حوالي ثلاث سنوات لتصبح المملكة المتحدة خارج التكتل الأوروبي بشكل نهائي سنة 2020.

الإطار المنهجي للدراسة:

لقد اعتمدت الدراسة على التكامل المنهجي الذي لا يكتفي بمنهج واحد بل يحاول التأليف بين عدة مناهج بحيث أن كل منهج يضيء جزء من الظاهرة المدروسة وهي:

- تحليل المضمون: ومن أشهر رواده «Berelson» 1952 وهو يمثل أداة بحثية وليس منهجاً قائماً بذاته يلجأ إليها الباحث في إطار يضمن دائماً أن يحقق التكامل مع أدوات بحثية أخرى الأمر الذي يسر له المزيد من الدقة والفاعلية وثبات التحليل.

وهو أحد أدوات البحث المنهجية التي تستخدم في بحوث الاتصال الجماهيري والتي تطورت واتسعت استخداماتها بشكل واضح، وحققت أهمية كبرى لما أحرزته من نجاح في الوصول إلى تحليلات وتفسيرات دقيقة في مجالات وموضوعات متنوعة.

ويستخدم تحليل المضمون عادة فيما يلي:

✓ وصف حقائق المضمون الاتصالي.

✓ تحديد أهداف الرسالة أو الأهداف التي يسعى المرسل إلى تحقيقها.

✓ دراسة تأثير الرسالة.

وقد حقق تحليل المضمون هذا الانتشار والأهمية بفصل التطبيقات البحثية الواسعة من جهة، وبفضل التطور الفكري والنظري الذي ساهم في صقل هذه الأداة التحليلية وتعزيز دقتها.

منهج صنع القرار: ويتزعم هذا المنهج «ريتشارد سنايدر» الذي يقوم على أساس افتراض مؤداه، أن السياسة تعني في النهاية سلسلة من صنع القرارات، ومن ثم يمكن من خلال هذا المنهج دراسة السياسة وما تشهده من مواقف لصنع القرارات، قد تبدأ قبل ظهور القرار حيث عمليات التحفيز لصنع القرار، وتنتهي بعد صدوره ثم تنفيذه وتقويمه.

وقد ترتبط عملية صنع القرار بقدر من الغموض والسرية، الأمر الذي يعوق استخدام المنهج وقد يضع الباحث أمام احتمالات غير مؤكدة وتخمين يفتقر إلى اليقين خصوصاً إذا كانت العملية ترتبط بدرجة عالية من الغموض أو ارتبطت بجهود أثرت في أجندة الموضوعات التي يواجهها النظام السياسي.

المنهج التحليلي: يتم توظيف هذا المنهج في تفكيك البيانات وتحليلها ثم إعادة بنائها في سبيل الوصول إلى معرفة الدوافع والعوامل التي تؤثر على سلوك الأطراف المختلفة، ويتميز هذا المنهج بأنه، لا يكتفي بوصف الظاهرة وإنما يسعى إلى الغوص في أعماقها، ومعرفة طبيعة العلاقات التي تقوم بين أجهزتها ومقوماتها المختلفة.

المنهج التاريخي: يستخدم هذا المنهج من طرف الكثير من باحثي العلوم السياسية في بحوثهم، بالرغم من المحاذير التي تحيط حادة بالإفراط في البيانات التاريخية فالسياسة أكثر ارتباطا بالتاريخ من أي علم آخر إنهاء علم السياسة التاريخية الجاري كما أن التاريخ يوصف بأنه علم السياسة "السياسة الماضية".

وقد شهدت السنوات الماضية في ظل المدرسة ما بعد السلوكية عودة للاهتمام بالدراسات التاريخية مرة أخرى في علم السياسة¹، وأصبح المزيد من البحوث السياسية يتضمن أسس وقواعد يلتزم بها البحث التاريخي وتستند إلى وثائق ودراسات تاريخية كجزء أساسي من هذه البحوث كما أن المنهج التاريخي يتفق مع المناهج الإمبريقية والمناهج التفسيرية، فهو يتفق مع الأول في اتجاهه لتحليل التحيز والذاتية بقدر الإمكان، ومع الثانية في سعيه إلى الإحاطة والوصف الدقيق بقدر الإمكان، وهو يعني في ما يعنيه: تلك العملية المنظمة لاكتشاف الأدلة وتقييمها وتحديدتها والربط بينها من أجل إثبات حقائق معينة، والوصول إلى استنباطات تتعلق بأحداث ماضية².

كما يقول "هوروفتيز" Horowitz "أن التاريخ هو الأساس الذي تفتقر إليه كل دراساتنا ويجب أن لا نفقد التذوق التاريخي للأحداث الراهنة التي تفرض نفسها علينا كتعبير ملموس عن الماضي³. ونحن نتبع الخطوات الأولى لبذور السياسة الخارجية الأوروبية انتهاء بآخر مراحلها نجد أنفسنا مستخدمين هذا المنهج بغية مساعدتنا على إبراز خصائص كل مرحلة من مراحلها المختلفة.

المنهج المقارن: تعد المقارنة مطلب رئيسي في التحليل العلمي لأي ظاهرة، وهي تعني في مجملها اكتشاف أوجه التشابه والاتفاق وكذلك الاختلاف والتباين في الظواهر، فالمقارنة تعد مطلبا رئيسيا في التحليل العلمي لأي ظاهرة سياسية، ويؤكد أهمية هذا المطلب⁴:

1- أن المقارنة عملية ضمنية في أية محاولة للتحقق من صحة الفروض.

¹ عبد الغفار رشاد القصبي، مناهج البحث في علم السياسة، الكتاب الأول، مكتبة الآداب، القاهرة، 2004، ص 223.

² نفس المرجع، ص 225.

³ نفس المرجع، ص 226.

⁴ نفس المرجع، ص 242.

2- أن هدف العلم –وفق الكثيرين- هو دراسة التباين في الظواهر الواقعية وتحديد الظروف والشروط التي يظهر فيها التباين، وهذا يعني أن التحليل المقارن وهو جزء من علم السياسة ذاته يمكن استخدامه في إطار يستعين فيه الباحث بمناهج وأدوات وأطر تحليلية كالمنهج التاريخي وتحليل المضمون.

ونحن بصدد موضوعنا نجد أنفسنا في أشد حاجة للمنهج المقارن باعتباره أداة ضرورية سواء للمقارنة بين مختلف المراحل التي مرت بها التجربة التكاملية الأوروبية خاصة الشق المتعلق والهياكل، أو المواقف التي اتخذها الاتحاد من مختلف الأزمات، بذر التوتر في العالم.

مفاهيم الدراسة:

1- السياسة الخارجية:

يقوم الفاعل الدولي بدوره في العلاقات الدولية من خلال ما نطلق عليه السياسية الخارجية: «politique extérieure» ولكن يتعين علينا أن نكون حذرين عند استخدام المصطلحات لعدم وجود اتفاق حول تعريف هذه السياسة فهناك من يعرفها، بأنها: "جميع صور النشاط الخارجي، حتى ولو لم تصدر عن الدولة كحقيقة نظامية، إن نشاط الجماعة كوجود حضاري، أو التعبيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه اسم السياسة الخارجية"¹ أو هي "منهج للعمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما تم اختياره للتعامل مع مشكلة أو واقعة معينة، حدثت فعلا، أو تحدث حاليا أو يتوقع حدوثها في المستقبل"² ويعرفها «Léon Noëil» بأنها: "فن قيادة علاقة دولة ما بغيرها من الدول"³.

أما مارسيل ميرل فيري بأن السياسة الخارجية: "هي ذلك الجزء من نشاط الدولة الموجه للخارج. أي الذي يهتم - عكس السياسة الداخلية - بالمسائل الواقعة خارج الحدود"⁴، أما الأستاذ عبد المجيد العبدلي فيعرفها بأنها "فن تسيير سياسة الدولة الخارجية في جميع الميادين، مع بقية الممثلين الدوليين، سواء كانوا أشخاصا دوليين: دول ومنظمات دولية أو جماعات ضغط دولية أخرى. وهذا الفن تحكمه المصلحة الوطنية"⁵. وهذا هو التعريف الذي تفضل الدراسة تبنيه باعتباره يخدم الإشكالية لتركيزه على المصلحة الوطنية.

¹ حامد ربيع، نظرية السياسة الخارجية، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، دت، ص 7.

² Edgar Furniss and R.snyder, An introduction to American foreign policy, New York : Rimehart, 1955, P 6.

³ Léon Noëil, politique et diplomatie dans les affaires étrangères, P.U.F.Paris, 1959, P99.

⁴ Marcel Merle, La politique étrangère, P.U.F.Paris, 1984, P23.

⁵ عبد المجيد العبدلي، قانون العلاقات الدولية، شركة "أوربيس" للطباعة، ط2، تونس، 2000، ص 222.

2- السلوك السياسي الخارجي:

يتطلب تنفيذ أهداف واستراتيجيات السياسة الخارجية، أو مجرد التعامل مع وحدات النسق الدولي، اتخاذ مجموعة من السلوكيات. ويمكن تعريف سلوك السياسة الخارجية بأنه "كل تصرف قولي أو فعلي، محدد زمانا ومكانا، يقوم به الأشخاص الحكوميون المخولون رسميا بالتصرف باسم الوحدة، والموجه للوحدات الخارجية من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية¹، وطبقا لهذا التعريف يمكن أن نستخلص خصائص السلوك السياسي الخارجي وهي:

- أ- التحديد الزماني والمكاني لوحدة التحليل: أي أن السلوك هو وحدة للتصرف لها موقع محدد، أي أن لها بداية ونهاية محددة.
- ب- الرسمية: هو ذلك السلوك الصادر من صانعي السياسة الرسميين والمخولين بالتصرف باسم الدولة في المجال الخارجي ومن يمثلونهم.
- ج- الارتباط بتحقيق أهداف السياسة الخارجية: إذ أنه ليس كل ما يصدر من صانعي القرار الرسميين يدخل في نطاق سلوك السياسة الخارجية وإنما ينبغي أن يكون الغرض الرئيسي لهذا السلوك هو تنفيذ أهداف السياسة الخارجية.

3- الاتحاد الأوروبي:

هو نتاج لعملية تكامل واندماج بدأ عام 1951 ما بين ست (06) دول وبعد حوالي خمسون عاما وخمس موجات من الإضافات، أصبحت تضم 27 دولة في الاتحاد الأوروبي: اسبانيا، إستونيا، ألمانيا، إيرلندا، إيطاليا، البرتغال، بلجيكا، بلغاريا، بولندا، تشيكا، الدانمارك، رومانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، السويد، فرنسا، فلندا، قبرص، لاتينا، لوكسمبورغ، لتوانيا، مالطا، مجر، النمسا، هولندا، اليونان، أوكرانيا، ويمثل الاتحاد الأوروبي أكبر قوة اقتصادية في العالم². ويبلغ عدد سكانه: 449 مليون نسمة، ونتاجه الإجمالي المحلي يبلغ 19.35 تريليون دولار (الإسسي) والنحو 26.64 تريليون دولار (المعادل الشرائي)³.

وبدأ استخدام المصطلح "الاتحاد الأوروبي" في 1 أكتوبر 1993، حين دخلت معاهدة ماستريخت حيز التنفيذ ولم يكن هدف المعاهدة تغيير الاسم، بل كان الهدف التدليل على دخول حركة الوحدة الأوروبية مرحلة جديدة لا تقتصر فقط على الاندماج الاقتصادي بل تستهدف مكانه طريق الوحدة السياسية.

¹ محمد سيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مكتبة النهضة العربية، مصر ، ط2، 1998، ص 58.

² محمد مصطفى كمال، فؤاد نهرا، صنع القرار، ص 15.

³ وليد عبد الحي، أزمة الموقف الأوروبي من طوفان الأقصى، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ماي 2024، ص02.

4 - الاستقلال الاستراتيجي:

من المفاهيم المهمة التي ظهرت منذ سنوات عديدة وأخذت مساحة كبيرة من الاهتمام الأوروبي خاصة بعد الحرب الروسية الأوكرانية والتي أعطت زخماً كبيراً لهذا المفهوم، ويهدف أساساً إلى إنهاء الدعم الأمني والسياسي الأمريكي لأوروبا وأن تتكفل هي بنفسها بهذا الجانب، لتحقيق أكبر قدر من الاستقلال الذاتي وتعزيز نفوذ الاتحاد على الساحة الدولية كما يعتقد القادة الأوروبيون أن قضية الاستقلال الاستراتيجي هي قضية البقاء السياسي لأوروبا، كما سيحول الاتحاد الأوروبي من قوة اقتصادية إلى لاعب جيوسياسي دولي مستقل عن الولايات المتحدة الأمريكية، وهي فكرة فرنسية بالأساس.

تقسيم الدراسة:

لمعالجة موضوع البحث ارتأينا تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول رئيسية:

الفصل الأول الإطار النظري لتحليل السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي

تطرقنا فيه العوامل المحددة للسياسة الخارجية، والاطر النظرية المفسرة لعملية صنع القرار للسياسة الخارجية، والإطار المفسر للتجربة التكاملية للاتحاد الأوروبي، وانتهاء بالدوافع المحفزة لتبني سياسة خارجية موحدة بالنسبة للاتحاد الأوروبي.

الفصل الثاني معوقات صنع السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي

تناولت الدراسة فيه سلبيات آليات صنع السياسة الخارجية الأوروبية سواء على مستوى الخلل التنظيمي لأجهزة صنع القرار أو من حيث تعدد الأطر المعرفية حول قضايا السياسة الخارجية كالأمن الأوروبي مثلاً، وكما تناولنا فيه إشكالية عمومية محتوية السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، من ناحية تعدد مستويات هذه السياسة أو من جهة تعدد صورها.

الفصل الثالث: معوقات تنفيذ السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي

أفردناه لبحث مختلف العوائق المتعلقة بتنفيذ السياسة الخارجية الأوروبية سواء العوائق الداخلية كالصعوبات العملية أو مشكلة التوسع شرقاً أو الخارجية كالتأثير السلبي للاستراتيجية الأمريكية وحلف الناتو، أو معضلة العلاقات الأوروبية الروسية والإشكال اليوناني التركي.

الفصل الرابع: آفاق بناء سياسة خارجية أوروبية مشتركة

الفصل الختامي للدراسة جاء على شكل محاولة استشرافية لآفاق بناء سياسية خارجية مشتركة من خلال تحليل الرؤى المستقبلية الصادرة عن مؤسسات بحثية كمعهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية، ومحاولة الباحث بناء مشاهد مستقبلية لآفاق السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة في ضوء المتغيرات السياسية الكبرى لاسيما الانعطافة البريطانية المتمثلة في قرار الخروج من الاتحاد الأوروبي Bre xit.

الفصل الأول: الإطار النظري
لتحليل السياسة الخارجية
للاتحاد الأوروبي

إن التنظير في السياسة الخارجية يعود إلى فترة تاريخية بعيدة، حيث كان يعبر عنها بشكل أو بآخر في كثير من الكتب والوثائق وحتى الأساطير وذلك منذ آلاف السنين، فالفيلسوف اليوناني توسيديد "Thucydide" مثلاً، تناول الحروب البلوبونزية حيث تابع تصرفات وسلوكات الدول العدائية، كما عالج ميكيا فيلي السياسة الخارجية كذلك من زاوية صانع القرار وقدرته على اتخاذ القرارات العقلانية في توحيد بلاده إيطاليا، ولكن ما يقال عن هذه الكتابات وغيرها من الكتابات المماثلة هو أنها غير منهجية ومبعثرة ويصعب متابعتها.

إن السياسة الخارجية كظاهرة فهي قابلة للوصف والتفسير العلمي، وبالتالي من الممكن إخضاعها للدراسة العلمية على حقيقتها وذلك عن طريق الملاحظة والتجريب أو المقارنة عن السياسة الخارجية كحقل معرفي، هي ذلك العلم الذي يعنى بواقع السلوكيات الخارجية للوحدات الدولية واستقرارها باستخدام المناهج العلمية من أجل التفسير والتنبؤ، وبالتالي فإن السياسة الخارجية لا يمكن فصلها عما نسميه بنظرية العلاقات الدولية. لأنه توجد صلة وثيقة بين السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، كون أن هذه الأخيرة، هي تلك العملية التي تتفاعل فيها السياسات الخارجية، أي أن ظاهرة العلاقات الدولية تتضمن في محصلتها تفاعل مجموعة السياسات الخارجية للوحدات الدولية، وإذا كان هذا يعني أن هناك اختلافاً بين المفهومين، فإنه لا ينفي وجود ترابط بين الظاهرتين ذلك لأن العلاقات الدولية هي نتيجة للسياسات الخارجية، وهذه الأخيرة هي نتيجة لسياسات تسلكها وحدة دولية أو وحدات وفواعل دولية اتجاه وحدات وفواعل دولية أخرى في فترة زمنية معينة.

المبحث الأول: العوامل المحددة للسياسة الخارجية

عرفت دراسة السياسة الخارجية، بما يسمى بعلم الدراسات المقارنة في السياسة الخارجية وهي نوعان:

- الأول: المقارنة بين دولتين أو أكثر خلال فترة زمنية معينة اتجاه قضية معينة.
 - الثاني: المقارنة بين فترتين مختلفتين للسياسة الخارجية لدولة واحدة.
- وقد ساهم عاملان في تطور الدراسات المقارنة من السياسة الخارجية هما:

الأول: تزايد عدد الدول المستقلة في الستينات: لأن زيادة الاعتماد المتبادل الدولي، في مختلف الميادين أدى إلى زيادة التأثير المتبادل بين مختلف الدول، ولم يبق هذا التأثير حكرا على المستوى الحكومي بل تعدى ذلك ليشمل العلاقات والتأثير المتبادل على المستوى المجتمعي ولو بدرجة أقل، مما أدى إلى زيادة الاهتمام الشعبي بالعلاقات الدولية والسياسة الخارجية، بعد أن كانت حكرا على قطاعات معينة نخوية في كل الدول.

الثاني: التطور العلمي: أدى التركيز على الدراسات المقارنة في العلوم السياسية، وتحديدًا في مجال السياسة الداخلية، إلى الاهتمام لاحقًا بدراسة السياسة الخارجية والتوجه نحو بناء نظرية في السياسة الخارجية، وذلك نتيجة وفرة المعلومات المتاحة، وبالتالي أصبح هناك توجه لبناء أطر نظرية وتحديد مفاهيم تحكم السياسة الخارجية.

المطلب الأول: مدخل مفاهيمي للسياسة الخارجية

أولاً: تعريف السياسة الخارجية:

إن المفهوم العام للسياسة الخارجية يشير إلى أي سلوك للدولة أو الفواعل الدولية خارج حدودهم الجغرافية. وقد عرفها الكثير من الباحثين، ومن بينهم ما يلي: فلاديمير سوجاك Vladimir Sojack: "السياسة الخارجية للدولة هي أساسًا نشاط الدولة الموجه للدفاع عن مصالحها في الخارج، من خلال العلاقة مع الدول الأخرى، أو عناصر الجماعة الدولية"¹.

كينت تومبسون: "السياسة الخارجية هي النظرة الإيديولوجية، والنظرة التحليلية، أما الأولى فيفترض أن السياسات التي تصطنعها الدول تجاه العالم الخارجي هي تعبيرات عن المعتقدات السياسية والاجتماعية والدينية السائدة، فتصنف السياسة الخارجية ديمقراطية واستبدادية وتحريية واشتراكية ومحبة للسلام أو عدوانية.

¹ vladimir Sojack, International Relations in Our Times, Prague : Statni Pedagogicke, P 43.

وأما الثانية فتفترض أن للسياسة الخارجية عدة مقومات منها: تقاليد الدولة التاريخية وموقعها الجغرافي والمصلحة الوطنية وأهداف الأمن وحاجاته ¹. وهذا التعريف يقدم لنا مجموع العوامل الداخلية المؤثرة في السياسة الخارجية كما سنراه لاحقاً.

أما لاري ليونارد Leonard Larry: من خلال وصف السياسة الخارجية الأمريكية فيقول: "السياسة الخارجية للأمة في أي وقت، هي مجموع الأفعال المتخذة من قبل أمريكا في علاقاتها الخارجية... والسياسة الخارجية تتضمن على ماذا تفعل الأمة في العالم، لا ماذا تتفق على فعله أو تطمح إليه" ².

أما دانيال باب Danial papp: فإنه يفرق بين عملية السياسة الخارجية والسياسة الخارجية، فعملية السياسة الخارجية هي: "مجموع الأفعال التي تتبعها الدولة في صياغتها وتضمين سياستها الخارجية". أما السياسة الخارجية فتعني: الأهداف المباشرة لمجموع الأفعال التي تتخذها الدولة من أجل إنجاز أهداف سياستها الخارجية ³.

وهذا التعريف يفرق بين السياسة الخارجية كفعل يقوم به صناع القرار في المحيط الدولي والذي يعبر عن مواقف معينة وقرارات معينة، وبين عملية صنع السياسة الخارجية وصياغتها والتي تمر عبر مراحل وصولاً إلى الفعل المنبثق عن هذه المراحل، وكذلك يدخل في هذا التعريف عدة عناصر منها: أهداف السياسة الخارجية وموارد الدولة والمعلومات والمؤسسات.

ثانياً: أهداف السياسة الخارجية:

تلجأ كل دولة إلى تبني أهداف معينة في تعاملها مع النظام الدولي وتسخر جميع الإمكانيات والوسائل لتحقيقها وتتلخص الأهداف التي يمكن للدولة تحقيقها فيما يلي: ⁴

- 1- حماية السيادة الإقليمية.
- 2- تنمية مقدرة الدولة من القوة.
- 3- زيادة مستوى الثراء الاقتصادي للدولة.
- 4- التوسع.
- 5- الدفاع عن إيديولوجية الدولة أو العمل على نشرها في الخارج.

¹ كينيث تومبسون، نظريات السياسة الخارجية ومعضلاتها، بيروت، مؤسسة فرانكلين المساهمة بالطباعة والنشر، سنة 1961، ص459.

² عامر مصباح، تحليل السياسة الخارجية في العالم الثالث: دراسة حالة المملكة العربية السعودية، الجزائر، دار قرطبة للنشر والتوزيع، سنة 2007، ص 92.

³ نفس المرجع والصفحة.

⁴ مقلد اسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية: الدراسة في الأصول والنظريات، الكويت، مطابع مقوري، سنة 1979، ص142.

6- دعم التراث الثقافي والمحافظة عليه ونشر اللغة.

7- السلام كهدف للسياسة الخارجية.

تصنيف أهداف السياسة الخارجية: يمكن تصنيفها إلى ثلاثة فئات عامة هي:

1- فئة الأهداف المحورية: وهي التي يساوي تحقيقها وحمايتها وجود الدولة أو النظام ذاته بحيث قد تكون سبب وجود الدولة أحياناً، كالسيادة الوطنية مثلاً: وهي أهداف ذات أهمية قصوى وتوظف كافة الإمكانيات والوسائل للحفاظ عليها.

2- فئة الأهداف المتوسطة: تفرض إحداث تغير في المحيط الخارجي للدولة، والالتزام بهذه الأهداف ولو أنها لا توازي أهمية الأهداف المحورية، ومن بين هذه الأهداف مثلاً: بناء نفوذ سياسي في العلاقات الخارجية أو لعب دور ريادي في النظام الدولي.

3- فئة الأهداف البعيدة: الدولة هنا لا تعبئ إمكانياتها لتوظيفها في خدمة هذه الأهداف كما تفعل بالنسبة للأهداف الأولى، فهي مجرد تصور لبنية النظام الدولي، كما فعلت مثلاً الجزائر في السبعينات حيث دعت لقيام نظام اقتصادي دولي جديد¹.

المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية:

يبدو هناك صعوبة في الفصل بين أهداف السياسة الخارجية وبين المصلحة الوطنية في السياسة الخارجية، نظراً للتداخل بين المصطلحين، فهناك من الباحثين من يرى أن أهداف السياسة الخارجية هي المصلحة الوطنية، أو أن وظيفة السياسة الخارجية هي تحويل المصلحة الوطنية إلى أهداف محددة تعمل الدولة على تحقيقها، ممكن أن الاختلاف هو منهجي، بمعنى أن مقتضيات البحث العلمي حتمت التفريق بينهما.

إن المصلحة الوطنية وظفت في الكثير من الدراسات كأداة لتحليل السلوك الدولي الخارجي على اعتبار أن الدولة من وجهة النظر هذه، تحركها مصالحها الوطنية في تعاملها مع فواعل النظام الدولي في العلاقات الدولية، من ناحية أخرى وهي الناحية العملية أن خدمة المصلحة الوطنية تقتضي التخطيط وبناء الاستراتيجيات ويتطلب ذلك تفصيل المصلحة الوطنية إلى أهداف مختلفة (أهداف إستراتيجية طويلة المدى وأهداف متوسطة المدى وأهداف تكتيكية قريبة المدى).

¹ ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت، دار الكتاب العربي، سنة 1985، ص 175.

وهناك من المصالح الوطنية، التي هي حيوية لكل دولة والمتمثلة في المحافظة على البقاء القومي، وهذه المصلحة تقتضي جملة من الأهداف، كالسلح وإقامة تحالفات وتقوية الجبهة الداخلية كإحداث تنمية اقتصادية واجتماعية. لذلك اختلفت آراء العلماء والباحثين حول تحديد مفهوم المصلحة الوطنية، فيرى ملحم قربان "أنها تلك الاعتبارات التي تحدد تصرف القوة في تكيف التصرف السياسي وتقريره"¹.

ويعطي ملحم قربان ثلاثة أوصاف لمفهوم المصلحة الوطنية وهي:

1- مصلحة غامضة.

2- مصلحة لاعقلانية.

3- مصلحة أدبية.

أما "جيمس روزنو": فإنه يفرق بين المصلحة الوطنية كأداة للتحليل السياسي والمصلحة الوطنية كأداة للعمل السياسي، فالأولى: "تستخدم لوصف وشرح وتقويم مصادر وكفاءة السياسة الخارجية لدولة ما، أما الثانية توظف لتبرير أو استنكار أو اقتراح سياسة ما."²

بالنسبة لـ "هانس مورغانتو": فإنه يرى: "المصلحة الوطنية هي القوة بمعنى أنها ترتبط بقضية البقاء القومي ومن ثم فإنها جوهر السياسة الخارجية."³

ويرى ليونارد لاري Leonard Lary: "أن المصلحة الوطنية هي قاعدة السياسة الخارجية، كما أن المصلحة الوطنية لا تشمل الأهداف السياسية بغض النظر عن القيم."⁴

من خلال عرضنا لتعاريف الباحثين لمفهوم المصلحة الوطنية، وجدنا أن كل تعريف ركز على جانب معين، وربما يرجع هذا الاختلاف في التركيز على جوانب مختلفة بين الباحثين إلى اختلاف الدول في تحديد مصالحها الوطنية في سلوكاتها الخارجية، وكذلك في ترتيب سلم الأولويات للمصلحة الوطنية في السياسة الخارجية، فما هو من الأولويات لدى صناع القرار اليوم قد يكون غدا ليس كذلك.

¹ عامر مصباح، مرجع سابق، ص 47.

² - James Rosneau, The National Interest in James Barker and Michel Smith, Great Britain, Holmers M C 2 Dougel, 1970, P 186.

³ - عامر مصباح، مرجع سابق، ص 47.

⁴ - نفس المرجع، ص 47-48.

لكن هناك تقريبا اتفاق بين الباحثين على أنه يوجد حد أدنى من المصالح الوطنية يجب المحافظة عليها، وهي تتعلق بالمصالح الخاصة بدولة كوحدة سياسية وسلامة أراضيها وسيادتها، فالحقيقة الوحيدة لأدراك المصلحة الوطنية، أنها تعبر عن رغبات صناع القرار أو ما يصطلح عليه في المنظور البنائي بالوكلاء The agent الذين يمثلون شعوبهم وتعبر عن دوافعهم وخصائصهم الشخصية.¹ لأنه ليس هناك مبرر في بعض الأحيان لفهم بعض سلوكيات الدول إلا بالرجوع إلى معرفة دوافع صناع القرار وخصائصهم الشخصية ورغبتهم في السيطرة والنفوذ، وكمثال واقعي سلوك المحافظون الجدد في الولايات المتحدة، بصفتهم صناع قرار في فترة معينة، حيث تصرفوا وفق مصالحهم الاقتصادية الخاصة وتحقيقها بالقوة والحرب وكان ذلك في شكل سياسة خارجية أمريكية.

أما عن أنواع المصلحة الوطنية، فقد قسمها "جون سبانير" Jhon Spanier إلى مصالح أساسية، ومصالح هامة وصنفها كما يلي:

1- المصالح الضرورية: يتعلق هذا النوع من المصالح بأصل الدولة وجودها فيشمل المحافظة على الاستقلال والدفاع عن إقليم الدولة، واستقرار الأمن الداخلي وتوفير الحد الأدنى من الغذاء.

¹ - Dario Battistella , **Théorie Des Relations Internationales** , Paris: Sciences Po les Press, 2006, P 326.

المطلب الثاني: أهم العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على صياغة السياسة الخارجية

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في صناعة السياسة الخارجية وهذه العوامل قد تكون داخلية أو خارجية لها تأثير بصورة مباشرة أو غير مباشرة في صنع القرار ورسم السياسة الخارجية لدولة ما.

1- العوامل الداخلية:

أ- العوامل الفردية: هي العوامل المرتبطة بصانع القرار، سواء كانت عبارة عن قيود تحد من دور صانع القرار في صنع السياسة الخارجية، أو عبارة عن حوافز تساعد على اتخاذ قرارات أكثر عقلانية، ويمكن إجمال أهم المواقف التي يتعرض لها صانع القرار والتي تؤثر على شخصيته فيما يلي:¹

- كلما ازداد اهتمام صانع القرار بشؤون السياسة الخارجية، ازداد أثر العوامل الشخصية على عملية صنع السياسة الخارجية.

- كلما اشتدت سلطة اتخاذ القرار التي يتمتع بها صانع القرار، ازداد أثر المتغيرات الشخصية في عملية صنع السياسة الخارجية، خاصة الرئيس القائد صاحب الشخصية الكاريزمية كـ "نهر" في الهند أو جمال عبد الناصر في مصر سابقا.

- كلما ارتفع مستوى هيكل صنع القرار، ازداد أثر العوامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية، وهذا مرتبط بالدور فكلما كان صانع القرار في مستوى أعلى وظيفيا أو تنظيميا كلما زادت العوامل الشخصية في البروز.

- كلما اتسمت المواقف بالغموض وعدم التوقع ووجود معلومات متناقضة، ازدادت العوامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية.

- كلما أصبحت المعلومات شديدة الوفرة أو الندرة، ازداد أثر العوامل الشخصية على صنع السياسة الخارجية.

¹ لويد جونسن، تفسير السياسة الخارجية، (ترجمة: محمد بن مفتي ومحمد سليم)، الرياض، عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، 1989، ص 17.

- كلما تعلقت القضية بالبقاء الوطني، تقلص دور العوامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية حيث يتقبل القائد أو صانع القرار النصح من المحيطين به أو المساهمين في صنع السياسة الخارجية.

وتتلخص العوامل الشخصية التي تؤثر على صناع القرار فيما يلي:

- التفسيرات البيولوجية: وهي التي تتعلق بالسمات البيولوجية التي تجعل الإنسان معد للتصرف مسبقا بشكل معين وأكثر هذه السمات المتعلقة بفهم السياسة الخارجية.

وهي تلك التي تؤكد أن الإنسان عدواني بطبعه وبالتالي يصبح من المستحيل التقليل من النزعة العدوانية عن طريق التعليم أو عن طريق تخفيض درجة الإحباط لدى صانع القرار.

- التصرفات المكتسبة: هنا العدوان ليس موروث بيولوجي بل مكتسب، وبالتالي الأفراد يطورون وسائل مختلف استجابة للإحباط، وبأن السلوك العدواني الناشئ عن عدم قدرة على تحقيق أهداف معينة، هو نتيجة خبرة الفرد في الماضي التي علمته أن يتصرف بشكل عدواني في حالة الإحباط.

- الدوافع: ليس سهلا تحديد الدوافع التي تدفع بصانعي القرار إلى الأخذ ببعض الخيارات دون غيرها، كما أن صانعي القرار أنفسهم غالبا لا يكونوا على وعي بتلك الدوافع.

ومن أهم الدوافع المحركة لأغلب القادة هي الحاجة للقوة، حيث كانوا أكثر تطلعا لمراكز القيادة من غيرهم وإلى السيطرة على الآخرين، وأقل ميلا نحو الاهتمام بالنواحي الإنسانية وهذا الميل للبحث عن القوة، تشير أغلب الدراسات على أن هؤلاء القادة، عانوا الحرمان في طفولتهم سواء بإنعام الحنان أو سيطرة الأب أو عدم وجود علاقات جيدة مع رفقاءهم أو بسبب عيوب جسدية، مثال: هتلر كان صغير الحجم، غير جذاب ومنعدم الشخصية نتيجة غطرسة والده.¹

بالإضافة إلى هذه العوامل عامل السمات الشخصية التي يتصف بها صناع القرار وأيضا دور البيئة الداخلية والمحيطية بصانع القرار ومسألة إدراك صانع القرار لكل الظروف المحيطة به وإدراك قوة الدولة وكيفية التعامل مع كل هذه المعطيات المتوفرة لديه.

¹ لويد جونسن، مرجع سابق، ص 22-26-34.

ب-العوامل المجتمعية: هي الخصائص المجتمعية التي تؤثر على خيارات السياسة الخارجية وهي كالآتي¹:

- الشخصية الوطنية: وهو وجود نمط معين يشترك فيه أغلبية السكان في دولة معينة، وقد يكون داخل دولة واحدة، اثنان أو ثلاثة أنماط من الشخصيات الوطنية، إلا أن السائد هو وجود نمط واحد، ويكون هذا من خلال التنشئة الاجتماعية التي تتبلور من خلالها شخصية وطنية محددة ناتجة عن سلوك معين موجود في المجتمع، فمثلا حلل الباحثون أن الألمان غير النازيين لم تكن أسرهم خاضعة للنمط التسلسلي التقليدي للأسر الألمانية وبالتالي لم يكن لهم سلوك عدواني.

كما أن الدولة تتحكم في نظم التعليم، فالقيم الوطنية تتخلل المواد المقدمة للطلاب حتى في مواد كالرياضيات والعلوم التي لا يتوقع المرء أن يجد فيها اهتماما بالقيم. لأن هذه التنشئة أو السلوك المتبع في دولة ما، هو الذي يبرز فيها سمات الشخصية الوطنية سواء كانت عدوانية، محبطة أو خاضعة ... الخ.

- القومية: وهي الإحساس النفسي بالانتماء إلى عصب معين جنس أو جماعة معينة ولها أثرا إيجابيا وآخر سلبي على السياسات الداخلية والخارجية، فهي ممكن أن تساهم في توحيد الشعوب، كما أن الانحياز إلى قومية معينة في دولة فيها مجموعة من القوميات أو متعددة القوميات، قد تؤدي إلى تفرقة الجماعة بدلا من توحيدها، وعليه فالكثير من القادة حاولوا جعل القومية قوة في السياسة الدولية، بحيث يتم استغلالها لتحقيق أهداف السياسة الخارجية وهي سلاح لدى القادة الديكتاتوريين لحشد التأييد الشعبي.

- التركيبة الاجتماعية: وهي الخاصة بالفوارق بين أفراد المجتمع في الثقافة والإيديولوجية والجوانب الاقتصادية وفي الأدوار، ومنه يصبح القادة مصرين في بعض الأحيان إلى تحويل أنظار شعوبهم إلى المسائل الخارجية كي يتم توحيد تصوراتهم وإرادتهم، كما قد يؤدي هذا الاختلاف في التركيبة المجتمعية إلى وجود صراعات داخلية تؤثر على صنع سياسة خارجية فعالة لصالح الدولة.

- الإيديولوجية: هي الأفكار السائدة في المجتمع والتي يشترك فيها أغلب أفراد المجتمع في دولة معينة وهي مجموعة أفكار مترابطة منطقيا لتصبح فلسفة دولة معينة ومنهج حياة. وتتخطى الإيديولوجيات في الغالب الحدود الوطنية للدول، وتنتشر إما عن طريق الدعاية لها

¹ نفس المرجع، ص 66.

أو القوة ومع هذا الانتشار تتكيف الإيديولوجية مع الثقافة والقيم التاريخية لأي مجتمع، فمثلا فسرت الشيوعية بطرق مختلفة في الدول التي اتبعتها، مثل شيوعية الصين أو شيوعية الاتحاد السوفياتي سابقا أو كوبا، فهناك اختلاف في تبني هذه الإيديولوجية.

كما أن الخبرات الجماعية لشعب معين تنتج له مجموعة من التقاليد التاريخية التي تصبح جزءا من النسق العقدي الإيديولوجي، والتي تؤثر فيما بعد على رسم ومسار السياسة الخارجية لتلك الدولة، لأن صانع القرار يصبح يجد صعوبة بالغة في التصرف بطريقة مخالفة للمعتقدات السائدة لدى شعبه ومجتمعه.

ج- **العوامل الاقتصادية:** يقاس بدرجة الإنتاج الكلي لدولة معينة كمعدل إنتاج الفرد ومعدل دخل الفرد السنوي، إنتاج السلع الإنتاجية، إنتاج السلع الاستهلاكية، تراكم رأس المال الوطني ومعدل النمو للاقتصاد الوطني لدولة معينة، كل هذه المؤشرات لها دور في رسم السياسة الخارجية فإن كانت هذه المؤشرات إيجابية ستكون السياسة الخارجية لدولة ما في مستواها الأعلى، وإن كانت سلبية ستكون السياسة الخارجية ربما تابعة لنظام معين أي غير مستقلة.

د-عوامل مكونات القوة الوطنية:

- **الموارد الطبيعية:** مصدر أساسي في قوة الدولة لأن من تحتوي على موارد هي أفضل من تلك التي تفتقدها، كما أن امتلاك هذه المصادر لا يعني بالضرورة امتلاك القوة خاصة إذا لم تستغل عقلانيا، ويتم توظيفها في السلسلة الاقتصادية بل تعود عليها بالسلب حيث تجلب لها الضعف والاستعمار عوض التأثير والقوة والنفوذ.

- **القاعدة العسكرية:** عدد القوات المسلحة، النفقات الحربية أنظمة الأسلحة، الكفاءة الحربية المركبات الصناعية العسكرية، كلما كانت متطورة كلما أدت إلى صناعة سياسة خارجية مؤثرة والعكس صحيح.

- **الموقع والمساحة:** تحدد من حيث المحيط والجوار وهو الذي يحدد مركز قوة الدولة لأن الدول الصغيرة تاريخيا، إذا جاورتها دول كبرى سترغمها على الاحتواء بها أو تصبح عرضة للاستعمار والتبعية، مثل ما قسمت بولونيا عدة مرات لأنها مجاورة للنمسا وروسيا وبروسيا، وأيضا اتساع الموقع وكبره له دور في قوة الدولة كما أن المنافذ البحرية تلعب دور في الجانب العسكري والاقتصادي.

هـ- العوامل الحكومية والتنظيمية: وهي المتعلقة بدوائر صنع القرار هل هي ديمقراطية شعبية - دينية - ديكتاتورية - فردية؟ والمتعلقة كذلك بالجهاز البيروقراطي الإداري ومستوى أفرادها ومنظومته القيمية والعلمية.

بالإضافة إلى دور المؤسسة العسكرية في هذا المجال، مدى تدخلها في صنع السياسة الخارجية وبالتالي في صنع القرار في دولة معينة، كما أن للأحزاب السياسية والرأي العام وجماعات المصالح أدوار في صنع السياسة الخارجية عن طريق ممارستهم الضغط على النظام السياسي.¹

و- العامل التكنولوجي: وهو مدى التقدم العلمي والتكنولوجي ومدى مواكبة الدولة للتطور في شتى العلوم والميادين الاقتصادية والعسكرية والإعلامية وغيرها. ونتيجة لذلك فإن كل هذه العوامل لها أثر في رسم السياسة الخارجية لأي وحدة سياسية، لأنها مرتبطة بالسياسة الداخلية لها وبكل مقومات القوة الوطنية.

2- العوامل الخارجية:

وهي مجموع عناصر المحيط الخارجي للدولة أو الفواعل الدولية، وهي تتمثل في شكل النظام الدولي والسياسة الدولية والأحداث الجارية في النظام الدولي، كما يشمل كذلك توزيع القوة فيه، وعلى هذا فإن الدولة تسعى إما لفرض سياستها الخارجية وفلسفتها أو تتكيف مع الظرف الدولية أو تكون تابعة لسياسة القوى الكبرى في النظام الدولي.

وعليه نلاحظ أنه حتى القوى الكبرى، عند رسم سياستها الخارجية تقوم بعدة تنازلات في بعض الأحيان سواء مع القوى المماثلة لقوتها، أو بعض القوى المتوسطة وهذا للتكيف مع البيئة الخارجية المليئة في بعض الأحيان بالمفاجآت غير السارة حتى بالنسبة للقوى الكبرى.

إن "جيمس روزنو" من بين أهم المنظرين الذين اهتموا بالدراسات المقارنة في السياسة الخارجية، وأعطت مساهمته إطار نظري لترتيب عناصر التأثير حسب وزنها، وفي حالات مختلفة واعتبر "رونزو" أن هناك خمس فئات من المتغيرات تؤثر في السياسة الخارجية للدول وهي كالآتي:²

¹ ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص 193.

² - Joseph Frankel, The Making Of Foreign Policy, London: Oxford University Press, 1963, P 72-73.

1- النظام الدولي: وهي تشمل أنماط العلاقات الموجودة أو التي تصف طبيعة النظام الدولي هل هي علاقات وفاق أم تعاون أم نزاع؟ وأيضا طبيعة التحالفات (مرنة، جامدة، عقائدية أم تجريبية؟) كذلك توزيع الإمكانات والقوى في النظام والتي تحدد شكله، كأن يتسم النظام بتوزيع القوة بين مجموعة من القوى، أو بالثنائية القطبية أو بالأحادية.

إن هيكل النظام يفرض ضوابط على سلوكية الدولة، كذلك أهمية النظام الإقليمي أو النظام المحيط مباشرة بالدولة المعنية، حيث يفترض دراسة بنيته والتركيز كذلك على ما يسمى عقيدة النظام أو فلسفته، وكل هذا يشكل قيود على سياسة الدولة، كما يؤثر موقع الدولة الجيوستراتيجي من منظور النظامين الدولي والإقليمي في سياستها، حيث تتعرض بسبب ذلك الموقع للتجاذب من قبل القوى الرئيسية في النظامين الدولي والإقليمي، مثلما يحدث للقوى الصغرى في أوروبا وانجذابها بين القوى الرئيسية في النظام الإقليمي: فرنسا، ألمانيا وبريطانيا والقوى الرئيسية في النظام الدولي الولايات المتحدة الأمريكية¹.

2- العوامل المجتمعية: يمكن تقسيمها إلى عوامل مادية وغير مادية وتظهر أهمية الجغرافيا من حيث مساحة الدولة وموقعها، ومن العوامل الهامة أيضا الإمكانات الاقتصادية للدولة كوفرة الموارد الأولية وتنوعها ومستوى التقدم التقني.

ومن أهم العوامل غير المادية، الثقافة للمجتمع وهي تشمل نظام القيم والمعتقدات والتي تحدد كلها درجة التجانس في المجتمع، وتؤثر على السلوكية الخارجية للدولة، ومن العوامل الهامة أيضا دور التراث التاريخي والوطني ووجود عقيدة عامة يمكن أن تساهم في تعبئة الشعب وراء سياسة معينة، كما إنه يمكن أن تشكل ضوابط على سياسة أخرى.

1- العوامل الحكومية: تشمل هذه البنية السلطة داخل الدولة وطبيعة العلاقات بين مختلف مؤسساتها من تنفيذية وتشريعية وقضائية، وموقع وقوة ودور كل واحدة من هذه المؤسسات وكذلك كيفية صنع القرار في الدولة.

2- العوامل المتعلقة بالدور: هو مجموع الأفعال والسلوكيات، التي يفترض أن يقوم بها كل فرد إذا كان في مركز معين في السلطة، بغض النظر عن آرائه وقناعاته لأن الوظيفة هي التي تحدد سلوكيات وتصرفات معينة تسمى في محصلتها الدور Role وكل فرد يريد المحافظة على مركزه، يحاول التصرف في حدود الصلاحيات المخولة له من خلال وظيفته.

¹ - ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص 194.

لأن الدور يؤثر بدرجة كبيرة في طبيعة تعامل الشخص مع محيطه، وهذا يتضح أكثر في الدول الكبرى التي لها تقاليد مؤسسية، أين المؤسسة تغلب على الفرد وآرائه واعتقاداته، وهذا الدور يساهم إلى حد كبير في تحديد السياسة الخارجية، وبالعكس الاستمرارية عند النظام سواء في سياسته الداخلية أو الخارجية وهذا يعكس تقدم البيروقراطية خاصة في الدول المتقدمة.

3- العوامل الفردية: متعلقة بصناع القرار حيث تشمل شخصيتهم تكوينهم خبرتهم مستواهم الفكري والعلمي، لأن الدراسات البيولوجية والسيكولوجية أثبتت أهمية تكوين الفرد، وذلك في تأثره ببعض الأحداث السابقة في حياته، أن يكون لها أثر فيما بعد على إدراكه للأمور المحيطة به والقضايا التي يفصل فيها، إن القيم والمعتقدات مثلا تحدد نوعية رد الفعل عند الفرد اتجاه قضايا معينة سواء من حيث تقبله لها أو رفضها.

كما قسم "روزنو" الدول إلى 08 فئات وذلك حسب معايير 03 كل منها يتفرع إلى اثنين¹:

- **المعيار الجغرافي:** دول كبيرة وصغيرة.

- **المعيار السياسي:** دول ذات نظام مفتوح (نظام ديمقراطي) ونظام مغلق (نظام ديكتاتوري)

- **المعيار الاقتصادي:** دول متقدمة ودول متخلفة وقد تكون دول نامية.

وقد توصل "روزنو" من خلال دراسته إلى ما يلي:²

- أن عامل البيئة الخارجية سواء نظام دولي أو إقليمي، له الأثر الكبير في تحديد السياسة الخارجية خاصة للدول الصغرى مع نسبة أقل بالنسبة للدول الكبرى، وهذا في إطار عملية التكيف مع هذا المحيط الخارجي.

- أما العامل الفردي والشخصي فيظهر في الدول النامية بصورة جلية، نتيجة لتركيب السلطة فيها وغياب دور المؤسسات أو الجهاز البيروقراطي مقارنة بالدول المتقدمة أين تلعب فيها دور أكبر، كما تبرز أهمية العوامل المجتمعية، في الدول المتقدمة منها في الدول المتخلفة نتيجة وجود أنظمة ديمقراطية مفتوحة تسمح بالمشاركة الشعبية في الحياة السياسية.

¹ - ناصيف يوسف حتي، مرجع السابق، ص 196.

² - James N Rosneau , **The Study Of Political Adaptation** , London: Frances Pinter (Publishers L T D) 1981, P 106.

لقد قدم "روزنو" مفاهيم أخرى توضح لنا العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية للدول منها مفهوم الربط ¹ LINKAGE، حيث ظهرت أهمية هذا المفهوم مع زيادة كثافة الاندماج الدولي بما يسمى بنظرية الاعتماد المتبادل، وذلك عن طريق انفتاح المجتمعات على بعضها سواء من حيث التداخل أو التأثير المتبادل.

كما أكد على ضرورة الربط بين النظام الوطني الداخلي والنظام الدولي: بأنه سلوكية متكررة تنشأ في نظام وتؤدي إلى ردة فعل في نظام آخر مثلاً السياسة الخارجية، تنشأ في دولة معينة وتؤدي إلى ردة فعل في نظم أخرى (نظام دولي أو نظم وطنية وقد تكون ردة الفعل هذه مباشرة أو غير مباشرة، أنية أو متأخرة). حيث قسم أنماط الربط إلى ثلاثة أنواع هي: الاختراق "Pénétration"، رد الفعل "Feed back" والتقليد "simulation".

1- الاختراق: يتم عندما يقوم من دولة أو منظمة معينة بالاشتراك مباشرة في اتخاذ القرار في دولة أو منظمة أخرى، مثل: البعثات والمساعدات الاقتصادية أو الخبراء في بعض المنظمات الدولية.

2- رد الفعل: لا يكون بالمشاركة المباشرة وإنما الوحدة المتأثرة تكون سلوكياتها بمثابة رد فعل لسلوكية الأطراف الدولية، وهذا أكثر الأنواع شيوعاً وحصولاً من أنواع الربط، ومثال ذلك ردود الفعل على برامج المساعدات الاقتصادية المجحفة من قبل الدول المتقدمة لصالح الدول المتخلفة.

3- التقليد أو المحاكاة: لا يعتبر رد فعل وإنما ما يحدث في دولة معينة يحدث مثله في دولة أخرى ويتأثر بها بنفس الطريقة كحركة تحررية في دولة معينة تحدث نفس السلوكية بالنسبة لحركة تحررية في بلد آخر.²

لذلك فإن جيمس روزنو قد قدم نموذج موضح ومفسر لأهم العوامل التي تؤثر في رسم السياسة الخارجية، وكان من أهم النماذج التي ساعدت في الدراسات المقارنة للسياسة الخارجية.

¹ - ناصيف يوسف حتى، مرجع سابق، ص 200.

² - ناصيف يوسف حتى، المرجع السابق، ص 201.

البحث الثاني: نظرية صنع القرار في السياسة الخارجية

تعتبر نظرية صنع القرار من أهم النظريات المفسرة للسياسة الخارجية لما توفره من أطر لفهم وتحليل مسارات صنع القرارات المتصلة بالسلوك السياسي الخارجي للدولة.

المطلب الأول: مدخل مفاهيمي لنظرية صنع القرار

لقد ظهرت ونضجت هذه النظرية من خلال المدرسة السلوكية في منتصف الخمسينات، التي تعتمد على الأدوات المنهجية العلمية لدراسة وتحليل السياسة الخارجية، ومعرفة الطريقة والكيفية التي يصنع بها القرار، والعوامل التي تؤثر على صنعته. كما أن هناك صعوبة لدراسة نظرية صنع القرار، تتمثل في عدم وجود تعريف دقيق للقرار فقد ذهب بعض الباحثين إلى ربط القرار بالأزمة أي القرار يأتي بغرض حل أزمة معينة.

والأزمة كما عرفها تشارلز هرمن هي وضع يتسم بالعناصر الآتية:

1- تهديد الأهداف الرئيسية لصناع القرار (الدولة)

2- مفاجأة صناع القرار

لأن الأزمة عندها لها ثلاث سمات: تهديد كبير، وقت قصير، مفاجأة.¹

إن صناعة القرار في فترة أزمة يختلف عن صناعة القرار في فترات طبيعية لعدة أسباب

نذكر منها مثلاً:

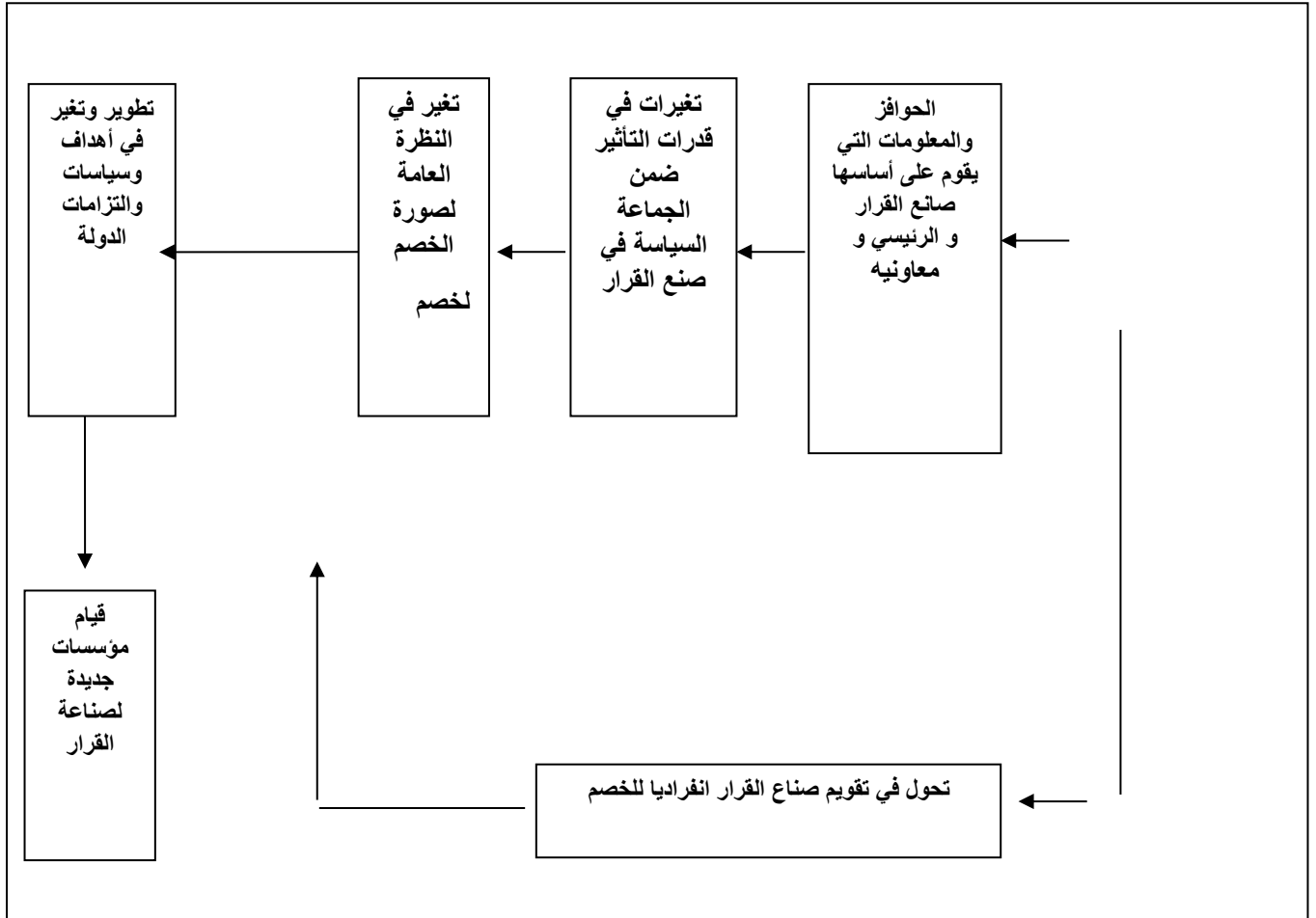
1- التأثير النفسي على صانع القرار.

2- الوقت القصير الذي يتطلب فيه حل الأزمة.

¹ - ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص 183.

وعامل الأزمة حسب "هرمن" يجعل من صناع القرار لا يحترمون الإجراءات البيروقراطية والتقليدية في اتخاذ القرار، نتيجة عامل الوقت المحدود أو خطورة الوضع، والشكل التالي يوضح عملية صناعة القرار أثناء الأزمات.

شكل رقم 1: نموذج جون أونيلي لكيفية تأثير الأزمات على نظام صناعة القرار



المصدر: ناصف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985، ص 185.

حيث يبين الشكل أعلاه قوة ودور الحوافز والمعلومات أثناء الأزمات في تحويل نظرة صانع القرار حول بيئته المحلية والدولية.

أما القرار فله عدة تعاريف من قبل الباحثين منها أنه: "اختيار بديل من مجموعة بدائل مطروحة لحل أزمة معينة، أي اختيار الحل الأنسب أو السياسة والإستراتيجية المثلى"¹.

وعرف أيضا: أنه "الاختيار بين عدد من البدائل المتاحة والتي تتسم بعدم اليقينية في نتائجها"².

وبالتالي في دراسة نظرية اتخاذ القرار ما يهم أكثر هو إتباع الخطوات العلمية والعقلانية في صناعة القرار أكثر مما تهتم نتائج القرار.

كما عرفه أيضا جوزيف فرنكل Joseph Frankel: "أن صناعة القرار يتضمن نهاية مسار لفعل يقوم به شخص أو مجموعة أشخاص، أين يختارون بديل من بين عدة بدائل متاحة بطريقة منهجية وعلمية وموضوعية تتوافق مع أهداف وقيم الجماعة والتي تنتج في الأخير من السلطة المسؤولة والمخول لها اتخاذ القرار والتي تحدد الاتجاه الأخير للقرار"³.

إذن فالقرار هو مؤشر عن ديناميكية الوجود السياسي وهو مؤشر عن قدرة النظام على التكيف مع البيئة المحيطة به، وهو أداة من أدوات تحقيق التوازن إزاء المتغيرات المتجددة التي تفرض نوعا من التوتر بين القوى السياسية والقرار لا يهدف إلى إنهاء حالة من الصراع أو التأزم أو التوتر ويمكن تقسيم القرار إلى ثلاثة أنواع هي كالآتي:

¹ - ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص 183.

² - نفس المرجع، ص 184.

³ - نفس المرجع، ص 184 - 185.

- 1- قرار التأجيل: يتضمن مواجهة التهرب من حسم الموقف
 - 2- القرار القاطع: يعني التصفية النهائية للأزمة وفي الأمد القصير
 - 3- القرار التوفيقى: قرار غير حاسم ولا يتعرض لتصفية الأزمة بصفة حاسمة ولكنه يتضمن نوعاً من التصفية لحالة التوتر المرتبطة بموضوع القرار.
كما يمر القرار بأربعة مراحل هي:
 - 1- وضع البدائل وجمعها.
 - 2- اختيار البديل أو القرار المناسب.
 - 3- عملية تنفيذ القرار.
 - 4- متابعة التنفيذ تحسباً للمفاجآت التي قد تطرأ أمام تنفيذ القرار، كي يستوجب تغيير بعض جزئياته.
- وبالتالي يتركز القرار على ثلاث متغيرات أساسية هي:
- أ- صناع القرار: وهم القادة والمسؤولين والمستشارين والجهاز البيروقراطي
 - ب- الموقف الذي يواجهه صناع القرار: وهي الأزمة أو الموضوع المرتبط به صنع القرار
 - ج- الهدف من وراء اتخاذ القرار: هل هي أهداف فردية؟ أم هي أهداف مرتبطة بالمصلحة الوطنية؟

كما أن صناعة القرار تقوم كذلك على ثلاث متغيرات وهي كالاتي:¹

- 1- الإدراك الحسي الشامل: Perception الإدراك الشامل من جانب صانع القرار للوسط الذي يحيط به، أي إدراك البيئة المحلية والدولية، فالإشكال هنا كيف يدرك صانع القرار؟ هل يدرك الواقع كما هو حقيقة؟ أم الواقع المدرك في ذهن صانع القرار؟ هنا يرى "جوزيف فرنكل" Joseph Frankel ضرورة أخذ البيئة الموضوعية في الاعتبار، لأن الموضوعات التي ترد في ذهن صانع القرار لا تؤثر في طبيعة القرار ولكنها تؤثر في نتيجة القرار، لأن القرار بعد صدوره يصبح منفصلاً عن صاحبه ومحكوماً بالبيئة الموضوعية.

¹ - Joseph Frankel, Op. Cit, P 05.

ومن هنا فإن مسألة الإدراك تتوقف على مجموعة من الشروط الموضوعية وتراكم الذكريات التاريخية صانع القرار كما يؤكد كارل دودتش Karl Deutsch في ثلاث عناصر هي:

أ- سيل الرسائل الواردة من العالم الخارجي.

ب- المعلومات الواردة من نظام وموارد الدولة.

ج- سيل المعلومات التي تسترجع من الذاكرة وربطها بالمعلومات الجديدة.

2- ترشيد القرار أو العقلانية: هو إدراك صانع القرار للبيئة الكلية وتطويعه لجميع سبل المعرفة من خلال تحديد الهدف ووضع إستراتيجية تلائم وتوافق الإمكانيات المتاحة لديه والعقلانية عند "هارولد لاسويل" هي:

أ- وضوح فكرة الهدف.

ب- العلاقة بين الهدف والإمكانات أي القرار لابد أن يتوافق مع الإمكانيات المتاحة.

ج- درجة الدقة في تقييم الاحتمالات التي يمكن أن يترتب عن الأخذ بقرار معين.

أما عند قراهام أليسون Graham Alison: "العقلانية هي الرد بصفة جيدة على مطلب واضح أي هي الجواب الدقيق والمحسوب لمشكلة إستراتيجية وهو تحقيق الهدف بأحسن الوسائل الممكنة بأقل تكلفة ممكنة".¹

أي القرار العقلاني هو الذي يحقق أحسن النتائج الممكنة بأقل تكلفة، وهو عملية الموازنة بين الإنفاق والعائد ويؤكد "جوزيف فرنكل" أن عقلانية القرار مرتبطة بالوضع والظرف والحالة التي يكون عليها صانع القرار.

3- بيئة القرار: تنقسم إلى داخلية وخارجية:

أ- البيئة الداخلية: القرار في البيئة الداخلية يتوقف على مدى إدراك صانع القرار لطبيعة المشكلة من حيث أسبابها وموضوعها والقوى المحركة لها وخطورتها وتأثيرها على النظام السياسي ويتوقف هذا على نوعية ومصداقية المعلومات والمصادر، فإن كل هذه الضغوطات تحد من حرية اتخاذ القرار أو اختيار البديل الأفضل.²

¹ -IBID, P 167.

² -IBID, P 62 - 64 - 65

ب- البيئة الخارجية: تتكون من الدول والمجتمعات والثقافات والعوامل التي هي خارج حدود الدولة، من أفعال وردود الدول أفعال الدول والفواعل الأخرى، فكلما اشتدت ضغوطات البيئة الخارجية أو الدولية كلما انخفضت إمكانية التصرف وتقلصت مجالات الاختيار المفتوحة أمام صانع القرار.

إن نظرية التبعية مثلاً تؤكد على أن هناك ارتباطاً مصلحي عضوي بين صناع القرار في دول المركز ونظرائهم في الدول الأطراف، ولذلك فهناك تداخل كبير وتأثير متبادل وتفاعل شديد بين البيئة الداخلية والخارجية، والتي تؤثر على صانع القرار في اختياره للبديل الأمثل.

المطلب الثاني: نماذج صنع القرار

لقد طرحت عدة نماذج لدراسة صنع القرار بكل مضامينه، وسوف نتناول نموذجين من أكثر النماذج المعمول بها في دراسة صنع القرار، وهما نموذج "قراهم اليسون" ونموذج "سنايدر".

1- نموذج "سنايدر" Snyder في صناعة القرار: من الأوائل الذين قدموا إطار نظري دقيق لنظرية صناعة القرار في دراسة السياسة الخارجية، وبالتالي الفعل الصادر عن الدولة ما هو إلا عبارة عن فعل صادر عن أشخاص، فالكيفية التي يحدد بها صنع القرار الوضع الذي يواجهونه هي التي تصنع سلوكية الدولة اتجاه الوضع. إن من أهم مسلمات "سنايدر" Snyder في فهم واستيعاب سياسة الدولة وعوامل التأثير في تصرفات وسلوكيات الدول، تكمن في التحليل على مستوى الدولة وهذا ما ذكرناه سابقاً من حيث أن المدرسة السلوكية والتي من بينها نظرية صنع القرار، ما هي إلا امتداد للمدرسة الواقعية السياسية والتي تعتبر الدولة الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، ومن ثم يبدو أن هناك محدودية في تحليل سنايدر وتصوره في فهم السياسة الدولية ويشمل الإطار النظري لسنايدر ما يلي:¹

أ - المحيط الخارجي: هي المؤثرات التي تكون خارج حدود الدولة، كأفعال وردود فعل الدول الأخرى إذن هو محيط مادي جغرافي، أي دول مجاورة أو غير مجاورة، مجتمعات وثقافات ومعتقدات وتتغير هذه العوامل بشكل دائم وصناع القرار يحددون ما هو مهم وغير مهم حسب إدراكهم، لكن هناك ثوابت في المحيط الخارجي سواء أدركها أم لم يدركها صانع القرار فهي مهمة في اتخاذ القرار مثل التطور التكنولوجي ودرجة الاندماج الاقتصادي.

ب - المحيط الداخلي: وهي السياسات الداخلية والرأي العام والأحزاب والإيديولوجيا والثقافات والسمات الرئيسية لشعب أو مجتمع معين وطريقة تنظيم المجتمع وعلاقته بالسلطة ودور الأجهزة والمؤسسات الحكومية الأخرى.

¹ - ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص 178 - 179.

ج - البنية الاجتماعية والسلوكية: هي بنية مستقلة عن المحيط الداخلي نظراً لأهميتها وقدرتها على التأثير في صانع القرار وهي تشمل نظام القيم السائد في المجتمع وكيفية تحديد الأدوار، وكذلك وظائف الجماعات الاجتماعية والطرق التعليمية وكيفية تنشئة الرأي العام وتكوينه.

د - عملية صناعة القرار: وهي تشابك وتنازع الصلاحيات، وهذا يؤثر في الأدوار حيث أن الأجهزة البيروقراطية تتنافس حسب الأهمية في إصدار القرار وإعطاء المعلومات والمقترحات الدقيقة¹.

هـ - مجال الاتصالات والمعلومات: كلما كانت المعلومات متدفقة وقريبة من اليقينية كلما كان صانع القرار في وضع أفضل لاختيار البديل والعكس صحيح.

و - الحوافز الشخصية: يحددها الدور كلما كان الدور في مستوى أعلى كان حافز صانع القرار أكبر، وتشكل هذه الفئات أي المشتركة في صناعة القرار مختلف الأدوار والأهداف والوظائف في إطار السلطة بشكل عام وفي إطار وحدة صناعة القرار بشكل خاص.

ي - الفعل: وهو السلوكية أو التصرف الصادر عن وحدة صناعة القرار، كما أن سنايدر أكد على نقطة مهمة جداً، وهي أن صنع القرار لا يتأثر بعامل واحد فقط من هذه العوامل، وإنما هناك علاقات تأثير متبادلة بين جميع هذه العوامل المؤثرة في صنع القرار.

وعليه فإن نموذج "سنايدر" يقوم على ثلاث أنواع من التفاعلات المترابطة والمتشابكة وهي:

أ- تفاعلات على المستوى الحكومي (دول وأنظمة سياسية)

ب- تفاعلات على المستوى غير الحكومي (المجتمعات المدنية والثقافات)

ج- تفاعلات داخل المجتمع الواحد (على المستويين الحكومي وغير الحكومي)

إن ما يؤخذ على نموذج ريتشارد سنايدر أنه:²

- ربط صنع القرار بالصراع الدولي وكأن صنع القرار هم سبب النزاعات ولا توجد أسباب أخرى لها.

¹ - Richard C Snyder, H Bruk and Burton Spin , Foreign Policy Decision Making As an Approaches To The Study of International Politics, New York : The Free Press Of Glence , 1954, P 78.

² - قطان أحمد سليمان الحمداني، النظرية السياسية المعاصرة، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، سنة 2003، ص 212.

- العقلانية الشديدة، وهذا منافي لطبيعة البشر.

- وضعه كنموذج إجرائي يتقيد به صانع القرار قبل عملية اتخاذ القرار.

ثانيا: نموذج غراهام أليسون **Graham Allison**: اشتق نموذجه من أزمة الصواريخ في كوبا سنة 1962، ويتضمن هذا النموذج على ثلاث نماذج فرعية لفهم عملية القرار في السياسة الخارجية وهي كالآتي¹:

1- نموذج الفاعل العقلاني **Rational Actor**: يعتقد "أليسون قراهام" أن هذا النموذج ينظر إليها على أنها الأساس والفاعل الوحيد في السياسة الدولية، وهو في هذا الصدد يتطابق مع نموذج ريتشارد "سنايدر"، ويرى أن الدولة تحاول تحقيق أهداف سياستها الخارجية بطريقة عقلانية، وأن هذه الأخيرة في اتخاذ القرار، تتطلب التقيد والمرونة عبر أربعة مراحل هي كالآتي:

أ - تحديد وتعريف الأهداف والقيم المرتبطة بها.

ب - وضع قائمة من الوسائل وطرق تحقيق كل هدف.

ج - تقسيم كل وسيلة من هذه الوسائل.

د - اختيار الوسيلة المثلى لتحقيق نجاح العملية لا يرتبط فقط بظروف واحتياجات طرف معين بل يرتبط كذلك باحتمالات السلوك لدى الطرف أو الأطراف الأخرى في اللعبة، وبعد ذلك يستعمل أليسون هذا النموذج لتفسير ثلاث قرارات مرتبطة بأزمة الصواريخ في كوبا وهي كما يلي:

✓ لماذا نصب الاتحاد السوفياتي الصواريخ في كوبا؟

✓ لماذا ردت الولايات المتحدة الأمريكية على تنصيب الصواريخ بفرض الحصار البحري على كوبا؟

✓ لماذا سحب الاتحاد السوفياتي الصواريخ النووية من كوبا؟

كل هذه الأسئلة يفترض الإجابة عنها بالنسبة "لي أليسون". حيث أكد أن جميع هذه القرارات اتخذت بطريقة عقلانية، وربما ينطبق هذا النموذج أثناء شرح الواقعية للعقلانية.

¹ - ناصيف يوسف حتي، مرجع سابق، ص 190.

2- نموذج العملية أو المسار التنظيمي **Organisational process**: إذا كان آليسون قد وضع في النموذج السابق، أن متخذ القرار يتصرف بطريقة عقلانية، فإن ذلك يقتضي كما يوضح هذا النموذج ضرورة التقيد بالإجراءات البسيطة في عملية اتخاذ القرار، لأن قواعد الإجراءات البسيطة داخل البيروقراطيات المختلفة ينتج عنها سلوك بسيط يمكن التكهّن به، فإذا كان هناك استقرار في هذه القواعد الإجرائية، فإنه يؤدي إلى إمكانية الاعتقاد بأن السلوك قد لا يختلف كثيرا في مناسبات ومواقف مختلفة.

ومن هنا يمكن القول أن السلوك الخارجي، في حالات مستقبلية سوف يكون نتيجة للروتين الذي استقرت عليه التنظيمات البيروقراطية، ومن جهة أخرى يعتقد آليسون أن العملية أو الإجراءات الروتينية التي تتسم بها أجهزة صنع القرار تسمح بتقسيم العمل الذي يؤدي إلى تخصص دقيق وإلمام بميدان التخصص.

3- نموذج السياسات الحكومية **Gouvernement Politics**: يؤكد هنا آليسون أن اللعبة السياسية بين أطراف تحتل مواقع معينة داخل السلم الحكومي، وهي التي تحدد طبيعة ونتيجة عملية المساومة حول قرارات السياسة الخارجية، لذلك فإن سلوك الحكومات لا يمكن تفسيره وفقا لهذا النموذج على أساس أنه نتاج عملية المساومة بين عدة لاعبين ينتمون لجهات مختلفة، وأحيانا فإن عملية المساومة تتم بين عدة توجهات داخل تنظيم واحد.

ومن تم هذا النموذج على عكس النموذجين السابقين، لا يعتقد بوجود فاعل أو طرف واحد مسؤول عن اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، بل هناك فاعلين أو لاعبين، لا يركزون على إستراتيجية واحدة بل على عدة مسائل وأهداف.

ومنه فإن القرار لا يتخذ على أساس قاعدة الفاعل العقلاني، بل على أساس التنافس وعملية المد والجذب بين أطراف مختلفة، ويعترف آليسون بأن عملية المساومة عادة ما تنتهي بتفوق آراء وأهداف وتصورات الأقوياء، مما يؤدي إلى فرض حل أو مخرج لموقف معين قد لا يكون بالضرورة عقلانيا، ولهذا سمي النموذج الثاني والثالث لغراهام آليسون بالنماذج اللاعقلانية.¹

¹ - المرجع السابق، ص 191.

ونتيجة لذلك ورغم أهمية نموذج آليسون في تفسير وتحليل صنع القرار في السياسة الخارجية وكذلك محاولته إيجاد تفسير لصناعة ضمن بنية السلطة، خاصة في النموذج الثاني والثالث له، إلا أنه لم يخلو من نقائص، ووجهت له عدة انتقادات أهمها ما يلي:

أ- اعتبر الدولة هي الفاعل الوحيد في السياسة الدولية.

ب- اعتبر الدولة تتكون من تنظيمات متناقضة الأهداف والمصالح وهذا ليس بالضرورة.

كما أن تفسير آليسون وخاصة نموذج السياسات الحكومية ونموذج المسار التنظيمي (النموذج البيروقراطي) قريب جدا من تفسير المقاربة البنائية والمقاربة الليبرالية النفعية، في تفسير القرار العقلاني، غير أن آليسون يدرجهما ضمن القرار اللاعقلاني.

المبحث الثالث: الإطار النظري المفسر للتجربة التكاملية الأوروبية:

من البديهي أن الباحث لا يستطيع الإمساك بالظواهر الاجتماعية والحقائق التي تعبر عنها في ذاتها أو تقليبها أمام عينيه لتفكيكها وتحليلها من أجل فهمها والتعامل معها وتطويرها، ولكن ما يتم هو الاقتراب من هذه الظواهر بحثا عن حقائقها من خلال أطر مفاهيمية أو أبنية نظرية وبأدوات منهجية معينة. ومن ثم فهناك دائما واسطة بين الباحث وموضوع البحث¹.

من هنا يظهر السؤال التقليدي وهو هل تقوم النظرية بنفس الدور في كل فروع المعرفة، وفي جميع مجالات البحث والدراسة؟ إن طبيعة الموضوع والوسائل المتاحة للبحث تفرض نفسها على النظرية.

يقدم «كينيث والتز k.waltz» في كتابه «نظرية السياسة الدولية» تعريفين للنظرية، الأول يركز على «مجموعة من القوانين المتعلقة بسلوك ظاهرة معينة»، والثاني يشدد على أن «النظريات ليست القوانين نفسها، وإنما هي تحاول تفسير هذه القوانين»، ويشرح ذلك بالقول «النظريات تختلف كيفيا عن القوانين، حيث عن طريق القوانين يتم التعرف على علاقات وارتباطات، والنظريات تظهر لماذا تسود تلك العلاقات والارتباطات».

ليس هناك ضرورة لسرد من تعريفات للنظرية، ولكن الأهم هو التركيز على خصوصية النظرية في مجال العلاقات الدولية، حيث يعرفها «دافيد إدواردز» بأنها مجموعة من الافتراضات حول ظاهرة معينة، وفي حالة العلاقات الدولية، فإن المقصود بها وضع افتراضات حول ظواهر السياسية الدولية، مثل الحروب والأزمات والأحلاف.²

¹ - نصر محمد عارف، نظريات السياسة المقارنة ومنهجية دراسة النظم السياسية العربية: مقارنة إبستمولوجية، فرجينيا: جامعة العلوم الإسلامية والاجتماعية: 1998، ص 11.

² - سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 71.

كما يعتقد المؤرخ «شارل سينوبوس Charles seignobos»: أنه عندما يتعلق الأمر بالعلوم الاجتماعية فنحن نتعامل في الواقع لا مع أشياء حقيقية ولكن مع ما تمثله هذه الأشياء في أذهاننا نحن¹. هناك نقطة محورية يجب الإشارة إليها تتعلق بمدى دقة النظرية ونطاق عملها، يذهب «روبرت كيوهين Robert Keohane» إلى أنه كلما اتسع مجال النظرية، قلت الدقة التي نتوقعها، لذلك فإن المناظرة بين الطرفين تتحول إلى مسألة مراحل، بدلا من الاختيار بين هذا وذاك، بحيث يطرق الإيجاز أو لا، ثم يضاف التعقيد، مع مراقبة الآثار المترتبة على قدرة النظرية على التنبؤ².

المفاهيم Concepts: المفهوم هو تصور ذهني لواقع معين، وهو ليس الظاهرة السياسية نفسها، وإنما أداة ذهنية وتجريد للتحليل السياسي. وهناك نوعان من المفاهيم: مفاهيم الأساس Basic Concepts، ومفاهيم التحليل Analytical Concepts³. ولا توجد صيغة قاطعة للمفهوم، ولكل مفهوم تاريخ تطوره⁴.

التعريفات Definitions: وهي وسيلة لإضفاء الدقة والوضوح على المفهوم، وهناك نوعان من التعاريف، إحداهما مفاهيمية Conceptual Definition، والثاني تعاريف عملياتية Operational Definition⁵.

والتعريفات في حقل علم السياسة، تثير الجدل، «الأنثويون Feminists» على سبيل المثال، يرفضون التمييز السياسي الأساسي بين مجال الحياة العامة والخاصة، لأنها بنظرهم تعكس التحيز التقليدي للرجل ضد المرأة، والموروثة من عصر السيطرة الأبوية⁶. وفي حقل السياسة الدولية تختلف التعريفات للمصطلحات حسب النظرية التي يستخدمها الباحث، ومن تلك المصطلحات: «القوة، السلطة، الفاعل، الاستقرار، الهيكل، النظام.....الخ»⁷.

الفرضيات Hypotheses: والفرض في مدلوله المنهجي يعني الإجابة المفترضة، بمعنى أن الباحث بملاحظته سير الظاهرة يتصور حقيقة معينة يفسر بها الواقع، وهذا التصور لتلك الحقيقة هو الإجابة المفترضة (الفرض)⁸.

¹ - مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 15.

² - Robert O.Keohane, Theory of World Politics : Structural Realism and Beyond, in R.Keohane (ed.): Neorealism and its Critics (New York: Colombia University Press,1986)PP.187-8.

³ - عادل ثابت، النظرية السياسية الحديثة، الإسكندرية، مكتب خوارزم، سنة 2002، ص 23-25.

⁴ - كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 33.

⁵ - نفس المرجع والصفحة.

⁶ - James Dougherty, Robert Pfaltzgraff: Contending Theories, Op.cit,P19.

⁷ - Kenneth N.Waltz, Theory of International politics, Op.cit,P.11.

⁸ - عادل ثابت، مرجع سابق، ص 33.

الاتجاه السائد في أدبيات العلاقات الدولية ليس دائما يوضح أو يشرح السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي لأن عملية صنع القرار في مجال السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي هي عملية تقوم على توافق وإجماع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ولا تندرج ضمن نظريات التكامل، وفي حال تهميش الدول الكبرى (بريطانيا، فرنسا وألمانيا) لهذه السياسات وعدم وضعها في قمة أولويات أجنداتها الوطنية فقد يؤدي ذلك إلى تهميش صناعة القرار في هذه المجالات. وبالتالي سيتم التركيز على أهمية دور الدولة (البين حكوماتي) وأهمية التنويه إلى نظريات التكامل مثل الوظيفة الجديدة والمؤسساتية، ونظريات ذات طابع اجتماعي مثل البنائية الاجتماعية.

المطلب الأول: تجربة التكامل من منظور الوظيفة الجديدة والمدخل البين حكوماتي

الليبرالي

1- مدخل الوظيفة الجديدة: ومؤسسها "أرنست هاس"، واشتهرت هذه النظرية حتى السبعينات من القرن العشرين، وأصبحت النظرية الرسمية للتكامل الأوروبي، وأهم فرضياتها:

أ - التكامل يكون تدريجي، وينتشر من مجال الفحم والفولاذ إلى الاقتصاد بشكل كامل، ليصبح خارج سيطرة الدولة.

ب - جماعات المصالح والأحزاب السياسية اللاعبون الأساسيون في دفع التكامل، والتي تصبح لاعبا دوليا.

ت - عملية التكامل تنتقل من خلالها القوة تدريجيا من مركز إلى مركز جديد، فالتكامل في جانب يجعله ضرورة في مجالات أخرى ويعود الفضل في ذلك إلى النخب العابرة للقوميات وجماعات المصالح في الوصول إلى سياسة خارجية جماعية.

ث - الدولة ليست لاعب موحد.

ج - التكامل يحد من سياسة الدول.

وتوقع الموظفون الجدد تطور التكامل الأوروبي إلى مرحلة أوروبة المصالح والهويات في عملية التكامل الأوروبي في الستينات والسبعينات. ويعتقد الموظفون الجدد أن المصالح والهويات ستتغير من خلال عملية التفاعل داخل الجماعة.

وتقدم الوظيفة الجديدة تعريفا لمفهوم "فوق القومية" على أنه لا يعني نقل سيادة الدولة إلى مستوى فوق مستوى الدولة، ولكن يعني تجميعا لسيادة الدول المختلفة في مستوى أعلى، وتتم ممارسة هذه السيادة بشكل مشترك وليس منفردا -كما في السابق- من خلال المؤسسات فوق القومية.

وتتوقع الوظيفة الجديدة من المؤسسات الأوروبية الآتي:

أ- أن تدفع المفوضية الأوروبية نحو تكامل أكثر، وصناعة قرار فوق قومي، وأن تلعب دور المبادر السياسي والوسيط.

ب - أن تدعم المحكمة الأوروبية التكامل السياسي، وتعزز "قانون الجماعة".

ت - يتوقع من البرلمان الأوروبي (المؤسسة فوق قومية)، أن يكون حليفا طبيعيا للمفوضية الأوروبية بالرغم من أن اختيار أعضاء البرلمان يتم من قبل شعوب الدول الوطنية، وهم منقسمون سياسيا وإيديولوجيا في عملهم اليومي. ويتوقع الموظفون الجدد أن يطور البرلمانيون الأوروبيون ولاءات جديدة تجاه الاتحاد الأوروبي والفكر الأوروبي، وبالتالي سيدافعون عن المصالح الأوروبية، وليس عن مصالحهم الوطنية.

ث - يتحول المجلس الوزاري الأوروبي بفعل عامل الانتشار من طابعه البين حكوماتي وتركيزه على المصالح الوطنية إلى الطابع الفوق قومي والمصلحة الأوروبية.

وتركز الوظيفة الجديدة على عملية التأهيل الاجتماعي لنخب صناعة القرار الوطنية من المسؤولين وموظفي المؤسسات الأوروبية، وتراهن على تحويل انتماءاتهم من مسؤولين وطنيين إلى الانتماءات الفوق قومية والولاء للمؤسسات والمصلحة الأوروبية في عملية صنع القرار، وتؤكد على الانسجام، وتتجه إلى الموقف الوسط وتوطيد مصالح وهوية الاتحاد الأوروبي المشتركة، إلى جانب الهويات والمصالح الوطنية.

فعبر الوقت والعمل عن قرب والمشاركة في عملية صنع القرار، ستطور النخب انتماءات أوروبية وتفضيلات جماعية بدل الوطنية. وتتوقع الوظيفة من مسؤولي المفوضية الأوروبية (المفوضون الـ 27 والموظفون في المفوضية) أن يمثلوا المصلحة الأوروبية في حل المشاكل. وستلعب هذه النخب الفوق قومية دورا هاما في إقناع النخب الوطنية بإيجابيات عملية التكامل الأوروبي والتعاون الفوق قومي.

وقد وجهت انتقادات إلى نظرية الوظيفة الجديدة أهمها:

- تركيزها بشكل أكبر على شأن النخب في التكامل على حساب شأن المشاركة الشعبية في عملية التكامل.

- عدم تفسيرها لركود التكامل والطابع البين حكوماتي.

- لم تفسر عملية التحول من الوظيفية إلى الانتشار السياسي.

كل ذلك أدى إلى تراجعها لصالح المدخل البين حكوماتي.

2- المدخل البين حكوماتي الليبرالي: مؤسس هذه المدخل هو "أندرو مورافسيك" من خلال كتابه "خيار أوروبا" عام 1958، وجاء فيه: "بغض النظر عن غنى الوظيفية الجديدة بالمفاهيم، فهي اليوم تعد بأنها قدمت تبرير غير مقنع للتكامل ودوافع ظاهرة الجماعة الأوروبية".

فالموظفون الجدد اعتمدوا على دور التكنوقراط الذي سيقود إلى تقدم تدريجي وأتوماتيكي وباتجاه تكامل أعمق وتأثير فوق قومي... بالمقابل، عملية بناء الجماعة الأوروبية من خلال سلسلة من الارتباطات والمساومات بين الحكومات، لتصل إلى شكلها المناسب.

وأهم فرضياتها:

أ - الدول مازالت تسيطر بشكل كامل على عملية التكامل، يقول مورافسيك "المصدر الأول للتكامل الأوروبي يقع على مصالح الدول ذاتها والقوة النسبية لكل منها التي تحملها إلى بروكسل"، ويشكك "مورافسيك" في نية الدول الأعضاء بنقل السيادة في مجال السياسة الأمنية، وذلك لاختلاف المصالح بين الدول.

ب - الدول الوطنية لديها فكرة واضحة حول ما تريد وتفضيلاتها وكيف تفرضها على طاولة المساومات والمفاوضات.

ت - تعتمد الوظيفية الجديدة على مستويين للتحليل صياغة التفضيلات المحلية والمساومات البين حكوماتي بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي.

ث - قوة المساومة لدى الدولة تحدد النتيجة في عملية التفاوض.

ج - لا تؤمن بالاعتمادية والتنشئة الاجتماعية لنخب صناعة القرار.

ح - لا تؤمن بالمؤسسات فوق القومية (مثل المفوضية).

خ - تركّز على تأثير اللاعبين الآخرين مثل الولايات المتحدة الأمريكية وتقلل من أهمية مخرجات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة.

د - لا يوجد جهاز أعلى من الدولة.

ذ - تعرف التكامل بأنه عملية دمج المصالح المحلية.

ر - الدول ستحصل على منافع اقتصادية من التكامل.

ز - التكامل لا يهدد البقاء السياسي الطويل للدولة.

ويرى مورافسيك أن السياسة المشتركة ستوجد في حال توفر ثلاثة شروط:

أ- عندما تحصل الدول على تفضيلاتها بينما الدول الأخرى لا تفضيلات لديها في الشؤون التي يتم تداولها.

ب- عندما تقوم دولة بتغيير موقفها تحت تأثير التهديد بالعزل.

ت- في حال كانت التبعات الاقتصادية للسياسة المشتركة لدولة من الدول الكبرى تنعكس إيجابياً لصالح هذه الدول.

ويؤكد منظري المدخل "البين حكوماتي الليبرالي" أن التكامل ممكن في السياسات الدنيا (التجارة والاقتصاد والصحة وتحقيق الرفاه للأفراد) وهو غير ممكن في السياسات العليا (الأمن القومي المتمثل بالبقاء للدولة - القوة العسكرية - خدمة المصلحة الوطنية)، فهي ستشكل خرقاً لسيادة الدول الأعضاء في الاتحاد.

ويجادل غوردون Gordon، أحد منظري المدخل البين حكوماتي الليبرالي، بأن تكاليف وأثمان التكامل مازال ينظر إليها بأنها أعظم من المنافع الهامة وخصوصاً في مجال السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وذلك في حال مقارنتها بالسياسة التجارية المترتبة على تنازل الدول الأعضاء عن جزء من سيادتها القومية.

وقد عززت معاهدة لشبونة الإصلاحية لعام 2007 التي دخلت حيز التنفيذ في كانون الأول 2009، مبدأ البين حكوماتي، من خلال التأكيد على الإجماع في مجالي السياسة الخارجية والدفاعية المشتركين كما سبق الإشارة إليه.

ومن أهم الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية:

- أ- أثبتت عملية المصادقة على معاهدة ماستريخت، أن مخرجات التفاوض ليست واضحة وأن الدول ليسوا لاعبين عقلانيين، وقوة المساومات النسبية غير واضحة.
 - ب- لم يحسب حساب للاستقلال المؤسسي ضمن الاتحاد الأوروبي.
 - ت - لم يأخذ بعين الاعتبار التأثير القوي للاتحاد الأوروبي أو رئاسة المفوضية الأوروبية (جاك ديلور).
 - ث - المغالاة في التركيز على السيادة الوطنية، وقللت من شأن الاعتمادية العالمية.
 - ج - التقليل من أهمية الاعتمادية العالمية.
 - ح - لم تركز على تغير المواقف المحلية للأطراف أثناء التفاوض.
 - خ - الحكومات لديها مصالحها المتعددة والمختلفة والتي لا تتمثل فقط في المصالح.
 - د - امتاز مورافسيك (مؤسس النظرية) بكره اللاعبين العابرين للوطنية.
- كل هذه الانتقادات أدت إلى إعادة النظر في هذه النظرية والبحث عن مدخل نظري آخر.

المطلب الثاني: تجربة التكامل من منظور المدخل المؤسساتي ونظرية الأوربة والنظرية البنائية الجديدة

1- المدخل المؤسساتي (المؤسسية): وتعرف المؤسسات بأنها مجموعة من التمثيليات المشتركة والممارسات الاجتماعية والقواعد الرسمية والقيم والتي تحد من التفاعل البشري وتمكنه في الوقت ذاته.

ويندرج المدخل المؤسساتي ضمن الجيل الثالث من نظرية الليبرالية الجديدة، فقد حفزت أفكار المدخل المؤسساتي عملية التكامل الأوروبي، حيث ركزت المؤسساتية على أهمية دور الاتحاد الأوروبي العالمي، وتتسم بـ:

أ- يركز المؤسسيون على أهمية نمو المؤسسات إلى الحد الذي أصبح فيه القرار مؤسسي، فالمفوضية الأوروبية لها أجندتها الخاصة وإمكانياتها، وأصبحت قادرة على العمل بشكل مستقل عن الدول.

ب- المؤسساتية الجديدة أصبحت بشكل متزايد مهتمة بتحليل سلوك الدولة العضو، وتحديد الطرق التي من خلالها تتوافق الدول على توحيد سلوكها من خلال المضمون المؤسساتي. وهذا أدى إلى أن الأجندة الواسعة للتكامل الأوروبي أدت إلى تعزيز دور هذه المؤسسات على حساب سيطرة الدول.

ت- يؤكد المؤسسيون أن الاتحاد الأوروبي ليس مجرد منظمة بين حكومات، فهو شبكة واسعة من عمليات السياسة، وهي سياسات فوق قومية وعابرة للحكومات وللوطنيات.

وتعرف المؤسسة أوروبا بأنها: "استقرار التفاعلات الاجتماعية بين هؤلاء الفاعلين والتي تسمح للحقل بإعادة إنتاج ذاته. فهذا التعاون المتنامي بين الأوروبيين في عدة مجالات والذي يقوم على تضاعف المجالات العابرة للقوميات والتي من خلالها تتفاعل المجموعات المنظمة (الشركات، الحكومات، مجموعات المصالح)". كما تصعد نخبة المجتمع الأوروبي من خلال تأسيس خطوط أفقية والتي تعبر الحدود الوطنية. هذه المجالات تتلاحم في مجالات عدة مثل الصناعة المتقدمة والكرة نظرا للتفاعل الاجتماعي.

يشرح مارك بولاك، الاتحاد الأوروبي هو بدون شك المنظمة الأكثر تنظيماً في العالم، مع جهاز مؤلف من مؤسسات بين حكوماتي وأخرى فوق قومية وجهاز متنامي من التشريع والثاني ما يعرف بقانون الاتحاد الأوروبي. ونلاحظ أن تركيز علم الاجتماع على ديناميكيات الأوروبية باعتبارها آلية لانبعاث المجتمع الأوروبي.

وتتمثل المؤسسات الاجتماعية في مجال السياسة الخارجية الأوروبية في إطار القواعد غير المكتوبة، والقوانين والممارسات، الموجودة ضمن السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي مثل اجتماعات وزراء الخارجية التي تعقد كل ستة أشهر من خلال الرئاسة الأوروبية، المشاورات والاتفاقيات الاستثنائية.

2- المدخل النظري للأوربية: ويشكل مدخلا وسطا يجمع بين المداخل السابقة، فهو يقبل بتأقلم الدول الأعضاء في الاتحاد مع السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وعملية صنع القرار فيها وبنائها وقواعدها، وفي الوقت ذاته يعترف بأن الدول الأعضاء هم مشاركون ناشطون في تشكيل المؤسسات الجديدة المتولدة عن طريق العملية التكاملية.

يشير مفهوم الأوربية إلى عملية مباشرة وغير مباشرة بين الدول الأعضاء في الاتحاد وبين الاتحاد والدول الأعضاء فرادى، ومن خلال هذه العملية تؤثر المؤسسات واللاعبون والسياسات كلا على الآخر بنيويا وإيديولوجيا وإجرائيا.

ويصور مدخل الأوربية الدول الأعضاء على أنها خاضعة للإكراه والتوتر والفرض والتأثير من خلال عضوية الاتحاد الأوروبي، فهذه الدول كأعضاء في النادي الأوروبي عليها أن تطبق القواعد الأوروبية على سلوكها وأن تلعب دورا في نظام السياسة الأوروبية الخارجية.

ويؤكد مدخل "الأوربية" على أهمية الدور الذي يؤديه اللاعبون غير الحكوميين والنخب المتأوربية في صياغة السياسة الخارجية الوطنية للدول الأعضاء.

3- النظرية البنائية الاجتماعية: وهي نظرية تختلف عن النظريات الأخرى وتنضم إلى ما يعرف بالنظريات الـ "ما بعد وضعية" وهي النظريات التي لا تعترف بالقيمة المعرفية للعلم في تفسير العالم الخارجي وفهمه، وتركز على الجانب الاجتماعي وعلى تأثير عناصر مثل الهوية والمعايير والمبادئ والتأهيل في بناء التكامل.

ويعد البنائيون أن سلوك الفرد في حالة المجتمع، والدولة في حالة العلاقات الدولية، يتحدد من خلال الهوية التي تميزه أو يعترف بها ويقرها الفاعل.

وقد طور الكسندر وندت Alexander Wendt هذه النظرية، في مقال له عام 1992 بعنوان "الفوضى هي ما تصنعه الدولة"، وحصل هذا المقال على أهمية واسعة في العلاقات الدولية.

وتركز البنائية الاجتماعية على عملية التأهيل الاجتماعية للنخب (التي تتقاطع فيها مع نظرية الوظيفة الجديدة)، وتقوم على فكرة أن مؤسسات السياسة الخارجية الأوروبية والاتصالات المتكررة والروابط التي تجمع بين المسؤولين الرسميين في المفوضية ومؤسسات الاتحاد من جهة ووزراء خارجية الدول الأعضاء، والمسؤولين الوطنيين في الاتحاد والعاملين الوطنيين في مؤسسات الاتحاد، والعمل ضمن مجموعات العمل في التعاون السياسي الأوروبي، الإعلانات المشتركة، والتقارير المشتركة، وتبادل الموظفين الوطنيين بين وزارات الخارجية والسفارات المشتركة، جميع هذه الأشكال نقلت، ولو بشكل جزئي، سلوك السياسة الخارجية من سيطرة الدول - الأمة إلى اتجاه المساعي الجماعية، من خلال شبكة عمل عالية المستوى مع تأثيرات تحويلية.

وتشير "تونرا" إلى أن التأهيل الاجتماعي للدبلوماسيين الإيرلنديين في النظام الدبلوماسي الأوروبي، من خلال مجموعات العمل الأوروبي المختلفة في مجال السياسة الخارجية، أدت إلى أن يصبح الالتزام بالسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي هو أولوية. وأدت عملية التأهيل الاجتماعي للنخب إلى تبني الدبلوماسيون الأوروبيون الشباب للقيم الأوروبية وجعلها عالمية حيث أصبح هناك تفكير في إطار الإجماع الأوروبي. فدائما التساؤل لدى الدبلوماسي الأوروبي ماذا سيقول شريكنا الأوروبي؟ وما وجهة نظر الاتحاد الأوروبي؟ فالعديد

يرون أن انضمام إيرلندا إلى الاتحاد أعطى السياسة الخارجية الأيرلندية معنى وأهمية وحقيقة.

حسب البنائيون، الدول تصبح أكثر التزاما بتبادل وجهات النظر، والبدء بتصوير مصالح مشتركة وفي النهاية، تصبح أكثر تأهيلا كلما كانت فترة انضمامها إلى الاتحاد أطول، وقد كشفت دراسة أنه كلما كانت فترة انضمام الدول العضو إلى الاتحاد أطول كلما كانت قراراتها أكثر توافقا مع الغالبية في الاتحاد، كما أن الرغبة بالتصويت مع الغالبية تزداد، ما يعزز سلوك الانسجام التصويتي، حسب التأهيل الاجتماعي.

ويضيف البنائيون أن صناعة القرار في مجال السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي يقع على عاتق ديناميكيات التأهيل الاجتماعي، فاللاعبون الأساسيون هم الممثلون الوطنيون رفيعي المستوى، والنموذج التفاوضي الأساسي يتعلق بالإقناع.

وتعتبر البنائية أن الاتحاد الأوروبي أصبح يتمتع بسيادة أكبر، كما أن سيطرة الدولة الوطنية على السياسة الخارجية أصبحت مقيدة، وذلك عبر إنشاء مؤسسات مشتركة في مجال السياسة الأمنية والخارجية المشتركة، فهذه السياسة، جاءت لتكمل "القوة الناعمة" الاقتصادية للاتحاد، ومع لشبونة أصبحت هذه السياسة أكثر طموحا. ويركز منظرو البنائية الاجتماعية على الاتحاد الأوروبي من خلال عدة مكونات مختلفة للمفهوم الأمني أهمها:

أ- أصبح الاتحاد الأوروبي يتمتع بدرجة من الاستقلالية، كما أنه أصبح بحكم استقلالته يؤدي دورا مهما في خلق القيم المشتركة في العالم.

ب- أصبح الاتحاد الأوروبي لاعبا آمنا هاما.

ت- أصبحت لدى الاتحاد الأوروبي قوة عسكرية سيتم تعزيزها في المستقبل.

ث- يملك الاتحاد الأوروبي الموارد والقدرات المرتبطة بمؤسسات قوية، تؤهله للتأثير وفرض أجندات مشتركة وتفاهمات حول السياسة الأمنية في الدول الأعضاء.

على الرغم من ولادة الاتحاد الأوروبي منذ أكثر من نصف قرن، وتوسع هذا الاتحاد من ست دول إلى 27 دولة في يومنا هذا ليضم قرابة 500 مليون نسمة، فضلا عن وجود 1.3 بليون من البشر في 80 دولة مرتبطين بالاتحاد بأشكال مختلفة مثل المساعدات، الاستثمارات الأجنبية، التجارة والمال، كما يعيش ثلث سكان المعمورة في المجال الأوروبي في منطقة تخضع للتأثير الأوروبي.

وتؤكد الإحصائيات أن الاتحاد الأوروبي مسؤول عن ربع الناتج الاقتصادي على مستوى العالم، كما يمثل أضخم مشتر منفرد للسلع من البلدان النامية في العالم، وهو أكبر مانح للمساعدات بلا منافس. وفي ظل كل هذه العوامل ينشأ الثقل الجغرافي السياسي الحقيقي للاتحاد.

وعلى الرغم من هذه المقومات إلا أننا لا نلاحظ بوضوح آثار هذا المسار الودودي في السياسة الخارجية الأوروبية، لأن هذه الأخيرة خضعت للعديد من المحددات الخارجية والداخلية.

وتعد السياسة الخارجية الموحدة للاتحاد الأوروبي مطلباً رسمياً وشعبياً، فلا يستطيع زعماء أوروبا أن يرجعوا افتقارهم إلى القدرة على التعاون فيما يتصل بشؤون السياسة الخارجية إلى الرأي العام المعادي. فقد أظهرت دراسة مسح حديثة إجراءات صندوق مارشال الألماني أن 88% من الأوروبيين الذين شاركوا في المسح يريدون أن يضطلع الاتحاد الأوروبي بقدر أعظم من المسؤولية في التعامل مع التهديدات العالمية. وتنبثق أهمية هذا البحث من التأثيرات السلبية التي نشأت عن التباين بين مواقف غالبية الدول الأوروبية بشأن الحرب ونتائجها وضبابية المواقف الأوروبية.

المبحث الرابع: دوافع بناء سياسة خارجية أوروبية مشتركة:

إن المنطق العلمي ينبني على افتراض مؤداه: أن السياسات الخارجية للدول لا تتحدد ولا تتغير بفعل الصدفة، وإنما استناداً إلى مجموعة من المتغيرات التفسيرية المستقلة التي تتفاعل مع بعضها البعض بشكل أو بآخر اعتماداً على خصائص الوحدة الدولية وبطريقة نمطية يمكن تحديدها¹.

ويقترح منظور التحليل النسقي لإدراك مدى تعقد العلاقة بين النظام والبيئة أن نفرق بين البيئة الداخلية والبيئة الخارجية ولا تكون البيئة الخارجية بالضرورة من قوى يمكن تحديدها تحديداً مادياً، وتقع طوبوغرافياً خارج نظام مرسوم ومحدد على أرض الواقع، وربما تكون عملية الفصل تجريدية بحتة، ولعل هذا ما قصده "ركون آرون" حيث قال: «إن التفرقة بين المتغيرات الداخلية والمتغيرات الخارجية هي عملية مستحيلة في العلاقات الدولية، وبأن كل موقف صراعي بين الفاعلين فيحسب إلى العدد بمساحة أو الموارد، أو الأنظمة العسكرية والاقتصادية والسياسية، والاجتماعية، وبأن هذه العناصر تشكل بدورها موضوعاً للأزمات»².

المطلب الأول: دوافع داخلية متعلقة بالبناء الأوروبي

وهي متغيرات تقبع داخل إطار الوحدة الدولية ذاتها، أي أنها مرتبطة بتكوينها الذاتي والبنوي ولم تنشأ نتيجة التفاعل مع وحدات دولية أخرى³، ولهذا تحاول معظم الدراسات في

¹ - محمد سيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مصر، ط2، 1988، ص 30.

² - مارسيل ميرل، مرجع سابق، ص 15.

³ - محمد سيد سليم، مرجع سابق، ص 137.

حقل العلاقات الدولية أن تعطي تفسيراً للوضع الدولي عن طريق فهم العوامل الداخلية في الدول باعتبار أن السياسات الخارجية للدول وكأنها نتائج وانعكاسات للعوامل الداخلية وتفاعلاتها السياسية.

لم يدل الواقع الذي انطلقت منه تجربة الوحدة الأوروبية على أنها قادرة على بناء اتحاد اقتصادي وتكتل سياسي يضم 27 دولة، فقد نجحت هذه التجربة في صناعة مسيرة للتراكم الوحدوي عبر رحلة طويلة من التفاعلات السياسية والاجتماعية والثقافية. إذ كان من الصعب على أكثر المتفائلين أن يتصور أن التوقيع على اتفاق لتأسيس سوق اقتصادية تضم ست دول أوروبية فقط في عام 1957، يمكن أن يصل إلى الصورة الاتحادية الحالية التي شرعت في بناء دستور أوروبي موحد يراعي خصوصيات كل دولة ولا يلغها¹.

وأصبحت دول الاتحاد تؤكد في مرحلة متقدمة من هذه المسيرة على ضرورة الوصول إلى صياغة سياسة خارجية موحدة والعمل على إيجاد الآليات الكفيلة بتنفيذها عبر مسار تفاعلي وعملي داخل النظام الدولي القائم، والتي تسعى دول الاتحاد من خلال هذه الخطوة إلى احتلال مكانة القطب المنافس في هيكل النظام لفترة ما بعد الحرب الباردة. ويرجع الكثير من المحللين والدارسين هذا النجاح المتواصل في التجربة الأوروبية، كون هذه الأخيرة اعتمدت في مسارها التكاملي على النهج الوظيفي الجديد، عبر آلية التدرج ومبدأ الانتشار.

لذا سنحاول من خلال هذا العرض تتبع مراحل تطور وتبلور ملامح صنع السياسة الخارجية للاتحاد معتمدين في ذلك على مضمون المدرسة الوظيفية الجديدة لتفسير مختلف التحولات على هذا المستوى، حيث أن الحديث عن هوية سياسة خارجية وأمنية مشتركة يندرج في إطار الوحدة السياسية التي تعتبر حسب الوظيفيين الجدد المرحلة النهائية للعملية التكاملية، والتي تتضمن ضرورة خلق هوية أمنية مشتركة وموحدة بين الدول الأعضاء داخل الاتحاد، على المستوى الداخلي وكذلك الخارجي.

إن أهم ما ميز تجربة الوحدة الأوروبية أنها بدأت من أسفل، ووضعت أهدافاً متواضعة يتوقع كثير من المراقبين أن تكون هي الطريق نحو إنجاز الوحدة، فلم تبدأ بالتوقيع على اتفاقات وحدة بين عدد من الدول الأعضاء، ولم تطرح قضايا السياسة الخارجية والدفاعية المشتركة كأهداف فورية للدول المنظمة للجماعة الأوروبية، إنما تركت التفاعلات

¹ - عمرو الشوبكي، أوروبا من السوق إلى الاتحاد: صناعة وحدة، نقلاً عن موقع: <http://www.ahram.org.eg/acpss/ahram/2001/1/1/SB2K25.HTM>

الاختيارية بين دول الجماعة قضايا جزئية هي التي تقود الأعضاء أو معظمها إلى خيار الاتحاد، الذي ظل منذ البداية هدفا وليس قانونا جبريا يفرض من أعلى أو بقرار سيادي¹. إذا بناء على هذا الطرح فالحديث عن سياسة خارجية وأمنية مشتركة لم يطرح في بدايات التجربة التكاملية كضرورة لضمان الوحدة الأوروبية، بل تم التعامل مع هذا المجال بطريقة تدريجية وعقلانية متوازنة.

أولاً: فشل التعاون السياسي الأوروبي والطريق الشاق إلى ماستريخت

بالرغم من الخطوات المتقدمة التي عرفتتها التجربة التكاملية الأوروبية، عبر مسار تطوري استند إلى مبدأ التدرج والانتشار كما وضحنا، يبقى الحديث عن صنع سياسة خارجية وأمنية مشتركة للاتحاد مثير للنقاش والجدل حول إمكانية تحقيق هذه الغاية.

وذلك بالنظر إلى ما يتضمنه هذا المجال من حساسية ومساس مباشر بتوجهات واستقلالية الدول الأعضاء في الاتحاد، حيث تعد السياسة الخارجية والدفاع من المجالات التي تفرض الدول الأعضاء التنازل عن سيادتها بشأنها بسهولة، لذا فعملية الاندماج في هذين المجالين تتم ببطء شديد وبخاصة في مجال الدفاع². فصحيح أنه كان لأوروبا المنخرطة في عملية التكامل والاندماج سياسة خارجية مشتركة منذ البداية، لكنها ظلت مقتصرة على النواحي التجارية والاقتصادية واستهدفت بالأساس توحيد الموقف الأوروبي في المفاوضات التجارية الدولية (الجولات الخاصة بمفاوضات التجارة العالمية والتي توجت بالتوقيع على اتفاقية مراكش وقيام منظمة التجارة العالمية)، أو تنظيم العلاقات التجارية مع المستعمرات الأوروبية القديمة (اتفاقية ياوندي لعام 63) أو لتقديم مساعدات من أجل التنمية لدول العالم الثالث...إلخ.

غير أن هذا البعد في سياسة أوروبا الخارجية ظل مدفوعاً في المقام الأول بالرغبة في المحافظة على قوة دفع العملية التكاملية في أوروبا على الصعيد الاقتصادي والدفاع عن المصالح التجارية والاقتصادية في الخارج³.

بدأت محاولات تنظيم إطار جماعي بشأن السياسة الخارجية منذ 1969، حيث انبثقت آلية «التعاون السياسي الأوروبي» من القمم والمؤتمرات التي جمعت رؤساء حكومات

¹ - عمرو الشوبكي، أوروبا من السوق إلى الاتحاد: صناعة وحدة، مرجع سبق ذكره.

² - محمد مصطفى كمال وفؤاد نهر، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية - الأوروبية، ط 1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سنة 2001، ص 36.

³ - وليد عبد الحي وآخرون، آفاق التحولات الدولية المعاصرة، ط 1، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع، 2002، ص 87.

الدول الأعضاء في الجماعة الأوروبية، في لاهاي (1969) وكوبنهاجن (1973) وباريس (1974) ولندن (1981). وأسفرت هذه القمم عن قرارات مشتركة حول كيفية التنسيق الدبلوماسي بين هذه الدول¹. غير أن هذا «التعاون السياسي» لم يتجاوز تبادل المعلومات والخبرات والتشاور. وقد ظلت هذه الهياكل التنظيمية والمؤسسية للتجربة التكاملية الأوروبية غير قادرة على بلورة إطار قانوني يمكن من خلاله اتخاذ مواقف مشتركة أو خلق آلية لتنفيذ ومتابعة هذه المواقف لفترة طويلة. وهكذا تعين الانتظار حتى صدور القانون الأوروبي الموحد سنة 1987 كي نعثر على نص يشير إلى ضرورة التزام الدول الأعضاء ببذل كل جهد ممكن لبلورة وتنفيذ سياسة أوروبية خارجية، وبصفة خاصة في مجال تبادل المعلومات والتشاور حول قضايا السياسة الخارجية... إلخ².

وهنا طرح السؤال: هل أتى القانون الأوروبي الموحد بالجديد في تحديده للمؤسسات ولصيغة القرار داخل التعاون السياسي الأوروبي؟ أم أنه كرس الممارسات الدبلوماسية السابقة عليه في نص معاهد الجماعة الأوروبية³؟

التعديلات الجذرية التي أدخلها القانون الأوروبي الموحد على معاهدة روما، أدت إلى اتساع الجماعة الأوروبية للأغراض التنموية وصولاً للأغراض الثقافية والسياسية ذات الصلة بالتنمية الشاملة. كما مكن ذلك التعديل من إدراج التعاون السياسي في جزء ثالث مضاف على هامش نص معاهدة الجماعة الأوروبية الاقتصادية (المواد 1- 240) ويحمل عنوان «النصوص المتعلقة بالتعاون السياسي الأوروبي فيما يتعلق بالسياسة الخارجية». تحدد المادة 30 - 1 من القانون الموحد أهداف التعاون السياسي كما يلي: "إن الأطراف المتعاقدة والمنتمية إلى الجماعات الأوروبية تسعى مشتركة إلى صنع وتحقيق سياسة خارجية أوروبية"⁴. وبذلك يتم تكريس الأهداف التي أعلنت منذ انطلاق التعاون السياسي الأوروبي، غير أن القرارات المتعلقة بتحديد هذه المواقف كانت تتطلب الإجماع وليست الأغلبية البسيطة أو الخاصة⁵.

غير أن التحولات التي عرفها النظام الدولي بعد الحرب الباردة وسقوط المعسكر الشيوعي، جعل الأوروبيون يراجعون حساباتهم كما أثير نقاش داخل الاتحاد حول مكانة ودور الاتحاد الأوروبي في هذه المرحلة، حيث أصبح من الضروري أن يتجاوز الاتحاد حدود الدور

1 - محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، مرجع سابق، ص 125.

2 - وليد عبد الحي وآخرون، مرجع سابق، ص 87 - 88.

3 - محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، مرجع سابق، ص 128.

4 - المرجع نفسه، ص 128 - 129.

5 - وليد عبد الحي وآخرون، مرجع سابق، ص 88.

الاقتصادي إلى التأثير في مجالات أخرى سياسية وعسكرية، ليرز كقطب منافس للهيمنة الأمريكية المعلنة بعد الحرب الباردة، لذا فقد أدركت دول الاتحاد أن هذا الدور الجديد لن يتحقق إلا من خلال توحيد الجهود وتحقيق الانسجام على مستوى المواقف الخارجية للدول الأعضاء في الاتحاد، عبر إيجاد آليات وصيغ أكثر فعالية للخروج بقرارات خارجية باسم الاتحاد ككتلة واحدة موحدة، والعمل على خلق هوية أمنية أوروبية خالصة، خارج إطار الحلف الأطلسي الذي تستخدمه الولايات المتحدة كوسيلة لعرقلة هذه الوحدة في مجال السياسة الخارجية الأوروبية.

لذا برزت هذه الإرادة الأوروبية وتجسدت عبر عقد اتفاقية ماستريخت في 07 فيفري 1992 التي نصت على إلغاء الحدود بين الدول الأوروبية ورفع القيود الجمركية، والبدء في مسيرة تطبيق نظام العملة الموحدة "اليورو"، ووضع أسس لنظام قانوني وتعليمي وأمني متشابه تحكمه معايير واحدة.

كما مهدت تلك الاتفاقية للمحطة الثالثة المتمثلة في صياغة دستور أوروبي، وتطوير نظام التصويت داخل المفوضية الأوروبية، والبدء في معالجة الثغرتين الكبيرتين اللتين أبرزتهما بشكل واضح حرب الخليج وهما الحاجة إلى تطوير سياسة خارجية ودفاعية أوروبية واحدة، وذلك عن طريق إقامة وحدة فيدرالية بين معظم دول الاتحاد¹. لهذا السبب أتت معاهدة ماستريخت لتدمج آلية صنع القرار السياسي الخارجي في صلب مؤسسات الجماعة الأوروبية، وكذلك لتحدد أطرا قانونية أكثر دقة من خلال التمييز بين المواقف المشتركة والإجراءات المشتركة، والتصريحات المشتركة من جهة ثانية².

وقد وقعت دول الاتحاد على معاهدين جديدتين بعد ما جاء في اتفاقية ماستريخت للوحدة الأوروبية، وهما معاهدة "أمستردام" في 17 يونيو 1997، ومعاهدة نيس في ديسمبر 2000، حيث اتضح فيهما حرص دول الاتحاد على تطوير البناء الأوروبي من الداخل من أجل تفعيل سياساته في الخارج على طريق بناء كيان أوروبي موحد³. حيث أكدت من خلال هذه المعاهدة ضرورة تدعيم السياسة الخارجية للاتحاد بسند عسكري تمثل في دمج منظمة اتحاد أوروبا الغربية كذراع عسكري داخل الاتحاد. واعتبرته معاهدة أمستردام جزءا لا يتجزأ من الاتحاد.

¹ - عمرو الشوبكي، أوروبا من السوق إلى الاتحاد: صناعة وحدة، مرجع سبق ذكره.

² - محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، مرجع سابق، ص 131.

³ - عمرو الشوبكي، مرجع سابق.

وفي هذه المرحلة برزت ملامح وسمات سياسة خارجية للاتحاد الأوروبي لكن يبقى الإشكال متعلق بآلية اتخاذ قرارات خارجية والذي مازال يستند إلى الإجماع في إقراره. ولم تتمكن مؤسسات الاتحاد استصدار آلية فوق قومية في هذا الصدد، تمرر من خلالها إرادة المؤسسات الاتحادية فوق مصالح الدول الأعضاء.

وقد أدت التطورات التي عرفها النظام الدولي خاصة أحداث النزاعات العرقية في منطقة البلقان (البوسنة، كوسوفو...) إلى المساهمة في دفع المجلس الأوروبي المنعقد في هلسنكي ديسمبر 1999 إلى المبادرة إلى اتخاذ سلسلة من القرارات المهمة في مجال السياسة الدفاعية، منها مطالبة الدول الأعضاء باتخاذ الإجراءات اللازمة لتمكينهم، اعتباراً من عام 2033، من أن يكونوا في وضع يسمح لهم بتشكيل قوة مسلحة مشتركة قوامها 50 – 60 ألف جندي خلال فترة لا تتجاوز 60 يوماً¹.

ثانياً: معاهدة ماستريخت: والثورة المفاهيمية والآلياتية

تاريخياً مرت عملية تشكل سياسة خارجية للاتحاد بمحطات مهمة نذكر منها:

أ- الخطوة الأولى التي كانت محاولة طموحة في 1954 عبر تأسيس مجموعة الدفاع الأوروبي، والتي فشلت في الدقيقة الأخيرة. وجمعت كلا من الدول الأعضاء فرنسا، بلجيكا، ألمانيا، لوكسمبورغ، إيطاليا وهولندا، لكنها باءت بالفشل بسبب رفض فرنسا لها لأنها تمس السيادة القومية الفرنسية. وقد كانت تلك الخطوة الدافع للقادة الأوروبيين لإضفاء صبغة سياسية على تعاونهم الاقتصادي من أجل التنسيق في مجال السياسة الخارجية.

ب- المحاولة الثانية كانت في تشرين الأول 1970 عندما اتفق وزراء خارجية الدول الأوروبية الأعضاء في الجماعة الأوروبية على ما يسمى «التعاون السياسي الأوروبي» على أن يتم من خلاله تبادل المعلومات وتنسيق سياسات دولهم الخارجية قدر الإمكان في مجال السياسة الخارجية. وتحت هذا العنوان بدأت تظهر بيانات الاتحاد الرسمية التي تدين الاعتداءات حول العالم، أو تدعم الأمم المتحدة والمبادرات السلمية حول العالم، ولكن في بعض الأمور الحساسة والتي يكون لأحد الدول الأعضاء مصلحة فيها لم تكن هناك قرارات تصاغ بسبب قاعدة الإجماع في اتخاذ القرار.

¹ - حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، حزيران / يونيو 2004، ص 287 – 288.

ج- معاهدة ماستريخت: التي وقعت في 1992/2/7 ودخلت حيز التنفيذ في 1993/11/1، وأسست للاتحاد الأوروبي الذي يهدف إلى تعزيز التعاون بين الحكومات الأوروبية، في الشؤون الاقتصادية والمالية، وأنشأت السياسة الأمنية والخارجية المشتركة للاتحاد، ودفاعية تستكمل سياسة دفاعية مشتركة عندما تنضج الظروف، والتعاون في العدالة والشؤون الداخلية. كما جاءت معاهدة أمستردام 1997 مكملة لهذا المشروع، فأكملت عملية الدمج من خلال إدخال أوروبا الغربية داخل الاتحاد الأوروبي وجعل المهمات الدفاعية جزءاً من آليات قرار الاتحاد وحدد الجزء الخامس من معاهدة ماستريخت أغراض السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وأهدافها وهي:¹

1- حماية القيم المشتركة والمصالح الأساسية للاتحاد.

2- صيانة استقلال الاتحاد، وقد اتخذ هذا الإعلان بعداً سياسياً أكثر منه دفاعياً في نص ماستريخت، ويتبين ذلك من الإضافة التي وردت في معاهدة أمستردام 1997، والتي نصت على ضرورة الدفاع عن استقلال الاتحاد الأوروبي، وعن حدوده الخارجية بوجه أي اعتداء محتمل وهو مفهوم واسع النطاق له بعد دفاعي - خارجي وأمني - داخلي في آن معا.

3- المحافظة على الأمن والسلم الدوليين.

4- تعزيز التعاون الدولي مع أفضلية للجوار الأوروبي حسب اتفاقية لشبونة 1992/6

5- دعم الديمقراطية واستقلال القضاء واحترام حقوق الإنسان.

ويرى منتقدو ماستريخت أنه يمكن تشبيه الإتحاد الأوروبي بمركبة تسييرها ثلاثة محركات متباينة القوة: الأول يقوم بتشغيل الآليات التي تعمل على توحيد السياسات ولا سيما النقدية والاقتصادية أما الثانية فيقوم بتشغيل الآليات التي تستهدف تنسيق السياسات الخارجية والأمن الأوروبيين فقد نصت معاهدة ماستريخت على ضرورة بذل جهد أكبر لبلورة سياسة أوروبية خارجية وأمنية مشتركة من خلال تعاون منظم ومنسق بين الدول الأعضاء وعلى إجراءات أو أفعال مشتركة يصدر بشأنها قرارات من المجلس تتخذ وبالإجماع، في حين يقوم المحرك الثالث بتشغيل الآليات التي تستهدف تحقيق التعاون في مجالات القضاء والأمن الداخلي.

ويؤخذ على هذه الاتفاقية بأنها جعلت من الدول الأعضاء فاعلين أساسيين في كل تحرك مشترك في مجال السياسة الخارجية والأمنية المشتركة أي أن الدول لا تلتزم بهذا

¹ حسن نافعة، مرجع سابق، ص288.

التعاون إلا بعد تحديد أهدافها الخاصة في ضوء مصالحها. ونصت المادة 8 من ماستريخت على اتخاذ القرار بالإجماع.

د- إعلان سانت مالو كانون الأول 1998: والذي يعد خطوة مهمة في تطوير السياسة الدفاعية والأمنية المشتركة. حيث وافق رئيس الحكومة البريطانية طوني بلير والرئيس الفرنسي جاك شيراك على أن تكون للاتحاد القدرة على التحرك المستقل، وأن تكون هذه القدرة مدعومة بقوات عسكرية قوية وفاعلة، وكذلك الأدوات التي يمكن من خلالها استخدام هذه القوات، من أجل الرد السريع على المخاطر الجديدة والاستجابة للالتزامات الدولية. كما ألزموا أنفسهم بأن هذه المهمة يجب أن تكون بالتوافق مع الالتزامات الدولية لهذه الدول في إطار حلف الناتو مما أسهم في إيجاد حلف شمال الأطلسي فعال باعتباره أنه يمثل أساسا للدفاع الجماعي بين أعضائه. وجاء في المادة الثالثة من الإعلان: من أجل أن يتخذ الاتحاد الأوروبي قرارات ويوافق على العمل العسكري في حال عدم تحرك الناتو، فإن الاتحاد الأوروبي يجب أن تكون له هياكل ملائمة وقدرة على تحليل المواقف ومصادر الاستخبارات والتخطيط الاستراتيجي، وتأتي أهمية هذا القرار كونه مكن الاتحاد من التدخل العسكري دون العودة للناتو. وختم البيان بالقول: «نحن مصممون على أن نوحّد جهودنا لكي نمكّن الاتحاد من أن يعبر بقوة عن أهدافه». وقد حظي البيان بترحيب مجلس أوروبا إذ أعلن رؤساء دول وحكومات الاتحاد عن تأييدهم لقيادة اتحاد غرب أوروبا.

هـ- اجتماع مجلس أوروبا في كولن في 3- 4 حزيران 1999: فقد تم إنشاء ما يسمى بالسياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية PESD واعتبارها كجزء من السياسة الخارجية والأمنية، وتم وضع الإطار المؤسسي للسياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية، وتم تدشينه في قمة هلسنكي، حيث تضمن عددا من الهياكل المؤسسية المحورية. كما تم وضع هذه المؤسسات موضع التنفيذ ما بين تشرين الأول 1999 وأذار 2000 وهي تتضمن:

1- تعيين خافيير سولانا كأول ممثل أعلى للسياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، وهو المنصب الذي استحدثته قمة أمستردام فأصبح بذلك ممثلا أعلى للسياسة الخارجية الأمنية المشتركة.

2- إنشاء اللجنة السياسية والأمنية التي تشمل موظفين رسميين (على درجة سفير) من أعضاء الاتحاد الأوروبي.

3- إنشاء لجنة عسكرية أوروبية EMC وهي أعلى كيان عسكري في الاتحاد الأوروبي وظيفتها تقديم النصيحة العسكرية والتوصيات إلى المجلس الأوروبي.

4- إنشاء خلية تخطيط عسكرية للتحالف، وذلك بعد الإنفاق بين الدول الثلاث الكبرى في الاتحاد الأوروبي (بريطانيا، فرنسا، ألمانيا).

ووافق قادة الاتحاد على أن يقوم مجلس الاتحاد باتخاذ القرارات الخاصة بمواجهة الأزمات بالإجماع، مع أخذ الاعتبار رؤية الدول التي لا ترغب في المشاركة.

و- قمة هلسنكي 10 - 11 كانون الأول 1999: وتم الاتفاق على إنشاء قوة عسكرية أوروبية قادرة على حفظ السلم وعمليات إدارة الأزمات: «بحلول كانون الأول يتم إنشاء قوات ما بين 50 ألفا إلى 60 ألف جندي قادرة على الانتشار خلال 60 يوما وقادرة على الاستمرار مدة عام على الأقل».

ز- قمة نيس 9/8 كانون الأول 2000: وضعت الأسس العملية لنواة القوة العسكرية الأوروبية من ناحية، وأقرت القمة لجنتي تسيير القوة الأوروبية وهما اللجنة السياسية والأمنية وتضم المندوبين الدائمين واللجنة العسكرية تضم رؤساء أركان الجيش. وانتهت القمة بصيغة توفيقية بين الرغبتين الأوروبية والأمريكية، حيث جرى حذف الفقرة التي اعترضت عليها مدلين أولبرايت، والتي كانت تتحدث عن الدور المقترح للاتحاد في إدارة الأزمات الدولية والعلاقات المستقبلية مع حلف الناتو، أي سقط الاقتراح الفرنسي الذي كان ينص على استقلال هيئة التخطيط العسكري للقوة الأوروبية.

ي- معاهدة لشبونة والسياسة الخارجية 2007/12/13: بدورها زودت معاهدة لشبونة الاتحاد بإطار مؤسسي ثابت ودائم حسب بيان للاتحاد الأوروبي في بروكسل، فقد إستحدثت منصب رئيس الاتحاد، ومنحت سلطة إنتخابه مدة عامين ونصف العام قابلة للتجديد مرة واحدة لمجلس رؤساء الدول والحكومات، وجاء في المادتين 30 و31 بأن المؤسسات الجديدة المحدثه «لا تؤثر في صلاحيات الدول الأعضاء، كما هم الآن موجود، فيما يتعلق بتشكيل وصنع سياساتهم الخارجية أو تمثيلهم الوطني في الدول الثالثة والمنظمات الدولية».

وهنا لابد من التأكيد على دور معاهدة لشبونة ومساهمتها في تفعيل السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد من خلال:

1- نهاية العمل الروتيني للرئاسة الأوروبية في العلاقات الخارجية، وتعديل مدة رئاسة الاتحاد من 06 أشهر إلى سنتين ونصف قابلة للتمديد مرة واحدة مع بعض الدور لرئيس المجلس الأوروبي ليس فقط في مجال الشؤون البروتوكولية ولكن في حالات الأزمات (المادة 13)، كما أصبح رئيس المجلس يعين مدة سنتين ونصف السنة، في حال المصادقة على الاتفاقية من جميع الدول الأعضاء.

2- وضع أهداف الاتحاد بشكل مبسط وواضح: السلام، مساحة الحرية، الأمن والعدل، التشغيل الكامل، التقدم الاجتماعي، اقتصاد السوق الاجتماعي، الصراع مع العنصرية والتجاهل الاجتماعي، وحماية المواطنة.

3- ملائمة مؤسسات الاتحاد مع الوضع الجديد للاتحاد بعد توسعه ليشمل 27 دولة.

4- تأسيس مجلس الشؤون الخارجية الجديد، وفصله عن مجلس الشؤون العامة.

كما حققت اتفاقية لشبونة تقدماً في مجال «السياسة الدفاعية والأمنية المشتركة» وخطت خطوات قوية نحو تطوير الدفاع الأوروبي وذلك عبر الخطوات الآتية:

1- توسيع مجال السياسة الأمنية والدفاعية المشتركة، وعملياتها حسب المواد (المادة 27 و28)، فقد تضمنت فقرة حول الدفاع المشترك جاء فيها إذا ما تعرضت دولة من أعضاء الاتحاد الأوروبي للهجوم يتوجب على الآخرين تقديم المساعدة لها، كما تضمنت فقرة حول التضامن، هذا يعني أن الاتحاد وكل دول الأعضاء سيقومون بتقديم كافة وسائل الدعم للدولة العضو في حال تعرضها لأي اعتداء إرهابي أو كارثة طبيعية.

2- وسَّعت الاتفاقية قدرة الاتحاد على محاربة الإرهاب، وعمليات ميدانية قد يضطر الاتحاد الأوروبي أو يطلب منه القيام بمفرده أو بالتعاون مع الدول أو منظمات أو تجمعات دولية أخرى في أوقات الأزمات أو الكوارث الطبيعية.

3- إقرار تعاون منظم دائم مفتوح لجميع الدول التي تتعهد بالمشاركة في برامج التعاون العسكري والتجهيزات.

4- استعداد الدول الأعضاء للمشاركة في العمليات العسكرية بقيادة الاتحاد الأوروبي في حال طلبت الأمم المتحدة.

5- التأكيد على دور وكالة الدفاع الأوروبي والاهتمام بتطوير جيش أوروبي حقيقي وتنسيق العمل لتجهيز مختلف الجيوش الوطنية.

المطلب الثاني: دوافع خارجية متعلقة بالتغيرات الجيوستراتيجية

تحاول معظم الدراسات في حقل العلاقات الدولية، أن تعطي تفسيراً للوضع الدولي عن طريق فهم العوامل الداخلية في الدول وخاصة الدول القوية على اعتبار أن تشكل المحاور أو الأقطاب الرئيسية في العالم، وترى هذه الدراسات أن السياسات الخارجية للدول وكأنها نتاج وانعكاسات للعوامل الداخلية وتفاعلاتها السياسية.

وقد ظل هذا النمط الأكاديمي المفسر للسياسة الخارجية عن طريق عوامل داخلية فقط مسيطراً على أدبيات السياسة الخارجية حتى تقدم أحد علماء السياسة الدولية "Peter Gouwitch" بتفسير مغاير¹ وتنطلق الفكرة الأساسية له من أن بعض السياسات الخارجية ليست تابعة لعوامل داخلية فقط، بل إنها كذلك انعكاس للوضع الدولي الذي قد يفرض تغييرات ومؤثرات على دول معينة، ويجعلها تغير من سياستها ومؤسساتها الداخلية ومن ثمة تتغير وتتأثر سياستها الخارجية بمعنى أن السبب لاتخاذ سياسة خارجية معينة لا يكون لأسباب داخلية فقط، كما يبدو ظاهرياً بل إن مرجع هذه السياسات كذلك هو وضع دولي معين تفرضه بعض الدول الكبرى المؤثرة في النظام الدولي، الأمر الذي خلق ردة فعل لدى الدول الأخرى، ويجعل من سياستها وتركيبها الهيكلية تتغير في النهاية متأثرة بهذه التغيرات.

¹ - وذلك في دراسته الرائدة والمشهورة بالاتجاه المعاكس Gournith pete, de second image, P85

إذن فالمحددات الخارجية هي تلك المتغيرات الناشئة من البيئة الخارجية للوحدة الدولية، أي الآتية من خارج نطاق ممارستها لسلطتها أو تلك التي تنشأ نتيجة التفاعل مع وحدة دولية أخرى، كما يركز المتغير الخارجي على تفسير سياسة الوحدة الدولية بالنظر إلى خصائص النسق الدولي وإلى المسافة البينية بين الدولة محل التحليل والوحدات الدولية الأخرى المتعامل معها¹.

إن دراسة هذه المحددات تمكن من التعرف إلى عناصر الثبات والتغير في منظومة السياسة الخارجية، فيمكن افتراض أن عناصر السياسة الخارجية المرتبطة بمتغيرات بنيوية هيكلية تكون أكثر ثباتاً من تلك العناصر المرتبطة بمتغيرات مؤقتة كضغوط دولية معينة. وفي هذا الصدد يمكن رصد عدد من المحددات على مستويات النظام الدولي والنظام الإقليمي، وعلى المستوى الداخلي.

على مستوى النظام الدولي، تتحدد سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية بمزيج من درجة تطور قدراته النسبية إلى الفاعلين الرئيسيين في النظام، وانعكاسات ذلك على نمط علاقات الاتحاد بهؤلاء الفاعلين، وعلى رأسهم القطب الأعظم في النظام الدولي، إلى جانب التغيرات في البيئة الدولية، وبالأخص التغير في طبيعة مصادر التهديد.

وقد تفاعلت هذه المحددات مع مجموعة من المحددات الداخلية المرتبطة بالجوار الجغرافي والإرث التاريخي، والعلاقات الاقتصادية، بما لذلك من انعكاسات على سياسة الاتحاد تجاه على المسرح الدولي.

أولاً: تجليات التغير الدولي على المشهد الأوروبي

1- طبيعة التغير في النظام الدولي

في أعقاب التحولات الثورية التي وقعت في شرق ووسط أوروبا بدءاً من عام 1989 وعبرت عن نفسها في تهاوى أنظمة الحكم الاشتراكية وسقوط حلف وارسو، ثم تفكك الاتحاد السوفياتي في ديسمبر 1991، شهد النظام الدولي تغيرات عميقة ذهب أحد المفكرين – وهو الأمريكي الياباني الأصل فرانسيس فوكوياما – إلى وصفها بأنها غير مسبقة.

¹ - عبد الله بالحبيب، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992-1997، دار الراية، الأردن عمان، ط1، 2011، ص 86.

وأنها تمثل نهاية التاريخ على أساس أن المرحلة الجديدة شهدت انتهاء آخر المعارك الكبرى في التاريخ الإنساني في ظل سيادة الإيديولوجية الليبرالية والنظام الرأسمالي¹.

وذهبت الغالبية العظمى من الدارسين للنظام الدولي والعلاقات الدولية إلى وصف تلك التغيرات بأنها تمثل نهاية لنظام عالمي، هو نظام القطبية الثنائية الذي تشكل في أعقاب الحرب العالمية الثانية على أساس أن أحد قطبي النظام قد انهار. وأن ما حدث عام 1991 لا يختلف كثيرا عن السوابق التي شهدتها النظام الدولي في نهاية الحروب الكبرى، والتي أسفرت عن ظهور تحولات رئيسية في هيكل وتوزيع القوة والقواعد التي تحكم التفاعلات الدولية.

ويمكن القول أن ما حدث منذ أوائل التسعينات كان عبارة عن نهاية لنظام دولي، وبداية لتبلور ملامح نظام جديد. ويمكن الاستناد في هذا الرأي إلى المؤشرات التالية:

أ- انهيار الكتلة السوفياتية: فقد انهارت الكتلة التي كان يهيمن عليها الاتحاد السوفياتي والمتمثلة في حلف وارسو ومجلس المساعدة الاقتصادية المتبادلة. وقد جرى الانهيار بدون حرب عسكرية وفي فترة قصيرة جدا.

ب- انتهاء الشيوعية كقوة سياسية نتيجة تهاوي أنظمة الحكم في شرق أوروبا ووسطها، كما أن التحولات في الصين تشير إلى تحركها صوب الرأسمالية إن لم تكن الليبرالية. والدول الشيوعية الأخرى - كوبا، كوريا الشمالية وفيتنام - غير قادرة على تقديم بديل دولي².

ج- تبدل العلاقات بين القوى العظمى، حيث أدى تفكك حلف وارسو وتحلل الاتحاد السوفياتي إلى انتهاء الصراع الدولي الذي ساد منذ عام 1945، كما انتهى سباق التسلح الذي تبارت فيه واشنطن وموسكو سواء مباشرة، أو من خلال الحلف الذي تقوده كل منهما.

د- التحول إلى التكتلات الاقتصادية الكبرى: حيث لم تعد الدولة القومية قادرة على القيام بفاعلية بوظائفها الاقتصادية التقليدية، كما أن الشركات متعددة الجنسيات وعابرة القوميات لم تعد قادرة - إلى حد كبير - على التنافس في شكل فردي نظرا لبروز مراكز صناعية وتجارية جديدة تتنافس بقوة مع المراكز الصناعية والتجارية الغربية. ومن ثم لجأت الدول القومية إلى الدخول في تجمعات اقتصادية ضخمة كوسيلة لمواجهة المنافسات الفردية من ناحية أولى، كما أنها تشكل استجابة للتحول في النظام الدولي من طابعه السياسي والرمزي

¹ - ودودة بدران، الرؤى المختلفة للنظام العالمي الجديد، في محمد السيد سليم (محرر) النظام العالمي الجديد، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 1994، ص 23.

² - Fred Halliday, The End of the cold war and International Relations: Some Analytical Conclusions, in :Ken Booth and Steve Smith (Eds.) International Relations Theory today, Pennsylvania University Press, 1995, pp.40-42

إلى طابع أكثر أهمية وذي صبغة ملموسة وهو الطابع الاقتصادي والتجاري من ناحية ثانية، كما أنها تشكل تسليم بانكماش دور الدولة القومية في إدارة الموارد المتاحة لديها من جانب ثالث. ومن قبيل ذلك كان تجمع النفط والتجمع الاقتصادي لدول الباسيفيك وتجمع الدول الخمس عشرة النامية.¹

هـ- تغير الخريطة السياسية للدول: حيث تفكك الاتحاد السوفياتي إلى خمس عشرة دولة، كما تفككت يوغوسلافيا إلى خمس دول، وانشطرت تشيكوسلوفاكيا إلى دولتين، وتوحدت ألمانيا التي كان تقسيمها أبرز نتائج الحرب العالمية الثانية، وبين شطريها جرت ممارسات المواجهة في الحرب الباردة. ولم تستقر الأوضاع بعد، حيث هناك احتمالات للمزيد من التفكك وأيضاً الاندماج.²

ويرصد دارسو النظام الدولي والعلاقات الدولية ثلاث سوابق لهذه التحولات الكبرى، الأولى بعد الحروب النابليونية، حيث أعاد مؤتمر فيينا عام 1815 تشكيل النظام الدولي، وتمكن من حفظ الاستقرار لمدة تقترب من القرن حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى عام 1914. والثانية بعد الحرب العالمية الأولى حيث أعادت معاهدة فرساي عام 1919 تشكيل النظام، إلا أن انسحاب الولايات المتحدة من هيكل النظام فتح المجال أمام سقوطه مرة أخرى بعد نحو عقدين باندلاع الحرب العالمية الثانية عام 1939. والثالثة بعد الحرب العالمية الثانية عندما بادرت الدول المنتصرة في الحرب ببناء عالمي جديد في يalta وبوتسدام.

ومن ثم يرون أن انتهاء الحرب الباردة – والذي يؤرخ له البعض بشهر يونيو عام 1989، عندما ترك الاتحاد السوفياتي الحكومة الشيوعية في بولندا تسقط دون تدخل³ – مثلت نهاية للنظام العالمي الذي استقر منذ عام 1945، وقام على القطبية الثنائية وشهد صراعاً أيديولوجياً حاداً بين قوتين عظميين انتهى بانتصار التحالف الغربي.⁴

وإذا كان الباحثون قد اتفقوا على انتهاء النظام العالمي الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية بفعل اختفاء حلف وارسو ثم تفكك الاتحاد السوفياتي، إلا أنهم اختلفوا في توصيف ماهية النظام الدولي الراهن، حيث ذهب البعض إلى القول بأن النظام الدولي قد أصبح

¹ - عبد المنعم المشاط، هيكل النظام العالمي الجديد، في د. محمد السيد سليم (محرر) النظام العالمي الجديد، مرجع سابق، ص 66-65.

² - Fred Halliday, The End of the cold war and International Relations: Some Analytic and Theoretical Conclusions, op .cit, pp.43-44.

³ - David s. Mason, Revolution in East – Central Europe: the Raise and fall of Communism and the Cold War, Westview press, 1992pp. 159-160.

⁴ - Richard Holbrooke, America a European power, Foreign Affairs, March / April 1995mp39.

أحادي القطبية، في حين ذهب آخرون إلى القول بأنه متعدد الأقطاب تتوازن فيه خمس قوى على الأقل هي الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان والصين وروسيا الاتحادية.

وذهب فريق ثالث إلى القول بأن النظام الراهن لا يعدو أن يكون مرحلة انتقالية تفصل ما بين سقوط النظام القديم ثنائي القطبية وبروز هياكل النظام الجديد الذي لم تتشكل ملامحه بعد وإن كانت الأوضاع الراهنة ترجح أنه سيكون نظام متعدد الأقطاب.¹ ويرجع الخلاف إلى تباين الرؤية تجاه المحدد الرئيسي لتوجيه التفاعلات الدولية، فالباحثين الذين أعطوا دوراً أكبر لهيكل النظام في توجيه التفاعلات الدولية، ومن ثم دور القوة في النظام، اعتقدوا أن الولايات المتحدة يمكن أن تمارس دور القطب الواحد المسيطر على النظام العالمي. ويرى أنصار هذا الاتجاه أنه بانهيار الاتحاد السوفياتي، واستسلامه في الحرب الباردة، وتوجه روسيا نحو التحالف مع الولايات المتحدة وخروجها - ولو مؤقتاً - من حلبة السياسة الدولية وانشغالها بأزماتها الداخلية، أدى على سقوط أحد قطبي النظام الثنائي، فأصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة القادرة على ترتيب الأوضاع العالمية دون معارضة فعالة من قوى أخرى، كما أن القوى المرشحة لمنافسة الولايات المتحدة - اليابان، الاتحاد الأوروبي، الصين ليست مؤهلة بعد لكي تلعب دور القطب، ناهيك عن إمكانية المنافسة.²

ومن ثم فالولايات المتحدة هي الدولة الوحيدة التي تتمتع بالقدرة التي تمكنها من القيام بدور حاسم في أي صراع تختار أن تشارك فيه في أي مكان من العالم، وتستطيع - إذا أرادت - استخدام عناصر قوتها المختلفة لإرساء قواعد النظام العالمي وتنفيذها.³ ويرى أنصار هذا الاتجاه أن ما حدث في حرب الخليج الثانية يمثل نموذجاً لهذه القدرة، حيث تمكنت الولايات المتحدة من حشد التأييد الدولي - في مجلس الأمن - ضد الاحتلال العراقي للكويت، وشكلت ائتلافاً عسكرياً ضخماً تحت قيادتها تولى العمل العسكري ضد العراق. بل أنها نجحت في إظهار العمل ضد العراق على أنه بداية لوضع أسس نظام عالمي جديد، ذلك المصطلح الذي استخدمه الرئيس الأمريكي - آنذاك - جورج بوش لأول مرة أمام الاجتماع

¹ - محمد السيد سليم، الأشكال التاريخية للقطبية الواحدة، في: د. محمد السيد سليم (محرر) النظام العالمي الجديد، مرجع سابق، ص 93.

² - محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 93.

³ - ودودة بدران، الرؤى المختلفة للنظام العالمي الجديد، في: د. محمد السيد سليم (محرر) النظام العالمي الجديد، مرجع سابق، ص 25-26.

المشترك لمجلسي الكونجرس في سبتمبر عام 1990، وعاد مرة أخرى ليصف بدء عمليات عاصفة الصحراء ضد العراق على أنها بداية تشكيل هذا النظام.¹

هذا في حين أن التحرك الأمريكي في جوهره جاء وليد إدراك القيادة الأمريكية لما يمثله الاحتلال العراقي للكويت من تهديد للمصالح الحيوية الأمريكية، الأمر الذي استدعى التدخل غرار ما حدث في كوريا وفيتنام وأنجولا وتشيلي وجرينادا وبنما، فما حدث في الخليج عامي 1990 و1991 لا يختلف عن هذه السوابق من حيث الدوافع.²

وهكذا يبدو واضحاً أن أنصار هذه الرؤية تأثروا بما حدث في أزمة وحرب الخليج الثانية عامي 1990 و1991، سواء من حيث التوظيف الأمريكي لمفهوم النظام العالمي الجديد، أو في قدرة الولايات المتحدة على تحقيق وتنفيذ ما أرادت.

أما الباحثون الذين أعطوا دوراً أكبر للعناصر الأخرى سواء اقتصادية أو ثقافية، فقد رأوا أن النظام العالمي بعد الحرب الباردة تنتفي فيه إمكانية سيطرة دولة واحدة على مجمل التفاعلات الدولية، ومن ثم فالنظام أقرب إلى التعددية القطبية منه إلى القطبية الواحدة، مع التأكيد على اختلاف هيكل التعددية الراهنة عن ذلك الذي ساد في ظل ميزان القوة في القرن التاسع عشر. واعتمدوا في هذه الرؤية على التفرقة بين القدرة capability بمعنى عناصر القوة وبين النفوذ Influence بمعنى القدرة على التأثير على سلوك الآخرين.³

وفي تناولهم لحدود القوة، عمدوا إلى بيان حدود القوة العسكرية في توجيه التفاعلات الدولية، وتعدد مصادر القوة التي يجب أن تمتلكها الدولة لتمتع بدور القطب المسيطر على التفاعلات الدولية، وفي ظل ازدياد ظاهرة الاعتماد المتبادل، فأن احتمال استخدام القدرات العسكرية لتوجيه التفاعلات الدولية أصبح احتمالاً محدوداً، وفي نطاق عدد محدود من القضايا، كما أن هناك أنواع من القدرات يجب أن تتمتع بها الدولة إذا كان لها أن تسيطر على مجرى الأحداث الدولية، إضافة إلى القدرات العسكرية، هناك القدرات الاقتصادية والتكنولوجية وقدرات غير مادية في مقدمتها القدرة الثقافية.⁴ ومن جانبه أكد جوزيف ناي أن

¹ - Ernst B. Haas, Collective Security Management: Evidence for a New World Order? In Thomas G. Weiss (Ed) Collective Security in a Changing World, Lynne Rienner Publishers, 1993, p 97.

² - David S. Mason, Revolution in East – Central Europe : the Rise and Fall of communism and the Cold War, op.cit, p 170.

³ - ودودة بدران، الرؤى المختلفة للنظام العالمي الجديد، مرجع سابق، ص 26.

⁴ - Fred Halliday, The End of the cold war and International Relations: Some Analytic and Theoretical Conclusions, op .cit, pp.54-56..

القدرات المادية ليست الوحيدة التي يمكن أن تتمتع بها الدول، وأشار إلى ما أطلق عليه القوة الجاذبة أو الملهمة captive Power التي تتمثل في جاذبية أفكار الدولة والتي تمكنها من التأثير على الأولويات السياسية للوحدات الأخرى، وممارسة مثل هذا النوع من التأثير يعتمد على مصادر غير مادية للقوة مثل الثقافة، الأيديولوجيا والمؤسسات¹.

ويرى أنصار هذا الاتجاه أن مراجعة توزيع عناصر القوة بين الوحدات الرئيسية في هذا النظام – الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، اليابان، الصين، روسيا الاتحادية – يوضح أنه لا توجد دولة واحدة تتمتع بتفوق في جميع عناصر القوة، ومن ثم فالولايات المتحدة تتمتع بتفوق كبير في بعض عناصر القوة العسكرية – التفوق التكنولوجي والقدرة على نشر القوات – الأيديولوجية – جاذبية الأفكار السياسية والاقتصادية، والدبلوماسية – علاقات صداقة مع العديد من الوحدات الدولية والثقافية – انتشار الرموز الاستهلاكية للثقافة الأمريكية. إلا أن الولايات المتحدة تعاني في المجال الاقتصادي من مشكلات كبيرة إذ أنها تواجه تهديدا اقتصاديا في إطار تدهور أدائها في هذا المجال مقارنة بأوروبا واليابان.²

وفي نفس الوقت لا تتمتع أي من القوى الأخرى، منفردة، بعناصر القوة اللازمة لقيادة النظام العالمي، فالاتحاد الأوروبي رغم قدراته الاقتصادية، يعاني من ضعف شديد في القدرات العسكرية، وأيضا في القدرة على الفعل السياسي المستقل على النحو الذي أظهرته أزمات البلقان المختلفة وفي مقدمتها الصراع الذي دار في البوسنة، حيث عجزت دول الاتحاد الأوروبي عن التدخل العسكري لوقف الصراع، ولم تتمكن من ذلك إلا بعد أن قررت الولايات المتحدة التدخل. أيضا فإن اليابان، برغم قوتها الاقتصادية، إلا أنها غير مؤهلة للقيام بدور قيادي في النظام العالمي بالنظر إلى ضعفها العسكري وعدم سيادة ثقافتها وحضارتها في النظام العالمي³. ولا يمكن للصين الشعبية أن تقوم بهذا الدور لاعتبارات عديدة تتعلق بطبيعة مرحلة النمو الاقتصادي التي تمر بها وما ينطبق على اليابان في الجانب الثقافي ينطبق على الصين أيضا. ومن ثم يرى أنصار هذا الاتجاه عدم إمكان قيام الولايات المتحدة بدور القطب الواحد، بالنظر إلى عدم تمتعها بالقوة، بمعنى القدرة على التأثير على جميع التفاعلات الدولية.

ومن هنا يمكن القول أن النظام العالمي الراهن لا يمكن أن يكون أحادي القطبية بمعنى هيمنة دولة على النظام، فحتى مع غياب الاهتمام بنظام القطبية الواحدة من جانب

¹ - نقلا عن ودودة بدران، الرؤى المختلفة للنظام العالمي الجديد، مرجع سابق، ص 27.

² - ودودة بدران، مرجع سابق، ص 28 – 29.

³ - ودودة بدران، مرجع سابق، ص 29.

دراسي العلاقات الدولية والنظام الدولي نظرا لعدم تكرارته عبر تاريخ النظم الدولية، إلا أنه يمكن تعريف هذا النظام – من خلال بنية النظام عبر عاملي توزيع القدرات والتوجهات السياسية – بأنه يعنى تركيز القدرات في يد القطب المسيطر، وتماثل التوجهات السياسية لمختلف الوحدات المكونة للقطب المسيطر، فالقطبية الواحدة هي بنية دولي يتميز بوجود قوة أو مجموعة من القوى المؤتلفة سياسيا تمتلك نسبة مؤثرة من الموارد العالمية تمكنها من فرض إرادتها السياسية على القوى الأخرى دون تحد رئيسي من تلك القوى¹. ومن ثم فالعبرة في تحديد القطبية الواحدة هي بوجود تكتل دولي واحد متجانس سياسيا ومتميز في توجهاته السياسية عن باقي التكتلات.

أيضا لا يمكن اعتبار النظام العالمي الراهن متعدد الأقطاب، حيث يبدو واضحا – ومنذ أزمة الخليج الثانية عامي 1990 و1991 – عدم القوى المختلفة المرشحة لمنافسة الولايات المتحدة – وهي اليابان، الاتحاد الأوروبي، الصين وأيضا روسيا – على تحدي السياسة الأمريكية، فهي ليست مؤهلة – حتى الآن – للعب دور أقطاب منافسة للدور الأمريكي، كما أن التعددية تعني وجود أحلاف متغيرة بين دول عديدة متقاربة في القدرات². ومن ثم يمكن القول أن النظام العالمي الراهن يعتبر نظام أحادي القطبية ولكنه لا يخضع لهيمنة دولة منفردة، بل يخضع لهيمنة منظومة كاملة هي المنظومة الرأسمالية التي تعبر عنها الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي والباسيفيك، وتقودها الولايات المتحدة³. فالدول الرأسمالية وهي متشابهة في توجهاتها السياسية تمتلك متجمعة، نحو 49.5% من إجمالي الناتج العالمي، وتستحوذ الولايات المتحدة على 26.8% من هذا الناتج أو ما يمثل 54% من ناتج دول تحالف الأطلسي حسب إحصاء 1984⁴ وقد وصلت هذه النسبة في عام 1997 إلى 46.4% وتحكم المنظومة الرأسمالية شبكة من المنظمات والمؤسسات مثل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وكالة الطاقة الدولية، الجات، البنك والصندوق الدولي، قمة الدول الصناعية السبع الكبرى، إضافة إلى شبكة واسعة من الأسواق والتنظيمات الاقتصادية الأخرى. ومن ثم هي هيمنة قطب / منظومة تحمل تعددية داخلها ولكنها تعددية محكومة وفق قواعد مستقرة ينتفي فيها احتمال استخدام القوة العسكرية أو التهديد باستخدامها في علاقاتها المتبادلة وذلك وفق ما أسماه "كارل دويتش" المجتمع الأمني التعددي⁵.

¹ - محمد السيد سليم، الأشكال التاريخية للقطبية الواحدة، مرجع سابق، ص 95 – 97.

² - R. Harrison Wagner, What was bipolarity ? International Organization, 47, 1, winter, 1993, p. 105.

³ - عبد المنعم سعيد، العرب والنظام العالمي الجديد، دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، عدد (3) مايو 1991، ص 8.

⁴ - محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 97 – 98.

⁵ - ودودة بدران، الرؤى المختلفة للنظام العالمي الجديد، مرجع سابق، ص 31.

إنه مع بداية التسعينات من القرن الماضي كانت قد تشكلت فرضيات جديدة بشأن تبلور نظام عالمي جديد، وكانت الفرضية الشائعة أن العلاقات الأوروبية والأمريكية سائرة لتغير راديكالي فالخلافات التجارية بين الطرفين، كانت تتصاعد كما ساد اعتقاد أن تحالف الطرفين الذي كان قائما في السابق في إطار حلف الناتو فقد من وظائفه (مبرراته)، بعد انتهاء الحرب الباردة فالخطر العسكري السوفياتي تراجع على نحو واسع، ولم تعد أوروبا بحاجة إلى مظلة الدفاع الأمريكي.

كما سادت فرضية أن النظام الدولي الجديد يركز على الاقتصاد على نحو أكبر، مما تعطي مساحة أوسع للتنافس بين قوى الأطلسي الأوروبية والأمريكية، ويعزز فرض أوروبا موحدة للعب دور دولي أكبر، وجاءت بعض الشواهد لتعزز مثل هذا التحليل فالخلافات التجارية، تصاعدت ووصلت حد المعارك الاقتصادية، وكذلك التي حصلت في أثناء التفاوض على تعديل الاتفاقية العامة للتجارة والتعريف الجمركية القات (1986-1993)¹ أو الخلاف على تجارة الموز والذرة المعدة واللحوم المعالجة بالهرمونات، أو عندما اصطدمت أوروبا بقرارات أمريكية تفرض خطرا على دول مثل إيران وكوبا وليبيا وقرارها أن تنطبق تشريعات أمريكية بهذا الشأن - كتشريع دامنز - على دول العالم بما في ذلك أوروبا.

شكلت أحداث 11 أيلول/سبتمبر في الولايات المتحدة منعطفًا أساسيًا تمت عنده مراجعة الأفكار القديمة، وصوغ أفكار جديدة تتوافق مع التحديات الجديدة التي فرضتها تداعيات هذا الحدث على الفاعلين في النظام الدولي، فقد كان لهذه التداعيات أثرها البين من حيث مفاعلها ومضامينها الإستراتيجية والفكرية.

أ- المستوى الاستراتيجي: التهديدات الأمنية الجديدة وتداعياتها:

تغير طبيعة التهديدات الأمنية: كان من أهم تداعيات أحداث 11 أيلول/سبتمبر تغير التعريف الاستراتيجي للعدو، فكل من "زيجنيو بريجنسكي" و"برنت سكوكروفت" أوضحوا الوجه الجديد للعدو من منطلق أنه لم يعد متمثلا في قوة ظاهرة واضحة المعالم يمكن تحديد موقعها الجغرافي، فموقعه لا يتناسب مع مواقع الدول، وسياسته لا علاقة لها بالسياسة الرسمية للدول. وعليه، فإن المعركة أصبحت غير تقليدية.²

¹ - Brian white, Understanding European foreign, Pal gram Hampshire, 2001.

² - في محاضرة نظمها مركز الاستراتيجية والأمن الدولي، في الولايات المتحدة، عقب هجمات 11 أيلول/سبتمبر، أوضح بريجنسكي (مستشار الأمن القومي الأمريكي في عهد الرئيس جيم بكارتر)، وسوكو كروفت (مستشار الأمن القومي في عهد الرئيس جورج بوش الأب) الملامح الجديدة للعدو. أنظر: فؤاد نهرا، متغيرات السياسة الأمريكية تجاه العرب، شؤون الأوسط، العدد 105 (شتاء 2002)، ص 68.

وأكدت الفقرة الثالثة من إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي، التي أعلنها الرئيس جورج دبليو بوش في 20 كانون الأول/ديسمبر 2002، هذه الملامح للعدو الجديد¹، كما رافق التحديد الجديد للعدو تطور في مضمون العمل الإرهابي وطبيعته، حيث إن أشكال عمله وأدواته وتكتيكاته تطورت من حيث التنظيم والأهداف والتسليح (الوسائل): فمن حيث التنظيم، فإن الجماعات الإرهابية هي جماعات عابرة للجنسيات تجمعها أيديولوجيات دينية أو سياسية محددة.

ومن حيث الأهداف، أصبح هدفها إيقاع أكبر قدر من الخسائر المادية والبشرية وليس فقط لفت الأنظار إلى مطالب سياسية وعقائدية. ومن حيث الأدوات، استخدمت طائرات ركاب مدنية، مع استخدام الإمكانيات التي تتيحها التكنولوجيا الحديثة من شبكات الانترنت وشبكات مصرفية عالمية ووسائل تلفزيونية عالمية، وغيرها من التقنيات الحديثة، بما مكّنها من التواصل والارتباط بعضها ببعض على المستوى العالمي، فعصر العولمة نقل ظاهرة الإرهاب من حدود الأوطان إلى رحاب القارات.

حيث استغلت هذه الجماعات البنية التي تكفلها المجتمعات والاقتصادات والتكنولوجيا المفتوحة، والتي يسهل فيها انتقال الأفراد والأموال والبضائع، لتجعل التهديدات غير السيادية ممكنة².

إن أحداث 11 أيلول/سبتمبر وما تحمله من ملامح وخصائص أدت إلى الانتقال من مرحلة الحرب غير المتوازنة إلى الحرب غير المتوازنة (asymmetrical war)، التي تحدث عنها تقرير هيئة أركان حرب القوات الأمريكية برئاسة الجنرال هنري شيلتون. وتنتهي تلك الأحداث، وفق توصيفهم للحرب غير المتوازنة، إلى هذا النمط الجديد والفريد من الحروب³، الذي أدى إلى سقوط فرضيات نظرية الأمن التقليدية.

فلم تعد استراتيجيات الدفاع والاحتواء والردع كافية بعد الآن، إذ لا الوضع الجغرافي ولا القدرة العسكرية والتكنولوجية ولا برنامج الدفاع الصاروخي ولا النظريات الأمنية جميعها استطاعت أن تردع هجمات 11 أيلول/سبتمبر، وهو ما ترتب عليه تغيرات في نظرية الأمن

¹ - The White House, The National Security Strategy of United States of America (Washington, DC: Office of the press Secretary, 2002).

² - Kostat Ifantis, «Understanding International Politics After the 11 September Terrorist Attacks: A Note on the New Security Paradigm: Perceptions» Journal of International Affairs (Turkey), vol 7 (March-May 2002), p 4.

³ - حول تعريف «الحرب غير المتوازنة» و «الحرب غير المتوازنة»، وفق الهيئة أركان الحرب الأمريكية، أنظر: محمد حسنين هيكل، الزمن الأمريكي من نيويورك إلى كابول، القاهرة، الشركة المصرية للنشر العربي والدولي، 2002، ص 114 - 138.

التقليدية برمتها¹. وتمثلت محصلة مجمل هذه التغيرات في عدم صلاحية عقيدة الاحتواء والردع والانتقال إلى الحروب الوقائية التي تحدث عنها الرئيس بوش في خطاب التخرج الذي ألقاه في أكاديمية «وست بوينت» يوم 1 حزيران/يونيو 2002².

وجاءت إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي في 20 كانون الأول/ديسمبر 2002 – التي عرفت فيما بعد بعقيدة بوش – لتؤكد الحرب الوقائية، ولتوضح أسباب تبنيها كعقيدة، والوسائل التي تستخدمها. وتحدثت الفقرة الثامنة من هذه الاستراتيجيات عن استخدام القوة في تحقيق الأهداف الإستراتيجية، واللجوء إليها بشكل أحادي واستباقي، وهو ما ترتب عليه تجاوز الأمم المتحدة والقانون الدولي وتآكل مبدأ السيادة، إذ شنت الولايات المتحدة في 20 آذار/مارس 2003 حرباً «وقائية» على العراق، من دون الحصول على موافقة الأمم المتحدة، منتهكة بذلك الشرعية والمبادئ الدولية التي يتم التصرف على أساسها في العلاقات الدولية³.

أما الاتحاد الأوروبي، فقد تبني إستراتيجية الحرب الوقائية مع اختلاف الوسائل، فأقر في 12 كانون الأول/ديسمبر 2003 إستراتيجيته الأمنية الجديدة تحت عنوان «أوروبا آمنة في عالم أفضل: الاستراتيجية الأمنية الأوروبية»⁴، وقد تضمنت الإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل، والصراعات الإقليمية، والجريمة المنظمة، ووضعت إستراتيجية المواجهة التي تفرض الدفاع خارج حدود القارة الأوروبية، مع انتهاج وسائل دفاع تركز على البعد الثقافي والقضائي والشرطي⁵.

الحرب على الإرهاب، وشكل جديد للتحالفات: وضعت الولايات المتحدة الإرهاب في مرتبة العدو الاستراتيجي، المرتبة التي احتلها الاتحاد السوفياتي سابقاً، ورفعت هدف مكافحته فوق أي أهداف أخرى⁶، بحيث حل مصطلح الإرهاب محل الشيوعية، وأصبح

¹ - غسان العزي، 11 أيلول 2001 والنظام العالمي: تغيرات مفهومية محتملة، شؤون الأوسط، العدد 105 (شتاء 2002)، ص 32 – 37.

² - The White House, George Z. Bush's Speech at West Point (Washington, DC: Office of the press Secretary, 2002).

³ وليد حسين فهمي، الولايات المتحدة والحرب على الإرهاب: الجدل السياسي والقانوني، السياسة الدولية، العدد 166 (تشرين الأول/أكتوبر 2006)، ص 76.

⁴ أمينة مصطفى دلة، الاتحاد الأوروبي فاعلاً أمنياً؟ دراسة في حدود التحولات البراديغمية للاستراتيجية الأمنية الأوروبية 2003 والاستراتيجية العالمية للاتحاد الأوروبي 2016، سياسات عربية، أيلول سبتمبر 2020، ص 12.

⁵ - Council of the European Union, A Secure Europe in a Better World, European Security Strategy, (Brussels) (12 December 2003), pp 3-5, <http://www.consilium.eu/uedocs/cmsUpload/78367.pdf>.

⁶ - أليسون جي. كي. بيلز، الأمن العالمي في عام 2005 ودروس العراق، المستقبل العربي، السنة 38، العدد 323 (كانون الثاني/يناير 2006)، ص 37.

يلصق بكل من يناهض هيمنة الولايات المتحدة. وبدا ذلك واضحاً في خطاب بوش أمام الكونغرس في 20 أيلول/سبتمبر 2001، عندما أعلن أن كل دولة أن تتبنى موقفاً معيناً: فهي إما معنا وإما مع الإرهابيين.

وفي هذا السياق، تبنت الولايات المتحدة إستراتيجية بناء تحالف كبير لمحاربة الإرهاب على جهات عدة وبوسائل مختلفة. وكان لأحداث 11 أيلول/سبتمبر والحرب ضد الإرهاب بالغ الأثر في تغيير شكل التحالفات التقليدية، فقد تحدث رامسفيد عن طبيعة التحالفات المطلوبة قائلاً: «هذه الحرب لن يشنها تحالف كبير موحد ... وبدلاً من ذلك ستشمل تحالفات عائمة ومتبدلة يمكن أن تتغير وتتخذ أشكالاً مختلفة، وفي هذه الحرب ستقوم المهمة بتحديد التحالف وليس العكس»، وهو ما كانت عليه الحال في الحرب على العراق عام 1991 حيث كانت هناك جملة من التحالفات: تحالف دول، تحالف مهام، وتحالف توقيت¹.

وتمكنت الولايات المتحدة في المرحلة الأولى من الحرب ضد الإرهاب (غزو أفغانستان) من بلورة جهد جماعي في إطار الأمم المتحدة لم يستثن حتى القوى المناهضة لها، كسوريا والصين والهند وباكستان ودول عربية وإسلامية، ودفعها إلى التعاون معها بصورة وثيقة، وهو ما لم يكن متوفراً قبل 11 أيلول/سبتمبر. وبالتالي مثلت تلك الأحداث نقطة تحول في صوغ النظام العالمي، لكن أوروبا - برغم قرار الناتو بتفعيل المادة الخامسة من ميثاقه والمتعلقة بالدفاع الجماعي، واعتبار هجمات أيلول/سبتمبر بمثابة اعتداء على جميع دول الحلف - قامت بوضع شرط واضح للمشاركة في التحالف يتمثل في التحقق مما إذا كان مصدر الهجمات في 11 أيلول/سبتمبر من الخارج وأرادت بذلك ربط أية عملية عسكرية بوجود أدلة عسكرية توصلت إليها التحقيقات على نحو لا يرقى إليه الشك². وصاحب القرار إصرار أوروبي على أهمية قيام الولايات المتحدة باستشارة حلفائها قبل أي عمل عسكري³، وعندما بدأت العمليات ضد أفغانستان شاركت الدول الأوروبية، واستجابت لجميع طلبات الولايات المتحدة باستثناء طلب واحد هو تخفيف القيود القانونية الموضوعة على إمكانية التنصت على المكالمات الشخصية، حيث اعتبره البرلمان الأوروبي تجاوزاً للديمقراطية⁴.

¹ - أنظر : محمد حسنين هيكل، الزمن الأمريكي من نيويورك إلى كابول ، ص 177 - 188، ومعتز سلامة، الأمم القومية الأمريكية : التحولات الجديدة في ظل إدارة بوش الثانية، كراسات إستراتيجية ، العدد 162 (نيسان/أبريل 2006)، ص 25.

² - أبو بكر الدسوقي، أمريكا و الإرهاب : الحدث والتداعيات، السياسة الدولية، العدد 146 (تشرين الأول/أكتوبر 2001)، ص 102.

³ - Stephen M.Walt، «Beyond Bin Laden: Reshaping U.S. Foreign Policy» International Security vol 26m no 3 (Winter 2001-2002)، p 6.

⁴ - خالد عبد العظيم، حدود التحالف و أبعاد الانقسام في العلاقات الأوروبية الأمريكية، السياسة الدولية، العدد 147 (كانون الثاني/يناير 2002)، ص 125.

تمثلت المرحلة الثانية من حرب الولايات المتحدة ضد الإرهاب في شن الحرب على العراق، بالرغم من عدم وجود أي دليل يشير إلى ارتباط النظام العراقي بتنظيم «القاعدة»، وعدم امتلاكه أي أسلحة دمار شامل، غير أن العراق كانت على سلم أولويات المحافظين الجدد قبل 11 أيلول/سبتمبر فكانوا يدعون إلى غزوه منذ عام 1998، وجاءت هجمات أيلول/سبتمبر لتوفير الذريعة لغزو العراق، وكل ما كانوا بحاجة إليه هو تلفيق بعض «الأدلة» التي تربط العراق بـ«القاعدة»¹، وانعكس ذلك على التحالف الدولي، حيث فقد تماسكه على خلاف المرحلة الأولى (أفغانستان).

وهنا يمكن التمييز بين معسكرين في أوروبا، لكل منهما رؤيته وخطابه السياسي اتجاه الإرهاب: فهناك الدول المؤيدة للولايات المتحدة في حربها ضد الإرهاب، وقد شاركت في الحرب على العراق (بريطانيا وإسبانيا وإيطاليا وهولندا والدانمارك والتشيك والمجر ودول البلطيق)، وهناك في الجهة المقابلة الموقفان الفرنسي والألماني، وقد تمحورت حوله مجموعة مناوئة لتوجهات الولايات المتحدة (بلجيكا واليونان والسويد والنرويج).

وعلى الرغم من هذه المعارضة، عجز ذلك المحور على خلق تصورات بديلة نظريا وعمليا لسياسة الولايات المتحدة على أرض الواقع.

ب- المستوى الفكري: الصراع الفكري كمصدر للتهديد الأمني

منذ مطلع التسعينيات القرن الماضي، ومع غيابات العدو الإستراتيجي، أعلن الناتو عن أن الأصولية هي العدو². ومع تفجيرات مركز التجارة العالمي في شباط/فبراير 1993، التي نسبت إلى الإسلاميين، تردد أن هذه الأعمال هي «نماذج لحضارة إرهابية متعصبة». ومع تفجيرات أوكلاهوما في نيسان/أبريل 1995 تحدث المسؤولون في مجلس الأمن القومي الأمريكي عن أن الإسلاميين أصبحوا يشكلون القوة المحركة للإرهاب في الشرق الأوسط. وقد كان

¹ - جوين دايار، الفوضى التي نظموها: الشرق الأوسط بعد العراق، ترجمة بسام شيحا (بيروت: الدار العربية للعلوم - ناشرون، 2008)، ص 39 - 52.

² - إسماعيل الشطي، تحديات إستراتيجية بعد أحدا الحادي عشر من أيلول/سبتمبر، في: بيضون وآخرون، العرب والعالم بعد 11 أيلول/سبتمبر، ص 138 - 140.

للكونغرس الأمريكي دور في تحديد عن دكتاتورية الإسلام والربط بينه وبين الإرهاب¹، رافق ذلك ظهور دراسات وأبحاث وآراء تناولت الصراع الحضاري، أبرزها كتاب "صاموائيل هانتنغتون" صدام الحضارات، الذي يرى أن الحدود الفاصلة للإسلام دموية، وأن مكوناته الداخلية دموية أيضا، وكتاب فرنسيس فوكوياما نهاية التاريخ، الذي رأى أن الحركة التاريخية للسعي إلى الصدارة انتهت بتفوق الغرب، وكتاب بريجنسكي عن «قوس الأزمات»، وكتابات برنارد لويس في مسألة الصدام الحتمي بين الإسلام والغرب، مفسرا ذلك بأسباب سياسية وحضارية وديمقراطية وديغرافية.

وتلاقت هذه الكتابات لتشكيل دعوى تتخذ من الإسلام عدوا إستراتيجيا، كما كانت الشيوعية في القرن الماضي. جاءت أحداث أيلول/سبتمبر 2001 لتعزز هذه الكتابات، ففي الغرب تمسك الذين يعتقدون بحتمية الصراع برؤاهم القائلة بأن ما يشهده اليوم ليس سوى إعادة مواجهة وصراع قائمين منذ قرون عدة بين العالم الإسلامي والغرب.

مستشهدين بأن كل من قام بعمليات أيلول/سبتمبر هم من المسلمين، واستغلال من بلادن للنصوص والعقائد الدينية لتسويق «جهاده»، الذي يستخدم فيه العنف والإرهاب. كل ذلك أدى إلى إقامة علاقة سببية بين الإسلام والإرهاب، وهو ما تجلّى في سياسة الولايات المتحدة وخطاباتها التي رافقت الحرب ضد الإرهاب، مثل استخدام مصطلحات الحروب الصليبية والعدالة الأبدية-رغم اعتذار بوش عنها لاحقا - واستخدام اسم «الجمعة الخضراء» على عمليات مدهمة منازل ومؤسسات المسلمين في الولايات المتحدة (محور الشر)².

في هذا السياق، ظهرت ثلاث مدارس لتفسير ظاهرة الإرهاب: المدرسة الأولى اعتبرت الإرهاب نتيجة للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها الإرهابيون في مجتمعاتهم. وركزت المدرسة الثانية على السياسة الخارجية الأمريكية تجاه قضايا الشرق الأوسط وأنها السبب الرئيسي الذي تتغذى عليه قوى التطرف. أما المدرسة الثالثة، فقد شددت على الجانب الفكري والثقافي والعقائدي للجماعات الإرهابية، وأنها سبب رئيسي في إنتاج الظاهرة³. وقد كانت المدرسة الأخيرة الأكثر انتشارا، تليها المدرسة الأولى لتفسير الظاهرة

¹ - فواز جرجس، الأمريكيون والإسلام السياسي: تأثير العوامل الداخلية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية، في: إدمون غريب وآخرون، الوطن العربي في السياسة الأمريكية، سلسلة كتب المستقبل العربي، 22 (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص 177 - 197.

² - جون إسبوزيتو، الإسلام والغرب عقب 11 أيلول/سبتمبر حوار أم صراع حضارات (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2003)، ص 3 و 16 - 22.

³ - السيد أمين شلبي، الإرهاب الدولي: المصادر والإشكاليات، السياسة الدولية، العدد 162 (تشرين الأول/أكتوبر 2005)، ص 126 - 127.

في الغرب. وجاء هجوم الولايات المتحدة في صورة اتهام للإسلام والمسلمين بأن الإسلام في بنيته والمسلمين بطبيعتهم يميلون إلى العنف، وأن حضارتهم ذات ثقافة إسلامية ترفض الديمقراطية وتقمهر المرأة وتعادي حقوق الإنسان وتكره الآخر وخاصة الإنسان العربي، وبالتالي هي حضارة أدنى من الحضارات الغربية¹.

واختزلت الأسباب التي أدت إلى ذلك إلى غياب هامش الديمقراطية وحقوق الإنسان (استبدادية الأنظمة)، وانتشار الفقر، وتدني مستوى التعليم، وأن وضع حد للتطرف الإسلامي يتطلب إصلاح أنظمة الحكم في الأقطار العربية، وتحسين مستوى المعيشة والتعليم، لأن من شأن ذلك كله أن يوفر منظومة من القيم والأفكار التي تشكل خيارا فعالا لاستبدال النمط المتطرف²، متجاهلة بذلك الدوافع والأسباب التي أدت إلى تصاعد الإرهاب على الساحة الدولية.

وفي هذا السياق، كان أبرز الآليات التي طرحتها الولايات المتحدة على الساحة الدولية، مبادرة (الشرق الأوسط الكبير) التي تقوم على ثلاث ركائز: تشجيع الديمقراطية والحكم الصالح، وبناء مجتمع المعرفة، وتوسيع الفرص الاقتصادية³.

وأرادت الولايات المتحدة من خلال المبادرة إعادة رسم خريطة المنطقة والسيطرة عليها عبر فرض تغيير الأسس الفكرية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية بذريعة محاربة الإرهاب، مستخدمة في سبيل ذلك وسائل إكراهية تنوعت بين الضغوط السياسية والاقتصادية والعمل العسكري المباشر.

أما الاتحاد الأوروبي، فقد استمر اقتناعه عبر تاريخه المعاصر بأن الواقع السياسي والاجتماعي هو الذي يشكل أية ظاهرة سياسية، وبالتالي فهو لا ينظر إلى العنف السياسي باعتباره فقط خيارا عقائديا وإنما هو في الأساس نتيجة واقع⁴. لذلك، فإنه يرفض - على خلاف الولايات المتحدة - أي دمج أو مقارنة بين الجماعات الإرهابية وبين العالم العربي

¹ - عمرو الشوبكي، الرؤى العربية للمواقف الفرنسية والبريطانية والألمانية من الحرب الدولية ضد الإرهاب : الاتحاد الأوروبي بين قراءتين للإرهاب أو الجدل بين الأحكام الثقافية والرؤية السياسية الاجتماعية، في : وفاء الشربيني، محرر، الاتحاد الأوروبي والوضع السياسي الجديد في الوطن العربي، ص 237 - 238.

² - إدريس لكريني، الديمقراطية الأمريكية لمكافحة الإرهاب الدولي، شؤون عربية، العدد 125 (ربيع 2006)، ص 166 - 172.

³ - معتز سلامة، الإصلاح السياسي، السياسة الأمريكية والاستجابات العربية، كراسات إستراتيجية (مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام)، العدد 153 (2005)، ص 6.

⁴ - عمرو الشوبكي، الرؤى العربية للمواقف الفرنسية والبريطانية والألمانية من الحرب الدولية ضد الإرهاب : الاتحاد الأوروبي بين قراءتين للإرهاب أو الجدل بين الأحكام الثقافية والرؤية السياسية الاجتماعية، في : وفاء الشربيني، محرر، الاتحاد الأوروبي والوضع السياسي الجديد في الوطن العربي، ص 274.

والإسلامي، كما أدت القمة غير العادية للإتحاد في بروكسل (21 أيلول/سبتمبر 2001). من هنا، كان اهتمام الإتحاد الأوروبي بمصادر التهديد ذات الأبعاد الاجتماعية والثقافية النابعة من جنوب البحر المتوسط، إدراكاً منه أن هذه المصادر تقليدية لتهديد الأمن بالمعنى الضيق، وإنما تضم ما يتصل بتهديد الأمن بالمعنى الشامل، أي ترتبط بأوضاع عدم الاستقرار، وبالاستبداد السياسي والتدهور الاقتصادي والاجتماعي.

ولذلك برز الاهتمام بالبعد الاجتماعي والثقافي واضحا منذ مشروع برشلونة 1995، الذي يهدف إلى خلق منطقة تنعم بالسلام والاستقرار، لما لذلك من انعكاسات على دول الاتحاد الأوروبي. وجاءت أحداث 11 أيلول/سبتمبر لتعمق البعد الثقافي على نحو غير مسبوق، حيث أصبح إحدى أذرع الاتحاد الأوروبي في الحرب على الإرهاب، وفقا لإستراتيجيته القائمة على ضرورة مكافحة جذور الإرهاب بالسبل المتنوعة، ومنها الحوار الثقافي. وانطلاقا من ذلك، اهتمت القمم الأوروبي - متوسطة المتعاقبة (شتوتغارت 1999 - 2001 - 2003، مالطا 2007) بتشجيع الحوار الثقافي وتوسيع دائرته¹.

ومن المنطلق ذاته، تقدم الاتحاد في حزيران/يونيو 2004 بمشروع للإصلاح في الشرق الأوسط تحت عنوان «المشاركة الإستراتيجية بين الاتحاد الأوروبي والمنطقة المتوسطية والشرق الأوسط». وتضمن المشروع جوانب إيجابية تهم الوطن العربي تمثلت في أن دعم الإصلاح يسير جنبا إلى جنب مع التوصل لتسوية شاملة وعادلة للصراع العربي - الإسرائيلي، وتأكيد خصوصية كل بلد، وأن التغيير لا يفرض من الخارج. ثم تضمنت المبادرة بنود مشروع «الشرق الأوسط الكبير»²، غير أن وجه الاختلاف بينهما هو أن الأخير كان يتوجه إلى المواطنين والمجتمع المدني، متجاهلا الحكومات، كما يحذر التغيير القسري للأنظمة، بينما كان المشروع الأوروبي يخاطب الحكومات، ثم أصحاب القرار الاقتصادي، ثم المجتمع المدني على الترتيب، ويرفض التغيير القسري، محبذا نهجا تدريجيا للإصلاح.

إن الدعوى إلى الديمقراطية ارتبطت بحقيقة الإدراك الأوروبي لمصادر التهديد الجديدة ذات الأبعاد الثقافية، مثل الأصولية الإسلامية. لذلك، تمحور المفهوم الأوروبي للإصلاح حول الديمقراطية بمعنى الحكم الجيد الرشيد، وتمثلت آلية الإصلاح الرئيسية في

¹ - نادية مصطفى، البعد الثقافي للشراكة الأوروبية المتوسطية: الدوافع، الأهداف، المسار: رؤية نقدية، في: علياء وجدي، محرر، أوروبا وحوار الثقافات الأوروبية: نحو رؤية عربية للتفعيل (القاهرة: برنامج حوار الحضارات، جامعة القاهرة، 2007)، ص 45 - 52.

² - «Eu Strategic Partnership With the Mediterranean and Middle East» European Council Final report (June 2004), pp 2 - 5.

نظام التعليم الذي يقوم بدور المحدد الحاسم¹، في هذا الإطار، جاء عدد كبير من المشاريع التعليمية في إطار «تمبس Tempus». كما أن التحديث في مجال التعليم والإعلام والأدب والفنون يعبر عن رغبة أوروبية في توصيل مجموعة القيم الأوروبية كبديل لإيديولوجيا التيارات الإسلامية المتطرفة التي تدعو إلى مواجهة الغرب². في هذا الإطار، تم وضع حزمة من السياسات المعنية بالشؤون الاجتماعية والثقافية، تمثلت في مشاريع التعاون الثقافي، مثل مشاريع «تمبس»، و«ميد كامبس Medcampus»، و«ميدميديا Medmedia»³. وعلى المنوال نفسه، تم إنشاء مؤسسة «أناليند» لتبدأ عملها فعلياً في نيسان/أبريل 2005، كمؤسسة لتفعيل البعد الثقافي والحوار بين الثقافات، وهي مؤسسة لا يقتصر نشاطها على الحكومات والدوائر الرسمية، وإنما يشمل الشعوب أيضاً في صلب عملية المشاركة⁴.

وتشير صيغة هذه السياسات المعنية بالشؤون الاجتماعية والثقافية إلى أنها تستهدف في الأساس تقليص مصادر التهديد للأمن الأوروبي ذات الطبيعة الثقافية النابعة من الهجرة أو الأصولية.

ويمثل ذلك تحولاً في سياسة الاتحاد الأوروبي عن السياسة السابقة، التي ركزت على التعامل على المستوى الرسمي فقط وأهملت لاعبين أساسيين في العملية السياسية. ولا أدل على ذلك من توصيات وثيقة الاتحاد لتقوية شراكته مع الوطن العربي، وهي الوثيقة التي أصدرتها سكرتارية مجلس الاتحاد في 9 كانون الأول/ديسمبر 2003⁵، وتوصيات التقرير النهائي المتعلق بالشراكة الإستراتيجية للاتحاد مع منطقتي البحر المتوسط والشرق الأوسط، وهو الذي دعا إلى بدء حوار مع جميع المنظمات السياسية السلمية الملتزمة بنقد العنف ومع حركات المجتمع المدني، يفتح الباب أمام تفاعل الاتحاد الأوروبي مع الجماعات الإسلامية المعتدلة⁶.

نخلص مما سبق إلى أن هيكل النظام الدولي الحالي يمكن توصيفه بـ«أحادية التعددية القطبية» الذي يتضمن قوة عظمى وحيدة، وعدداً من القوى الكبرى المختلفة. وهذا الوضع

¹ - ناهد عز الدين، قراءة في وثائق وإجراءات القمم الأوروبية، في: وجدي، محرر، المصدر نفسه، ص 262.

² - نادية محمود مصطفى، البعد الثقافي للشراكة الأوروبية المتوسطية: الدوافع، الأهداف، المسار: رؤية نقدية، القاهرة، 2004، ص 64.

³ - نادية محمود مصطفى، المصدر نفسه، ص 52.

⁴ - ناهد عز الدين، في خبرة عملية المأسسة: المسار والدوافع والأهداف والآليات: قراءة في وثائق وإجراءات القمم الأوروبية، في: وجدي، حرر، المصدر نفسه، ص 254 - 257.

⁵ - **Strengthening the EU's Partnership With the Arab World, Council of the European Union**, From the Secrétariat General of Council of the European Union (Brussels) (9 December 2003), p 9

<http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms_data/docs/pressdata/en/misc/78358.pdf>.

⁶ - عماد شاهين، الاتحاد الأوروبي والإسلام السياسي هل هناك حاجة للحوار، في: وجدي، محرر، أوروبا وحوار الثقافات الأوروبية: نحو رؤية عربية للتفعيل، ص 102.

يمكن وصفه بنظام شبه تعددي بقيادة أمريكية، وهو يعني هيمنة منظومة كاملة، هي المنظومة الرأسمالية التي تضم الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان، وتقودها الولايات المتحدة عبر شبكة واسعة من المؤسسات الدولية.

غير أن تطور الأحداث الدولية يؤشر إلى تعاظم هيمنة الولايات المتحدة على السياسة الدولية على مستوياتها العالمية والإقليمية، وجاءت أحداث 11 أيلول/سبتمبر لتوفر فرصة كبيرة لتكريس هذه الهيمنة، بحيث اتجهت الولايات المتحدة بشكل متزايد نحو تكريس الأحادية في القضايا الدولية. كما أن عملية توزيع الأدوار على مسرح السياسة الدولية بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة يعود إلى تباين عناصر القوة – العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية – بينهما فعلى الرغم من أن الاتحاد الأوروبي حقق إنجازات كبيرة مكنته من أن يكون قوة اقتصادية ومالية كبيرة، فإنه لم ينجح في ترجمة هذه القوة إلى قوة إستراتيجية وتأثير دبلوماسي بالقدر الذي تتمتع به الولايات المتحدة، فالاتحاد الأوروبي – وإن تمكن من تطوير أجندة طموحة للسياسة الخارجية والأمن – فإنه لم ينجح في زيادة قدراته العملية بالمستوى عينه.

وانطلاقاً من ذلك، فإن إمكانيات الدور الذي يمكن أن يقوم به الاتحاد الأوروبي، ومساحة الحركة المتاحة له على الساحة الدولية، وإمكانات بلورته سياسة خارجية يمكن أن تعكس رؤيته الخاصة، محدودة في ظل الأحادية واتجاه الولايات المتحدة إلى الانفراد بإدارة القضايا الدولية، وعدم قدرته على ترجمة قدراته الاقتصادية إلى قوة إستراتيجية.

خلاصة الفصل:

لقد حاولت الدراسة في هذا الفصل القيام بالفرش النظري الذي يتكئ عليه الموضوع برمته، فكانت البداية بالتفصيل في الأطر النظرية المفسرة لسياسة الخارجية، صناعة وتنفيذا ومحددات ثم عرجت على أهم المداخل النظرية التي تناولت التجربة التكاملية الأوروبية نشأة وتطورا، كما حاولت أيضا تفسير مواطن النجاح ومواطن الفشل والأسباب الكامنة وراء ذلك، مروراً بالأثر الذي تركته التجربة التكاملية في الإطار النظري وكيف قومته وطورته، وختم الفصل بالدوافع الكامنة وراء تبني التجربة الأوروبية لسياسة خارجية مشتركة، إن على مستوى الداخل أو على مستوى البيئة الدولية وتغيراتها الجيوستراتيجية المتلاحقة والمتتالية.

الفصل الثاني: معوقات صنع السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوربي

في 07 فيفري 1992 وقعت دول الاتحاد الأوروبي على معاهدة الاتحاد، والتي سميت بمعاهدة "ماستريخت". حيث تبنى الأوروبيون سياسة خارجية أوروبية مشتركة لأول مرة بشكل واضح وصريح باعتبارها إحدى الركائز الثلاث للعملية التكاملية التي تجري في إطار الاتحاد الأوروبي وكان معنى ذلك أن آفاق وتطلعات الوحدة السياسية الأوروبية بدأت تظهر للعيان وعلى الاتحاد أن يبحث عن أنسب الآليات اللازمة لتحقيقها. وعندما بدأت الصراعات العسكرية الناجمة عن بدايات تفكك الدولة اليوغسلافية تتفجر لأول مرة منذ الحرب العالمية الثانية داخل أوروبا نفسها لم تعد قضية الدفاع والسياسة الخارجية الموحدة خيارا بالنسبة لأوروبا بل حتمية وضرورة ملحة.

ومع التسليم بنبل الهدف وسموه فإن ذلك لا يكفي بل يستدعي وجود آليات لصنع السياسة كي تساهم في تحقيق هذا الهدف، ولكن هذه الآليات كذلك قد تعترضها بعض العراقيل والسلبيات تحد من النتائج المرجوة، وبالتالي فإنه يتعين من خلال هذا الفصل التعرف على سلبيات آليات صنع السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي - المبحث الأول - كما يرتبط كذلك صنع السياسة الخارجية المشتركة بمضامين وفحوى هذه السياسة من خلال تحديد مواطن الخلل ومدى إمكانية تجاوزها - المبحث الثاني -.

المبحث الأول: سلبيات آليات صنع السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة

إن عملية صنع السياسة الخارجية هي عملية حيوية ومركبة ومعقدة وديناميكية لأنها تستبطن تأثيرات ومتغيرات مختلفة باعتبار أن هذه السياسة هي محصلة تفاعل أدوار وأطراف متعددة فهي تحتوي على مجموع من الاتصالات والمساومات والضغطات لأنها تستهدف تحقيق درجة من التوازن بين كافة الأطراف ولكن قد تصاب بخلل في بنائها التنظيمي (كمطلب أول) إضافة إلى تأثيرات سلبية من محيطها (كمطلب ثاني) يجعلها لا تحقق المرجو منها على أكمل وجه.

المطلب الأول: خلل البناء التنظيمي لأجهزة صنع القرار

وقد تمثل هذا الخلل في عدم الفصل بين السلطات في صناعة القرار السياسي الخارجي الأوروبي (فقرة أولى) وفي آلية اتخاذ القرار واعتماد الإجماع كقاعدة للتصويت (فقرة ثانية).

الفقرة الأولى: عدم الفصل بين السلطات في صناعة القرار السياسي الخارجي

تعلن فلسفة البنية التنظيمية لمؤسسات السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي والأسس التي تعتمد عليها عملية توزيع الاختصاصات والسلطات بين الهياكل وسواء الرئيسية أو المكملة بعدين أساسيين:

1- بعد وظيفي: وقد ترتب عليه ضرورة إيجاد أجهزة وفروع رئيسية تقوم كل منها بوظيفة معينة إلى جانب الهيكل الرئيسي وهو المجلس وعلى هذا الأساس تم إنشاء هياكل رئيسية وهياكل مكملة، وتقوم بعملها في إطار من التنسيق والانسجام.

2- بعد سياسي: والذي يتطلب تحقيق التوازن في توزيع السلطات والصلاحيات والاختصاصات بين الهياكل الرئيسية فيما بينها وبين الهياكل الرئيسية المكملة.

أولاً: الهياكل الرئيسية

1- المؤسسات الأصلية¹:

¹ - محمد مصطفى كمال، فؤاد نهر، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص 42.

أ- المجلس الأوروبي: كانت قمة باريس (1974) قد أوجدته ليضم رؤساء الحكومات أو الدول، لكن القانون الأوروبي الموحد ادخله في إطار الجماعة، حتى جاءت معاهدة "ماستريخت" لتجعله جزءاً لا يتجزأ من مؤسسات الاتحاد الأوروبي (المادة د) وحددت صلاحياته بمزيد من الدقة. وهو يضم أيضاً ممثلاً عن المفوضية ويجتمع مرتين في السنة ليحدد التوجيهات العامة للاتحاد الأوروبي. وكذلك التوجيهات الكبرى للسياسة الخارجية والأمنية.

ب- المجلس الوزاري: وهو الذي يبت في القضايا التفصيلية ويتخذ القرارات بشأنها بناء على التوجيهات العامة التي يرسمها المجلس الأوروبي. ويجتمع فيه وزراء الخارجية – وإذا لزم الأمر وزراء الدفاع وهو نفسه المجلس الذي يجتمع لاعتماد تنظيمات أو توجيهات الجماعة. لكن ذلك لم يؤد إلى تغيير في الممارسات لأنه ظل يجمع وزراء الخارجية. يبقى أن معاهدة ماستريخت أتت بمزيد من الوضوح، فقبل ذلك كان وزراء الخارجية يجتمعون إما خارج إطار المجلس الوزاري للجماعة وإما بمناسبة انعقاد هذا الأخير، وإما إثر انتهائه.

ويعتبر المجلس الهيئة التي تملك حق المبادرة وحق البت في مسائل السياسة الخارجية وكذلك حق القرار. ولا تملك هنا المفوضية صلاحية المبادرة وإنما تكتفي بالمشاركة.

لقد تم تحديد آلية القرار داخل المجلس في حين أن القانون الأوروبي الموحد لم يذكرها إطلاقاً. يتخذ القرار بالإجماع (المادة 8 معاهدة ماستريخت. ويعني ذلك أنه لو أن القرار الذي اتخذ عام 1986 بفرض العقوبات الدبلوماسية على سوريا خضع لآلية بهذا الوضوح لما اتخذ بسبب معارضة اليونان له. وفي ظل القانون الأوروبي الموحد لم تكن هذه المعارضة لتمنع تنفيذه من قبل الدول الأخرى وذلك بغياب أية قاعدة إجرائية.

إلا أنه وفقاً للمادة 3 يقرر المجلس نفسه ما هي القرارات التي يتخذها بالأغلبية الموصوفة (Qualified Majority) (أي أغلبية 54 صوت من أصل 75 قبل عام 1995 ولكل دولة عدد من الأصوات وفقاً لحجمها). ويتخذ القرار بجواز استخدام الأغلبية الموصوفة بالإجماع وتهدف هذه القواعد إلى احترام سيادة الدولة على قرارها فلا تلتزم بقرار جماعي كانت قد اعترضت عليه أو امتنعت عنه. فالسياسة الخارجية ظلت في هذا الميدان الخاضع لسيادة الدولة، ولتوجيهاتها. وذلك خلافاً لما هو الأمر بالنسبة إلى الأمور الداخلية – التشريعية والاجتماعية والمالية – حيث اكتملت رقابة مؤسسات الجماعة السياسية والقضائية على التشريع الوطني وعلى التنظيمات الحكومية.

بالمقابل تعتبر القواعد الإجرائية المنصوص عليها مصدرا لضعف القرار المشترك بل لشلله أحيانا. ذلك أنه يكفي أن تعترض دولة واحدة مهما صغر حجمها على مشروع قرار مشترك حتى يتخلى عنه المجلس. ومهما كان الأمر فان القرارات المشتركة لا ترى النور حتى تكون انعكاسا لإجماع واضح في الرؤيا بين الدول الأعضاء.

لقد عالج نص معاهدة أمستردام بعض الجوانب السلبية لقاعدة الإجماع فادخل التعديلات التالية:

- طوّر النص تعريفه لما هو الإجماع. عندما يتخذ المجلس الوزاري قراره بالإجماع، لا يحصي صوت الدولة الممتنعة عن التصويت فلا يكون الامتناع عن التصويت مانعا يحول دون اعتماد القرار¹.

يبقى أن الدولة الممتنعة التي تعلن عن أسباب امتناعها لا ينتقص من سيادتها شيء لأن لا تلزم باعتماده ولا بتطبيقه وإنما بعدم التصدي له وتجنب كل ما من شأنه إعاقة تطبيقه على مستوى الاتحاد.

- تعتمد الأغلبية الموصوفة في المسائل الإجرائية والتطبيقية أي عندما تتخذ إجراءات أو مواقف تطبيقية في قضية تم الاتفاق عليها بالإجماع.

إلا أن اعتراض دولة ما على قرار يتخذ بالأغلبية الموصوفة من شأنها أن يعلق التصويت وان يؤدي إلى إحالة القضية من جديد على المجلس الأوروبي. وهذا يعني أن التصويت بالغالبية الموصوفة مشروط بعدم اعتراض أية دولة مهما صغر حجمها.

ج- المفوضية: تنص المادة 8 (معاهدة ماستريخت) على إشراك المفوضية وعلى اعتبارها شريكة كاملة للدول الأعضاء داخل المجلس الأوروبي. فهي تشاركه في إعداد القرارات وكذلك في التحضير للاجتماعات وفي مناقشة القضايا المطروحة. ووفقا للتفسير الغالب لهذه المادة فإنها تتمتع بصلاحيات غير حصرية في المبادرة واقتراح مشروع القرار أسوة بسائر الدول الأعضاء في المجلس، ويختلف وضعها عما هو عليه في الأمور الداخلية للجماعة حيث تتمتع

¹ - أما قبل إصلاحات أمستردام فكان مجرد غياب دولة أم امتناعها معلقا للقرار المشترك.

بصلاحية حصرية في المبادرة وتقديم الاقتراح. وهي تعتبر بمثابة الدولة السادسة عشرة والمحافظة على مصالح الجماعة.

د- البرلمان الأوروبي: ويظل دوره استشاريا بحيث يترتب على رئاسة (المجلس الأوروبي) التي هي رئاسة الاتحاد، أن تستشير فيما يتعلق بالخيارات والاستراتيجيات العامة والمنوي اعتمادها¹.

ويتعين على (المجلس الأوروبي أو الوزاري) أن يأخذ وجهة نظره بعين الاعتبار وبمحمل الجد. لكن لا ينتج عن ذلك أي موجب، ولا يلزم المجلس باتخاذ قرار مطابق لوجهة نظر البرلمان الأوروبي.

ومن حق البرلمان الأوروبي أن يحصل على المعلومات المتعلقة بالقضايا المطروحة والنقاشات والقرارات المتخذة. وأخيرا يحق للبرلمان أن يطرح أسئلته على المجلس وان يناقش دوريا تطور السياسة الخارجية والأمنية المشتركة. ولم يدخل نصا ماستريخت وأمستردام أي تعديل جوهري بالنسبة إلى النصوص السابقة عليهما، إذ ظلّ البرلمان هيئة استشارية كما في السابق².

هـ- الرئاسة: تحتل هذا المنصب كل دولة بالتوالي وفقا للترتيب الأبجدي ولمدة ستة أشهر وتمنح الرئاسة الصلاحيات التالية:

- تتخذ التدابير اللازمة لتطبيق القرارات المشتركة على مستوى الاتحاد.

- تلعب دور همزة الوصل بين المجلس والبرلمان فتحيط هذا الأخير بالمعلومات الضرورية المتعلقة بالسياسة الخارجية المعتمدة.

وظلت كما في السابق تلعب دورا محوريا في الإعداد لجدول الأعمال وفي اتخاذ مبادرة إدراج القضايا السياسية الدولية في النقاش، ولا سيما أن هذه المبادرة غالبا ما تعكس اهتمام الدولة التي تتولى هذا المنصب.

¹ - و تنص المادة: 8ي(- فقرة 1 - من معاهدة الاتحاد الأوروبي - ماستريخت - على ما يلي: "تستشير الرئاسة البرلمان الأوروبي بصدد أهم القضايا والخيارات فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة وتحرص على اخذ وجهة نظر هذا الأخير بعين الاعتبار. يحاط البرلمان الأوروبي بشكل مستمر ومن قبل الرئاسة والمفوضية، بالمعلومات اللازمة حول تطوير السياسة الخارجية والأمنية المشتركة".

² - وقد يصبح دور البرلمان الأوروبي تقريبا عندما يتخذ المجلس قرارا ذا آثار مالية أو تنظيمية داخل الجماعة: -فمثلا يلعب دورا أساسيا في التصويت على الميزانية واقتراح التعديل عليها. وفي حال تعلق مشروع الميزانية له حق النظر في النفقات المؤقتة غير الإلزامية (non comulsory expenditures/dépenses non- obligatoires) وقد اتفق على أن يخصص جزء أساسي من تمويل السياسة الخارجية المشتركة من قبل ميزانية الجماعة. -ثم انه يلعب دوره التقريبي عندما يقرر المجلس عقد اتفاقات مع دول ثالثة يترتب عليها آثار تنظيمية داخل الجماعة - مثل اتفاقات الشراكة.

و- الأمانة العامة: تحدد المادة 151-2 من معاهدة الجماعة الأوروبية -كما عدلتها معاهدة ماستريخت - طبيعة ومهام الأمانة العامة، بمعنى أنها ليست خاصة بالسياسة الخارجية وإنما تعاون المجلس في كافة مهماته. يشرف عليها أمين عام يعينه المجلس بالإجماع. كما أن المجلس يحدد طريقة انتظام هذه الأخيرة. وفي هذا الصدد أتت معاهدة أمستردام بالجديد حين منحت المادة 8ي الأمين العام صلاحية تمثيل السياسة الخارجية والأمنية المشتركة لدى الأطراف الثلاثة أكانت دولا أم منظمات دولية. وبناء على ذلك يعتبر الأمين العام الممثل المندوب السامي لهذه الأخيرة على الساحة السياسية الدولية¹.

ز- اللجان الدائمة: منحت معاهدة ماستريخت للجان الدائمة الموجودة داخل الجماعة الصلاحيات التي كانت اللجنة السياسية تستأثر بها من قبل. فالمادة 151 من معاهدة الجماعة -المعدلة-تعتبر لجنة الممثلين الدائمين هي المكلفة بمتابعة نشاط المجلس بصورة مستمرة. ولقد احتفظ نص معاهدة أمستردام بالهيئتين ومنح كل واحدة منهما الصلاحيات عينها يتم التكامل بينهما.

3- واجبات الدول والتصنيف الحقوقي للقرارات المتخذة في إطار السياسة الخارجية والدفاعية/الأمنية المشتركة:

جاءت معاهدة ماستريخت مكملة لبنود القانون الأوروبي الموحد (المادة 30) ولاسيما أن لهذين النصين هدفا مشتركا وهو توحيد السياسات الخارجية لدول الجماعة. لقد نص القانون الأوروبي الموحد على ضرورة التشاور بين الدول الأعضاء في إطار التعاون السياسي الأوروبي. ثم أشار إلى ضرورة أن تتفق السياسة الخارجية لكل دولة من هذه الدول الأعضاء مع الإستراتيجية المشتركة المقررة داخل هذه الآلية، وأن لا تتناقض معها.

بيد أن القانون الأوروبي الموحد لم يكن ليحدد قواعد قانونية حقوقية وإجرائية حول كيفية اتخاذ القرار ولا حول أنواع القرارات المتخذة. لذا أتى نص معاهدة ماستريخت لتوضيح هذا المسار ولتحديد أنواع القرارات وفرض تصنيف ثانوي/حقوقي عليها حتى تتضح طبيعة موجبات الدول الأعضاء.

تميز المادة 2 معاهدة ماستريخت بين صنفين من القرارات المشتركة هما الموقف المشترك (Common position) والعمل المشترك (joint-action).

¹ - وكان الاتحاد الأوروبي يفتقر من قبل إلى ممثل (مندوب سامي) دائم ذي المقر الثابت، ينطق باسمه أمام الدول الثالثة.

ولم يقدم النص القانوني تعريفا محددا لكل منهما، مما ترك المجال واسعا أمام التفسيرات الفقهية والمستمدة من تقارير اجتماعات المجلس الأوروبي.

لابد بادئ الأمر من الإشارة إلى ما يجمع بينهما:

1- يعتبر كل منهما قرارا ملزما للدول الأعضاء له أثر قانوني مباشر، ويفرض عليها موجبات تجاه الاتحاد وكذلك تجاه جميع الدول الشريكة.

2- يتخذ كل منهما وفقا للقواعد الإجرائية نفسها والتي تم تناولها أعلاه:

فسواء الموقف المشترك أو العمل المشترك لا يعتمد إلا داخل المجلس وعلى أساس التوجيهات العامة للمجلس الأوروبي، وفي تصويت بالإجماع – ما خلا بعض الحالات التي سبق وذكرناها¹.

أما فيما يتعلق بالتمييز بينهما، فيأتي تقرير اجتماع المجلس الأوروبي المنعقد في لشبونة (1992/6) بتعريف للعمل المشترك. فهو "إجراء يتخذه الاتحاد لتحديد ولتحقيق سياسة ما في إطار السياسة الخارجية والدفاعية/الأمنية المشتركة، وفي مسالة محددة".

ويتضمن العمل المشترك عددا من الإجراءات العملية استجابة للتوجه السياسي المتفق عليه. ويتضمن نصا مبدئيا ونصوصا مطبقة لهذا الأخير. ولا يعني ذلك أن الموقف المشترك ليس سوى مجرد تصريح أو انعكاس لرأي إجماعي. فهو نص لا يتضمن الإجراءات التطبيقية وإنما الموقف وحده، والذي يحدد موجبات كل دولة. فيحدد ماذا يجب على كل منها أن تقوم به أو تمتنع عنه².

يتميز الموقف المشترك من التصريح المشترك الذي ليس له اثر قانوني مباشر في الدول الأعضاء. ففي حين أن الأول ملزم لهذه الأخيرة، يعتبر الثاني مجرد انعكاس لوجهة نظر مشتركة يبقى أن ينتج أثارا سياسية لأنه يعبر عن التوجه المشترك للسياسة الخارجية³.

¹ - نجد القواعد الإجرائية المذكورة في المادة (ي3) التي تناول الأعمال المشتركة (joint-actions) أما فيما يتعلق بالمواقف المشتركة (joint-positions) المادة (ي2) فإن الفقه القانوني استنتج من ممارسات المجلس أن القواعد نفسها تنطبق عليها.
² - ومن أمثال المواقف المشتركة قرار الحظر على بيع الأسلحة والمعدات العسكرية إلى السودان اتخذها المجلس في 1994/2 وهو قرار يفرض على الدول الأعضاء موجب اتخاذ التدابير اللازمة في قوانينها الوطنية من أجل تطبيقه.
³ - ومن أمثال الأعمال المشتركة قرار مجلس 1994/4 بدعم عملية السلام ويتضمن السعي إلى دفع البلدان العربية إلى رفع مقاطعة إسرائيل، ومبلغ مقطوع لدعم الشرطة الفلسطينية. انظر:

Rames A. Wessel, The European union s Foreign and Security Policy, A Legal Institutionnel perspective, Legal aspects of International organizations : v.33(The Hague ,boston , ma Kluwer Law international ,1999).

لهذا السبب قد يكون ملزما بصورة غير مباشرة، إذ كانت تعابيرها واضحة وقطعية وان تجاوز مستوى النصيحة أو الانتقاد إلى الإدانة. فالدول الأعضاء مدعوة إلى عدم اتخاذ أية مبادرة من شأنها أن تتناقض مع التوجه الذي يعكسه التصريح. أما أنواع العمل السياسي التي يجب على الدولة أن تمتنع عنها فهي نوعان كما تبينه المادة 1-4:

-المبادرات التي تلحق ضررا بفاعلية الاتحاد كقوة واحدة أي تلك التي تظهر أو تخلق الانقسام داخل الاتحاد بشأن قضية دولية ما.

- بينا أعلاه أن الدولة ملزمة بإتباع الموقف المشترك أو بتنفيذ قسطها من العمل المشترك. فهي ملزمة بالمبدأ وبتفاصيله وتوابعه. فالموقف المشترك والعمل المشترك يرتديان صفة الاتفاق الدولي، ويعمل بهذا الصدد بنصوص ميثاق فيينا بصدد المعاهدات الدولية وأثارها القانونية/الحقوقية.

يبقى أن سبل التنفيذ القضائي لموجبات الدول الأعضاء هذه غير متوفرة لدى الاتحاد الأوروبي. فوفقا للمادة 1 من معاهدة ماستريخت، فإن القسم المتعلق بالسياسة الخارجية والدفاعية /الأمنية المشتركة يقع خارج اختصاص محكمة العدل الأوروبية/ محكمة عدل الجماعات الأوروبية.

فعند تعذر اللجوء إلى محكمة العدل الأوروبية كيف يستطيع الاتحاد أن يضمن امتثال الدول المنتمية إليه لقراراته المشتركة، إلا أن تتوجه دولة أخرى إلى محكمة العدل الدولية، وهو أمر لن يتحقق؟!.

وأخيرا يتوجب على ممثلي الدول الأعضاء تنسيق المبادرات والمواقف داخل المنظمات الدولية، من أجل تأمين الالتزام بالمواقف المشتركة.

ويقع على عاتق الدولة موجب تطبيق هذه القرارات في نظامها الحقوقي والإداري الداخلي أن اقتضى الأمر ذلك. فأما أن تقوم بتقويم أو بتغيير الممارسات السياسية والإدارية الداخلية، وإما أن تقوم بتعديل التنظيمات التي تدخل في إطار صلاحيات الحكومة. إلا أن الأمر يقف عند حد إرادة البرلمان الوطني: فالحكومة ليست مرغمة على فرض التعديل على البرلمان الذي يتمتع بسيادته فيما يتعلق بسن وتعديل القوانين. لكن هذه النقطة الأخيرة مازالت موضوع جدال.

ويعفي نص المعاهدة الدولة المعنية عن التقيد بالمواقف المشتركة في حال تعرضت لصعوبات شديدة في محاولتها تطبيق القرارات المشتركة الملزمة. في هذه الحال يتعين عليها أن تلجأ إلى المجلس الذي يبحث عن الحل الأكثر ملائمة لوضع هذه الدولة، لكن شرط ألا يتعارض هذا الحل مع أهداف السياسة المشتركة وألا ينال من فعالية المبادرات المشتركة.

لكن ما هي موجبات الدولة في حال لم يتخذ الاتحاد قرارا مشتركا ملزم في قضية ما؟ يتبين من نص المعاهدة انه لم يفرض على الدول الانتظار والامتناع عن المبادرة الوطنية المنفردة في الأمور التي لم يصدر بشأنها قرار. وهذا يعني أن للدولة حقا في اتخاذ قرارها السياسي، شرط التقيد بالتوجهات العامة التي رسمها المجلس الأوروبي، وشرط مراعاة مبدأ إبلاغ الدولة الشريكة والتشاور معها قبل لاتخاذ القرار.

ثانيا: الهياكل والأجهزة المتخصصة

نظرا لجسامة المهمة فإن الهياكل الرئيسية لصناعة القرار السياسي الأوروبي الخارجي تستعين بهياكل وأجهزة متخصصة إما لتخفيف العبء أو لتقسيم العمل من أجل الحصول على الدقة والنجاعة.

1- ممثل أعلى للشؤون الخارجية والأمن The High Representative for the CFSP:

يشغل في الوقت نفسه منصب السكرتير العام للمجلس، وكذلك منصب السكرتير العام لاتحاد أوروبا الغربية، ومهمته: مساعدة مجلس الوزراء على تحضير وإعداد وصياغة كل ما يتعلق بصنع وتنفيذ السياسة الخارجية وسياسة الدفاع والأمن المشترك. وكان أول شخص يشغل هذا المنصب هو الاسباني خافيير سولانا، السكرتير العام السابق لحلف شمال الأطلسي. وقد عين في 18 تشرين الأول/أكتوبر 1999، لمدة خمس سنوات، ويساعد الممثل الأعلى جهاز إداري قوي من الدبلوماسيين والخبراء والفنيين والإداريين يضم مركزا أو وحدة للتخطيط السياسي والإنذار المبكر يتعين عليها متابعة الموقف لحظة بلحظة على مدى الساعات الأربع والعشرين، وخاصة خلال الأزمات.

2- اللجنة الدائمة للسياسة والأمن The Standing Political and Security Committee (PSC):

تتكون من مديري إدارات الشؤون السياسية في وزارات الخارجية في الدول الأعضاء. تتولى متابعة الموقف الدولي، وإجراء التحليلات اللازمة واستخلاص النتائج حول طبيعة

الخطوات والإجراءات التي يتعين اتخاذها، ويمكنها رفع توصياتها واقتراح ما تراه على المجلس، بناء على طلبه أو بمبادرة ذاتية منها. ويتعين عليها في الوقت نفسه متابعة الإجراءات التي يقرها المجلس والتعرف على مدى تأثيرها وفعاليتها.

في قمة "سان مالو" والتي اعتبرت كمنعطف حاسم للعلاقات الأوروبية تم التوصل إلى نتيجة أنه يجب على الاتحاد الأوروبي أن يتخذ القرارات المتعلقة بمجال الأمن والدفاع، وأن يكون مزودا بهيكل خاصة به وهذا ما جاء في التصريح الفرنسي البريطاني، وتناولته الرئاسة الألمانية، ثم قرر المجلس الأوروبي بכולون، ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان السيطرة السياسية والإدارة الإستراتيجية لعمليات بتسربورغ المسيرة من قبل الاتحاد الأوروبي بطريقة يستطيع من خلالها هذا الأخير التقرير وتسيير العمليات بطريقة فعالة، وهذا يحتاج لهيكل دائم ببروكسل يتمثل في اللجنة السياسية والأمنية مكونة من ممثلين فعالين في المجال السياسي العسكري.

نجد بعد هذا نفس الطلب مقدم من قبل فرنسا وهذا في خطة العمل الفرنسية جويلية 1999، والذي أرسلته للرئاسة الفنلندية، وتم الشروع في تحضير المجلس الأوروبي بهلسنكي الذي اتخذ قرار إنشاء هيكل جديدة سياسية وعسكرية أولها اللجنة السياسية والأمنية الدائمة مقرها ببروكسل مكونة من ممثلين دائمين وهم سفراء الدول 15 يعملون تحت إشراف مجلس رؤساء الدول والحكومات¹، حيث تدرس هذه اللجنة كل مظاهر السياسة الخارجية والأمنية المشتركة والسياسة الأوروبية للأمن والدفاع².

وقد أرادت الرئاسة البرتغالية تسريع إنشاء هيكل جديدة عسكرية ولذلك ربحا للوقت أنشأت هيكل استخلافيا COPSI بقرار من مجلس الشؤون العامة في 14 فيفري 2000، وكان الاجتماع الأول لهذه اللجنة في 1 مارس 2000 وحضرت مختلف اجتماعات الوزراء خاصة الملفات المتعلقة بأهداف القدرات Headline goal.

وبعد أن طلبت الرئاسة الفرنسية مجددا أن تكون الهيكل الحديثة السياسية والعسكرية للاتحاد الأوروبي دائمة وهذا في ملفها الذي تم قبوله من مجلس الشؤون العامة في 5 ديسمبر 2000، حيث تعمل هذه الهيكل على أساس ما جاء في تقرير الرئاسة حول السياسة الأوروبية للأمن والدفاع المتبنى في المجلس الأوروبي بنيس.

¹ - Colonel Philippe Guidi, Etat-major des armées, **"la PESC de Maastricht à Laeken, l'UE devient opérationnelle"**, Défense nationale, Op.Cit, p 150.

² - Daniel Vernet, **"Vers l'Europe de la Défense"**, Commentaire, Op.Cit, p 782.

جاء في الفقرة الأولى من التقرير أنه تم تجنيد مجهودات من قبل المجالس الأوروبية لכולون وهلسنكي وفيرا لتزويد الاتحاد الأوروبي بالوسائل اللازمة للعب دور على الساحة الدولية وضمان مسؤولياته أمام الأزمات وبالإضافة إلى الوسائل المتاحة، إمكانية استقلالية القرار والعمل في مجال الأمن والدفاع.

اتفاقية نيس تعطي قاعدة قانونية للجنة السياسة والأمنية وهي بذلك تحاول حل المشاكل الخاصة بالفاعلية والتعايش بين الهياكل المؤسساتية، فاللجنة السياسية التي كانت موجودة في هياكل الاتحاد COPO كانت تجتمع مرة واحدة في الشهر وهذا غير كافي لدراسة كل الملفات والقيام بالتحذير السريع¹، لذلك عوضت المادة 25 من اتفاقية الاتحاد الأوروبي المتعلقة باللجنة السياسية بالنص التالي²:

1- تنصيب لجنة سياسية وأمنية تتابع الوضع الدولي في مجالات خاصة بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة وتشارك في تعريف السياسات بإعطاء آراء للمجلس بطلب من هذا الأخير أو بمبادرتها الشخصية، تشرف على مراقبة تطبيق السياسات المناسبة دون المساس بمهام الرئاسة والمفوضية.

2- تمارس اللجنة السياسية والأمنية تحت مسؤولية المجلس الرقابة السياسية والإدارة الإستراتيجية لعمليات تسيير الأزمات.

3- يمكن أن يسمح المجلس للجنة السياسية والأمنية لغرض عملية تسيير الأزمات ومواصلتها اتخاذ القرارات المناسبة المتعلقة بالسيطرة السياسية والإدارة الإستراتيجية للعملية.

وقد تم إنشاء اللجنة السياسية والأمنية الدائمة بعد قرار المجلس في 22 جانفي 2001³، وتم تحديد دور وإجراءات عمل ومهام اللجنة السياسية والأمنية في ملحق هذا القرار الذي أعاد ما جاء في الملحق الثالث من تقرير الرئاسة حول السياسة الخارجية للأمن والدفاع

¹ - "Europe de la Défense, Les défis de l'après Nice", Ramsés, p 252.

² - Bastien Irondele et Pascal Vennesson, "La Défense Européenne: un objet de science politique", Politique Européenne, l'Europe de la Défense: Institutionnalisation, Européanisation, Op.Cit, p 06.

³ - Décision 2001/78/PESCm22-01-2001 portant la création du Comité Politique et de Sécurité, J.O.L27 du 30-01-2001, p 01.

المصادق عليه في قمة نيس، حيث تقوم اللجنة السياسية والأمنية بالمراقبة السياسية والإدارة الإستراتيجية بالعمل تحت سلطة الشؤون العامة والعلاقات الخارجية¹.

دور اللجنة السياسية والأمنية خارج مجال الأزمة:

يمكن تحديد مهام اللجنة السياسية والأمنية الدائمة خارج مجال الأزمة فيما يلي:

1- متابعة الوضع الدولي في مجالات خاصة بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، المشاركة في تعريف السياسات بتقديم آراء لصالح المجلس، مراقبة تطبيق السياسات المتفق عليها.

2- دراسة مشاريع نتائج مجلس الشؤون العامة.

3- إعطاء توجيهات لباقي اللجان متعلقة بالمواضيع الخاصة بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة.

4- العمل كناطق رسمي رئيسي بالنسبة للأمين العام/الممثل الأعلى وللممثلين الخواص.

5- إعطاء توجيهات للجنة العسكرية CM، كما أن هذه الأخيرة تقدم لها بدورها آراء وتوصيات. فرئيس اللجنة العسكرية يعمل مع أركان الجيش الأوروبي EMUE ويشارك في اجتماعات COPS.

6- الحصول على معلومات وتوجيهات من اللجنة العسكرية متعلقة بالمظاهر المدنية لتسيير الأزمة، وإعطاء توجيهات لهذه الأخيرة في مواضيع خاصة بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة.

7- القيام بالتنسيق والمراقبة والإشراف على الأعمال المتعلقة بمجالات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة التي تقوم بها مختلف أفواج العمل، التي بدورها أن تقدم لها توجيهات في مواضيع خاصة بـ PESC.

8- تسيير الحوار السياسي.

9- القيام بدور الهيئة المخولة للقيام بالحوار حول السياسة الأوروبية للأمن والدفاع مع الدول 15 والدول 6 ومع حلف الشمال الأطلسي.

¹ - "Cops" http://www.ladocfrancaise.gouv.fr/dossier_actualité/Europe_défense/glossaire/glossaire.shtml.

10- ضمان مسؤولية الإدارة السياسية لتنمية القدرات العسكرية تحت سلطة المجلس، آخذة بعين الاعتبار طبيعة الأزمات التي يريد الاتحاد الأوروبي حلها في إطار تنمية القدرات العسكرية وفي هذا المجال، كما تقدم اللجنة السياسية والأمنية آراء للجنة العسكرية وأركان جيش الاتحاد الأوروبي¹.

إضافة إلى الأعمال المتعلقة بمتابعة أهداف القدرات والربط بين هذه الأخيرة وبين الهياكل العسكرية، تقوم اللجنة السياسية والأمنية علاقات مع حلف الشمال الأطلسي ومع الدول المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والدول العضو في الحلف وليست عضو في الاتحاد الأوروبي، ومع روسيا، أمريكا وهيئة الأمم المتحدة².

نلاحظ أن اللجنة السياسية والأمنية تريد أن تصبح مصدر القرار السياسي والفاعل الأساسي في تعريف توجهات السياسة الأوروبية في مجال PESD/PESC، فاللجنة تغطي المجالين، عكس اللجنة العسكرية وأركان الجيش المسجلان في إطار خاص وهو السياسة الأوروبية للأمن والدفاع.

أصبحت اللجنة السياسية والأمنية عملياتية ابتداء من ديسمبر 2001 وذلك بعد قمة لا يكن، هذا ما سمح لمؤسسات الاتحاد الأوروبي بالعمل على الإجراءات اللازمة ليستطيع تسيير الأزمة وطبعا هذه من أولويات الاتحاد الأوروبي في مجال السياسة الأوروبية للأمن والدفاع.

دور اللجنة السياسية والأمنية في الأزمة:

تم التخطيط لعمل اللجنة السياسية والأمنية التي أصبحت الهيكل الرئيسي في حالة أزمة كما يلي³:

1- ضمان متابعة وتقييم الأزمات والتنسيق في مجال المعلومات داخل اللجنة عند تصاعد الأزمة، خلالها وعند انتهائها.

¹ - "Comite politique et de sécurité",

http://fr.wikipedia.org/wiki/Comite_politique_et_de_sécurité.

² -Pierre Magnuszewski, "Supplétifs, des Américain, Belle Ambition pour l'Europe", Défense nationale, N°11 Novembre 2004, pp 44-45.

³ -Claude Lahr, "L'Europe de la Défense", UN Documentaire réalisé par ARTE France mardi 9 mai 2006 à 20h45 à l'occasion de la journée de l'Europe, Op.Cit.

2- ضمان المتابعة والتقييم في مجال توصيل المعلومات، وتحديد المجالات والمواضيع الخاصة التي تحتاج لمعلومات أكثر.

فعلى اللجنة أن تتحصل على أكبر قدر ممكن من المعلومات حتى من تلك المقدمة من قبل منظمة حلف الشمال الأطلسي وهيئة الأمم المتحدة ومنظمة الأمن والتعاون الأوروبي، وكذا من منظمات دولية أخرى، ثم على أساس كل المعلومات المجمعة والوثائق والتقارير المقدمة، تجتمع لتقييم أسباب الأزمة ونتائجها، وحسب هذا التقييم الأولي يمكن للجنة أن تعيد النظر في مجال المعلومات وهذا بطلب معلومات خاصة من مركز الأوضاع أو المفوضية أو من الدول الأعضاء، كما يمكن للجنة أن تدعو الهياكل الفعالة مثل أركان جيش الاتحاد الأوروبي و أفواج العمل الجغرافية لإعطاء تحاليل معمقة حول الأزمة.

اللجنة التي تعتمد على توجيهات المجلس تحلل الوضع وتقرر ما إذا كان عمل الاتحاد الأوروبي مناسباً خاصة إذا كان طلب التدخل من قبل منظمة دولية مثل هيئة الأمم المتحدة أم منظمة الأمن والتعاون الأوروبي وهذا ما يؤدي إلى وضع مفهوم لتسيير الأزمة وهنا يحتاج لآراء من اللجنة العسكرية، إن هذا المفهوم يجب أن يضم مختلف الوسائل السياسية والعسكرية ويدرس كل الحلول الممكنة، وهنا يقوم بتقييم سياسي عام ويحضر رأي موجه للمجلس أين يحدد فيه الأهداف السياسية للاتحاد الأوروبي و يقدم مجموعة من الاقتراحات للمشاركة في حل الأزمة.

3 - تقييم اللجنة الاختيارات العسكرية الإستراتيجية على ضوء رأي اللجنة العسكرية، وتقدم رأيها للمجلس تقدم فيه الاختيار أو الاختيارات العسكرية الإستراتيجية التي تبدو مناسبة، وتطلب وسائل وإمكانيات حلف الشمال الأطلسي إذا استدعى الأمر هذا.

4 - مطالبة اللجنة من المجلس تبني قرار التحرك على أساس الاختيار العسكري الإستراتيجي الذي تم اختياره من قبل المجلس، ثم إعطاء اللجنة السياسية والأمنية للجنة العسكرية التوجيهات الأساسية التي تسمح له بإعطاء تعليمات لأركان جيش الاتحاد الأوروبي لوضع مشروع تسيير عسكري، وعلى اللجنة أن تصادق على التوجيهات قبل أن تحصل على التصريح بالنشر من اللجنة العسكرية، ثم تقدم اللجنة السياسية والأمنية للمجلس رأيها حول مفهوم العملية CONOPS Concept d'opération الموضوع على أساس الرأي والتوصيات المقدمة من قبل اللجنة العسكرية للاتحاد الأوروبي مع تقييم أركان الجيش، إذ يصادق المجلس على المفهوم، ثم تصل اللجنة السياسية والأمنية لاتفاق حول المفهوم، ثم تصل اللجنة السياسية والأمنية لاتفاق حول النقاط المتعلقة باستعمال القوة، ويقترح

المجلس أن يقرر بالاستناد إلى الإجراء المكتوب، لتتم دعوة الدول الأخرى رسمياً للمشاركة في العملية.

بعد ذلك يتم عقد اجتماع بين اللجنة السياسية والأمنية وحلف الشمال الأطلسي للتأكيد على توفر الوسائل والقدرات، ثم تقدم اللجنة السياسية والأمنية للمجلس رأيها حول خطة العملية OPLAN¹.

5 - تمارس اللجنة السياسية والأمنية السيطرة السياسية والإدارة الإستراتيجية لعملية تسيير الأزمة طيلة هذه الأخيرة وفق إجراءات العمل المشتركة للجنة السياسية والأمنية وتحت سيطرة المجلس وفي حدود تطبيق الفصل الخامس من اتفاقية الاتحاد الأوروبي، بما فيها العمليات العسكرية والبوليسية، وتشرف على تطبيق الإجراءات المقررة، كما يمكن أن تقترح تعديلات في حالة عملية يقوم بها الاتحاد الأوروبي ويطلب لذلك وسائل وقدرات حلف الشمال الأطلسي، الذي يبلغ باستعمالها طيلة العملية، ولهذا ينظم اجتماع للجنة السياسية والأمنية ومجلس حلف الشمال الأطلسي لهذا الغرض، أما في حالة عملية بوليسية فاللجنة السياسية والأمنية تضمن كذلك السيطرة السياسية والإدارة الإستراتيجية².

6- قيام اللجنة السياسية والأمنية بتقييم إمكانية تضييق عمل الاتحاد الأوروبي أو حتى إيقاف بعض الإجراءات المتخذة خلال الأزمة، في إطار التحليل السياسي المستمر للوضع وعلى أساس معلومات جديدة وملفات متعلقة باختيارات سياسية، آراء وتقارير، خاصة في ما يتعلق بالعملية العسكرية، وإنهاء هذه الأخيرة في حالة استعمال قدرات ووسائل حلف الشمال الأطلسي، تعلم اللجنة السياسية والأمنية مجلس الحلف، ثم تقدم رأيها المتعلق بإنهاء العملية العسكرية لمجلس الاتحاد الأوروبي. وعند انتهاء العملية العسكرية أو البوليسية وكل المظاهر المدنية للعملية، تقوم اللجنة بدعوة كل من أركان جيش الاتحاد الأوروبي واللجنة المكلفة بالمظاهر المدنية لإدارة الأزمة باستخلاص دروس من العملية، ثم تقدم تقييماً شاملاً.

3- المجموعة العسكرية للتخطيط ومتابعة العمليات العسكرية الميدانية:

تشمل³: اللجنة العسكرية للاتحاد الأوروبي (The European Union Military Committee) (EUMC)، ولجنة أركان الاتحاد الأوروبي (The European Union Military

¹ - Groupe de travail du CARA, "**Défense Européenne UE et OTAN**", Défense nationale, n°03, Mars 2006, p 18.

² - "Europe de la Défense Etat des Lieux à l'heure où l'Union Européenne prend la relève en Bosnie-Herzégovine", www.rebert schuman.org.

³ - Les organes Politiques et militaires permanents de P.V.E.

(Staff) (EUMS) (قرارات 22 كانون الثاني / يناير 2001)، ومجموعة بحثية لدراسة وتحليل القضايا الأمنية وجمع ورصد ومتابعة المعلومات العسكرية المتاحة عن مناطق الأزمات.

وتشمل مركزا لدراسات الأمن، ومركزا للمتابعة عبر الأقمار الصناعية (قرارات 20 تموز/يوليو 2001). تجدر الإشارة هنا إلى أن المجلس الأوروبي، وفي إطار جهوده الدؤوبة لتطوير القدرات الذاتية الخاصة بالاتحاد الأوروبي، بما فيها القدرات العسكرية، المستقلة عن حلف الأطلسي، اتخذ في هيلنسي (10 و 11 كانون الأول / ديسمبر 1999) قرارات مهمة طالب فيها الدول الأعضاء بالمساهمة في تشكيل قوة قوامها 50 – 60 ألف جندي مقاتل، وتجهيزها للعمل قبل نهاية عام 2003، وبطريقة تمكن من نشرها وتكليفها بعمليات قتالية أو لحفظ السلام في المناطق التي لا تشملها عمليات حلف شمال الأطلسي، خلال فترة زمنية لا تتجاوز ستين يوما.

كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن التحولات الهائلة التي راحت تهب على العالم منذ النصف الثاني من الثمانينات كانت قد دفعت فرنسا وألمانيا إلى التقارب العسكري على نحو مدهش. ففي عام 1988 طرحا معا مبادرة مشتركة لإنشاء جيش أوروبي تكون نواته فرقة فرنسية ألمانية مشتركة أصبحت جاهزة بالفعل اعتبارا من عام 1990. وفي تشرين الأول / أكتوبر 1991 أعلن الرئيسان الفرنسي والألماني أن هذه الفرقة ستوضع تحت تصرف المنظمات الأوروبية المعنية، وأنها ستكون بمثابة نواة لجيش أوروبي (EUROCORPS) مفتوح لانضمام من يرغب من الدول الأوروبية.

وشاركت في هذه النواة بالفعل دول أوروبية أخرى مثل بلجيكا (عام 1994)، واللوكسمبورغ وإسبانيا (عام 1995). وقد أصبح هذا الجيش جاهزا للعمل منذ عام 1995، وبلغ قوامه حوالي 50000 جندي¹.

تم اتخاذ القرار المتعلق بإنشاء وتنصيب اللجنة العسكرية للاتحاد الأوروبي بالتزامن مع القرار المتعلق باللجنة السياسية والأمنية، فقد كان مطلوب خبير عسكري لوضع السياسة الخارجية للأمن والدفاع ومراقبة عمليات إدارة الأزمة تحت لواء الاتحاد الأوروبي، مثلما هو الشأن بالنسبة للجنة السياسية والأمنية المستخلفة، تم إنشاء هيكل عسكري مستخلف OMI في 14 فيفري 2000 بقرار من المجلس وعقد اجتماع فعلي في 11 ماي 2000.

¹ - Renout, **Institutions Européennes**: Année universitaire 2002-2003, P 29.

وقد أصبح الهيكل العسكري دائما بقرار المجلس في 22 جانفي 2001¹، ويسمى باللجنة العسكرية للاتحاد الأوروبي، وهي تابعة لمجلس الاتحاد الأوروبي وتنضم رؤساء أركان الجيوش CEMA للدول الخمسة عشر يجتمعون أربعة مرات في السنة، وكلما كان ذلك ضروريا.

وفي حالة الأزمة ينوب عنهم الممثلون العسكريون REPNIL²، علما أن أول اجتماع رسمي للجنة العسكرية يجمع الممثلون العسكريون كان في 23 ماي 2001.

يرأس اللجنة العسكرية للاتحاد الأوروبي ضابط برتبة أربعة نجوم ومن الأفضل أن يكون رئيس أركان جيش سابق لدولة من الاتحاد الأوروبي، ويعتبر ناطقا رسميا للجنة ويسير أعمالها، وقد تم تعيينه بعد اجتماع الشؤون الخارجية في 09 أفريل 2001 لمدة 03 سنوات، يقوم بتمثيل اللجنة العسكرية للاتحاد الأوروبي أمام اللجنة السياسية والأمنية والمجلس.

تعمل اللجنة العسكرية للاتحاد الأوروبي مع أفواج العمل المشكلة من مساعدين الممثلين العسكريين يجتمعون مرتين في الأسبوع لتنظيم أشغال وآراء وقرارات اللجنة، كما انها تساعد من قبل Helsinki headline goal task-force (htf)، تجمع الضباط الخبراء من العواصم ويجتمعون ببروكسل خلال عدة أسابيع في السنة لوضع وتحسين جداول القوى والقدرات بالتعاون مع حلف الشمال الأطلسي HTF+.

تعتبر اللجنة العسكرية للاتحاد الأوروبي الهيكل العسكري الأساسي، مصدرا للإشارة والتعاون العسكري بين الدول الأعضاء، وفي مجال الوقاية من النزاع وإدارة الأزمات، يشرف على الإدارة العسكرية لكل النشاطات العسكرية في إطار الاتحاد الأوروبي، مكلف بتقديم توصيات وآراء عسكرية للجنة السياسية والأمنية سواء خارج إطار الأزمة أو خلالها حول كل المسائل العسكرية³ سواء بطلب من هذه الأخيرة أو بمبادرتها الشخصية وخاصة فيما يتعلق بالمظاهر التالية⁴:

1- تطوير المفهوم العام لتسيير الأزمات في مجالاتها العسكرية.

¹ - Décision du conseil N 2001/79/PESC, 22 Janvier 2001 portant création du comité militaire de l'union européenne, JO L27 du 22/01/2001, p 04.

² - Colonel Philippe Guidi, Etat-major des armées, "la PESC de Maastricht à Laeken, l'UK devient Opérationnelle", Défense nationale, Op.Cit, p 150

³ - André Dumoulin, "L'Europe Occidentale de nouvelles interrogation", Revue l'Année stratégique 2002, l'étudiant, Paris 2001, p 63.

⁴ - "les organes politiques et militaires permanents de l'UE", <http://www.defense.gouv.fr/europe/enjeux-pecsd-hm>.

2- المظاهر العسكرية المرتبطة بالسيطرة السياسية والتسيير الاستراتيجي للعمليات وحالات إدارة الأزمات.

3- تقييم المخاطر التي يمكن أن تشكل أزمات.

4- البعد العسكري لوضعية أزمة وخاصة التسيير وهنا تتلقى اللجنة العسكرية للاتحاد الأوروبي.

5- وضع تقييم وإعادة دراسة أهداف في مجال القدرات حسب الإجراءات المناسبة.

6- التقييم المالي للعمليات والتمارين.

7- العلاقات العسكرية للاتحاد الأوروبي مع الدول الستة العضو في الحلف وليست منظمة للاتحاد والدول الخمسة عشر المرشحة للانضمام ودول أخرى ومنظمات بما فيها منظمة حلف الشمال الأطلسي.

في حالات إدارة الأزمات، وبعد المشاركة في وضع القرار ووضع التوجيهات الإستراتيجية، تراقب اللجنة العسكرية للاتحاد الأوروبي وتتابع التنفيذ الحسن للعمليات العسكرية، تقيم الوسائل والقدرات العسكرية الموجودة بما فيها استعمال الوسائل المدنية، إذ يشارك رئيس اللجنة العسكرية في اللجنة السياسية والأمنية، ويقيم بعد ذلك في مرحلة ثالثة الاختيارات العسكرية و الإستراتيجية المقدمة من قبل أركان الجيش وتقدمها للجنة السياسية والأمنية، مرافقة بتقييمه ورأيها العسكري وفي وقت اتخاذ القرار الرسمي بالتحرك في مرحلة رابعة، يحضر رئيس اللجنة العسكرية لعمل المجلس كناطق رسمي للجنة العسكرية¹.

بطلب من اللجنة السياسية والأمنية، تكلف اللجنة العسكرية قائد العمليات بالربط مع أركان جيش الاتحاد الأوروبي تسيير مسار القوى خلال كل العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي، ويكون رئيس اللجنة العسكرية للاتحاد الأوروبي المركز الأساسي للقاء مع قائد العملية، وتساند اللجنة العسكرية من قبل أركان جيش الاتحاد الأوروبي، يراقب التنفيذ الحسن للعمليات العسكرية المنفذة تحت مسؤولية قائد العمليات وهذا عن طريق تقديم تقارير دورية للجنة السياسية والأمنية متعلقة بتطبيق العمليات على المستوى العسكري، تقديم معلومات وتحاليل للجنة السياسية والأمنية بالتعاون مع قائد العمليات²، وإعداد

¹ - Alain Barrau, Politique Etrangère, Sécurité et Défense, ou est l'Europe?, Op.Cit,p 36.

² - Roseline Mariller, Quelle Stratégie pour l'Europe de la Défense? Op.Cit, p 70

اختيارات إستراتيجية أخرى على ضوء تطور الوضع على المستوى السياسي والعملياتي وحسب توجهات اللجنة السياسية والأمنية، إعطاء نصائح للجنة السياسية والأمنية حول ما تجنيه هذه الأخيرة إذا واصلت العملية، أو غيرها أو إنهاءها.

كما تطلب اللجنة العسكرية من قائد العملية أن يقدم تقرير بشأن سير العملية¹. مثل الهيكلين السابقين، تم تقرير إنشاء أركان جيش الاتحاد الأوروبي في نفس الوقت، حيث تم تعيين أركان جيش الاتحاد الأوروبي وفق قرار المجلس في 22 جانفي 2001².

وقبل هذا قام رئيس أركان الجيش البريطاني Graham Messery-Whiting * بتسيير فوج عمل للخبراء العسكريين منتدبين من عواصم الدول الأعضاء إلى الأمانة العامة للمجلس، وقادمون من أركان جيش إتحاد أوروبا الغربية، وهذا لتلقي الدروس لتكوين أركان جيش مستقبلي على حد تعبير خافيير سولانا في تدخله أمام مجلس إتحاد أوروبا الغربية المجتمع في مرسليليا بتاريخ 13 نوفمبر 2000.

فالمجلس الأوروبي كان قد قرر بهلسنكي أنه من الضروري أن تتوفر قدرة فعالة لأركان الجيش، نواة أركان جيش الاتحاد الأوروبي في المستقبل، وكانت مهمة الخبراء الستة الأوائل الذين تم تعيينهم في 01 أفريل 2000 هي التعريف بالمهام والتنظيم ووسائل أركان جيش الاتحاد الأوروبي، وكذلك مساعدة أفواج العمل المكلفة بالتفصيل في الهدف العام.

أول اجتماع رسمي لأركان جيش الاتحاد الأوروبي كان في 23 ماي 2001، وقد تم تنصيبه رسميا في 11 جوان 2001 قبل أن يصبح عملياتي في 2002، ويتكون من خمسة فرق مسيرة من جنرال لواء وهي:

1- خطط-المفاهيم.

2- استعلامات.

3- عمليات-تدريبات.

4- لوجستيك-موارد.

¹ - "Comité militaire de l'Union européenne (CMUE)", http://europa.eu/legislation_summaries/foreign_and_Security_Policy/cfsp_and_esdp_impl%C3%A9mentation/r00007fr.htm.

² - Décision du conseil N 2001/80/PESC, 22 Janvier 2001 instituant l'Etat-major de l'Union Européenne, **JO L27** du 30/01/2001, p 07

* - الذي أصبح المدير العام المساعد للأركان جيش الاتحاد الأوروبي منذ مارس 2000.

5- أنظمة الإعلام والاتصال¹.

أي من حوالي 135 مليون عسكري من الدول الخمسة عشر، وقد وضع أركان جيش الاتحاد الأوروبي كل قدراته العسكرية في خدمة السياسة الخارجية للأمن والدفاع، وخاصة في تسيير العمليات العسكرية المسيرة من قبل الاتحاد الأوروبي، وتتمثل مسؤولياته في تنفيذ المهام التي أوكلت له من اللجنة العسكرية للاتحاد الأوروبي، ثم تقديم التقييم العسكري الذي تحتاجه مختلف هيكل الاتحاد، ثم عليه ضمان الإنذار المبكر، وتقييم الأوضاع والتخطيط الإستراتيجي لمهام بترسبورغ، بما فيها التعريف بالقوات الأوروبية الوطنية والدولية، كما أنه مكلف بالتصدي للأزمات وتقديم تقييم للأوضاع بالتعاون مع مركز الأوضاع في حالة أزمة.

عند حدوث أزمة يتلقى أركان الجيش مجموعة من الخيارات العسكرية الإستراتيجية من قبل اللجنة العسكرية للاتحاد الأوروبي، حيث يقوم بترتيبها وتحضيرها عن طريق التعريف بالخيارات الأولية العامة، والدعوة من أجل التخطيط للموارد الخارجية باستعمال إما الوسائل المضمونة لحلف الشمال الأطلسي أو القدرات الوطنية للتخطيط أو أركان الجيوش العامة الدولية، كما يقوم أركان الجيش بتقييم نتائج العمل والقيام بساعات إضافية من أجل تقديم تقييم شامل يتناسب مع المؤشرات الأولية والتوصيات، إلى اللجنة العسكرية التي تقدمها بدورها للجنة السياسية والأمنية على شكل آراء عسكرية².

4- الممثلون الخواص (Spécial Représentatives): هم ممثلون يوفدهم المجلس إلى مناطق معينة للقيام بمهام تتطلب إقامة طويلة نسبيا أو دائمة، بهدف الإسهام والمشاركة في إيجاد تسوية سلمية لأزمات ممتدة، وفي ضوء الاستراتيجيات والسياسات والمواقف المشتركة للاتحاد تجاه هذه الأزمات. وللإتحاد الأوروبي حاليا سبعة ممثلين في سبع مناطق ملتهبة من العالم، هم:

1- مارك أوتي (Marc Otte) ممثل الاتحاد الأوروبي في منطقة الشرق الأوسط (الذي عين في 14 تموز / يوليو 2003 خلفا لسلفه موراتينوس).

2- هيكي تالفيتي (Hikki Talvitie)، ممثل الاتحاد الأوروبي في جنوب القوقاز، المعين في 7 تموز / يوليو 2003.

¹ - Jean-Michel Lavoizard, "L'Information de Sécurité, un élément-clé de la Construction Européenne", Défense nationale, N°3, Mars 2003, p 109.

² - "Les organes politiques et militaires permanents de l'UE", <http://www.Défense.gouv.fr/europe/enjeux-pecsd-htm>

- 3- أليكسس براونز (Alexis Brouhns) ممثل الاتحاد الأوروبي في جمهورية ماسودونيا اليوغسلافية السابقة، والمعين في 23 تشرين الأول / أكتوبر 2002.
- 4- فرانسيسك فندريل (Francesc Vendrell)، ممثل الاتحاد الأوروبي في أفغانستان، والمعين في 25 حزيران / يونيو 2002.
- 5- لورد اشداون (Lord Ashdown)، ممثل الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، والمعين في 11 آذار / مارس 2002.
- 6- إيرهارد بوزيك (Erhard Busek)، ممثل الاتحاد الأوروبي في منطقة شرق أوروبا، والمكلف بالمساعدة في تنفيذ المهام الواردة في ميثاق الاستقرار في جنوب شرق أوروبا (حزيران / يونيو 1999)، والمعين في 19 كانون الأول / ديسمبر 2001.
- 7- الدو أجيلو (Aldo Ajello)، ممثل الاتحاد الأوروبي في منطقة البحيرات الكبرى في إفريقيا، والمعين في 25 آذار / مارس 1996¹.

الفقرة الثانية: آلية اتخاذ القرار وعقبة الإجماع

نسعى في هذه الفقرة قدر الإمكان للغوص في خلفيات وتبعات "مسار القرار" في مجال السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي الذي يشير إلى الطريقة المسماة بالتحليلية أو مقارنة القرار المتمثلة في إسباغ الطابع العلمي الاجتماعي على المؤسسات حيث ينقلها من المسار الاتحادي معنى وعقلا بامتياز إلى مسار قرار مؤسسي أكثر شمولية، لهذا كما يلاحظ "Samy Cohen" فالدولة: تعتبر بمنزلة نظام معقد لقوى تتحرك كل واحدة منها مصالحها الخاصة ونظراته المحددة للصالح العام والتهديد الخارجي، وهذا يفترض مسبقا وجود دينامية داخلية يضغط انبثاقها، الذي يصعب إدراكه غالبا على خيارات السياسة الخارجية².

وتسمى السياسة الخارجية بالبيروقراطية أنها سياسة عمومية ومن هنا يمكن فكرة "Frédéric charilon" المتمثل من سيحظى بالفوز في نهاية مسار التحكيم المعقد للسياسة

¹ -Stanley R.Sloan, «U.S.Perspective on NATO Future», International Affairs, vol 71, po 2 ,April 1995.

² - Samy Cohen, " Décision pouvoir et nationalité dans l'analyse de la politique étrangère, in Les nouvelles relations Internationales. Pratiques et théorie", press de la FNSP, 1998, p 410

الخارجية الذي لا يبدو خيارا بسيطا سيكون حصيلة مسار معقد يقتضي تدخل عدة إدارات – سيادات- وتنتهي بتسوية بينها¹.

قبل الحديث عن الآليات التي يتم بها القرار في الاتحاد الأوروبي، لابد من التعريف أولا بأنواع التشريعات التي تصدر عن مؤسسات الاتحاد الأوروبي وهي²:

- التعليمات (Régulations):

وهي ذات طبيعة عامة، وملزمة لكل الدول، مثل تحديد المجلس الوزاري لأسعار المنتجات الزراعية.

- التوجيهات (Directives):

وهي ملزمة من حيث النتيجة التي تسعى لتحقيقها، ولكن يترك للدول أو المؤسسات تحديد الطريقة التي تحقق بها هذا الهدف أو تلك النتيجة مثل إصدار توجيه بتقليل التلوث الناتج من عادم السيارات، يترك لكل دولة تطبيق ذلك بالطريقة التي تراها ملائمة.

- القرارات (Décisions):

وهي ملزمة لمن توجه له، أي أنها ذات طبيعة خاصة، وقد توجه إلى دولة أو مؤسسة أو شركة بشأن مسألة محددة، ولا تلزم باقي الدول أو الهيئات.

- التوصيات (Recommendations) والآراء (Opinions):

وهي ليست ملزمة وتستخدم لإيضاح أو تفسير مسألة معينة. أما بالنسبة لآليات صنع القرار فيمكن القول إن هناك أكثر من آلية. وهي تختلف باختلاف طبيعة التشريع أو القرار. وأهم هذه الآليات:

1-الآلية الرئيسية:

وهي الآلية التي يتم بها في أغلب الأحوال صنع القرار في الاتحاد الأوروبي، وتتعلق عادة بالتشريعات العامة مثل التعليمات والتوجيهات، وأحيانا ما يطلق على هذه الآلية أيضا اسم الاقتراح (Proposal)، أو آلية التشاور (Consultation) ويتم صنع القرار في هذه الآلية وفقا لعدة مراحل³:

أ-مرحلة الإعداد (Formulation): وتبدأ هذه المرحلة في المفوضية الأوروبية التي تقوم بإعداد التشريع، ويقوم بذلك عادة المفوض المختص، بالتعاون مع الإدارات العامة التي قد

¹ - Frédéric Charillon, "Fin ou renouveau des politiques étrangère? In Les politiques étrangères- Ruptures et continuité", Etude de La documentation françaises, 2001, p 311.

² - Leonard, Ibid, p31

³ - Borchardt, Ibid, p45, and Archer and Butler, **The European Community**: Structure and Process, p 39

تستعين بخبراء في هذا الأمر، ويعرض المشروع بعد إعداده على المفوضية بكامل هيئتها، وتكفي في هذه الحالة أغلبية بسيطة للموافقة عليه، ويحمل اسم اقتراح من المفوضية، ويذهب المشروع بعد ذلك إلى المجلس الوزاري للنظر فيه.

ب- مرحلة الاستشارة (Consultation):

يقوم المجلس الوزاري بالبحث في ما إذا كان عليه استشارة مؤسسات معينة أم لا قبل اتخاذ قرار بشأن المشروع، وفي الغالب يتم إرسال المشروع إلى كل من البرلمان الأوروبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لاستطلاع رأيهما في المشروع. ولكن المجلس غير ملزم برأيهما في أغلب الأحوال.

ج- مرحلة الإقرار (Enactement):

بعد مشورة البرلمان واللجنة الاقتصادية والاجتماعية فإن المشروع يعرض مرة أخرى على المجلس الوزاري، وفي البداية تتم مناقشته في لجنة الممثلين الدائمين حيث تعرض كل دولة وجهة نظرها في المشروع من خلال ممثليها، فإذا حدث اتفاق على المشروع بين أعضاء اللجنة فإنه يعرض في جدول أعمال المجلس الوزاري على أنه موضوع من درجة (أ) (Item B)، ويعني ذلك أن الموضوع يحتاج مناقشة أكبر من الوزراء المعنيين، وأن الوزراء تكون لهم الكلمة الأخيرة في هذا المشروع.

وعادة ما تستخدم الأغلبية الموصوفة للتصويت على المشروع، فإذا ما تمت الموافقة عليه فإنه يصبح قانوناً، وينشر في الجريدة الرسمية للاتحاد.

وهذه الآلية هي الوسيلة الرئيسية التي تم عن طريقها صنع القرارات في الاتحاد الأوروبي، إلا في حالات نادرة حيث تعطلت بسبب قيام إحدى الدول بالادعاء بأن مصالحها الحيوية قد تتعرض للخطر نتيجة لأحد التشريعات، واستناداً لتسوية اللوكسمبورغ السابق الإشارة إليها، فإن من حقها المطالبة بالتصويت بالإجماع على المشروع، وبالتالي يكون لها ما يشبه حق الفيتو. والواقع أنه في مثل هذه الحالات عادة ما يتم تجميد المشروع في المجلس الوزاري أو سحبه من قبل المفوضية.

2- آلية التعاون (Coopération Procédure):

وتستخدم هذه الآلية في صنع عدد من السياسات، وبخاصة تلك المتعلقة بالسوق الموحدة، والسياسة الاجتماعية، والتجانس الاقتصادي والاجتماعي، وسياسات البحث والتنمية. وتعطي هذه الآلية دوراً أكبر للبرلمان الأوروبي في صنع القرار.

وتسير تلك الآلية وفقا للخطوات التالية¹:

- تبدأ الخطوة الأولى كما في الآلية السابقة من المفوضية والتي تقوم بإعداد مشروع الاقتراح، ويتم إرساله ليس فقط إلى المجلس الوزاري ولكن أيضا إلى البرلمان الأوروبي حيث يقوم بقراءة أولى للاقتراح ثم يرسل رأيه للمجلس الوزاري.

- بناء على مشروع المفوضية ورأي البرلمان يقوم المجلس الوزاري باتخاذ موقف مشترك، ويذهب للبرلمان مرة أخرى لقراءة ثانية. وفي هذه الحالة تصبح لدى البرلمان ثلاثة أشهر للأخذ بأي من الاحتمالات الأربعة التالية:

أ- يمكن أن يقبل الموقف المشترك للمجلس، وفي هذه الحالة يتم تبني الاقتراح.

ب- يمكن أن يتجنب البرلمان اتخاذ أي قرار، ويعني هذا أنه وافق ضمنا على موقف المجلس الوزاري وبالتالي يقوم المجلس بتبني الاقتراح.

ج- يمكن أن يقوم البرلمان برفض الموقف المشترك للمجلس، وفي هذه الحالة إذا أراد المجلس أن يتبنى القرار عليه أن يوافق عليه بالإجماع.

د- يمكن للبرلمان (وهذا ما يحدث في الغالب) اقتراح تعديلات على الموقف المشترك للمجلس، وفي هذه الحالة فإن المسألة ترجع إلى المفوضية للموافقة على تلك التعديلات أو رفضها، فإذا قبلتها المفوضية فإن المجلس يمكن أن يوافق على المشروع بالأغلبية الموصوفة، أما إذا رفضتها المفوضية، فإن موافقة المجلس في هذه الحالة تتطلب الإجماع.

ومن الناحية النظرية يمكن للمجلس أن لا يتخذ أي قرار بشأن تعديلات البرلمان وموافقة المفوضية عليها، وفي هذه الحالة يموت المشروع. ولكن ذلك لا يحدث في الغالب لأن الهدف من هذه الآلية هو تحقيق التعاون بين المؤسسات الثلاث.

3- آلية المشاركة في صنع القرار (Co-decision Procedure):

وهي أحدث آلية لصنع القرار نصت عليها المادة (189 ب) من معاهدة الاتحاد الأوروبي (ماستريخت 1992). وهي تعطي دورا أكبر للبرلمان بما يشبه حق الفيتو، وتستخدم في عدد من

¹ -Borchardt, Ibid , pp 45-46

المسائل المتعلقة بالسوق الموحدة مثل حرية حركة الأشخاص والخدمات ورأس المال، وبرامج البيئة، وشبكة المواصلات الأوروبية. وتسير تلك الآلية كالتالي¹:

- 1- نقطة البداية أيضا هي المفوضية التي تقوم بتقديم مشروع الاقتراح، وترسله إلى المجلس الوزاري والبرلمان، ويقوم البرلمان بالقراءة الأولى ويرسل برأيه إلى المجلس.
- 2- بناء على اقتراح المفوضية ورأي البرلمان فإن المجلس الوزاري يتخذ موقفا مشتركا بالأغلبية الموصوفة إذا أراد الموافقة على مشروع المفوضية، أو الإجماع إذا أراد رفضه. ويتم إرسال الموقف المشترك إلى البرلمان للقراءة الثانية، وتكون لدى البرلمان ثلاثة أشهر لاتخاذ أحد المواقف التالية:
 - أ- يوافق على أن يقبل الموقف المشترك للمجلس، أو يمتنع عن اتخاذ موقف معين، وفي هذه الحالة فإن المجلس سيتبنى المشروع.

ب- يمكن أن يقوم البرلمان بإدخال تعديلات على الموقف المشترك للمجلس، وفي هذه الحالة تتم الدعوة إلى تشكيل «لجنة للتوفيق» تضم ممثلين من المجلس والبرلمان بنسب متساوية، وهدفها هو التوصل إلى حل وسط، فإذا تم التوصل إلى حل وسط يتم تبني المشروع بقرار مشترك من المجلس والبرلمان.

ج- يمكن أن يقوم البرلمان برفض موقف المجلس، وفي هذه الحالة أيضا يكون من حق المجلس الدعوة إلى تشكيل لجنة توفيق، ويسير العمل كما في الحالة السابقة.

3- في حالة إخفاق لجنة التوفيق في الوصول إلى حل وسط، فإن المجلس خلال ستة أشهر يمكن أن يعيد التأكيد على موقفه المشترك، أو يقوم بتعديله وفقا لرأي البرلمان ويتم ذلك بالأغلبية الموصوفة. وفي الحالة الأولى فإن الموقف المشترك للمجلس يعرض للقراءة الثالثة على البرلمان، فإذا رفض البرلمان بالأغلبية المطلقة فإن المشروع يموت.

إذا كان قرار بناء سياسة خارجية وأوروبية مشتركة، كان حلما أوروبا ولا يزال، إلا أن دول الاتحاد الأوروبي ما تزال تقاوم فكرة التنازل عن جانب مهم من صلاحياتها لصالح المؤسسات التكاملية وتحاول قدر المستطاع الاحتفاظ باحتكارها لعملية صنع السياسة الخارجية المشتركة داخل الاتحاد وهذا يتجلى في مظهرين اثنين:

- 1- إسناد الدور الرئيسي إن لم يكن الوحيد في عملية صنع هذه السياسة إلى المجلس والمجلس الوزاري وتهميش دور بقية مؤسسات الاتحاد وخاصة المفوضية والبرلمان.

¹ - المصدر نفسه، ص 48 - 49.

ودور المفوضية في صنع السياسة الخارجية يكاد يكون محدودا بصلاحياتها: تقديم مقترحات أو طلب عقد جلسة طارئة للمجلس، أما البرلمان فيغلب عليه الطابع الاستشاري فله أن يسأل أو يستفسر، لكنه لا يستطيع أن يصنع أو يقرر.

2- تبني الإصرار على اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسة الخارجية والأمن المشترك بالإجماع.

كما أن المجلس الأوروبي يتولى تحديد المبادئ والتوجهات والخطوط العريضة للسياسة الخارجية وسياسة الدفاع المشترك وتحديد الأدوات المناسبة لتنفيذها استراتيجيات مشتركة، عمليات ميدانية مشتركة، مواقف مشتركة اتفاقيات، تقدير موقف، إعلانات، بيانات... الخ.

أما مجلس الوزراء فهو صانع القرار الحقيقي لأنه المطبخ الفعلي¹ لعملية صنع وتحديد وتنفيذ السياسة الخارجية والأمن المشترك وذلك تبعا للتوجهات العامة التي تصدر عن المجلس الأوروبي، ويساعد المجلس في أداء مهامه ببنية تنظيمية تزداد تعقيدا وتركيبا مع تزايد طبيعة وأهمية الدور الذي يلعبه الاتحاد الأوروبي في مجال السياسة الخارجية والأمنية.

يمكن التمييز بين الهياكل المسندة إليها مهمة وضع واختيار الأهداف والخطوط الرئيسية الكبرى التي وضعها الاتحاد على الساحة الدولية، المؤسسات الثانية فهي تنفذ هذه الخطوط الرئيسية وهكذا يتميز الدوران بشكل دقيق، وذلك من خلال سمات كل منها: التصور، التعريف للأول والتنفيذ، التصنيف للثاني.

إن العلاقات الدولية المعاصرة تتجاوز فعليا بتعقيداتها هذه القراءة البسيطة، وهكذا يتم الطعن بقوة في ثنائية التصور والتنفيذ هذه فمجال التصور هو كذلك مجال القرار الذي لم يعد حصريا للسياسة إذ بات يكتسحه أكثر فأكثر التنفيذيون، وتتجلى هذه النظرة في تعقد العلاقات الدولية.

لقد جعلت معاهدة ماستريخت من السياسة الخارجية الأوروبية الموحدة أمرا واضح المعالم في أدبيات البناء الأوروبي وقد وضعت بغية تحقيق ذلك هياكل وأطر ومؤسسات مما ولد انطبعا لدى الرأي العام الأوروبي والرأي العام العالمي بأن الاتحاد الأوروبي ماض قدما في سبيل بناء هذا المشروع.

إلا أن واقع تعدد وأحيانا تشظي المسؤوليات بين هذه الهياكل المعنية بوضع وتنفيذ هذه السياسة، تعطي انطبعا آخر بأنه ينبغي على الاتحاد قطع مسافة طويلة، قبل أن يصبح بمقدوره بناء سياسة خارجية موحدة أو على الأقل مشتركة، لأن هذه الهياكل أصبحت العقبة

¹ - حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مرجع سابق، ص 253

في طريق تحقيق هذا الحلم، مع أن لهذه المعضلة ما يفسرها باعتبار أن هذا التعدد موروث من حقبة الحرب الباردة، كما أنها قد عولجت في أطر مؤسسية متعددة كاتحاد غرب أوروبا ومنظمة حلف الشمال الأطلسي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتعاون والأمن في أوروبا.

المطلب الثاني: التأثيرات السلبية على صنع السياسة الخارجية

إضافة إلى السلبيات المتعلقة بصناعة القرار في السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي هناك مجموعة من العوامل المعيقة ذات تأثير سلبي على صنع القرار في هذا المجال منها عدم الاتفاق حول مفاهيم السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي وتعدد الأطر المعرفية حولها كفقرة أولى واختلاف التوجهات الأمنية الأوروبية كفقرة ثانية.

الفقرة الأولى: تعدد الإطار المعرفي (Le paradigme) حول قضايا السياسة الخارجية:

استعمل «توماس كون Thomas Kuhn» في أوائل الستينات مصطلح النموذج المعرفي Paradigm وكان «كون» فيزيائيا ثم أصبح أستاذا لتاريخ العلم، ونشر له عدة كتب منها «الثورة الكوبرنيكية» و«تطور الفكر الغربي» و«الصراع الجوهري» وأشهرها على الإطلاق «بنية الثورات العلمية The Structure of Scientific Révolution».¹

لتوضيح معنى «النموذج المعرفي» عند «كون» وما يتعلق به، لابد من تناول إسهامات «كون» في مجال فلسفة وتاريخ العلم ورأيه حول النظريات العلمية في نقاط:²

النموذج المعرفي Le paradigme وهو لب نظرية «كون» واستخدمه في أكثر من عشرين دلالة مختلفة. ولكنه اضطر إلى تحديده بدقة أكبر عند الرد على منتقديه في الطبعة الثانية من كتابه، ليختصر على دالتين:

الأولى اجتماعية ثقافية، والثانية فلسفية. والنموذج المعرفي عند «كون» يرمز إلى مجموعة متألّفة من المعتقدات والقيم والنظريات والقوانين والأدوات والتطبيقات يشترك فيها أعضاء مجتمع علمي معين وتمثل تقليدا بحثيا كبيرا أو طريقة في التفكير والممارسة ومرشدا

¹ - أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، 2007 ص 128.

² - توماس كون (ترجمة شوقي جلال): بنية الثورات العلمية، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1992، ص 92.

يقود الباحثين في حقل معرفي معين.¹ يقول «كون» في الرد على منتقديه: «إن معنى النموذج المعرفي لدينا شامل يحتضن جميع الالتزامات المشتركة لجماعة علمية»².

أولاً: نظرات متباينة للأمن الأوروبي

المشكل الأساسي الذي واجهته السياسة الخارجية والأمنية المشتركة هو اختلاف دول الاتحاد الأوروبي في تعريفهم للأمن الأوروبي، وهذا لكون بعض الدول تفضل أن يبقى حلف الشمال الأطلسي مكلفاً بضمان أمن أوروبا وهذا للمحافظة على العلاقات الجيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبينما دول أخرى تفضل الاستقلال عن الحلف والقيام بنفسها بهذه المهمة وتحقيق قوى مشتركة خاصة بها.

الفرع الأول: الأمن الأوروبي حسب الدول الأطلسية

عندما نتحدث عن الدول الأطلسية، نقصد بذلك الدول التي لها علاقة وطيدة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وأول دولة تجدر الإشارة إليها هي بريطانيا* الحليف الوفي لأمريكا التي كانت معرقله لدول الاتحاد في مجال الأمن والدفاع، فأمن بريطانيا محمي بضمان التعاون الضيق مع أمريكا، فإذا رجعنا إلى الوراء سنجد أنها في كل مرحلة من المراحل التاريخية كانت تشكل همزة الوصل بين اتحاد أوروبا الغربية وحلف الشمال الأطلسي، وبين الاتحاد الأوروبي وأمريكا³، ومنذ الحرب العالمية الثانية وأمن بريطانيا محمي بوجود الولايات المتحدة الأمريكية والتعاون معها والإبقاء على حلف الشمال الأطلسي الذي يعتبر حجر الأساس للسياسة الخارجية البريطانية، وهذا ما ساعد على تطوير الحلف في عام 1955، فبريطانيا نشطت لصالح توسيع اتحاد أوروبا الغربية لضمان انضمام جمهورية فدرالية ألمانيا للحلف.

في عام 1968 ساعدت المبادرات البريطانية على الإبقاء على الفوج الأوروبي وهو العضو الذي يربط الدول الأوروبية مع الحلف، وفي نهاية الحرب الباردة نشطت بريطانيا لصالح تعاون أوروبي في مجال الأمن يمر بالحفاظ على الحلف في أوروبا، ومن خلال اتفاقيات Nassu في عام 1962 ارتبطت القوات النووية البريطانية بالولايات المتحدة الأمريكية، على اعتبار أن

¹ حمدي عبد الرحمن: ثبت بأهم المصطلحات الواردة في كتاب «نظرية التنمية السياسية» لـ «ريتشارد هيجوت»، مرجع سابق، ص 278.

² - توماس كون ، الصراع الجوهري : دراسات مختارة في التقليد العلمي والتغيير، ت: فؤاد كاظمي وصلاح سعد الله (بغداد: دار الشؤون الثقافية، 1989)، ص 265.

³ - جوناثان الغورد، «سياسة الدفاع البريطانية»، الأمن الأوروبي في الثمانينات، المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، ترجمة موسى الزغبى، مركز الدراسات العسكرية، دمشق 1983 ، ص.ص. 235-247.

هناك أسلحة نووية أمريكية على إقليم المملكة المتحدة وفقا لسياسة منظمة حلف الشمال الأطلسي، وتمتع أمريكا بالوصاية الكاملة على هذه الأسلحة¹.

وبعد التوقيع على اتفاقية ماستريخت، بينت بريطانيا رفضها لتعميق السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وخاصة الدفاع المشترك، فبالنسبة لبريطانيا، فإن التعاون بين دول الاتحاد يجب أن يكون عن طريق التدخل الحكومي أين تدرس كل دولة النزاعات حالة بحالة وتقرر كيفية إيفاد القوى لحله، شريطة أن لا يتعدى ذلك إطار منظمة حلف الشمال الأطلسي، ويعمل على تطوير ثقل العمود الأوروبي داخلها واعتبار اتحاد أوروبا الغربية جسرا نحو الحلف وليس البعد العسكري لأوروبا، وبالتالي لم يكن موقف المملكة المتحدة إيجابيا لصالح تعزيز الهياكل العملياتية ولإنشاء الجسم الأوروبي لذلك سيتضح أن بريطانيا كانت دائما تتدخل تحت غطاء الحلف مساندة بذلك للولايات المتحدة الأمريكية وليس في إطار اتحاد أوروبا الغربية.

كما يتجلى أن أي مشروع تصادق عليه بريطانيا أو تشارك فيه له علاقة ضيقة مع حلف الشمال الأطلسي وتحت إدارته وسيطرته، وهذا يفسر الموقف البريطاني الايجابي لصالح إعادة إحياء أوروبا الغربية عام 1987 بلاهاي، ولصالح الاتفاقيات الأولى لتسجيل سياسة خارجية وأمنية مشتركة في اتفاقية ماستريخت 1991، والمساند لتطوير هوية أوروبية للأمن والدفاع داخل حلف الشمال الأطلسي 1994 بوسائله العسكرية ومساهماتها في إنشاء فوج القوى المتعدد الجنسيات GFIM.

كانت هذه العلاقة الخاصة ناتجة من جهة عن الثقة الكبيرة التي تضعها بريطانيا في الولايات المتحدة الأمريكية منذ فترة الحرب الباردة، وبالمقابل محدودية هذه الثقة في الشريك الأوروبي، ومن جهة أخرى تخوفها من فكرة الاستقلالية الأوروبية التي يمكن أن تؤدي إلى زوال الحلف وإبعاد الولايات المتحدة الأمريكية.

كما تعد البرتغال الدولة الأطلسية الثانية، فهي عضو في منظمة حلف الشمال الأطلسي منذ إنشائه كونها الهيئة الوحيدة القادرة على ضمان الأمن الأوروبي والوقوف أمام التهديدات والمخاطر الجديدة، وهذا ما جاء في تصريح وزير الخارجية البرتغالي جيم قاما Jame Gama الذي كان يؤكد باستمرار في تلك الفترة أن الأمن البرتغالي قائم على حلف الشمال الأطلسي،

¹ - هانز بورن، «الحكم الوطني للأسلحة النووية: الفرص والقيود»، في التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2006، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نوفمبر 2006، ص 370.

وأن أولويات البرتغال مرتبطة به¹، لذلك فهي مثل بريطانيا لم تساعد كثيرا السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، فالعديد من قواتها شاركت تحت غطاء حلف الشمال الأطلسي، مع أمريكا التي مكنتها من تطوير جيشها.

نفس الشيء مع هولندا التي اتحدت مع الدولتين السابقتين ضد مشروع لكسمبورغ الذي تركّز على إمكانية إدماج سياسة دفاع مشتركة في السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وعارضت المشروع الفرنسي الألماني الذي كان يطمح لإدماج السياسة الأمنية في صلاحيات المجلس الأوروبي، فقد كانت هولندا تريد تدعيم الاتحاد الأوروبي بإعطاء ثقل للبرلمان الأوروبي، لكن مع المحافظة على الوجود الأمريكي لإبقاء التوازن²، فهي تعارض كذلك إدماج اتحاد أوروبا الغربية في الاتحاد الأوروبي، علما أن القوات الهولندية تشارك بقوة في إطار حلف الشمال الأطلسي من خلال فرق تعمل مع قوات التحرك السريعة للحلف³.

تبنت إيطاليا المذهب الأطلسي ورفضت أي تعاون عسكري يبعدها عن الحلف⁴، وقد كان هذا الموقف من الحكومة ومن الأحزاب كذلك، وقد تبين هذا الرفض من خلال المواقف التي اتخذتها إيطاليا مع بريطانيا من خلال مناقشة اتفاقية ماستريخت، كما أعاد تصريح قمة الحلف بروما طرح نفس الأفكار.

بالنسبة للدول غير الأعضاء في اتحاد أوروبا الغربية وهي الدانمرك وإيرلندا فقد كانت ضد فكرة انتهاء التعاون السياسي بتعاون في مجال السياسة والدفاع، فالدانمرك كانت رافضة إطلاقا لاتفاقية ماستريخت فلم توقع عليها إلا في 13 ديسمبر 1992، وهي لا تشارك في تكوين وتطبيق قرارات وأعمال الاتحاد الأوروبي التي لها إسقاطات على مجال الدفاع وهي غير معنية تماما بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة، ويرجع وفاء الدانمرك للحلف باعتبارها كانت خط دفاع الحلف في الشرق خلال فترة الحرب الباردة وكان يضمن لها الحماية، وبعد الحرب تحول الخطر ليصبح في تسويق أسلحة الدمار الشامل الموجودة على أراضي الاتحاد السوفياتي سابقا، فهي لا تزال بحاجة إليه، وعليه فالوفاء الدانماركي للحلف يتضح في توافق خطط بناء قواتها المسلحة مع حاجيات الحلف وهيئة الأمم المتحدة، فقد شكلت في سنة 1995 لواء خاص مدرب Danish eaction brigade مكون من 4500 جندي يعمل في جسم

¹ - Patrice buffotot, Portugal, «Eviter la Marginalisation», La défense en Europe les Adaptation de l'après-guerre Froide, la documentatios francaise, Paris 1998, P 184.

² - أندريه بريغو ودومنيك دافيد، الأمنية الأوروبية أو الدفاع المشترك المفقود، ترجمة أحمد عبد الكريم، طلاس للدراسات، دمشق 1984، ص 276.

³ - Philip Everet, Pays-Bas, «L'innocence Perdue», La Défense en Europe les Adaptations de l'après-guerre froide, Op.Cit, P 177.

⁴ - أندريه بريغو ودومنيك دافيد، مرجع سابق، 289.

التحرك السريع لحلف الشمال الأطلسي¹ ARRC، كما وضعت تحت تصرف هيئة الأمم المتحدة فرقة دانمركية JUTLAND للقيام بمهام إنسانية.

الفرع الثاني: الأمن الأوروبي حسب الدول ذات النزعة الأوروبية:

لما نتكلم على الدول ذات النزعة الأوروبية نشير إلى الدول التي لا ترفض حلف الشمال الأطلسي وإنما تبحث عن التعاون معه من خلال قوة مشتركة أوروبية تضمن لها نوع من الاستقلالية.

وأفضل نموذج على ذلك فرنسا فموقفها هذا ليس جديدا وإنما يرجع إلى فترة الحرب الباردة فحكومة الجنرال شارل دوغول كانت متشددة جدا إزاء العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الدفاع، لذلك كانت تحافظ على روابط أمنية قليلة معها وتعمل على التقليل من وجود القوات العسكرية الأمريكية في أوروبا والأهم من هذا كانت تعمل على إعادة التعريف بسياسة أوروبية في مجال الأمن والدفاع حول منظمة اتحاد أوروبا الغربية المجددة، فقد انسحبت من الهيئة العسكرية المدمجة للحلف عام 1966 للحد من تبعيتها للولايات المتحدة الأمريكية في مجال الأسلحة النووية، فقد طورت قوتها في هذا المجال منذ عام 1960²، وقدرتها على تصدير المعدات العسكرية.

وهذا ما سمح لها بنوع من الحرية في تموقع قواتها العسكرية وأكسبها نوعا من الاستقلالية اتجاه أمريكا في مجال الأمن، حيث أنها طورت سياسة للمحافظة على وسائلها للتأثير على شروط وطرق أي تدخل عسكري مشترك أو لعقد اتفاقيات عسكرية، كما أنها اختارت الاستقلالية للمحافظة على صورتها كقوة كبرى وعضو دائم في مجلس أمن هيئة الأمم المتحدة، لها مصالح في مستعمراتها السابقة واتفاقيات عسكرية مع بعض الدول الإفريقية.

بعد نهاية الحرب الباردة شهدت العلاقات الفرنسية الأطلسية نوع من الليونة، حيث شهدت عدة مبادرات التجسيد مثل مشاركة فرنسا في تجديد المفهوم الاستراتيجي للحلف خلال قمة روما عام 1991، ومشاركتها الكاملة في حق الفيتو في الجمعية العسكرية للحلف، والمشاركة في عمليات حفظ السلام لهذه المنظمة، حيث أصبحت فرنسا تتكل على ضرورة

¹ - Nikolaj Petersen, «Un Engagement Européen sous Conditions», La défense en Europe les Adaptations de l'après-guerre froide, la documentations française, Paris, 1997, P 60.

² - هانز بورن، «الحكم الوطني للأسلحة النووية: الفرص والقيود»، في التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2006، مرجع سابق، ص 369.

تجديد الروابط الأطلسية¹، وأن تكون في ذات الوقت قادرة على ضمان حمايتها والدفاع عن مصالحها في العالم، وأن تكون قواتها حاضرة حتى خارج أوروبا².

كما أكدت فرنسا على ضرورة إعطاء دور جديد لإتحاد أوروبا الغربية وطالبت بإدماجه في الاتحاد الأوروبي بناء على المادتين 7 و 13 من اتفاقية أمستردام.

بالنسبة لأمن ألمانيا الغربية فقد كان محددًا خلال الحرب الباردة في إطار منظمة حلف الشمال الأطلسي³، فألمانيا مثل فرنسا كانت ترى أنه لا يمكن أن يكون لأوروبا هوية خاصة في مجال الأمن والدفاع إذا استمر الحلف بالقيام بذلك⁴، ولهذا نجد عدة مبادرات كإنشاء اللواء الفرنسي الألماني المتبوع بالجسم الأوروبي، والمبادرة في إقامة سياسة خارجية وأمنية مشتركة، والتعريف بهوية أوروبية للأمن والدفاع من خلال مفاوضات ماستريخت وأمستردام⁵.

بالنسبة لإسبانيا فقد عاشت مرحلة انسحاب من أوروبا خلال الحرب العالمية الثانية حتى وفاة الجنرال فرانكو عام 1975، وخلال فترة انضمامها للسوق الأوروبية المشتركة في عام 1982 بدأت في تطبيق مبادئ أساسية جديدة في مجال الأمن والدفاع وتعمل على التدخل أكثر في أوروبا الغربية، حتى أن انضمامها لحلف الشمال الأطلسي في ماي 1982 كان له ميزتين أساسيتين: أولاً أن هذا الانضمام لا يؤدي إلى المشاركة في الهياكل العسكرية المدمجة وثانياً أن قواتها تبقى تحت قيادة وطنية في أعمالها مع الحلف، وقد كان البرنامج المقدم من قبل رئيس الحكومة فليبي غونزاليس Philippe Gonzalez يهدف إلى تطوير العلاقات مع الشركاء الأوروبيين، وعدم تسليح إسبانيا نووياً، وأقام في مارس 1986 استفتاء حول مسائل إبقاء بلده في حلف الشمال الأطلسي بعد الظروف الصعبة التي عرفها بلده بشأن القوات العسكرية، ولقد تم التوصل إلى الحد من القوات الأمريكية الموجودة على الأراضي الإسبانية ومنع إدخال وتخزين الأسلحة النووية والمحافظة على مبدأ عدم المشاركة الإسبانية في الهياكل العسكرية

¹ - Livre blanc sur la défense 1994, préfaces de Edouard Balladur premier ministre, François Léotard ministre d'état ministre de la défense, rapport officiel, la documentation française, 1994, P 02

² - IBID, p 41

³ - أدراس ميرنس، «السياسة الخارجية لألمانيا» الأمن الأوروبي في الثمانينات، المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، ترجمة موسى الزغيبي، مركز الدراسات العسكرية، دمشق، 1983، ص 249.

⁴ - Magdalena Revue, «L'Allemagne Glacis des puissances Occidentales?», Sécurité Européenne, Frontières, Glacis et Zones d'influences, presses universitaires de Rennes, France, 2007, pp 231-242.

⁵ - Philippe Delmas, De la prochaine Guerre avec l'Allemagne, éd Odole Jacob, Paris, 1999, P 157.

المدمجة في الحلف، ومنذ ذلك الوقت تم إبرام عقد اتفاقيات تعاون بين إسبانيا وحلف الشمال الأطلسي منها:

1- إتفاق Bravo في ماي 1990 وهو اتفاق متعلق بالدفاع الجوي عن الاقليم الاسباني.

2- اتفاق Delta ويتعلق بالعمليات البحرية والجوية في الشرق الأطلسي.

3- اتفاق Alpha في أفريل 1991 يخص الدفاع عن الاقليم الاسباني.

4- اتفاق Foxtrot في أوت 1992 يتعلق بالإقليم والمعدات الاسبانية لتلقي وتبادل المساعدات والمساعدة اللوجستكية الجوية والبحرية.

5- اتفاق Charlie في أوت 1992 المتعلق بالدفاع ومراقبة مضيق جبل طارق ومحيطه.

سعت إسبانيا منذ انضمامها إلى اتحاد أوروبا الغربية إلى تطوير مواقف مساندة لدعمها واستقلاليتها حيث اقترحت خلال مجلس وزراء المنظمة المنعقد في 27 جوان 1991 تكوين جمعية عسكرية تضم رؤساء أركان الجيوش وقوات الرد السريعة التابعة للحلف تمكن المنظمة من التحرك باسم السوق الأوروبية المشتركة، كما طالبت بتقوية عملياتية لاتحاد أوروبا الغربية، وقد أعلنت خلال أعمال تصريح بترسبورغ أنها مستعدة لوضع قواتها العسكرية تحت سلطة المنظمة، وكانت اسبانيا أول الدول الأوروبية التي عبرت عن إرادتها في الاندماج في الجسم الأوروبي بادراج 3500 جندي ثم ارتفعت مساهمتها لتصل مستوى فرقة ميكانيكية بـ 12000 جندي¹.

أما بالنسبة لبلجيكا، فإنها دولة مؤسسة لكل من اتحاد أوروبا الغربية وحلف الشمال الأطلسي وقد كانت دائما تدافع لصالح تطوير عمود أوروبي للدفاع، منذ نهاية الثمانينات علما أن هذه الدولة تواجه مشاكل اقتصادية تتعلق حتى بميزانية الدفاع الوطني، وقد تم تبني عدة مخططات لإعادة هيكلة القوات المسلحة، ففي 23 جانفي 1993، فرض على القوات المسلحة تخفيف الهياكل العسكرية لكل من القوات البرية بنسبة 49% والقوات الجوية بنسبة 42% والقوات البحرية بنسبة 41%²، الأمر الذي أجبر بلجيكا على سحب لوائها من الهيكل الدولي للحلف.

¹ - Juan de Luis, Espagne, «L'Européanisation de la Politique de sécurité», La Défence en Europe les adaptations de l'après-gerre Froide, Op.Cit, P 81.

² - André Dumoulin, Belgique, «La vocation Internationale Croissante des Forces de Défence», La Défence en Europe les Adaptations de l'après-gerre Froide, Op.Cit, P 46

أكدت بلجيكا على إرادتها لإعادة النظر في الأعمال الدولية وتدخلاتها الدولية على ضوء التغيرات التي عرفتتها أوروبا، وصرحت أنها تفضل المهام الأمنية الجديدة على المهام الكلاسيكية للحلف، فقد دخلت للجسم الأوروبي في 25 جوان 1993، وقررت إرسال كل وحداتها البرية ماعدا اللواء شبه العسكري، وكانت تطالب بوجود تنسيق هيكلي بين اتحاد أوروبا الغربية والجسم الأوروبي وأن يكون هذا الأخير أحد مكوناته وليس مجرد نواة، وفي 14 جوان 1994 وقعت بلجيكا على اتفاق تعاون مع هولندا وضعت من خلاله القوات البحرية البلجيكية تحت قيادة هولندية.

من خلال ما سبق يتضح أن كل دولة أوروبية سواء كانت عضو في منظمة حلف الشمال الأطلسي أو في منظمة اتحاد أوروبا الغربية أو كليهما، لها مصالح تريد المحافظة عليها، ولها أمن خاص تريد تحقيقه، هذا الأمن يختلف تعريفه من دولة إلى أخرى وهذا ما سبب أزمة أوروبية داخل السياسة الخارجية والأمنية المشتركة عند محاولة هذه الأخيرة حل أزمات داخل القارة الأوروبية.

إضافة إلى هذين التيارين: دعاة الأطلسي ودعاة الاستقلال الاستراتيجي هناك تيار آخر محايد، وكانت سياسة الدول الحيادية عائقا أمام مسار السياسة الأوروبية للأمن والدفاع، فإدماج كل من النمسا وفلندا والسويد، كانت له انعكاسات على تطور وضع الدول الثلاثة جعلها تتحول من دول حيادية إلى دول غير منحازة، فلذا كانت الحيادية تعني إرادة الابتعاد عن الأزمات، عدم الانحياز ينطبق على وضع في حالة السلام يرمي لحياد في وقت الحرب.

هناك ثلاثة عوامل أدت إلى هذا التحول:

1- نهاية الحرب الباردة.

2- تطور مفاهيم الدفاع.

3- مسار الاندماج الأوروبي.

فبعد الحرب الباردة أظهرت الحيادية حدودها، فقد كان من الممكن أن تبقى النمسا وفلندا والسويد بعيدة عن المجموعات الأوروبية بعد أن تم حل حلف وارسو، لذلك ترشحت النمسا في 1989، السويد في جويلية 1991، وفلندا مارس 1992، ولهذا أصبحت الدول الثلاثة أعضاء ابتداء من 01 جانفي 1995، وعلى العكس من الدانمارك، قبلت الدول الثلاثة كل بنود اتفاقية ماستريخت، لكن ركزت عن الحياد، حيث طبقت السويد في جوان 1992

أخذة بعين الاعتبار المحيط الجديد ووجود تعاون في المجال السياسي الخارجي والدفاع مع باقي الدول الأوروبية، وهذا ما أعادت تأكيده في 1994 "نقبل بالسياسة الخارجية والأمنية المشتركة مع الحفاظ على عدم انحيازنا العسكري"¹.

قامت السويد بتوطيد علاقاتها مع منظمة حلف الشمال الأطلسي في إطار السياسة الأوروبية للأمن والدفاع وأكدت الحكومة خلال السنوات الأخيرة وجود هوية ومسؤولية أوروبية، كما أن السويد طورت سياسة خارجية شمالية وأوروبية وعالمية، وهذا الوضع الذي انتقده البرلمانيون وخاصة الحزب الأخضر الذي طالب بخروج السويد من الشراكة من أجل السلام، إضافة إلى الخروج من وضع الملاحظ في اتحاد أوروبا الغربية وحتى من الاتحاد الأوروبي.

لكن الحكومة تريد الانضمام أكثر في الاتحاد الأوروبي وكانت مساهماتها في القدرات المشتركة أكبر دليل على هذا، وحتى وإن لم يعلن عن انضمام السويد لمنظمة حلف الشمال الأطلسي إلا أن التغيرات التي أحدثتها في جيوشها الوطنية أصبحت تتناسب معه².

بالنسبة لفرنلندا، فقد أعادت تعريف حيادها في 1992 بتعويض اتفاقية الصداقة، التعاون والمساعدة المشتركة الموقع عليها في 1948 مع الإتحاد السوفييتي سابقا باتفاق expurgé ببنود عسكرية وهذا ما مكنها من تعويض الحياد بعدم الانحياز العسكري.

كما تم التعبير عن ضرورة إعادة تعريف سياسة دفاع وطنية في إطار أوروبي وخاصة في مجال التعاون العسكري من أجل إدارة الأزمات وكذلك الاندماج في هياكل واسعة مثل الشراكة من أجل السلام، ذلك أن الاندماج في مهام بترسبورغ حسب اتفاقية أمستردام لا يحمل أية مشاكل، لكن فنلندا عارضت بناء جيش أوروبي مدمج على اعتبار أنه سيشكل ازدواجية للوسائل مع الحلف، وإن كانت تؤيد فكرة إنشاء قوة لإدارة الأزمة أين بإمكان كل دولة أن تحفظ بإمكانية المشاركة وبأي حجم بالالتزام بإرسال حوالي 1500 جندي لـ FRR الأوروبية المستقبلية³، وتدخلها في هياكل السياسة الأوروبية للأمن والدفاع يظهر بوضوح بوجود الجنرال الفنلندي غوستاف هاغلاند Gustav Haggglund على رأس اللجنة العسكرية للاتحاد الأوروبي.

¹ - Gilles Andréani, *l'Europe de la Défense, va-t'il encore une Ambition Française ?*, Politique Etrangère, Op.cit, p 988.

² - Suède, politique de maintien de la paix, <http://www.operationspaix.net/Suède/>.

³ - Roseline Mariller, *Quelle Stratégie pour l'Europe de la Défense ?*, Economica, Paris, 2006, p 114.

* بعد عقود من الحياد انضمت فنلندا يوم 4 أبريل 2023 لحلف الناتو.

وقد أكد الوزير الفنلندي للدفاع أن بلده يمكن أن تنضم في السنوات المقبلة منظمة حلف الشمال الأطلسي، فقد أوضح سير آراء قامت به في جويلية 2000 حول الحياد، إن نسبة 71 % من الفنلنديين كانوا لصالح الإبقاء على عدم الانحياز*.

أما بالنسبة للنمسا فإن لها حياد له طابع خاص يظهر في الدستور وفق قانون 26 أكتوبر 1955¹، القانون لم يتغير لكن الحكومة قللت من حيادها في عدم المشاركة في حرب وعدم الدخول في حلف عسكري ورفض وضع قواعد عسكرية على أراضيها، لكن على الرغم من حيادها، فإنها لعبت دورا في أزمة كوسوفو بمشاركتها في فوج الاتصال وتمير معلومات لحلف الشمال الأطلسي، وتظهر التناقضات في تصريحات المستشار كليما Klima الذي كان مع ضربات الحلف لكن ضد أي دخول للنمسا في هذه المنظمة أو في اتحاد أوروبا الغربية.

في سنة 2000 تم وضع تقرير من قبل لجنة خبراء حول المنصب الجديد في مجال الأمن والدفاع للمرور من الحياد إلى التعاون، حيث تم منع أي مشاركة فعالة في السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وكذلك الانضمام إلى الحلف، وفي 12 نوفمبر 2001، حاول المسيرون المحافظون أن يجعلوا مفهوم الحياد أكثر مرونة وهذا في إطار حرية التحالف التي تتحول حسب المصالح الوطنية، لكن حسب سير آراء أجري عام 2002 حول ارتباط النمساويين بالحياد، فإن نسبة 60 % كانت إجاباتهم لصالح الحياد².

في السنوات الأخيرة تغيرت ذهنيات رؤساء الدول الحيادية وحتى شعوب هذه الدول إذ أصبحت تساند مشاركة قواتها في مهام حفظ السلام، لكن لم يكن من السهل الحصول على اتفاق وطني حول هذه المسائل الدليل على هذا رفض الايرلنديين في قمة "نيس".

إن وضع الحياد أصبح مشكلا بالنسبة لهذه الدول وعائقا للسياسة الأوروبية للأمن والدفاع وخاصة عندما تم إدماج هياكل اتحاد أوروبا الغربية في الاتحاد الأوروبي، فتطور

¹ - Loi constitutionnelle portant sur la neutralité de

l'Autriche, http://www.ena.lu/loi_constitutionnelle_portant_neutralite_autriche_26_octobre_1955-010002888.html

Voir aussi : Stephani Plouvier, **la Défense des Alpes Autrichiennes Face à une Menaces Soviétique entre 1945-1955, sécurité Européenne**, Frontières, Glacis et Zones d'influence, presses universitaires de Rennes, France, 2007, pp 245-251.

² - Stephan Martens, **Autrichn la Neutralité : vers l fin d'un Mythe**, La Défence en Europe Avancées et limites, sous la direction de Patrice Buffotot, La documentaion Francaise, Paris, 2005. p 27.

Voir aussi : Gerhard Hafner et Patrick Sculz, **La neutralité de l'Autriche après son adhésion à l'UE**, annuaire de droit international xl-1994CNRS paris, www.persee.fr/web/revues/home/prescript/revue/afdi-

السياسة الأوروبية للأمن والدفاع يتجاوز رزنامة هذه الدول، وخاصة إدراج ضمان الدفاع المشترك في اتفاقية الاتحاد الأوروبي.

فكل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ما عدا الدانمارك مع تجديد ملموس للوسائل العسكرية للسياسة الأوروبية للأمن والدفاع وهذا ما سمح للحيايين بإدراج المفاهيم المفضلة لديهم مثل الإدارة المدنية للأزمات والوقاية من النزاعات، وقد ترجمت هذه المظاهر في القمة الأوروبية "لفييرا" في جوان 2000 التي فتحت المجال لتطوير هيكل الشرطة إلى 5000 شرطي.

لقد حدثت تحولات كبرى في البيئة الأمنية للاتحاد الأوروبي خلال العقد الأخير، مما إنعكس على السياسات الأمنية الأوروبية جعلت من الصعوبة بمكان التوصل إلى سياسة أمنية أوروبية موحدة، وذلك بسبب الاختلاف في التوجهات الأمنية للدول الأعضاء وعدم وجود تهديدات خارجية مشتركة تجمع فيما بينها، فتقسمت القارة الأوروبية إلى أربعة دوائر نفوذ أساسية كل منها تتشارك في تهديداتها الأمنية المشتركة¹.

فقد تطورت أوروبا إلى عدة مجموعات أمنية إقليمية لديها أفكار مختلفة بشأن التصورات الاقتصادية والأمنية، والتي يمكن تقسيمها إلى أربعة مجموعات رئيسية:

1- دائرة النفوذ الألمانية: (ألمانيا، النمسا، هولندا، بلجيكا، لوكسمبورغ، جمهورية التشيك، المجر، كرواتيا، سويسرا، سلوفينيا، فنلندا): تلك هي لب اقتصاديات منطقة اليورو وليست مضارة من القدرة التنافسية الكبيرة للدولة الألمانية، كما أنها تعتمد على التجارة الألمانية لمصلحتها الاقتصادية، كما أنها ليست مهددة من العلاقة المتنامية لألمانيا مع روسيا. ولكن فنلندا بسبب عزلتها عن بقية أوروبا وبسبب قربها من روسيا، فإنها ليست سعيدة بشأن عودة الظهور الروسي على الساحة الأوروبية والدولية، ولكنها عادة ما تفضل التوجه الألماني التوافقي الحذر عن التوجه الحاسم لجارتها السويد أو بولندا. والمجر وجمهورية التشيك وسلوفاكيا هي الأكثر قلقا من العلاقة الروسية الألمانية، ولكن ليس إلى حد قلق بولندا أو دول البلطيق، وربما يقررون أن يظلوا في دائرة النفوذ الألمانية لأسباب اقتصادية².

2- الكتلة الإقليمية الشمالية: (السويد، النرويج، فنلندا، الدانمارك، آيسلندا، إستونيا، ليتونيا ولاتفيا): تلك الدول في معظمها ليست في منطقة اليورو وترى عودة الظهور

¹ - Marko Papic, **The Divided States of Europe**, Stratfor, June 28/2011, <http://www.stratfor.com/weekly/20110627-divided-states-europe>.

² - المرجع السابق، ص 23.

الروسي بصفة عامة على أنه مؤشر سلبي، ودول البلطيق ترى على أنها جزء من دائرة النفوذ الشمالية (وبخاصة دائرة السويد)، وهو ما يؤدي إلى مشكلات مع روسيا. وألمانيا تعد شريكا تجاريا هاما، ولكن دول المجموعة تراها أنها منافس ومتسلطة بصورة زائدة، أما فنلندا فتربط ما بين تلك المجموعة وما بين دائرة النفوذ الألمانية، وتعتمد على ذلك.

3- مجموعة فايسيجراد: (بولندا، جمهورية التشيك، سلوفاكيا، المجر، رومانيا، وبلغاريا): في اللحظة الراهنة فإن رباعية فايسيجراد تنتمي إلى دوائر مختلفة من النفوذ.

فجمهورية التشيك وسلوفاكيا والمجر لا تشعر أنها منكشفة أمام الصعود الروسي مثل بولندا ورومانيا، ولكنهم غير راضيين تماما عن توجه ألمانيا تجاه روسيا، فبولندا ليست قوية بصورة كافية لقيادة تلك المجموعة اقتصاديا بنفس الطريقة التي تهيمن بها السويد على الكتلة الشمالية، فخلاف التعاون الأمني، فإن دول فايسيجراد ليس لديها الكثير لكي تقدمه لبعضها البعض في اللحظة الراهنة. فبولندا تهدف إلى تغيير ذلك عن طريق التحالف والحشد لمزيد من التمويل للدول المنظمة للاتحاد الأوروبي حديثا في الأشهر الستة القادمة من رئاستها للاتحاد الأوروبي. ولكن ذلك يظل لا يمثل قيادة اقتصادية.

4-أوروبا المتوسطية: (إيطاليا، إسبانيا، البرتغال، اليونان، قبرص، ومالطا): تلك هي دول أطراف أوروبا، اهتماماتها الأمنية متفردة بسبب تعرضها للهجرة غير الشرعية عبر مسارات تركيا وشمال إفريقيا، ومن الناحية الجغرافية فإن البلدان معزولة عن مسارات التجارة الرئيسية وتفتقد إلى مراكز الأموال في شمال أوروبا، فيما عدا وادي نهر بو الإيطالي (والذي لا يعد في كثير من الأحيان ينتمي إلى تلك المجموعة ولكن يمكن اعتباره ككيان مستقل وجزءا من دائرة النفوذ الألمانية). ولذلك فإن تلك الاقتصادات تواجه مشكلات مماثلة من الاستدانة الزائدة وافتقادها إلى التنافسية.

ثم بعد ذلك هناك فرنسا والمملكة المتحدة، فلكل البلدان لا تنتهي في الحقيقة إلى أية كتلة، فلندن تطل على القارة الأوروبية من غربها ولكنها بدأت مؤخرا في إنشاء علاقة مع مجموعة أوروبا الشمالية ودول البلطيق، ولكن فرنسا في الوقت الراهن يمكن اعتبارها جزءا من دائرة النفوذ الألمانية، فباريس تحاول أن تحافظ على دورها القيادي في منطقة اليورو وتعيد ترتيب القواعد المنظمة للعلاقة بين السوق والعمالة والمزايا الاجتماعية للحفاظ على اتصالها بكتلة العملة التي تهيمن عليها ألمانيا، وهي عملية مؤلمة للغاية كما يشير التقرير الذي نشرته مؤسسة ستراتفور. ولكن فرنسا أيضا من الناحية التقليدية تعد متوسطة وتنظر في التحالفات مع دول وسط أوروبا من أجل إحاطة ألمانيا. كما أنها دخلت مؤخرا في علاقة

عسكرية ثنائية مع المملكة المتحدة، كنوع من السياج لعلاقتها الوثيقة مع ألمانيا. وإذا ما قررت فرنسا أن تخرج من شراكتهما مع ألمانيا، فإنها تستطيع سريعا أن تعيد السيطرة على دائرتها الطبيعية للنفوذ في البحر المتوسط، ربما بدعم من قوى أخرى مثل الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، وكان العرض الفرنسي لإنشاء اتحاد متوسطي كان بمثابة الحاجز السياسي وأداة سياسية لمثل هذا المستقبل¹.

وفي إطار تلك المنظومات الأمنية المتعددة تختلف الاهتمامات الأمنية لكل دولة / مجموعة دول عن الأخرى. إن مسألة الاختلاف الأوروبي وعدم وجود نظرة مشتركة حول مستقبل الاتحاد جعلت منه إتحاد ضعيف على مستوى عملية صنع القرار حيث يواجه صعوبات كبيرة في اتخاذ قرارات مشتركة حول أهم المسائل الدولية و الإقليمية وكذلك صعوبات كبيرة في اتخاذ مواقف حسب تطلعاته الريادية، كما أن مسألة التوسع نحو شرق أوروبا بالنسبة للاتحاد زادت من صعوبة صنع قرار أوروبي موحد.

¹ - المرجع السابق. ص 24

المبحث الثاني: عمومية محتوى السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي

الواقع أن عملية التحول من "إدارة العلاقات التجارية" إلى "إدارة الشؤون الخارجية" كانت، وما تزال عملية شاقة تتسم بالبطء وتكتنفها صعوبات عديدة. ولذلك فهي ما تزال جارية لم تكتمل لأنها لم تحقق هدفها النهائي بعد، وهو الوصول بالاتحاد الأوروبي إلى الوضع الذي يمكنه من رسم وتنفيذ سياسة خارجية موحدة يديرها باسم الدول الأعضاء وبالنيابة عنهم، بما في ذلك سياسة الدفاع والأمن. فالدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ما تزال تحتفظ بمعظم الصلاحيات التي تمكنها من رسم وتنفيذ سياساتها الخارجية في استقلال شبه كامل، خاصة في ما يتعلق بشؤون الأمن والدفاع. ولذلك توجد سياسات خارجية متعددة، وأحيانا متعارضة، للدول الأعضاء. وما زال أمام الاتحاد الأوروبي طريق طويل وشاق قبل أن يصبح في وضع يمكنه من أن يحل بالكامل محل الدول الأعضاء في إدارة العلاقات الخارجية للجماعة، مما يجعل من الصعب الادعاء بأن للاتحاد الأوروبي سياسة خارجية بالمعنى التام للكلمة.

ومع ذلك، فليس بوسع أحد أن ينكر أن الاتحاد الأوروبي يسعى جاهدا للتغلب على العقبات الكثيرة التي تعترض مسيرته على هذا الدرب الوعر، وأنه حقق إنجازات لا بأس بها حتى الآن. فقد نجح بأن تكون له سياسة خارجية "مشتركة" في العديد من المجالات المهمة، ويحاول مد نطاق هذه المجالات، تدريجيا وباستمرار، لتشمل في وقت يأمل أن لا يكون بعيدا معظم القضايا المطروحة على الساحة الدولية.

ومع أن معاهدة ماستريخت قد وضعت محتوى لسياستها الخارجية إلا أنه اتسم بالعمومية والضبائية أحيانا تجسم في تعدد المستويات (كمطلب أول) وتعدد الصور والأشكال (كمطلب ثاني).

المطلب الأول: تعدد مستويات السياسة الخارجية

الواقع أنه يمكن، في ظل المرحلة الراهنة من مراحل تطور عملية التكامل والاندماج الأوروبي، التمييز بين ثلاثة مستويات مختلفة لصنع وتنفيذ السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي¹:

1-الفقرة الأولى: مستوى السياسة الخارجية الموحدة:

يتعلق بالمجالات التي يمارس الاتحاد الأوروبي بشأنها "سياسة خارجية موحدة" يديرها منفردا نيابة عن جميع الدول الأعضاء ولحسابهم، ومن خلال مؤسسات مشتركة تحل محل الدول وتمثلها على الصعيد الدبلوماسي الخارجي. وتشمل تلك المجالات في الوقت الراهن كافة الأمور ذات الصلة بالتجارة الدولية والصيد البحري. ففي منظمة التجارة العالمية والمنظمات الخاصة بتنظيم أوضاع الصيد البحري، لم يعد بإمكان الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ممارسة سياسات مستقلة في مجالات التجارة الخارجية والصيد البحري.

ولذلك، وعلى الرغم من أن هذه الدول ما تزال تعتبر، من الناحية القانونية، دولا أعضاء في تلك المنظمات، إلا أن الاتحاد الأوروبي حل محلها، من الناحية الفعلية، وأصبحت المفوضية الأوروبية هي المسؤولة بالكامل عن إدارة العلاقة مع تلك المنظمات نيابة عن الدول الأعضاء.

2-الفقرة الثانية: مستوى السياسة الخارجية المشتركة:

يتعلق بالمجالات التي يمارس الاتحاد الأوروبي بشأنها "سياسة خارجية مشتركة" يديرها بالتعاون مع الدول الأعضاء وبالتنسيق بينها. ولا تتخلى الدول عن صلاحياتها بالكامل في هذه المجالات، لتعهد بها إلى الاتحاد كي يديرها هو منفردا باسمها ولحسابها، ولكنها إما أن تتقاسم معه هذه الصلاحيات، أو تحتفظ بها لنفسها مع الالتزام بضوابط وقيود تحددها المؤسسات التكاملية. وتشمل هذه المجالات أمورا كثيرة يتسع نطاقها باستمرار حتى أصبحت تغطي في الوقت الراهن معظم مجالات السياسة الخارجية والأمن.

3-الفقرة الثالثة: مستوى السياسة الخارجية (المفتوحة):²

¹ - حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مرجع سابق، ص 448.

² - حسن نافعة، مرجع سابق، ص 448.

يتعلق بالمجالات التي يترك أمر إدارتها بالكامل للدول الأعضاء دون ما تدخل من جانب الاتحاد الأوروبي. ومن البديهي أن يضيق نطاق هذه المجالات ويتآكل على نحو مطرد مع اتساع نطاق المجالات التي يشملها.

تجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي يدير شبكة من العلاقات المؤسسة مع دول العالم والمنظمات الدولية والإقليمية. ففي عام 2000 بلغ عدد الدول التي لها بعثات دبلوماسية معتمدة لدى الاتحاد الأوروبي في بروكسل 162 دولة، وأوفد الاتحاد الأوروبي من جانبه بعثات معتمدة لدى معظم هذه الدول، وأيضاً لدى جميع المنظمات الدولية والإقليمية المهمة¹. كما يتمتع الاتحاد الأوروبي بوضع المراقب لدى الأمم المتحدة. وتلك كلها مؤشرات مهمة لمظاهر حضور قوي للاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية.

المطلب الثاني: تعدد صور السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة

لقد أخذت السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة صور وأشكال عدة حددتها معاهدة ماستريخت.

الفقرة الأولى: الاستراتيجية المشتركة

تعكس وجود أرضية مشتركة بين الدول الأعضاء تصلح لتكوين رؤية واضحة ومحددة المعالم لعلاقة إستراتيجية يراد لها أن تربط بين الاتحاد الأوروبي وبين الدولة أو مجموعة معينة من الدول تحتل موقعا أو مكانة خاصة على قائمة أولوياته لأسباب تتعلق بمصالح سياسية أو أمنية أو اقتصادية أو غيرها. ويتولى المجلس الوزاري اقتراح ما يراه ضروريا من إستراتيجيات مشتركة للتعامل مع دول أو مجموعة معينة من الدول، لكن هذه الاستراتيجيات لا تصبح نهائية وملزمة للدول الأعضاء إلا بعد إقراره من جانب المجلس الأوروبي (أي القمة الأوروبية). وتنطوي أي إستراتيجية مشتركة على تحديد دقيق لأهدافها، وللمرحلة الزمنية التي تستغرقها أو تغطيها، ولحجم الموارد المالية اللازمة لتحقيقها وطرق تدبيرها. وقد تنطوي الإستراتيجية المشتركة في مرحلة أو أخرى على طبيعة عسكرية أو بوليسية أو عمليات إغاثة، وإبرام اتفاقية تنفيذية أو بيانات أو إعلانات سابقة أو لاحقة، ومن أمثال الاستراتيجيات المشتركة: الإستراتيجية المشتركة مع روسيا، ومع دول جنوب وشرق البحر المتوسط.

الفقرة الثانية: العمليات المشتركة

¹ - Nicolas Moussis. Guide des politiques de l'Europe, 5^{ème} éd. Paris : A. Pedone, 2001, (1), P419.

اتفاقية ماستريخت تركز على إمكانية تطبيق أعمال مشتركة في مجالات تتضمن مصالح مشتركة للدول الأعضاء وهذا ما يعطي الطابع العملي للسياسة الخارجية والأمنية المشتركة. إذ تعني الفكرة الأساسية لمفهوم العمل المشترك ضرورة تسخير كل الوسائل البشرية والمعرفية والمادية لخدمة أهداف ملموسة، وتطبيق عمل مشترك يعني وضع مؤسسات لهذا الغرض وتنصيب خلايا من الخبراء للبحث في وسائل تسيير هذا العمل.

حسب المادة 3 الفقرة 1¹ من اتفاقية ماستريخت، فإن المجلس الأوروبي له مهمة تحديد المسائل التي ستكون موضوع عمل مشترك، كما أنه هو الذي يعطي الدفعات والتوجيهات للسياسة العامة التي ستترجم إلى قرارات يتبناها مجلس الشؤون العامة الذي يحدد الأهداف والوسائل والإجراءات والشروط والمدة.

أما في الفقرة الثالثة من نفس المادة فنجد أن للمجلس إمكانية مراجعة المبدأ أو أهداف العمل المشترك في حالة تغير الظروف، أما في الفقرة السادسة فإنها تنص على أنه في حالات استثنائية واستعجالية يمكن لدولة من المجموعة أن تأخذ قرارات لكن شريطة أن تكون حالة ضرورة قصوى، مع الأخذ بعين الاعتبار مصالح المجموعة. وقد نصت الفقرة السابعة من المادة على إمكانية تخلي دولة عن عمل مشترك وهذا بموافقة باقي الدول الأعضاء.²

وتم تعريفها في تقرير اجتماع المجلس الأوروبي المنعقد في لشبونة في حزيران 1992 وهي إجراءات يتخذها الاتحاد لتحديد وتحقيق سياسة ما في إطار السياسة الخارجية والدفاعية والأمنية المشتركة، وفي مسألة محددة. وقد تأخذ هذه العمليات شكل تقديم الإغاثة الإنسانية، أو المشاركة في قوات لحفظ السلام، أو المشاركة في الإشراف على انتخابات في إطار عملية لبناء عملية السلام في نهاية أزمة، وغيرها. ومن تلك العمليات: مجموعة العمليات التي قام بتنفيذها في إطار الدور الذي أوكل إليه بموجب اتفاق السلام الخاص بالبوسنة والهرسك (اتفاق باريس / دليتون لعام 1995)، كذلك القوة الموجودة في لبنان منذ عام 2006، بقيادة فرنسا وإيطاليا وقوات البحرية الألمانية، وذلك لدعم مهمة الأمم المتحدة في جنوب لبنان بعد صراع بين الاحتلال الصهيوني والمقاومة اللبنانية.

¹ - Jean-Michel Dumond et Philippe Settons, La Politique Etrangère et de la Sécurité Commune, La documentation française, Paris, 1999, p 85.

² - GAELLE LE Guirriec Milaer, lord Ernest, les Politique Européennes, mémentos LMD, Gualino éditeur, Paris, 2007, p 109.

كما تضم هذه القائمة أيضا العمليات الميدانية المتنوعة في مناطق أخرى عديدة من العالم شملت منطقة البحيرات الكبرى في إفريقيا، ومنطقة شرق أوروبا وجنوبها وأفغانستان وفلسطين. وأرسل الاتحاد بعثة إلى كوسوفو بعد إعلان استقلالها في 17/2/2008 لتشرف على إنشاء أجهزة الدولة في هذا الإقليم وتحل بالمدى القريب محل بعثة الأمم المتحدة. وحسب لشبونة استبدلت العمليات المشتركة بالقرارات.

وقد تم أخذ كل هذه المواضيع بعين الاعتبار في تقرير لشبونة في جوان 1992، وفي اجتماع للمجلس الأوروبي بروكسل 29 أكتوبر 1993، تم تحديد قائمة من الأعمال المشتركة في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وهي:

- 1- تقوية المسار الديمقراطي وتنمية التعاون الإقليمي في أوروبا الوسطى والشرقية، لذلك كان يجب وضع اتفاق استقرار لحل مشاكل الأقليات.
- 2- مساندة المسار الديمقراطي في روسيا وبعث مهمة مراقبة للانتخابات البرلمانية في 12 ديسمبر 1993.
- 3- حل النزاع اليوغسلافي.
- 4- مرافقة مسار السلام في الشرق الأوسط بتحريك الوسائل السياسية، الاقتصادية والمالية للاتحاد.
- 5- البحث عن حل متفاوض عليه ودائم للنزاع في الشرق الأوسط والمساهمة في وضع خطة سلام ومساندة العمل الإنساني.
- 6- مساندة الاستقلال الديمقراطي في جنوب إفريقيا بواسطة برنامج مساندة لتحضير الانتخابات ومراقبتها وهذا بوضع إطار للتعاون صالح لتقوية القواعد الاقتصادية والاجتماعية للانتقال.

لاحقا في تصريح نورديك Nourdwik في 14 نوفمبر 1994، ركزت الدول الأعضاء على أن السياسة الأوروبية للدفاع المشترك لها كهدف التقليل من المخاطر التي تهدد القيم المشتركة والمصالح الأساسية واستقلالية الاتحاد والدول الأعضاء، والمشاركة في الحفاظ على السلام وتقوية الأمن الدولي حسب مبادئ هيئة الأمم المتحدة والعقد النهائي لهلسنكي وأهداف ميثاق باريس، ثم تكلمت الوثيقة على القيم والمصالح المشتركة وهي القيم الديمقراطية

وحقوق الإنسان وحفظ السلام والمصالح الاقتصادية، ولتحقيق كل هذا يجب القضاء على كل النزاعات التي تهدد سلام أوروبا¹.

وكانت الأعمال المشتركة التي قامت بها دول الاتحاد الأوروبي هي:

1- بالنسبة لحلف الاستقرار في أوروبا، هذا العمل المشترك جاء على أساس مبادرة فرنسية سميت بخطة "بالأدور" نسبة للوزير الأول الفرنسي الذي نادى بها وهو إدوارد بالادور Balladur، وقد جاءت هذه الخطة ضمن المقاربة الدبلوماسية الوقائية القائمة على فكرة الوقاية خير من العلاج، حيث أخذ المجلس الأوروبي هذه الفكرة خلال دورة 29 أكتوبر ودورات 10 و 11 ديسمبر 1993 ببروكسل، ودعى مجلس الشؤون الخارجية للقيام بعمل مشترك في هذا المجال حسب المادة الثالثة من إتفاقية ماستريخت وتم تدوين هذه المبادرة في القرار PESC/728/93 في 20 ديسمبر 1993 والذي صدر في الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي رقم L339 في 31 ديسمبر 1993.

وبعد مرحلة التحضير هذه كان من الضروري التحضير للقاء التفاوض والذي كان في باريس يومي 26 و 27 ماي 1994 وشارك في هذا اللقاء ستة دول من أوروبا الوسطى والشرقية PECO ودول البلطيق وألبانيا وبيلوروسيا وأوكرانيا ومولدافيا وروسيا وسلوفينيا، وإلى جانب الاتحاد الأوروبي عدد كبير من بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OCDE ومنظمة لقاء الأمن والتعاون في أوروبا CSCE واتحاد غرب أوروبا UEO وحلف الشمال الأطلسي L'Otan وهيئة الأمم المتحدة ONU، وقد سجلت نتائج هذا اللقاء في القرار PESC/367/94 للمجلس في 14 جوان 1994 والذي صدر في الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي رقم L165 في 01 جويلية 1994، الذي يذكر بأهداف ومبادئ اللقاء الافتتاحي ويضم القرارات العملية التي تنص على مجموعة من المفاوضات الثنائية والمتعددة بين الدول المعنية.

وقد قرر الاتحاد الأوروبي أن يلعب دورا فعالا في هذه المفاوضات التي تواصل طيلة السداسي الثاني من سنة 1994، كما قدمت الرئاسة تقريرا خلال دورة المجلس في 31 أكتوبر 1994، وتم إنشاء فوجين: منطقة PECO ومنطقة البلطيق وعقدت عدة اجتماعات في بروكسل وكوبنهاغن وفيينا وبون، أين تمت مناقشة مشاكل سياسية

¹ - Jean-Pierre Maury, UOE quel Rôle pour Demain, La Défense en Europe, les Adaptations de l'après Guerre Froide, Op.cit, P 245.

- عامة. وكان لقاء الاختتام ضمن حلف استقرار أوروبا الشرقية من 19 إلى 21 مارس 1995 بباريس، حيث سلم نص حلف الاستقرار للقاء الأمن والتعاون الأوروبي CSCE التي أصبحت OSCE مكلفة بالسهل على التطبيق الجيد لهذه الاتفاقية¹.
- 2- مراقبة الانتخابات في روسيا وفق القرار PESC/604/93 للمجلس في 09 نوفمبر 1993 والصادر في الجريدة الرسمية رقم L286 في 20 نوفمبر 1993، حيث أوفد الاتحاد الأوروبي مجموعة من الخبراء والدبلوماسيين من الدول الإثني عشر وممثلين عن المفوضية الأوروبية وبعثة من البرلمان الأوروبي لمراقبة الانتخابات الروسية في 132 ديسمبر 1993 حول إنشاء دستور جديد واختيار برلمان روسي.
- 3- بالنسبة للنزاع في يوغسلافيا، فقد تمت مواصلة المساعدات الإنسانية المالية في 1994/1993 خاصة في البوسنة والهرسك، حسب القرارات التالية:
- PESC/603/93 للمجلس في 08 نوفمبر 1993.
- PESC/603/93 للمجلس في 20 ديسمبر 1993
- PESC/603/93 للمجلس في 07 مارس 1994
- PESC/603/93 للمجلس في 16 ماي 1994.
- ثم وضعت قرارات أخرى بشأن تدخل الاتحاد الأوروبي لحل النزاع بطريقة سلمية وهذا وفق مهام خاصة، إدارة الاتحاد الأوروبي لمنطقة "Mostar"²، وتقديم أظرفة مالية وهي القرارات:
- PESC/308/94 للمجلس في 16 ماي 1994 والذي نشر في الجريدة الرسمية رقم L134 في 30 ماي 1994.
- PESC/603/93 للمجلس في 27 جويلية 1994 والذي نشر في الجريدة الرسمية رقم L205 في 08 أوت 1994.
- PESC/603/93 للمجلس في 12 ديسمبر 1994 والذي نشر في الجريدة الرسمية رقم L326 في 17 ديسمبر 1994.

¹ - هناء السيد، الخبرة الأوروبية في احتواء دول شرق ووسط أوروبا في المنظمات الأمنية، الاتحاد الأوروبي من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، مرجع سابق، ص 110.

² - Michèle Bacot-Déciaud, la PESC: une Dynamique en Panne, La Défense en Europe, les Adaptations de l'après Guerre Froide, Op.cit, p 229.

4- بالنسبة لمسار السلام في الشرق الأوسط فقد تبني مساعدات مالية والمشاركة في تدعيم الديمقراطية والمساهمة في إنشاء بوليس فلسطيني وهذا وفق القرار PESC/276/94 للمجلس المؤرخ في 19 أفريل 1994 والذي نشر ضمن الجريدة الرسمية رقم L119 في 07 ماي 1994.

5- بالنسبة للمسار الديمقراطي في جنوب إفريقيا، فقد وضع الاتحاد الأوروبي مجالين للعمل وهما مساعدة تحضير وسير الانتخابات وهذا بإيفاد ملاحظين، ودعم مسار التحول السياسي والديمقراطي بوضع إطار تعاوني، وكان هذا حسب القرار PESC/603/93 للمجلس في 06 ديسمبر 1993 والذي نشر في الجريدة الرسمية رقم L316 في 17 ديسمبر 1993.

6- سجل أول عمل مشترك في مجال الأمن لصالح عدم انتشار الأسلحة النووية، حسب القرار PESC/509/94 للمجلس في 25 جويلية 1994 والذي نشر في الجريدة الرسمية رقم L205 في 08 أوت 1994. المجلس نفسه اعترف أن العمل كان محدودا جدا.

ثم كان لقاء الاتفاقية المتبناة من المجلس التي تعمل من أجل مراقبة تصدير البضائع ذات الاستعمال المزدوج، مع الإبقاء على حرية انتقال السلع داخل المجموعة حسب القرار PESC/942/94 للمجلس في 19 ديسمبر 1994.

إن كل من المواقف المشتركة والأعمال المشتركة تتطلب تصويت المجلس بالإجماع والذي بإمكانه أن يقرر تطبيق الأعمال المشتركة عن طريق التصويت بالأغلبية الموصوفة، والتي تتمثل في تصويت على الأقل ثمانية دول تتحصل على 54 صوت مع العلم أن أصوات الدول الأعضاء قد قسمت حسب عدد السكان بالتوازن كتالي¹:

ألمانيا 10 أصوات، فرنسا 10، إيطاليا 10، بريطانيا 10، إسبانيا 08، بلجيكا 05، اليونان 05، هولندا 05، البرتغال 05، الدانمارك 03، إيرلندا 03، لكسمبورغ 02.

الفقرة الثالثة: المواقف المشتركة

هي مواقف تعكس وجهة نظر الاتحاد الأوروبي ورؤيته لقضايا دولية يرى أن من واجبه أن يحدد موقفا بشأنها. وقد تصدر هذه المواقف على شكل بيان مشترك يصدر عن القمة أو عن مجلس الوزراء أو عن ممثل الأوروبي للشؤون الخارجية، أو يعكسه إعلان موقف

¹ - François Siegel, L'Europe de Maastricht, éd lathés, France, 1992, P 161.

أو تصويت مشترك داخل المنظمات الدولية أو الإقليمية المعنية. وقد تعكس هذه المواقف المشتركة مجرد التعبير عن التعاطف والتفهم وإظهار حسن النيات أو مشاعر الرضا أو الاستنكار أو الغضب تجاه طرف ما أو تصرف آخر، كما قد تأتي مصحوبة بإجراءات معينة مثل فرض عقوبات اقتصادية أو دبلوماسية أو عسكرية، وفي هذه الحالة يتعين أن تصدر المواقف المشتركة عن مجلس الوزراء أو عن المجلس الأوروبي نفسه وبالإجماع.

وهي إحدى أساليب عمل السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، فحسب المادة 12 الفقرة الثانية من اتفاقية ماستريخت يمكن للمجلس أن يحدد موقف مشترك كلما رأى ذلك ضرورياً¹، وفي الفقرة الثالثة فإنه على الدول الأعضاء في المجموعة التوفيق بين مهامهم في المنظمات أو اللقاءات الدولية والدفاع عن مواقفهم المشتركة².

إن المواقف المشتركة هذه تضم القرارات المتخذة حول قضية ما، وكذلك التصريحات، البعض منها أخذ الطابع الرسمي على شكل قرارات منشورة في الجريدة الرسمية للمجموعة الأوروبية، والبعض الآخر لم ينشر واتخذ طريقة المفاوضات والاجتماعات والدورات والقمم ... وقد تمثلت الخمس قرارات الأولى للعمل المشترك في:

1- مساندة تواصل المساعدة الانسانية في البوسنة

2- بعث ملاحظين في روسيا لانتخابات 12 ديسمبر 1993

3- مساندة مسار الديمقراطية في جنوب إفريقيا

4- إبرام عقد الاستقرار في أوروبا

5- مساندة وتدعيم مسار السلام في الشرق الأوسط.

وقد تم نشر بعض القرارات خاصة بالمواقف المشتركة في الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي³:

¹ -IBID?P 44.

² - Michèle Bacot-Décaud, **"la PESCE: une Dynamique en Panne"**, La Défense en Europe, les Adaptations de l'après Guerre Froide, la documentation française, Paris, 1998, p 228.

³ - Barbara Cristine Ryba, **"l'Action Diplomatique de l'Union Européenne"**, Objectives, Instruments, Initiatives, La Politique Etrangère et de la sécurité Commune", Problèmes Politique et Sociaux, n°775-776, 22 novembre 1996, pp 62-65.

1- قرار PESC/697/94 من المجلس في 24 أكتوبر متعلق بموقف مشترك متبنى من المجلس على أساس المادة J2 من إتفاقية ماستريخت متعلق بأهداف وأولويات الاتحاد الأوروبي فيما يخص الرונدا. (الجريدة الرسمية L283 في 29 أكتوبر 1994).

2- قرار PESC/779/94 من المجلس في 28 نوفمبر 1994 متعلق بموقف مشترك متبنى من المجلس على أساس المادة J2 من إتفاقية ماستريخت متعلق بأهداف وأولويات الاتحاد الأوروبي فيما يخص أوكرانيا. (الجريدة الرسمية L313 في 06 ديسمبر 1994).

علما انه منذ دخول إتفاقية ماستريخت حيز التطبيق أخذ المجلس الأوروبي جملة من الموافق المشتركة لها علاقة بالمادة A228 من الإتفاقية والمادة المكملة لها G73، فحسب هاتين المادتين فإنه في حالة موقف مشترك ضد دولة، فإنه يتوجب على المجموعة الأوروبية أن تقطع علاقاتها الاقتصادية معها أو تقلل منها، ومن بين قرارات المجلس في هذه الحالة نذكر:

1- القرار PESC/614/93 من المجلس في 22 نوفمبر 1993 متعلق بموقف مشترك متبنى من المجلس يخص ليبيا، حيث يجب التقليل من العلاقات الاقتصادية مع هذا البلد. (الجريدة الرسمية 295 في 30 نوفمبر 1993).

2- القرار PESC/165/94 من المجلس في 15 مارس 1994 بموقف مشترك متبنى من المجلس يخص السودان حيث ينص القرار على حظر الأسلحة والمعدات العسكرية. (الجريدة الرسمية 75 في 17 مارس 1994).

3- قرار PESC/315/94 من المجلس في 30 ماي 1994 متعلق بموقف مشترك متبنى من المجلس خاص بالتقليل من العلاقات الاقتصادية مع هايتي. (الجريدة الرسمية 139 في 02 جوان 1994)، متبوع بالقرار PESC/681/94 من المجلس في 14 أكتوبر 1994 متعلق بموقف مشترك متبنى من المجلس خاص بإلغاء التقليل من العلاقات الاقتصادية مع هايتي بعد التطور السياسي الذي شهدته المنطقة. (الجريدة الرسمية L271 في 21 أكتوبر 1994).

4- القرار PESC/366/94 من المجلس في 13 جوان 1994 متعلق بموقف مشترك متبنى من المجلس يخص يوغسلافيا، متعلق بالحظر التجاري. (الجريدة الرسمية L165 في 01 جويلية 1994)، متبوعة بقرارين متعلقين بالمواقف المشتركة في 10 أكتوبر 1994:

القرار PESC/672/94 من المجلس متعلق بتقليل العلاقات الاقتصادية والمالية مع البوسنة والهرسك الواقعة تحت سيطرة القوات الصربية.

والقرار PESC/673/94 من المجالس متعلق بتقليل التبادلات التجارية مع صربيا والجبل الأسود، (الجريدة الرسمية L266 في 15 أكتوبر 1994).

وقد جعلت الأزمة التي عرفتها يوغسلافيا في بداية التسعينات المؤسسات الأوروبية تكثف نشاطها، حيث قدم المجلس الأوروبي 75 تصريحاً، كما قدم البرلمان الأوروبي أربعين لائحة خلال أربعة سنوات ونصف، لكن ما يمكن فهمه من خلال هذه الأزمة هو أن السياسة المشتركة زادت من تفاقمها وليس حلها، ففرنسا وافقت على إصرار ألمانيا على الاعتراف بالجمهوريات الجديدة فنفس الأطراف الذين أكدوا على استحالة العيش بين الصرب الكروات والمسلمين داخل يوغسلافيا الآن، أصلحوا الآن يرون بإمكانية ذلك ضمن الجمهوريات البوسنية، كما أخذت هيئة الأمم المتحدة على عاتقها الملف البوسني وكانت دول الاتحاد تعمل على تشديد العقوبات المتخذة من قبل مجلس الأمن.

وفضلاً عن هذه المواقف يقدم الاتحاد الأوروبي ما معدله 55% من أموال المساعدات الرسمية للتطوير، وقد ارتفعت حصة المساعدات التي تمت إدارتها من قبل المفوضية وبنك الاستثمار الأوروبي من 7% قبل 30 عاماً إلى ما نسبته 17% في الوقت الراهن. وفي المجموع العام فإن المفوضية الأوروبية تدير حقبة للمساعدات الخارجية السنوية تبلغ نحو 9.6 بليون يورو.

ولتبيان التشتت في المواقف نضع الموقف الأوروبي من الأزمة العراقية كمثال لتبيان هذه الضبابية إذ تأثرت عملية تشكيل الموقف الأوروبي في الأزمة العراقية بمواقف الدول وخلافاتها وظهرت الخلافات في مواقف كل من بريطانيا، فرنسا، ألمانيا، والدول الأخرى لحظات اتخاذ القرار بحل المشكلة في اختيار الطريقة المناسبة لحل المشكلة، فلكل دولة في الاتحاد مصالحها الخارجية سواء كانت مصالح سياسية أو اقتصادية أو أمنية، وبالدرجة الأولى هي كانت تحمي مصالحها.

وما إن شنت الولايات المتحدة غزوها للعراق حتى تبلور الانقسام الأوروبي بين فريق معارض للحرب مشدد على الحل – الدبلوماسي وفريق آخر أكد الدعم للموقف الأمريكي وقدم الدعم المعنوي والعسكري لواشنطن.

تبلورت المواقف المعارضة من خلال المواقف الفرنسية والأمنية وبعض الدول الأخرى مثل بلجيكا ولوكسمبورغ والتي عرضت لبعض الحجج المضادة للحرب وهي:

1- الإفراط والمبالغة في المخاوف من القدرة العسكرية العراقية.

2- الدعوة للتفكير في آثار اليوم التالي للأزمة، ومدى مقدرة الولايات المتحدة على إقناع كل الطوائف والمجموعات الدينية العراقية بالتعاون معها، وحاجة أمريكا لقوات التحالف من أجل البقاء في العراق لوقت غير محدد، فضلاً عن المعارضة العربية للوجود الأمريكي طويل الأمد في المنطقة ومدى قدرة واشنطن على السيطرة على الحركات الإرهابية والوضع الإنساني الرديء في العراق فضلاً عن تكلفة الحرب من الأرواح البشرية، القدرة على تحمل عبء الوجود العسكري الطويل في المنطقة ولا سيما أن أوروبا هي التي تحملت أعباء الوجود الأمريكي في حرب الخليج الثانية.

3- مصداقية الحرب على الإرهاب في حال غزو العراق.

4- سيؤدي الغزو الأحادي إلى حالة خطيرة في المنطقة والعلاقات الدولية.

وتبلورت مواقف الفريق المعارض من خلال المواقف الآتية:

1- رفض بعض أعضاء الاتحاد الأوروبي ما جاء في خطاب الرئيس الأمريكي جورج بوش حول حالة الاتحاد عام 2002، والذي تضمن إمكانية قيام الولايات المتحدة الأمريكية بعمل منفرد ضد العراق.

2- الانقسات الحادة في مواقف الاتحاد الأوروبي تجاه مبرر استخدام القوة في العراق، والتي برزت في الاجتماع الاستثنائي للمجلس الأوروبي الذي خصص لمناقشة الحرب المقبلة على العراق في بروكسل 2002/2/17.

3- تبلورت الخلافات الأوروبية بين أعضاء الاتحاد الأوروبي في ألسنور بالدانمرك في العراق 2002/9/1 واكتفى وزراء دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشرة باعتماد موقف الحد الأدنى في موضوع الحرب المرتقبة من الولايات المتحدة على العراق ودعوا إلى استنفاد الوسائل الدبلوماسية رافضين إعلان موقفهم من حرب محملة بالشوب.

فالمواقف الدبلوماسية الأوروبية متباينة، من بريطانيا الداعمة للمواقف الأمريكية إلى ألمانيا وفنلندا الرافضتين حتى لفكرة الحرب، مروراً بفرنسا الراغبة في منع اللجوء التلقائي إلى القوة، تتسع رقعة المواقف. ومن جهتها فإن بلجيكا والسويد، قد لزمنا موقف المسيرة الذي اتخذته باقي الدول.

4- الرفض الفرنسي والألماني لتأويل القرار 1441 بما يخدم الغايات العدوانية الأمريكية لتوجيه ضربة عسكرية للعراق من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا باعتبار هذا

الغزو يشكل خرقاً لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 1441، الذي تبناه المجلس في 2002/11/8 وفق المسودة التي صاغها مندوبا أمريكا وبريطانيا. (وجاء فيه ضرورة تطبيق نظام تفتيش صارم وتضمن القرار أمورا قاسية من بينها: يعلن العراق في غضون سبعة أيام موافقته على التزام هذا القرار وتقديم العراق إلى لجنة الموفيك وإلى الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإلى مجلس الأمن وفي غضون ثلاثين يوما تقارير كاملة وشاملة وصحيحة عن أسئلة الدمار الشامل وعن الصواريخ الباليستية).

5- عندما لجأت الولايات المتحدة إلى مجلس الأمن للحصول على قرار يشرع حربها كان الاتحاد ممثلاً في مجلس الأمن بأربعة مقاعد، اثنان دائمان (فرنسا وبريطانيا) واثنان غير دائمين (ألمانيا - إسبانيا) وقد عكست نقادات مجلس الأمن إلى انقسام أوروبي بين مؤيد للغزو (بريطانيا وإسبانيا) ومعارض (فرنسا وألمانيا) ولوحت فرنسا أول مرة في تاريخها بالفيتو ضد مشروع القرار البريطاني الأمريكي. ما أظهر مدى الانقسام السياسي في الاتحاد.

6- رفض فرنسا وألمانيا وبلجيكا استخدام الحلف في مساعدة الولايات المتحدة في حربها على العراق، وذلك خلال اجتماع وزراء دول حلف الناتو في بروكسل في 2003/2/17 لبحث مسألة تأمين الدعم العسكري لتركيا في حال الحرب على العراق.

7- إصدار وزراء خارجية روسيا وألمانيا وفرنسا بياناً مشتركاً في 5 آذار 2003 ذكروا فيه أنهم في الظروف السائدة لن يسمحوا بمشروع قرار يخول استخدام القوة.

8- وفي 17 آذار أنهت الولايات المتحدة وبريطانيا محاولتهما لكسب تأييد لقرار جديد من مجلس الأمن ووجه الرئيس بوش إنذاراً نهائياً إلى صدام حسين كي يغادر العراق في مهلة 48 ساعة وإلا سيواجه هجوماً لإسقاطه، وبعد يومين بدأت الحرب تحت ستار عملية حرية العراق. وعلى الجبهة المضادة اصطف القسم الآخر من أوروبا المؤلف من بريطانيا الحليفة التقليدية لواشنطن وإسبانيا وإيطاليا ودول شرق أوروبا وعلى رأسها بولندا مستنديين في دعمهم الأعمى لواشنطن إلى الحجج الآتية:

1- الأسلحة النووية قد تقود صدام إلى الهجوم على جيرانه والعمل على السيطرة على الشرق الأوسط.

2- التخوف من وقوع الأسلحة النووية في يد الإرهابيين.

3- الدفاع عن القانون الدولي وصلاحيات مجلس الأمن والضغط لنزع التسليح.

وتبلورت مواقف هذا الفريق من خلال إصدار ما سمي بلائحة الثمانية في 30 كانون الثاني 2003 تحت عنوان «على أوروبا والولايات المتحدة أن تظلا متحدتين»، وتشكيل ما يسمى بـ «جبهة موحدة لأوروبا وأمريكا في الأزمة العراقية» واعتمدت هذه اللائحة على إمضاء كل من بليز وبرلسكوني ورؤساء البرتغال والدنمارك وثلاثة بلدان مرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي سنة 2004 وهي بولندا، المجر، واعتبرت لائحة الثمانية تحدياً للمحور الفرنسي الألماني، إذ لم يتم إبلاغ كل من فرنسا وألمانيا واليونان التي كانت تتأرض الاتحاد الأوروبي آنذاك والنائب الأول للسياسة الخارجية للأمن العام عن مبادرة إصدار هذه اللائحة. فقد أثر هذا الحدث في المفاوضات المتعلقة بالدستور الأوروبي وأسهم في فشل المصادقة عليه لاحقاً خلال شهر كانون الأول من سنة 2003. ولم تكتف هذه الدول بالتعبير عن مساندتها للأمريكان، لكنهما ذهبت أبعد من ذلك من خلال مشاركتهما فيما بعد الحرب على العراق: القوات البريطانية، الإسبانية وبولندا.

وعلى الرغم من الانقسام الحاصل بين الأوروبيين إلا أن المحور الفرنسي – الألماني كان هو الأثقل وزناً على المستوى الأوروبي، فقد أجبر الولايات المتحدة على الذهاب للحرب منفردة، من دون غطاء دولي ومنتهكة كل قواعد القانون الدولي.

ما أن وضعت الحرب أوزارها حتى عاد الانسجام إلى صفوف دول الاتحاد، وبدأت الدول المعارضة تركّز على إعادة إعمار العراق وتأكيد إستراتيجية موحدة ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتقدير التهديدات المشتركة، واستخدام كل الوسائل الممكنة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، مؤكدة ضرورة إعادة بناء ما هدمته الحرب وبناء عراق مستقر ونبذ الإرهاب والعمليات الإرهابية التي استهدفت العراقيين والمنظمات الدولية، وهو ما تجلّى في اجتماع وزراء خارجية الاتحاد في 23 أيار 2003- في رودس – اليونان.

واستمرت قرارات المجالس الأوروبية الأخرى في عامي 2004 و2005 في التأكيد على دور مجلس الأمن في بناء عراق مستقر ووحدة التراب العراقي ورفض مشاريع التقسيم ودعم مجلس الحكم – التنديد بالإرهاب ضد العراقيين والمنظمات الدولية – ودعم العراقيين وتقديم الدعم المادي لهم 48. وفي إعلان عراقي أوروبي مشترك حول الحوار السياسي 2005/9/21 أكد الطرفان استمرار الحوار بين الجانبين ودعم الإتحاد للمرحلة الانتقالية، والحكومة المنتخبة ديمقراطياً حسب قرار مجلس الأمن رقم 1546 وقانون الإدارة المؤقتة.

ولخص المستشار الألماني شرودر التحول في الموقف من أمريكا خلال زيارة بوش لألمانيا في 2005 بقوله: «إن صفحة جديدة في العلاقات الألمانية – الأمريكية فتحت الآن بعدما أصبحت الخلافات التي نشأت بسبب الحرب على العراق من الماضي».

ومما له دلالاته عرضت فرنسا تدريب 1500 من قوات الشرطة العراقية خارج العراق، بكلفة 20 مليون دولار. وأعلن شيراك «إن هذا يدل على أن فرنسا تريد أن تسهم في استقرار العراق والتدقيق بين حلف الأطلسي والاتحاد الأوروبي».

وتمحورت الإستراتيجية الأوروبية في عراق ما بعد الحرب حول:

1- تأمين التزود بالنفط العراقي بأسعار مناسبة، ولا سيما أن العراق تسيطر على 10% من احتياطات النفط العالمية.

2- التأكيد على عملية الاستقرار السياسي ودعم عملية إعادة البناء.

3- تتشارك العراق مع تركيا بحدود طويلة والمرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي وفي حال انضمت تركيا إلى الاتحاد فستصبح العراق جارة للاتحاد الأوروبي.

4- حماية وحدة العراق واستقراره وإحلال الحكم الديمقراطي في العراق واللامركزية جغرافيا.

خلاصة الفصل:

إن عملية صنع السياسة الخارجية عموماً هي عملية بالغة التعقيد من حيث المكونات والمسارات والحالة التي بين أيدينا لم تحد عن هذه القاعدة فعملية صنع القرار لسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تكلفت بها أجهزة بيروقراطية في غاية التشابك والتعقيد إضافة إلى عدم التوازن والتجانس بينها، فرغم أن هذه الدول المكونة للبناء الأوروبي هي مهد النهج الديمقراطي وهي التي تدربت على آليات الديمقراطية لعقود من الزمن، وتعمل على تصديرها للآخرين بمختلف الأساليب وشتى الطرق على الأقل على مستوى الخطاب إلا أنها في عملية صنع القرار السياسي الخارجي الأوروبي نجد عدم التوازن بين السلطات المخل لها هذه المهمة

كما نجد ان اختراع Charles-louis de Secandat¹ والمتمثل في الفصل بين السلطات لا مكان له بين هياكل وابنية صنع القرار الأوروبي إضافة إلى تداخل الصلاحيات والمهام بين هذ الأجهزة، كما لافهم الإصرار على مبدأ الإجماع هذا المبدأ الذي لا نجد له مكانا في سياساتهم الوطنية يصرون على الإبقاء عليه داخل أروقة بنائهم المشترك بالرغم مما يشكله من عرقلة لمسارهم الوحدوي كما أن أوروبا السياسية ليست واحدة في أذهان قادتها فهناك من يراها مدنية معيارية، لا عسكرية فيها تحتوي بالمظلة الأطلسية في أمنها واستراتيجيتها، وهناك من يصبر على عسكريتها وضرورة أخذ أمنها بيدها بعيدا عن منظمة حلف الشمال الأطلسي هذا التوجه الذي أخذ يسعى الاستقلال الاستراتيجي.

كام أن دول الاتحاد تصطف في مجموعات صغيرة داخلها كل مجموعة تتقاسم فيما بينها اهتمامات وانشغالات وتطلعات وهواجس أمنية تملي عليها تصورات وتحركات ومواقف مختلفة عن الأخرى، كل هذه الأمور تجعلنا نتخيل أننا لسنا أمام أوروبا واحدة أوربات مختلفة داخل هذا المشروع الحلم.

¹ Charles-louis de Secandat هو الاسم الحقيقي لمنتيسكيو صاحب كتاب روح الشرائع أو رو القوانين، والذي صك فيه مبدأ الفصل بين السلطات.

الفصل الثالث: معوقات تنفيذ السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي

عرّف العديد من الباحثين عملية التنفيذ على أنها: "تلك العملية التفاعلية بين الأهداف والعوائد المرغوب تحقيقها بعد إقرار السياسات، أو تلك الأنشطة والأفعال التي تبذل من أجل ترجمتها على أرض الواقع"¹.

وهناك من عرفها كذلك: "هي تلك المجموعة من الأفعال أو الأعمال التي تتمثل بالجهود العامة والخاصة للأفراد والجماعات والموجهة نحو تحقيق وإنجاز الأهداف المرسومة مسبقا في قرارات السياسة العام"².

وتكمن أهمية تنفيذ السياسة الخارجية بكونها المرحلة التي تترجم نجاح أو فشل السياسة الخارجية التي يتم صنعها وإقرارها لأن هناك تأثيرات سلبية داخلية وخارجية على حسن تنفيذ هذه السياسة.

¹ - باسل بدر ، الإدارة العامة بين النظرية و التطبيق ، السياسة العامة ، عمان ، دون دار النشر، 2000، ص 10.

² - Robert T.Nakamura and Frank Smallwood, The Politics of Policy Implementation, New York: Martins Press Inc, 1980, P 14.

المبحث الأول: التأثيرات السلبية الداخلية على حسن تنفيذ السياسة الخارجية المشتركة

لقد نجحت تجربة الاتحاد الأوروبي منذ انطلاقتها عام 1957 في أن تجدد من نفسها وأن توسع من دائرة اهتماماتها وتفاعلاتها الخارجية لتتجاوز حدود القارة الأوروبية بشرقها وغربها لتصل إلى جنوب المتوسط. ولكن كذلك الاتحاد الأوروبي يواجه تحديات في جانبين رئيسيين:

تحدي بنائي يتعلق بطبيعة النموذج الأوروبي والآلية التي يتفاعل بها مع الدول المختلفة عنه ثقافيا، وعلاقة ذلك ببنيته الداخلية.

من الصعب أن نجد تكتلا دوليا آخر في العالم نجح في تقديم مستويات متعددة للتفاعل مع الدول الأخرى مثلما فعل الاتحاد الأوروبي ومن الصعب أيضا أن نجد تجربة أخرى بدأت كسوق وانتهت كاتحاد، وأعقبت ما يقرب من نصف قرن، عن العداء والحروب المتبادلة كما فعلت أقطار الاتحاد الأوروبي.

فقد نجحت كل من فرنسا وألمانيا بعد أقل من خمس سنوات أن تدملا جراح الحرب العالمية الثانية، وأن ينسقا فيما بينها اقتصاديا وسياسيا، وبعد 12 عاما يؤسسان مع دول أخرى السوق الأوروبية المشتركة التي انضم إليها بعد ذلك محارب آخر سابق -بريطانيا- ليساهم في مسيرة الاتحاد الأوروبي وإذا كان البعض يحاول أن يختزل تجربة الاتحاد الأوروبي في جانب واحد فقط هو الجانب الاقتصادي فإن هذا يبدو مجانبًا لا فقط للحقيقة إنما أيضا للواقع التاريخي.

فميلاد الفكرة الأوروبية جاء في الحقيقة محصلة مجموعة من العوامل المركبة منها بالطبع العامل الاقتصادي ولكن جاء بجانبها عوامل ثقافية وسياسية واضحة فلولا هذا الإنجاز الثقافي والحضاري بالمعنى الواسع الذي يجمع البلدان الأوروبية لما كان لهذه التجربة أن تبدأ وتستمر، ولولا وجود قيادة سياسية ذات وزن تاريخي مثل ديغول، دعت أهمية دور أوروبا الموحدة في العالم كقطب يمكن أ يتمايز عن القطب الأمريكي والسوفيياتي، لما كان من الممكن أن تظهر تجربة الوحدة الأوروبية في هذا الوقت المبكر وبعد فترة وجيزة من انتهاء الحرب العالمية الثانية.

ولكن جدت مجموعة من العوامل أدت دون تحقيق ما كانت التجربة تصبو إليه مما جعل هدف تحقيق سياسة خارجية وأمنية مشتركة أشبه ما يكون بهدف بعيد المنال وذلك لمجموعة من العوائق العملية كمطلب أول ومعضلة التوسع والانضمام إلى الاتحاد الأوروبي كمطلب ثاني.

المطلب الأول: عوائق عملية

هناك أهداف طموحة لأوروبا لتبني سياسة خارجية موحدة ومستقلة ومؤثرة لكنها لا تملك وسائل وأدوات تنفيذ هذه السياسة وتحقيقها لأن قدراتها السياسية والعسكرية محدودة مقارنة بالولايات المتحدة الأمريكية مثلاً، وإذا كانت أوروبا تعتمد في أدائها لدورها العالمي على الأدوات الاقتصادية والتكنولوجية والتجارية فإنها تفتقر لقوة عسكرية موحدة قوية ومؤثرة (كفقره أولى)، إضافة إلى ضعف الميزانية المرسودة لهذا الغرض مع محدودية في القدرات (كفقره ثانية).

الفقرة الأولى: افتقار الاتحاد لقوة عسكرية

إن هذه القضية عولجت منذ البداية خارج نطاق العملية التكاملية وخاصة عقب فشل محاولة إنشاء جماعة أوروبية للدفاع تبنى على الأسس والهيكل المؤسسية نفسها للجماعة الأوروبية للفحم والصلب وعندما بدأ الاتحاد الأوروبي يتحدث عن الأسس في إطار السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة أو الموحدة، لم يوجه اهتمامه إلى خلق هيكل أو أجهزة أمنية تابعة له مباشرة وإنما لجأ إلى حل سهل يثير الكثير من التعقيدات.

واستعان بمنظمة أوروبية قائمة فعلاً هي منظمة "إتحاد أوروبا الغربية"، محاولاً تحويلها إلى ذراع عسكري وأمني له غير أن بنية هذه المنظمة وطبيعة العضوية فيها تختلف عن بنية وطبيعة العضوية في الاتحاد الأوروبي فإتحاد أوروبا الغربية هي منظمة تبدو أطلسية الهوى والتكوين منذ اللحظة الأولى لإنشائها، بل ولدت ضعيفة وشبه ميتة فضلاً على أنها لا تتمتع بسلطات وصلاحيات مماثلة لتلك التي يتمتع بها الاتحاد الأوروبي.

من بين الانتقادات التي وجهت إلى التعاون السياسي الأوروبي، قبل نفاذ معاهدة ماستريخت 1992 أنه أوجد دبلوماسية تفتقر إلى وسائل القوة العسكرية المشتركة. وإذا ظلت معظم دول الاتحاد الأوروبي عند اندلاع حرب الخليج معتمدة على التنسيق العسكري الذي قدمه الحلف الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة. فهل ذلك يعني أن حدود الدبلوماسية الأوروبية تنتهي عند بدء المبادرة العسكرية الأمريكية في إدارة الأزمات ؟ أنشأت الدول الأوروبية منظومة تنسيق دفاعي هي إتحاد أوروبا الغربية سبقت الحلف الأطلسي إلى الوجود. لكنها لعبت دوراً هامشياً في ميدان تنسيق السياسات الدفاعية حتى منتصف الثمانينات.

ثم أكدت معاهدة ماستريخت 1992 دورها المحوري في السياسة الدفاعية الأوروبية، وانتهت معاهدة ماستريخت أمستردام إلى الإقرار بدمجها داخل الاتحاد الأوروبي لتصبح جزءاً لا يتجزأ من هذا الأخير.

سعت الدول الأوروبية إلى البحث عن قوة مستقلة وهذا ما تم التعبير عنه في قمة سان مالو من قبل كل من فرنسا وبريطانيا، فالاتحاد الأوروبي قادر على أن يلعب دوراً أساسياً على الساحة الدولية وهذا ما يستدعي أن تكون لديه قدرة للتحرك المستقل مستنداً على قوات عسكرية والقدرة على استخدامها في مواجهة الأزمات الدولية¹.

وقدرة الاستخدام تعني إنشاء هياكل جديدة سياسية وعسكرية داخل المؤسسات الأوروبية والتوفيق في مسار اتخاذ القرار وكذلك التعريف بالأهداف في مجال القدرات العسكرية، وتطوير القدرات العسكرية الأوروبية في مشروع السياسة الأوروبية للأمن والدفاع بعد فشل الأوروبيين في التصدي لأزمات يوغسلافيا وكوسوفو، لذلك أصبح هدف الأوروبيين هو الذهاب أبعد من قدرة عمل مستقلة، أي إنشاء قوة عسكرية أوروبية خاصة بالاتحاد الأوروبي قائمة على قدرات عسكرية مشتركة متطورة، وقد تكررت هذه الفكرة في كل مرة تلتقي فيها دول الاتحاد الأوروبي سواء بطريقة رسمية أو غير رسمية من بورتشاش وبوتسدام وسان مالو إلى القمم اللاحقة.

وقد تمت دراسة مختلف الطرق لعمليات تسيير الأزمة التي تستلزم استعمال الوسائل العسكرية في الأعمال الأولى للسياسة الأوروبية المشتركة للأمن والدفاع PECSO التي قامت بها الرئاسة الألمانية للاتحاد الأوروبي واتحاد أوروبا الغربية في السداسي الأول 1999، لكن عندما يتعلق الأمر بعمليات مسيرة من قبل الأوروبيين والتي تحتاج لوسائل الحلف، تبقى فقط قدرات هذا الأخير، أو القدرات الموضوعة تحت تصرف اتحاد أوروبا الغربية الحل الوحيد وتسمى بالقدرات الضرورية لكن لا يوجد قوات خاصة بأوروبا.

وقد يتم تقديم عدة اقتراحات لإنشاء قوات عسكرية أوروبية نذكر منها اقتراح مجلس الأمة البلجيكي والرئيس السابق للجنة الدفاع لجمعية اتحاد أوروبا الغربية أمام الصحفيين بعد فترة قليلة من القمة الفرنسية البريطانية، الذي صرح قائلاً: "أننا بإمكاننا تأسيس على المدى الطويل قوة تدخل تحتوي على 3 أو 4 فرق يتحمل أعباءها الأوروبيون"، نجد كذلك تقرير اتحاد أوروبا الغربية الذي يحث الحكومات على تشكيل قوات تدخل أوروبية حقيقية في إطار المفهوم الجديد لـ FRUEO توضع بصفة دائمة تحت سلطة رئيس أركان جيش أوروبي، وتعتبر كمركز قوى للتدخلات السريعة.

¹ - David Vernet, Vers l'Europe de la Défense, Commentaire, Op.Cit,P 782.

بالإضافة إلى اقتراح تنصيب قوة عسكرية للاتحاد الأوروبي لإدارة الأزمات، والتي بإمكانها أن تنتشر بسرعة، كما يمكن لأي دولة عضو بما فيها الدول الحيادية أن تزودها بجيوش.¹

كل هذه المناقشات التي تمت داخل اتحاد أوروبا الغربية كانت محل اختلافات كبيرة بين الدول 15 التي كانت تفضل تطوير الوسائل الموجودة FRUEO وخاصة الجسم الأوروبي الذي يجب أن يبقى العنصر الأساسي لقوة أوروبية مستقبلية، وهذا ما ورد في التصريح الفرنسي الألماني المشترك بعد قمة تولوز بتاريخ 29 ماي 1999 الذي نص على أن البلدين متيقنين أن المحيط الاستراتيجي الجديد سيقودهما مع الشركاء الثلاثة في الجسم الأوروبي إلى تطوير هذه الوحدة الكبيرة المتعددة الجنسيات وخاصة أركان جيشها لتتحول في المستقبل إلى جسم تحرك أوروبي سريع.²

علما أن التعريف المشترك للمهام وللوسائل العسكرية سيتطور فيما بعد في إطار الاتحاد الأوروبي لأنه سيشرع في تحويل وسائل وأجهزة اتحاد أوروبا الغربية إلى الاتحاد الأوروبي.

الفقرة الثانية: ضعف الميزانية ومحدودية القدرات

رغم أن الإعلان عن السياسة الأوروبية للأمن والدفاع حدد الوسائل والإمكانيات المسخرة للاتحاد الأوروبي، وحدد المجال الذي يعمل فيه هذا الأخير، وكذا محاولات الدول الأوروبية الأعضاء في الاتحاد للقيام بتحديد الثغرات وتخطي المشاكل التي تواجهها في هذا المجال، وعقد اتفاقيات لتوحيد سياسات الدفاع، إلا أن الجانب العملي للسياسة الأوروبية للأمن والدفاع لا يزال يعرف مجموعة من المشاكل يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1- ضعف الميزانية

تبقى مسألة الميزانية مشكلا، ويرجع الأمر لغياب ميزانية عسكرية للاتحاد الأوروبي، ولجيش أوروبي، فالدول الأعضاء توحد قواها حالة بحالة لمواجهة الأزمات الدولية، أما بعض الدول فإنها لا تشارك حتى فيها، وبالتالي تبقى البرلمانات الوطنية هي التي تحدد الميزانيات المتعلقة بالدفاع الوطني³، كما أن ميزانيات دفاع العديد من الدول الأوروبية لا تسمح باستثمار مناسب في مجال القدرات المطلوبة للقيام بالتدخلات، أو لتطبيق برنامج التعاون العسكري المطلوب،

¹ - Jean Pierre Raffarin, Equilibre du monde, Europe et Défense, Défense nationale, N°11, Novembre 2004, P09.

² - Luc Vigneron, L'Industrie de Défense Terrestre Européenne, Face à ses Défis, Défense nationale, n°06, Juin 2004, PP26-36.

³ - Klaus Buhler, Faire Participer les Elus à la PESD, Défense nationale, n°3, mars 2002, p 07.

فالنفقات العسكرية الأوروبية تمثل ما بين 50% و60% من نفقات الولايات المتحدة الأمريكية ونتيجة للازدواجية الموجودة بين الطرفين، فإن المردود لا يتجاوز 10%¹.

والمشكل هو أنه خلال العمليات التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي، فإن تكاليف تعبئة الأفراد تتحملها الدول التي ترسل الأفراد، ومعظم بعثات الاتحاد الأوروبي يتم تمويلها بأحد الأسلوبين بناءً على ما إذا كانت بعثات مدنية أو عسكرية، فالبعثات المدنية يتم تمويلها من خلال ميزانية الاتحاد، بينما البعثات العسكرية يتم تمويلها من خلال آلية آئينا، والتي لا تشارك فيها إلى الدول الأعضاء المشاركة، وهذه الآلية هي هيئة مالية وإدارية تقدم طريقة إدارة التكاليف والتي يتم تعريفها كتكاليف معلومة، وهذا حسب القرار PESC/23/197/2004 الصادر في فيفري 2004².

وقد بدأت بعض الحكومات في تعديلات هيكلية عميقة داخل قواتها المسلحة وهذا للتوافق مع المحيط الاستراتيجي الجديد ومهام ما بعد الحرب الباردة والتوافق مع الأهداف العامة للقدرات التي حددتها دول الاتحاد الأوروبي³.

فبالنسبة لتطور ميزانيات الدفاع، يمكن أن نميز بين نوعين من الدول:

1- التي أنقصت من ميزانياتها تدريجياً كل سنة دون انقطاع من 1997 إلى 2002 وهي فرنسا وألمانيا وإيطاليا وهولندا والسويد وبلجيكا والدانمرك والنمسا ولكسمبورغ.

2- الدول التي تراجع ميزانياتها على خمس سنوات ثم ترتفع في السنوات الأخرى وهي بريطانيا وإسبانيا واليونان وفنلندا والبرتغال وإيرلندا.

ومثل ميزانيات الدفاع، نفقات الدفاع تراجعت منذ منتصف ثمانينات القرن العشرين، فبعد الحرب الباردة، فإن العديد من الدول عمدت لهذا التخفيض مثل اليونان وألمانيا وبريطانيا وهولندا وبلجيكا وفنلندا وإيرلندا وإسبانيا. كما أن هناك اختلاف بين بلدان في توزيع النفقات العسكرية.

بعد 2002 واستناداً إلى التصريحات الرسمية لوزراء دفاع الاتحاد الأوروبي، يمكن تصنيف دول الاتحاد إلى ثلاثة أنواع:

1- دول تريد بعث نفقات الدفاع.

¹ - Antonio Martina, Le semestre de la présidence Italienne et la PESD, Défense nationale, n°8-9, Aout-Septembre 2003, p 12

² - شارون وبهارتا، بعثات السلام متعددة الأطراف في عام 2005، التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2006، مرجع سابق، ص 278.

³ - Jean Pichot – Duclos, La Défense Intérieure : une Urgence Absolue, Défense nationale, n°1, Janvier 2002, P 52.

2- دول تريد المحافظة عليها كما هي.

3- دول تريد تقليصها.

ولأول مرة منذ سنوات عديدة أعلنت بعض الحكومات رغبتها في إعادة بعث نفقات الدفاع، ففرنسا مثلا التي ترى أن هذا ضروريا للنجاح في مشاريع الدفاع¹، وقررت رفع النفقات بنسبة 7.5%² أي أصبحت تخصص 1.8% للدفاع بمجملة و0.6% من الناتج المحلي الخام لمعدات الدفاع، وهذا ما يضعها في المرتبة الثانية بعد بريطانيا التي تخصص نسبة 0.8% و2.3%³، لترتفع من جديد في 2005 إلى 32.82 مليار أورو أي بزيادة 1.6% بالمقارنة مع 2004⁴.

في حين أن دول أخرى خفضت من ميزانيتها في 2003 وهذا شأن كل من السويد واليونان وهولندا وبلجيكا، إذ لن تتم رفع النسبة إلى بعد إعادة هيكلة أجهزة الدفاع عقب الإجراءات العامة المتعلقة بالتمويل العام الذي أضعفته التوترات الدولية بعد حرب العراق⁵.

فأوروبا كانت تريد رفع ميزانيات الدفاع، لكن هذا لم تقم به فرنسا وبريطانيا، مع الإشارة أنه خلال الفترة من 1996 إلى 2005، تصاعد الإنفاق العسكري في أوروبا بنسبة 8.2%، ليشهد انخفاضا محسوسا عام 2005 وأين وصلت النسبة إلى 1.7%⁶، وكانت أبرز التخفيضات في إيطاليا وبريطانيا، بالمقابل ارتفع الإنفاق العسكري في الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة 256 مليار دولار أي من 47% إلى 48%. وبالتالي يبقى الاختلاف واضحا بين دول الاتحاد الأوروبي فيما يخص نفقات الدفاع، والميزانية المخصصة له، حتى بعد التوسع.

بالنسبة لمسؤولي البنتاغون والأمة والكونغرس والعديد من الاستراتيجيين الأمريكيين، فإن الطموح الأوروبي أصبح يعاني من تراجع المصداقية، والسبب في ذلك هو الهوة التكنولوجية الموجودة بين أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، ففي حين أن ميزانية هذه الأخيرة في الدفاع وخاصة تلك المخصصة للبحث والتطور تعرف ارتفاعا كبيرا، يبقى التأخر الأوروبي في مجال قدرات القذف عن بعد والقيادة والسيطرة والإعلام الخاص بالأقمار الصناعية كبيرا.

¹ - Pierre Sabatié-Garat, **Réformes Budgétaire : une chance pour la Défense**, Défense nationale, N°8-9, Aout, Septembre 2002, p25.

² - Robert carmona, **Défense en France**, le Budget de la Défense 2002, Défense nationale, n°1m janvier 2002, p165-167.

³ - IBID, p 172.

⁴ - Michle Alliot-Marie, **Budget 2005 de la Défense**, Défense nationale, n°1, novembre 2004, p 19. Voir aussi : Patrice Buffotot, France un Engagement Européen fort, la Défense en Europe Avancées et Limites, sous la direction de Patrice Buffotot, la documentation française, paris, 2005, p67.

⁵ - François-Georges Dreyfus, **Quel Elargissement pour quelle Europe?** Défense nationale, n°07, juillet 2003, in <http://www.defnat.com>.

⁶ - بيتر ستالنهام، وآخرون، **الإنفاق العسكري، السلاح ونزع السلاح والأمن الدولي**، الكتاب السنوي 2006، مرجع سابق، ص 253-252.

وفي حين أن دول الاتحاد الأوروبي تريد أن تزود نفسها بقدرات النقل الاستراتيجي ووضع قدرات للإعلام الخاص بالأقمار الصناعية المستقل، إذ يبدو أن مسؤولي واشنطن كانوا متخوفين من هذه المشاريع ويحاولون الوقوف ضدها¹.

بالنسبة للإستراتيجية الأمنية الأوروبية التي حددها الاتحاد الأوروبي في 2003 والتي اعتبرت انتشار أسلحة الدمار الشامل تهديدا رئيسيا للاتحاد الأوروبي، ولهذا الغرض فإنها وافقت في نوفمبر 2004 على خطة مشتركة لدعم مشروع من أجل تطبيق إجراءات حماية مادية في معهد الأبحاث العلمية للطاقة الذرية، وبموجب الخطة المشتركة هذه سيساهم الاتحاد الأوروبي بنحو 8 ملايين أورو من تكلفة المشروع²، ورغم هذا فإن الإنفاق الإجمالي للاتحاد الأوروبي لا يزال دون المطلوب للالتزام بالتعهدات المالية المتطوع بها في سياق الشراكة العالمية لمجموعة الثمانية ضد أسلحة الدمار الشامل.

2- محدودية في القدرات

رغم أن دول الاتحاد كانت قد حددت القدرات التي ستضعها تحت تصرف الاتحاد الأوروبي للقيام بمهام بترسبورغ كما توضح في قمة هلسنكي، إلا أن هذه القدرات لا تزال تعرف ثغرات كبيرة تحول دون القيام بهذه المهام دون اللجوء إلى وسائل منظمة حلف الشمال الأطلسي، ويمكن تلخيص هذه الثغرات فيما يلي:

1- نقص في النقل الاستراتيجي، سواء تعلق الأمر بالنقل الجوي أو البحري، ففي المجال الأول يجب أن تكون الطائرات متعددة وتتمتع بقدرة نقل الوحدات، باعتبارها عنصرا أساسيا لوضع عمليات انتشار القوات في إطار إدارة الأزمات ومهام بترسبورغ، والأمر هنا يتعلق بالقدرة الأوروبية على التمتع بمجموعة كاملة من الوسائل الجوية للانتشار داخل أو خارج مسرح العمليات وكذلك بالاستقلالية عن الوسائل الأمريكية والروسية والأوكرانية، والتي كانت تستعملها الدول الأوروبية في مهام التدخل في البلقان وإفريقيا وأفغانستان.

كما أن أوروبا لا تزال تحتاج إلى بعض الوسائل الأمريكية الثقيلة والأوكرانية لنقل العتاد الثقيل، رغم وجود البرنامج الأوروبي (FLA) Futur Large Aircraft³، الذي يسمح لبعض الدول الأوروبية أن تحوز على طائرة مرنة ومتعددة المهام في مجال انتشار القوى.

¹ - Disparité de _1_effort_ de Défense budget, www.défense.gov.fr 2-6-2009.

² - Jean_Michle Laviozard, L'Information de Sécurité, un Elément-clé de Construction Européenne, Défense nationale, n°3, mars 2003, p 104.

³ - لإيان أنطوني، الحد من الأسلحة وحظر الانتشار، دور المنظمات الدولية، السلاح ونزع السلاح و الأمن الدولي، الكتاب السنوي 2005، مرجع سابق، ص 768.

حيث أخذت كل من بلجيكا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا ولكسمبورغ والبرتغال وإسبانيا وبريطانيا في جوان 2001، قرارا بشراء 212 طائرة نقل Qhadri turbopropulseur من طراز من طراز A400M من صنع Airbus Military company قادرة على التموين خلال الطيران، وعلى نقل 17 طن على مدى 5500 كم، وذات سرعة 780 كلم في الساعة وهذا بغرض تعويض طائرات G222, C130 Hercules Transall.

حيث انطلق في 27 ماي برنامج طائرة النقل العسكري الأوروبي A400M مع التوقيع على عقد شراء 180 طائرة من consortium Airbus من قبل ثمانية دول أوروبية: 60 وحدة لألمانيا، 50 لفرنسا، 27 لإسبانيا، 25 للمملكة المتحدة، 10 لتركيا، وكان من المفروض أن ستسلم الطائرات الأولى في 2009¹، لكن لحد الآن لم يتم تسليم ولا واحدة فقد تم تأجيل ذلك إلى غاية 2012².

2- أما في مجال النقل البحري، فالبوارج الموجودة ضمن القوات البحرية الأوروبية لا تغطي حاجيات الدول الأوروبية لمواجهة الأزمات التي تحتاج إلى وجود دائم وقدرة على التفريغ في الموانئ القريبة من مسرح العمليات والقدرة على القيام بحوالي 160 طلعة، والملاحظ أن تزويد الموانئ ببواخر للنقل الاستراتيجي يبقى ضئيلا رغم وجود 20 باخرة من نوع TCD عند دول الاتحاد الأوروبي، فتبقى تبعية للوسائل المدنية في هذا المجال وطبعا غير الكافية في حالة الأزمات الكبيرة³.

3- نقص في مجال المطارات البحرية والذي يعتبر عنصرا مهما في إستراتيجية التدخل الخارجي ويمكن أن تكون وسيلة للوقاية من الأزمات، فوجود فوج مطار بحري في البحر يسهل بمساندة وحماية عمليات النشر للقوات ونقل العتاد والجنود من البحر إلى الساحل، فهو يتمتع بمرونة كبيرة تسمح بأعمال نحو أهداف ساحلية عميقة، فحامل الطائرات يسمح بالقيام بمهام انتشار جديدة مع المحافظة على المهام التقليدية الموكلة إليه.

لكن التقليل من دول الاتحاد الأوروبي تملك هذه الوسيلة ولا يوجد تخطيط مشترك لضمان الوجود الدائم في البحر لحامل الطائرات، حامل aéronef، وحامل الطائرات المروحية.

4- محدودية في مجال الاستعلام، فالتحكم السياسي في قرارات الالتزام بتقديم القوات وتسيير الأزمات وتلك المتعلقة بعمليات الوسائل العسكرية والمدنية تفرض المعرفة الدقيقة للمحيط، سواء تعلق الأمر بالوقاية من الأزمات أو التدخلات أو الاستقرار في إعادة البناء، لذلك

¹ - A400M, (FLA), tacticle transport air raft Europe, <http://airforce-technology.com/projects/>.

² - Jean-Dominique Merchet, A400M: les clés d'un Fiasco, sur blogs.libération.fr, 13 janvier 1999

³ - Philippe Camus, Vers un EADS Naval, Défense nationale, N°12 Décembre 2004, pp38-39.

على الاتحاد الأوروبي أن يتمتع بمجموعة كاملة من وسائل الإعلام والتحليل وكذلك أجهزة التحكم، وهذا لجمع المعلومات الضرورية في الوقت اللازم للإمكانية اتخاذ قرارات مشتركة¹.

في هذا المجال تبقى الثغرات موجودة، فأى اقتراح لتنصيب نظام استعلام لصالح السياسة الأوروبية للأمن والدفاع بما فيه اقتراح الرئيسين شيراك وشرودر لإنشاء وكالة مركزية أوروبية فدرالية، يصطدم بالعلاقات الخاصة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، ويمس كذلك بسيادة الدول، لذلك أصبح هذا المجال مكان مواجهة لمصالح السيادة وأصبح منظما في جماعات مغلقة تعمل بقاعدة تبادل معلومات بطريقة مصلحة، وأصبحت تعيقه قواعد وطنية بيروقراطية سياسية وقانونية في مجال من المفروض أن يغلب عليه طابع التعاون، فقد صرح الجنرال غوستاف هاغلاند، رئيس اللجنة العسكرية للاتحاد الأوروبي، أن الاستعلام عبر نظام الأقمار الصناعية يبقى العجز الأكثر خطورة²، وهذا رغم أن مركز الأقمار الصناعية ل Torrejon للاتحاد الأوروبي يعمل في إطار مشترك إلا أن المعلومات عبر صور الأقمار الصناعية تأتي من مراكز الفضاء المدنية والتجارية أكثر من تلك العسكرية، وأخطر من هذا لا يزال الاتحاد الأوروبي يعتمد على مركز الأقمار الصناعية الأمريكي والذي قد يمنع عنه المعلومات.

ركزت الأنشطة الفضائية الأوروبية على استخدامات مدنية وتجارية، وقد أقرت دول أوروبية في الأعوام القليلة السابقة بالحاجة إلى إضافة بعد أمني إلى برامجها الفضائية، حيث يحاول الاتحاد الأوروبي أن يطور مجال الفضاء "Dual use"، أخذا بعين الاعتبار ما ستقدمه كل من فرنسا "Heliose2" في 2004، وكل من فرنسا وإيطاليا "Cosmos-SkyMED" المزود بستة أقمار صناعية متعددة الاستقبال رادار والمراقبة البصرية ذات بعد مدني وعسكري وهذا بين 2003 و2006³، وألمانيا "SAE-Lupe" المزود بين أربعة وستة أقمار صناعية رادار وهذا في 2005⁴.

لكن الخلاف بين المدني والعسكري في هذا المجال والضعف الناتج من تراجع الكمية، سيزيد من التكاليف وسيضعف السياسة الأوروبية للأمن والدفاع إذ لا تزال هذه العملية بطيئة ومتعثرة، فهي على حذر من تعاون أوروبي متبادل وأشد حذرا من مجهودات جماعية.

وعلى أساس استشارات من خلال "الكتاب الأخضر" حول النشاطات الأوروبية الممكنة في القطاع الفضائي، اقترحت المفوضية الأوروبية في الكتاب الأبيض تطبيق سياسة فضائية أوروبية، على اعتبار أن هذا الفضاء يساهم في كل من السياسة الخارجية الأمنية المشتركة

¹ - Jean-Michel Lavoizard, L'information de Sécurité, un élément-clé de la Construction Européenne, Défense nationale, Op.Cit, p 102.

² François Lureau, L'Espace: Instrument D'autonomie Stratégique de l'Europe, Défense nationale, N°03, Mars 2004, p 47

³ -- François Auque, Construisons l'Européen de Défense, Défense nationale, N°03, Mars 2004, p 59

⁴ - Michèle Aliot-Marie, Discours prononcé aux Responsables territoriaux de la Gendarmerie, Carrousel du Louvre, le 5 juillet 2002, Défense nationale, N°8-9, Aout-septembre 2002, p25.

والسياسة الأوروبية للأمن والدفاع، وكذلك في متابعة الأزمات الإنسانية والتفطن لها، فالفضاء يشكل بعداً أمنياً، والأمن يعد بعداً فضائياً¹، وقد كان هذا من بين مقترحات السياسة الأوروبية الأمنية الجديدة، لكن لا يزال الدور الأمريكي يحول دون تطور أوروبي حقيقي في هذا المجال.

5- محدودية في مجال الأسلحة الدقيقة والرمي عن بعد والطيران الدائم والقدرة على الرمي ليلاً، وكذلك في الوسائل الجوية للحرب الإلكترونية، ورغم إدماج نظام USAF GPS (global positioning system) في ذخيرة جو - أرض للحصول على دقة أكثر، إلا أنها تبقى مرتبطة بالمعلومات المقدمة من مركز الأقمار الصناعية الأمريكي، إذ كان من المفروض الحصول على استقلالية أكثر مع مشروع إدراج نظام الأقمار الصناعية للبحث الأوروبي Galileo² في 2005، وهذا لعمليات كاملة في عام 2008 والذي اقترحه فرنسا، من جهة أخرى مساعدة القمر الصناعي التصوري 2 - Holiosel³ للصواريخ العابرة للقارات، رغم أن الدول الـ 15 تشارك في النظام الأوروبي الدقيق Galileo حتى النرويج والسويس، إلا أن كل من السويد والنمسا والدانمرك وبريطانيا وهولندا ترفض الاستعمال العسكري لـ Galileo، وتفضل نظام GPS الأمريكي⁴.

6- محدودية أوروبا في مجال التموين عند الطيران، وهذا ما يضعف من قدرات تسيير الضربات، وقد وضعت مجموعة من المشاريع للتعاون والتوحيد بين القوات في هذا المجال كالقوى الجوية الأوروبية GAE، EURAC european Air chiefs conference، التعاونيات الثنائية والثلاثية deployable air task force، مشاريع القيادة للنقل الجوي الأوروبي Eurotrainer وEurotraining، لكن صعوبة الحصول على الوسائل المتطورة يبقى شيء مكلف في الإطار المشترك.

7- ضعف في مجال الإلكترونيك العسكري الذي أصبح رهاناً استراتيجياً أساسياً لدوره في تطوير فعالية الأعمال بين الجيوش، وكذلك لأنه يمنح للقوات الجوية فرصة تحقيق الانتصار في حالة نزاع، ثم يترك القوات البرية الفرصة لإكماله، وهذا لأنه يستطيع تغيير التوازن بالدمج بين المعرفة والسلاح، فقد تم إدراج الإلكترونيك في أنظمة الأسلحة في كل من المجال البري

¹ - Commission des Communauté Européenne, Espace: une nouvelle frontière Européenne pour une Union en expansion, Défense nationale, N°03, Mars 2004, p.08

² - Jacques Balmont, Une Initiative pour l'Europe de la Défense, Défense nationale, n°7, Juillet 2002, p25.

Voir aussi: François Lureau, l'Espace : Instrument d'Autonomie Stratégique de l'Europe, Défense nationale, Op.cit, p 51.

³ - تريزا هيتشر، توماس فالاسيك، البعد الأمني للجهود الجماعية الأوروبية في الفضاء، التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2006، مرجع سابق، ص 856.

⁴ - Yve Blin et Gerard Petita lot, l'Espace Militaire en France et en Europe : quel Avenir?, Défense nationale, N°03, Mars 2004, P 37.

والجوي والبحري والفضائي والمعلوماتي، فهو يستعمل الآن نسبة من 50% إلى 60% في الطائرات والبواخر والصواريخ المسيرة، وبنسبة 70% إلى 80% في أنظمة الأسلحة المضادة للطيران، وبنسبة 50% في المار الصناعية¹.

وتبقى الولايات المتحدة الأمريكية تتحكم في هذا المجال، وتجعل منه وسيلة سيطرة كبيرة بالتحكم والمحافظة على أولوية إلكترونية ومعلوماتية، وهذا ما يزيد من حجم الهوة في العلاقات الأطلسية، وما زاد في محدودية الأوروبيين في هذا المجال إضافة إلى التفوق الأمريكي، هناك غياب حوار حقيقي أوروبي حول السياسة التكنولوجية المدمجة على أساس أن الإدماج الصناعي يحتاج إلى إطار سياسي صناعي وإستراتيجي.

رغم العمليات التي قام بها الاتحاد الأوروبي، إلا أن القدرات الأوروبية لا تزال تشهد نقصا فادحا، وهذا ما أشار إليه التقرير السنوي الخاص بالقدرات الذي أفاد بوجود تقدم بطئ، حيث لم يسجل تقدما إلا في قطاع المختبرات القابلة للنقل وموانئ خروج الوحدات ومقرات العمليات وكتائب المشاة الميكانيكية²، وعليه لا يمكن لأوروبا أن تتحصل على استقلالية عسكرية دون استقلالية صناعية، إذ لا تزال هناك هوة كبيرة بين أوروبا والولايات المتحدة في هذا المجال³.

لهذا الغرض كان من الضروري تطوير دور وكالة الدفاع الأوروبية التي من المفروض أن تعمل مع اللجنة العسكرية الأوروبية للوقوف في وجه العجز الفادح الذي تعرفه هذه القدرات، فقد شرعت الوكالة في عملها في جانفي 2005 بهدف تحسين القدرات العسكرية الأوروبية وإيجاد إدارة أكثر فعالية للتعاون المشترك وتطوير أسواق الدفاع الأوروبية.

¹ - Burkard Schmitt, **L'Industrie de Défense en Europe**, www.diplomatie.gouv.fr/fr/actions-france.../index.html

² - بال دوفاي، زدزسلو لاتشوفسكي، **الأمن الأوروبي والمؤسسات، التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي**، الكتاب السنوي 2006، مرجع سابق، ص 125.

³ - Michèle Aliot-Marie, **Discours prononcé aux responsables territoriaux de la gendarmerie**, Carrousel du Louvre, le 5 juillet 2002, Défense nationale, Op.Cit, p 26.

المطلب الثاني: معضلة التوسع نحو الشرق¹

لقد أوجد سقوط جدار برلين ونهاية الحرب الباردة وما أعقبه من أحداث متتالية في أوروبا الشرقية فضاءاً ملائماً ومساعداً لتوحيد القارة الأوروبية خاصة باضمحلال الأنظمة الشيوعية وتلاشي حلف وارسو وانشغلت روسيا بمشاكلها الداخلية صاحبة المصالح الحيوية في شرق أوروبا وهو في الآن ذاته فرصة تاريخية فلما يوجد الزمان بمثلها لتحقيق آمال وتطلعات شعوب أوروبا الشرقية وتحقيق حلم القارة الأوروبية في التوحيد والتلاقي ومن هنا جاءت خطة الاتحاد الأوروبي للتوسع عن طريق ضم دول شرق أوروبا وزيادة التعاون مع دول جنوب المتوسط وهو ما يعرف بعملية برشلونة.

في سنة 1995 بمديرية قرر الاتحاد الأوروبي فتح باب العضوية لعدد من دول أوروبا الشرقية وبين هذا القرار فتح آفاق الوحدة أمام القارة كلها وطرح نموذج التنمية والتحديث في أوروبا الغربية كنموذج يحتذى به بالنسبة لدول أوروبا الشرقية بدأت شعوبها تتطلع بشدة نحو الالتحاق بقطار التكامل الأوروبي² غير أن هذه المزايا والفرصة انطوت على صعوبات وتحديات كبيرة ربما ومعوقات في طريق استكمال بناء التجربة التكاملية الأوروبية فهناك تباين واضح بين مستويات المعيشة وبين النظم السياسية والتوازن واللوائح المنظمة للأوضاع الاجتماعية والإدارية.

ورفض انضمام هذه الدول قد يعيدها إلى أحضان روسيا مجدداً، فوضع الاتحاد الأوروبي لذلك شروطاً تسمى "معايير كوبنهاغن"³:

1- وجود نظام ديمقراطي وقانوني

¹ - أكثر تفصيل حول الموضوع أنظر:

- Rupnik Jaques, **Les Européens face à l'Elargissement**, presses de sciences politiques, Paris, 2004.

- Tuany Edwige, **L'élargissement de l'Union Européenne au pays d'Europe Centrale, la conditionnalité politique, l'harmatitan**, Paris, 2000.

- Allemand Frédéric, "l'Impact de l'Elargissement sur l'Union Economique et Monétaire : quelles Leçon tirer pour la mise en œuvre des mécanismes d'intégration différenciée dans l'Europe Elargie?", **l'Elargissement et la nouvelle Europe après 2004**, Travaux du CERIC dirigée par Jacques Bourrinet sous la direction de François Snuder, Bruyant, Bruxelles, 2005.

² - حسن نافعة ، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 2004 ، ص 54.

³ - صلاح سالم زونوقة ، **توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي: الواقع والتحديات** ، السياسة الدولية ، العدد 157 ، يوليو 2004 ، المجلد 29 ، ص 83.

2- إحترام حقوق الانسان

3- حماية الأقليات الوطنية

4- مستوى معين من التشريعات الاجتماعية وحماية البيئة

5- نظام اقتصادي يعمل بكفاءة حالية

6- القدرة على النهوض بأعباء العضوية بما فيها تعزيز أهداف الاتحاد في الوحدة النقدية.

وتوافر هذه الشروط لا يعني تلقائيا الأهلية الكاملة لاكتساب عضوية الاتحاد الأوروبي بقدر ما يعني توافر الأسس الموضوعية للتفاوض حول اكتساب هذه العضوية ولقد ميز الاتحاد بين مستويات من الدول للعلاقة من الاتحاد¹:

1- مستوى الدول الأوروبية المؤسسة: والتي أنشأت الجماعة الأوروبية من منطلق الإيمان بمبادئ الديمقراطية الليبرالية والانتماء للفكر الغربي بصفة عامة، والتي تسعى إلى تحقيق وحدة ذات أبعاد اقتصادية فيما بينها، وفقا لما نصت عليه ديباجة اتفاقية روما لعام 1957.

2- مستوى الدول الأوروبية التي تنطبق عليها كافة شروط العضوية الكاملة.

3- مستوى الدول الأوروبية بالمعنى الجغرافي والحضاري العام، وأن لا يحقق لها الانضمام للجماعة بسبب افتقارها أو افتقارها لبعض شروط العضوية.

4- مستوى الدول غير الأوروبية والتي يتم التعامل معها من خلال مواد الانتساب بهدف تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية، كدول العالم الثالث بصفة عامة.

5- مستوى الدول غير الأوروبية والتي يمكن إقامة علاقات معها قد تتسع أو تتعمق لما هو أبعد من مجرد الانتساب، بما يمكن أن يترتب على هذه العلاقات من حقوق والتزامات متبادلة، وإجراءات خاصة وعمل مشترك، طبقا للمادة رقم 238 من اتفاقية روما.

وستتأثر السياسة الخارجية للاتحاد جراء عملية التوسع بالشكل التالي:

1- إن الدولة المنطوية تحت لواء الاتحاد حديثا تقع في شرق القارة وهي في مجملها تقع في منتصف طريق التطور² أي أنها بحاجة إلى المساعدات من الدول في الاتحاد وهو الأمر الذي يعني إعادة توزيع ميزانية الاتحاد من جديد.

¹ - صلاح سالم زرنوقة ، توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي : الواقع والتحديات ، مرجع سابق ، ص 84.

² - علي الحاج ، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المتفق بعد نهاية الحرب الباردة ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، فبراير 2005، ص 335.

- 2- قد تعمل الدول التي ستضم إلى الاتحاد الأوروبي على التركيز على قضايا الشأن الأوروبي ومن ثم تحد من اهتمامات أو انشغالات الاتحاد الأوروبي بقضايا غير أوروبية الأمر الذي قد يزيد من صعوبة صياغة سياسة أوروبية موحدة اتجاه العالم الخارجي.
- 3- إن العديد من هذه الدول على علاقة جيدة بالولايات المتحدة الأمريكية الأمر الذي يمكن أن ينعكس في مقاومة هذه الدول بصياغة سياسة أوروبية مغايرة للخطوط العامة للسياسة الأمريكية.

المبحث الثاني: التأثيرات السلبية الخارجية على حسن تنفيذ السياسة الخارجية المشتركة

إن إشكالية الدور الأوروبي منذ بداية الستينات وحتى الآن تكمن في أنه يتبلور في ظل بيئة دولية شكلها أساسا فاعلون آخرون. وقد اتضحت هذه الإشكالية بشكل واضح أثناء الحرب الباردة حين تشكل النظام العالمي من قطب حاولت أوروبا وتمت تأثير المشروع الديغولي في فرنسا أن تجد بينهما مكانا مستقرا.

ومع التحولات التي شهدتها العالم عقب سقوط النماذج الإيديولوجية المغلقة أصبح من الوارد أن يكون دور جديد لأوروبا في العالم خاصة في ظل غياب أي دلائل عن وجود دليل قيمي وإيديولوجي ذي قيمة نظرية وعملية قادر على مواصلة النظام العالي الجديد، وهنا يكن لتجربة الاتحاد الأوروبي أن تساهم في ميلاد نظام دولي متعدد الأقطاب يقدم صورة أكثر إنسانية للعولمة ويعمل على إرساء قيم وعقلية جديدة تعتمد أساسا على المشاركة.

إن المتمعن في تراكمية التجربة التكاملية الأوروبية يدرك سريعا إن مشروع سياسة خارجية أوروبية مشتركة لها خصائصها وأبعادها المتعلقة أساسا بالبيئة الداخلية للاتحاد الأوروبي والمعتقدات الأوروبية. فبعد نهاية الحرب الباردة وسقوط جدار برلين أصبح العالم مثالا أمام قضية أمنية واحدة بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية مع التحول في مصادر التهديد فبعد أن كان الاتحاد السوفياتي هو الخطر رقم واحد بالنسبة للكتلة الأوروبية أصبحت هناك تهديدات ومخاطر جديدة وهو ما برر لضرورة قيام سياسة خارجية أوروبية جديدة تتكيف مع واقع ما بعد الحرب الباردة.

كذلك كأن فكرة بناء سياسة خارجية وأمنية مشتركة قسمت الأوروبيين إلى شعبتين: نسق مؤيد لهذا الرأي. من خلال أن الظروف التي تبعت الانهيار السوفياتي تختلف عن واقع مرحلة ما بعد الحرب الباردة. ولذلك فإنه من الضروري- حسبهم إعادة ترتيبات بناء سياسة خارجية مشتركة تنطلق من إدراك المخاطر الجديدة والعوامل ونسق آخر يرى بأن ما حدث لا يعني ضرورة إعادة النظر في ترتيبات الأمن الأوروبي ويرى ضرورة البقاء تحت المظلة الأطلسية

ويعتقدون أن السياسة الأمنية الأوروبية ترتبط كثيرا بالسياسة الأطلسية ولا يجب الانفصال عنها.

المطلب الأول: التأثير السلبي للإستراتيجية الأمريكية وحلف الشمال الأطلسي¹

بعد نهاية الحرب الباردة، شهد النظام الدولي تحولات عميقة في مجالات عديدة كان أهمها على المستوى التنظيري أو المفاهيمي وعلى مستوى الأحلاف والتكتلات وكذلك على مستوى طبيعة فلسفة النظام الدولي، وقد مست هذه التحولات الدولية العلاقات الأوروبية الأمريكية من خلال ظهور خلافات حادة وعديدة حول مجموعة من المسائل والقضايا الدولية التي بقت عالقة بعد نهاية الحرب الباردة وبالأخص حول المسائل المعقدة متمثلة في القضايا السياسية، التنافس الأمريكي الأوروبي على مناطق النفوذ (الفقرة الأولى). والمسائل الأمنية متمثلة في التبعية الأمنية لمنظمة حلف الشمال الأطلسي (الفقرة الثانية).

الفقرة الأولى: التنافس الأوروبي الأمريكي على مناطق النفوذ

يعد الاتحاد الأوروبي نتاج عملية تكامل واندماج لم تصل إلى محطتها الأخيرة بعد، ولا تزال تفاعلاتها وإفرازاتها.

ولأن الكيان الذي أفرزته تلك العملية التكاملية في حالة توسع فإنه يعد كل تطور يلحق بهذا الكيان تثار العديد من الإشكالات ومن أهمها: علاقة الاتحاد الأوروبي بالولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة حلف الشمال الأطلسي بل وأيضا كثرت التساؤلات حول بعض الدول المنظمة حديثا للاتحاد الأوروبي ومدى تأثيرها على تبني سياسة خارجية مستقلة بعيدا عن المجال الأمريكي.

تتأني العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من خلال جملة عوامل أهمها²:

1- لم تترك أمريكا أوروبا وحدها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، والتي خرجت منها مدمرة، بل سارعت إلى مساعدتها عبر مشروع مارشال 1947.

¹ - أكثر تفصيلا أنظر:

- Collson Brune, **La Stratégie Americaine et l'Europe**, Economica, Paris, 1997.
- Villoux Nicola, **Les Stratégies de Puissance Américaine**, ellipses, Paris, 2002.
- Yedjer Mohamed, **Le dialogue OTAN-Méditerranée Occidentale enjeu et perspectives**, institut supérieur pour les études de sciences nationale, Alger, 1999.

² - عبد المجيد العبدلي، **قانون العلاقات الدولية**، نوفمبر 2000، ص 582.

2- تجمع الولايات المتحدة بأوروبا أنظمة سياسية واقتصادية متقاربة وعنصر ديني واحد، دون أن ننسى أن الولايات المتحدة كانت مستعمرات بريطانية.

4- وهناك العنصر المعنوي السائد لدى الأوروبيين أن أمريكا هي التي حررتهم من العدو وساعدتهم على بناء أنفسهم.

غير أن ما وصلت إليه أوروبا اليوم من خلال الاتحاد الأوروبي، والذي تحاول من خلاله إتباع سياسات من شأنها استرجاع عهد القوة الأوروبية القديم والذي كانت فيه العلاقات الدولية علاقات أوروبية بالأساس. فهدف الاتحاد الأوروبي هو تحقيق تكامل اقتصادي وسياسي وصولاً للوحدة الأوروبية الكبرى.

وفي هذا الإطار تندرج العلاقات بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، من جهة قوة تفرض سيطرتها المادية والمعنوية متمثلة بأمريكا، ومن جهة أخرى قوة تحاول أن تجد لها مكانا في علاقات دولية تحكمها القوة متمثلة بالاتحاد الأوروبي¹.

إن منطق وآليات التحالفات العسكرية تختلف طبيعتها عن منطق وآليات التجارب التكاملية والاندماجية فكان من الطبيعي أن تسلك الوحدة الأوروبية اتجاهات تختلف عن تلك التي شكلها حلف الشمال الأطلسي فهي قد تشترك أو تتقاطع معه في أجزاء ومراحل من تلك المسيرة، بل وبدا وكأن هناك اتساق وتنسيق وتناغم بين الاثنين على توزيع الأدوار، فممنظمة حلف الشمال الأطلسي وعلى قمته الولايات المتحدة الأمريكية يقوم بمسؤولية الأمن والدفاع في الوقت الذي تتفرغ فيه أوروبا للتنمية الاقتصادية غير أن الأمر في ذلك الوقت لم يحل من منظور أصوات تنادي باستقلالية الدول الأوروبية الغربية في سياستها الخارجية عن مظلة الولايات المتحدة الأمريكية قادتها فرنسا في عهد ديغول²، ولقد عمل ديغول في تلك الفترة على تحقيق ذلك لدرجة أنه عارض انقسام بريطانيا للاتحاد الأوروبي حيث أنه كان يرى فيها حصان يمكن للولايات المتحدة الأمريكية من التدخل في شؤون الجماعة الأوروبية.

يشير سلوك الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية خلال العقدين الأخيرين إلى وجود شعور أوروبي عميق بعدم الارتياح تجاه توجهات اليمين الأمريكي المتطرف، التي تحولت إلى سياسة رسمية بوصول الرئيس ريغان إلى السلطة عام 1980، وازدادت وضوحاً أثناء إدارة جورج بوش الابن، وهذه التوجهات تؤكد تصميم الولايات المتحدة الأمريكية على الانفراد بقيادة

¹ - عبد المجيد العبدلي، مرجع سابق، ص 585.

² - نادت فرنسا في عهد ديغول بضرورة الاستقلال عن اتجاهات وسياسات الولايات المتحدة الأمريكية وقد بدا ذلك منذ حرب السويس عام 1956 و انتهى الموقف بانسحاب فرنسا من البنية العسكرية من حلف شمال الأطلسي في عام 1966 فلقد رأى ديغول ضرورة إعادة صياغة العلاقات الأوروبية الأمريكية في إطار الحلف بما يسمح للجماعة الأوروبية بممارسة إستراتيجية أكثر استقلالا، غير أن الولايات المتحدة الأمريكية حاولت بمساعدة الدول الأوروبية الحليفة عزل الموقف الفرنسي ومحاصرة النزعة الاستقلالية كما أن فرنسا أيضا وبسبب استمرار الخطر السوفييتي لم تكن ترغب في التمادي في هذه النزعة و إعادة الولايات المتحدة.

النظام الدولي وإدارته، وتوجيهه بما يتفق مع مصالحها الخاصة والمحقق أن الأوروبيين لن ينسوا الإهانة التي خصصهم بها هنري كيسنجر وزير الخارجية الأمريكي السابق عندما قال ذات يوم: في كل مرة أسمع فيها حديثاً عن أوروبا، أتساءل: ترى بمن أتصل؟!¹.

ولا الإهانة البالغة الأخرى التي تركت غصصاً مؤلمة في الحلق عندما قال وزير أمريكي في شماتة على هامش اجتماعات الدول الصناعية السبع الكبرى، كان ذلك في مدينة ليون الفرنسية عام 1996: "خير لأوروبا أن تنشغل بصناعة الجبن من أن تبحث عن منافس للدولار العظيم".²

ولا شك أن الرسالة التي تريد أن تبعث بالولايات المتحدة الأمريكية إلى الأوروبيين واضحة لا لبس فيها، وهي أنه: لا قوة عظمى في عالم اليوم إلا القوة الأمريكية وفي أوروبا العظمى التي عنها سوى أضغاث أحلام وهيمات لهذا المدعو "يورو" العملة الأوروبية الموحدة أن تقوى على الوقوف في وجه الدولار. فأين هذا الضعيف - الصغير، ذو القدمين المهزوزتين من هذا العملاق الجبار الذي يبلغ بمقامته المديدة عنان السماء.³

والحقيقة أن الأوروبيين يعترفون في مرارة بأن العصر الذي نعيشه هو عصر الهيمنة الأمريكية التي تكرست بعد سقوط جدار برلين 1989 وإستقالة غورباتشوف وانحيار الاتحاد السوفياتي في ديسمبر 1991 ونهاية عالم القطبية الثنائية.

ويعترفون كذلك بأن التهديد الذي كان موجهاً لأمنها قد انتهى وزال وبالتالي فإن الأسباب التي كانت تدفعها للتحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية قد زالت بالإضافة إلى أن مبررات قيام ووجود منظمة حلف الشمال الأطلسي قد انتفت وبالتالي وجب على دول الجماعة الأوروبية التفكير وإعادة النظر في العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية وأن وجود الحلف بذاته أصبح محل تساؤل ونظر أو على الأقل بتغيير مهامه وتحويله إلى أداة لتعزيز الأمن والاستقرار في أوروبا⁴ بل إن هناك من نادى بضرورة العمل على خلق وتشكيل قوة أوروبية مشتركة بعيداً عن الحلف.⁵

ويذكر أن مشاهد العلاقات الأوروبية غير إجمالها فيما يلي:

أولاً: رؤية التحالف الأمريكي الأوروبي:

¹ - سعيد اللاوندي، أمريكا - أوروبا: العولمة والعولمة المضادة، السياسة الدولية، العدد 157، يوليو 2004، المجلد 29، ص 127.

² - سعيد اللاوندي، مرجع سابق، ص 127.

³ - سعيد اللاوندي، مرجع سابق، ص 127.

⁴ - Stanly US Perspective on Nato future, international Affairs Vol, 71 N°: 2 April 1995, P 116.

⁵ - عماد جاد ، حلف الأطلسي ، مهام جديدة في بيئة أمنية متغيرة ، مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ، مؤسسة الأهرام، 1998.

تؤكد تلك الرؤية أن العلاقات الأمريكية الأوروبية تتميز بالتحالف، وإنها تتجه بشكل متزايد نحو مزيد من الاندماج، وأن هذا الاندماج يتأسس على روابط هيكلية ومصالح متداخلة لا يحتمل أن تضعف في المستقبل المنظور.

لاسيما إن نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في التركيز على العدو الجديد (الإرهاب) لإعادة القوة للتحالف بين جانبي الأطلسي، ومن منظور تلك الرؤية فإن التحالف الأمريكي الأوروبي يركز على سبعة أبعاد هي¹:

1- البعد التاريخي: ويقصد به أن الولايات المتحدة قد أنقذت أوروبا ثلاث مرات خلال القرن الماضي وبالتحديد خلال الحربين العالميتين الأولى والثانية والحرب الباردة.

2- البعد الاستراتيجي: وهو يشير إلى القدرات الإستراتيجية الهائلة للولايات المتحدة في مواجهة أوروبا مما يضطر الأخيرة إلى قبول الزعامة الأمريكية أملا في أن تحظى ببعض المكاسب من ذلك القبول.

3- العولمة: والتي أنشأت علاقات تجارية ضخمة بين الطرفين.

4- المصالح المتناغمة بين الطرفين في الشرق الأوسط: فكلاهما ينطلق من حماية أمن إسرائيل، ومن ضمان استمرار تدفق النفط على الغرب ومن ضرورة إزالة أسلحة الدمار الشامل من المنطقة.

5- التوافق الاستراتيجي: رغم وجود اختلافات حول كيفية الأهداف الإستراتيجية.

6- البعد المؤسسي: ويقصد به وجود شبكة من الروابط المؤسسية بين أوروبا والولايات المتحدة كحلف الأطلسي ومجموعة الدول الثماني ومنظمة التجارة العالمية.

7- التوافق بين النظم السياسية والقانونية الأوروبية والأمريكية.

ثانيا: رؤية التنافس الأمريكي الأوروبي:

تنطلق هذه الرؤية من أن العلاقات الأمريكية الأوروبية تتسم بالتنافس أكثر منها بالتعاون. حيث أشار بعض الباحثين إلى وجود إنشقاق أمريكي أوروبيا متزايدا.

وأن من علامات هذا الانشقاق قرار الاتحاد الأوروبي بإنشاء قوة عسكرية أوروبية في الاجتماع الوزاري لدول الاتحاد الأوروبي المنعقد في روسيا في مايو 2003.

¹ - محمد السيد سليم ، السياسات الأوروبية الأمريكية في الشرق الأوسط توافق أم تعارض ، مرجع سابق ، ص 4 - 5.

كما أن الاتحاد الأوروبي انتبه لخطورة تهميش دوره العالمي على نحو ما تجسد في عملية الغزو الأمريكي المنفرد للعراق¹.

والواقع أن المتأمل في تطور العلاقات بين الولايات المتحدة وأوروبا بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، يجد بداية لتغير في صميم هذه العلاقة نحو مزيد من المنافسة ولاسيما في إطار السياق الاستراتيجي الذي عبرت عنه إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي عام 2002 حيث تبدو الاختلافات في الرؤى بين الجانبين وكأنها بدأت تطول القضايا الجوهرية ولم تعد قاصرة على المواقف أو المصالح العابرة والمؤقتة فهناك اختلافات عميقة بين رؤية كل من الطرفين لمصادر تهديد السلم والأمن الدوليين، ولسبل ووسائل مواجهتها، ولترتيب الأولويات والقضايا على جدول أعمال هذا النظام الدولي الجديد، بل أن الاختلافات بدأت تطول النظام ووظائفه وطريقة توزيع الأدوار والمسؤوليات فيه²، ويؤكد بعض المحللين على أن هذه المنافسة تعنى وجود تناقض كبير في مصالح قوى العالم الغربي والذي قد يفضي إلى انفصام عرى التحالف التاريخي بينها وربما تفكيك حلف شمال الأطلسي، وعندئذ ستسعى كل قوة إلى إعادة حساباتها من الناحية الأمنية بما يؤمن لها حماية مصالحها من تهديدات القوى الأخرى سواء عن طريق الدخول في سباق تسلح أو إقامة محاور متضادة بينها، وهو أمر لا يمكن أن تتقبله الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا لأنه يعنى إعادة بناء للأمن في أوروبا على أسس مختلفة تماما³.

ويتجلى هذا التنافس من خلال محطتين أساسيتين:

1- مسار السلام في الشرق الأوسط:

لقد لعب الصراع العربي-الإسرائيلي دورا جوهريا في تشكيل حافز حقيقي للتكامل السياسي الأوروبي، ما دفع موراتينوس (Miguel Angel Moratinis) إلى حد القول:

"في كل مرة يخطو فيها الاتحاد الأوروبي خطوة نحو تقوية ودعم سياسته الخارجية إلا وكان الشرق الأوسط إطارا لذلك"⁴.

فقد كانت التطورات الهامة في أواخر الثمانينات وأوائل التسعينات، أي نهاية الحرب الباردة وقرار دول المجموعة الأوروبية (EC) لتعميق شراكتهم من خلال اتحاد للسياسة الخارجية

¹ - محمد السيد سليم، مرجع سابق، ص 6-7.

² - حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا، مرجع سابق، ص 465

³ - مايكل باندلباوم، دروس في الحرب النووية المقبلة، ترجمة: خضر محمد الدوري، مجلة شؤون سياسية، بغداد العدد 6، 1996، ص 110.

⁴ - Charles Gheur, « l'union Européenne face au conflit israélo-palestinien ». Revue du marche commun et de l'union européenne N°459 ;Juin 2002.p362.

والأمنية المشتركة، دافعا لتدخل أكثر نشاطا من قبل أوروبا في الشؤون الدولية والمشاكل الشرق-أوسطية¹.

أدركت أوروبا أن لديها دورا حتميا لتلعبه في إيجاد الحل العادل والسلمي لنزاع الشرق الأوسط بعد المقاطعة النفطية الناجحة المفروضة من قبل الدول العربية المصدرة للنفط في 1973، والتي سببت أزمة جديدة في الغرب²، دور أوروبا الناشئ في التدخل الرسمي في النزاع العربي-الإسرائيلي غالى حرب الغفران 1973 والأزمة النفطية العالمية الناتجة، وزيادة التمايز الأوروبي والمصالح الأمريكية ففي إعلان صدر بعد الحرب مباشرة في 6 نوفمبر 1973 أقرت دول المجموعة الأوروبية بان السلام العادل كان لابد من أن يأخذ في الحسبان الحقوق الشرعية للفلسطينيين، وبأنه من غير المقبول اخذ الأراضي بالقوة، وبأن إسرائيل يجب أن تنهي الاحتلال العسكري للأراضي المأخوذة في حرب الستة أيام، كما تذكر بيانات المجموعة الأوروبية مؤكدة ضرورة النظرة الشاملة للسلام في الشرق الأوسط، ولذلك أبدوا شكوكا فيما يتعلق بعملية كامب ديفيد (Camp David)، مع ذلك دول المجموعة لم تنو تحويل الاختلافات بينها والولايات المتحدة إلى أزمة تامة عبر الأطلسي³.

وبشكل أني بدأ الاتحاد الأوروبي الحوار " الاورو -عربي " لتبني فهم أفضل للعالم العربي⁴، ولكن الحوار فشل جوهريا لان أوروبا اهتمت بتجهيزات النفط أساسا أما المواقف العربية فقد كانت في تغاير دراماتيكي مع الموقف الأوروبي فيما يتعلق بالمشكلة الفلسطينية⁵.

العزيمة الأوروبية بهتت لوقت طويل، واقتصرت على بعض الأعمال الملحوظة في ترقية العلاقات مع منظمة التحرير الفلسطينية (PLO)، ومساعدة متزايدة للفلسطينيين في المناطق المحتلة⁶. وعندما وقعت منظمة التحرير الفلسطينية والإسرائيليين اتفاقية أسلو (Oslo Treaty) الغير متوقعة، تعهد الاتحاد الأوروبي بتحمل الأعباء المالية لعملية السلام والتأسيس لسلطة فلسطينية، ثم في نوفمبر 1995 انطلقت دول الاتحاد الـ15 في مبادرة المتوسط الجديدة التي فرضت دعم عملية السلام على المستوى الإقليمي بتحسين العلاقات الاقتصادية والسياسية بين كل بلدان المنطقة⁷. حيث شكلت الشراكة الاورو -متوسطية،

¹ - Elena Aoun, « **European Foring Policy and the Arab-Israéli Dispute Much Ado About Nothing ?**», European Foring Affairs Review .N°8 ;2003 ;P ;289

² -Amany Soliman, « **The Euro Med partnership and the Arab Israeli conflit The Atkins Paper Series**». ICSR Atkin Fellow .October 2011p....

³ Rodolfo Ragionieri. « Europe . the Middle East . in Stephen J.Blank . Mediterranean Sécurité into the Coming Millennium Strategic Studies Institute Report .1999 .p.430

⁴ - Europe s Role in the palestinian Israeli Conflit policy Arena Middlle East Peace Process .EU Briefing . European union Center of North Carolina .2008.p1

⁵ - Rodolfo Ragionieri. Op.Cit .p431.

⁶ - Elena Aoun . op.cit p.292.

⁷ - Ibid. p292.

فرصة أساسية أمام دول الاتحاد الأوروبي لتفعيل وتطوير دورها الدبلوماسي في تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي¹.

وأصبحت حصة أوروبا في عملية السلام العربي - الإسرائيلي مباشرة ومادية وبدأت مهددة جدا بالسياسات الإسرائيلية التي خنقت المناطق المحتلة، ومن جهة أخرى إعاقة العلاقات الثنائية عرض للخطر السبب الجوهرى لدور الاتحاد الأوروبي المالي في الشرق الأوسط والمتوسط ككل².

بعد مؤتمر مدريد للسلام (نهاية أكتوبر 1991) بدأت عمليات الأولى هي المحادثات الثنائية المشهورة بين إسرائيل والأردن، والمسار المتعدد الأطراف الذي نظم إلى خمسة مجموعات عمل على التوالي: الحد من الأسلحة والأمن الإقليمي (ACRS)، المياه اللاجئين/ والتنمية الاقتصادية. هذه العملية المتعددة الأطراف التي تفترض طبقا للمفهوم الوظيفي للتعاون الدولي، أن البدء من التعاون والفهم المتبادل في السياسة الدنيا (المسائل التقنية)، تخلق مناخا للاتفاقيات في مجال الأمن. كما أدار الاتحاد الأوروبي اجتماعات مجموعة التنمية الاقتصادية الإقليمية (RED)، لكن بعد انتخابات 1996 الإسرائيلية توقف نشاط المسار المتعدد الأطراف ومجموعة (RED)، عمليا، حيث أثبتت الديناميكا الوظيفية التي تلت مؤتمر مدريد للسلام أنها لم تكن قادرة على العمل، لأن مشاكل الأمن من النوع الوجودي لكل الممثلين خصوصا لأولئك الذين هم في صميم المشكلة³.

لقد عملت الولايات المتحدة في هذه الفترة على إبقاء الدور الأوروبي في العملية السلمية في أضيق الحدود، ونجحت في تهميشه، أولا في مؤتمر مدريد، حيث لم يستطيع الاتحاد الأوروبي الحصول على أي موقع رسمي هام أكثر من مراقب في عملية المفاوضات، كما رفضت الولايات المتحدة أن يشارك الاتحاد الأوروبي في مجموعة العمل المتعلقة بضبط التسليح والأمن المنبثقة عن المفاوضات المتعددة الأطراف، واحتفظت برئاسة هذه المجموعة، وخلال العدوان الإسرائيلي على لبنان عام 1996، وقفت الولايات المتحدة الأمريكية بقوة ضد التحرك الأوروبي السياسي الذي قادته فرنسا لحل هذه الأزمة، وأفشلت المبادرة الفرنسية عدة مرات، كما أبدت الولايات المتحدة عدم ارتياحها لعملية "الشراكة الأوروبية-متوسطة" التي رأت فيها مشروعا منافسا لمشروع "الشرق أوسطية"⁴.

¹ -Eberhard Rhien " Europe and the Mediterranean . A Newly Emerging Geopolitical Area ".European Foreign Affairs Review N°1, 1996, P 81.

² - Elena Aoun OP , CIT ,P 304

³ - Rodolfo Ragionieri ,OP CIT ,P 433

⁴ - الحاج علي، مرجع سابق، ص 320.

ثم كانت النكسات الأولى لعملية السلام التي تلت اغتيال رابين وانتخاب ناتانياهو (ماي 1996)، التي دلت على فترة جديدة ضغط فيها الأوروبيون لدور سياسي أكثر، كما ظهرت الولايات المتحدة الأمريكية غير قادرة على معالجة الأزمات المتكشفة بشكل كفؤ وفي خطوة لم يسبق لها مثيل قام الاتحاد الأوروبي بتعيين موراتينوس (Moratinos) كمبعوث خاص في إطار مسار السلام¹.

كانت المرة الأولى التي يشارك فيها الاتحاد الأوروبي دبلوماسية السلام الأمريكية بشكل نشيط، وكان قادرا على عرض قيمته إلى عملية السلام².

لكن هذه التحركات لم تحسن الوضعية الأوروبية ن كما جلب الانتخابات الجديدة حكومة العمال في إسرائيل، وأنعشت الإدارة الأمريكية جهود سلامها وإعادة الانزواء الأوروبي الذي استثنى من الجهود الأمريكية وخصوصا من قمة كامب ديفيد في جويلية 2000، وراقبوا بعجز عظيم فشل القمة وانفجار الانتفاضة الثانية³.

الاتحاد الأوروبي أخذ خطوة أخرى نحو توضيح موقعه في نزاع الشرق الأوسط في شكل إعلان برلين 1999، وفي سنة 2000 أصبح خافيير سولانا عضوا في لجنة ميتشيل (The Mitcel Committee)، وفي أوائل 2001 تبنت أوروبا مع مصر مفاوضات تابا (Taba) التي اقتربت لانجاز تسوية نهائية، لكن المفاوضات توقفت مع الانتخابات التي عرفت عودة حزب الليكود بزعامة أرييل شارون، ومباشرة بعد حكومة جديدة تحت رئاسة جورج بوش "George W. Bush"، التي أشارت لانسحابها من مفاوضات السلام، ورفضت التعامل مجددا مع السلطة الوطنية الفلسطينية (PA) طالما بقيت بزعامة ياسر عرفات "Yasser Arafet" الذي صنف كمساند للإرهاب⁴.

تطورت الظروف بشكل ملحوظ منذ انفجار الانتفاضة في سبتمبر 2000، وبتغيرات الحكومة والإدارة على التوالي في إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية في أوائل 2001، وانطلاق الحرب العالمية ضد الإرهاب اثر هجمات الحادي عشر من سبتمبر على الأراضي الأمريكية. في هذا السياق العديد من معطيات الصراع في الشرق الأوسط تغيرت وتبين أن دور النشيط للاتحاد الأوروبي في صنع السلام في الشرق الأوسط أصبح محتملا⁵.

¹ - Charles Gheur ,OP ,CIT,P 361.

² - Elena Aoun OP ,CIT, P.292.

³ - Ibid,P.293.

⁴ - "Europe s Role in the Palistinian Israeli conflit " op.cit ,p 2.

⁵ - Elena Aoun, OP .CIT, P290.

مع إدارة بوش الجديدة في 2001، هجرت عملية السلام من قبل الولايات المتحدة بعد ظهور تأييده العلني للطرف الإسرائيلي، الذي كان بالكاد يمكن أن يوازن ببضع بوادر ايجابية تعمل لصالح الفلسطينيين (مثل التزام بوش في 2 جوان 2002 بتأسيس دولة فلسطينية بنهاية 2005)، من جهته الاتحاد الأوروبي حاول ملئ الفراغ بالموازنة مع محاولة لإقناع نظرائه عبر الأطلسي بعدم الانسحاب، وفي فيفري 2002 اقترح المسؤولون الأوروبيون تنظيم انتخابات فلسطينية في مستويات تشريعية ورئاسية التي يمكن أن تتبع بإعلان دولة فلسطينية¹.

الفرنسيون والألمان جاؤوا بدورهم بخطط سلام منفصلة نوقشت مع زملائهم الأوروبيون، لكن هذه المبادرات تركت جانبا عندما قبلت الولايات المتحدة أخيرا في ماي 2002 بتوحيد الجهود في إطار الرباعية (The Quartet)².

الاشتراك في الرباعية مكن الاتحاد الأوروبي للمرة الأولى من لعب دور دبلوماسية السلام الأمريكية، ومن الوصول لصناع سياسة المنطقة، والوصول الأسهل للدبلوماسيين الأمريكيين، وكان دوره ضمنها في اغلب الأحيان كجسر مفيد لم تلتزم بدور وسيط صادق في عملية السلام³.

يمكن القول أن أوروبا رغم كل شيء أنجزت بطريقة ما " فاعلية دولية "، فقد رحب الاتحاد الأوروبي في طاولات المباحثات، وتكلم بشكل واضح وثابت في الدعم الدائم للسلطة الوطنية الفلسطينية، لكنه لم يستغل الفرصة جيدا عندما أتحت له فالولايات المتحدة قررت مرة أخرى أن تعود لتأخذ مركز الصدارة في صنع السلام في الشرق الأوسط، بعد أن كانت لفترة محددة ممانعة لذلك: وهناك ابعد دليل بأن الاتحاد الأوروبي حتى مشاركته في الرباعية لم يصبح اقرب إلى "التعادل"، والعديد من الأمثلة أخذت من تجربة الرباعية تبين بان الصياغة بشكل لا يقبل الجدل لشروط ومخططات السلام المستقبلي وجدول الأعمال مازالت محتكرة من قبل واشنطن⁴.

تدعم ذلك في أوائل جوان 2002 أين ناصر بوش وجهات نظر شارون "Sharon" الذي لم يرد عقد مؤتمر السلام الشرق أوسطي من خلال الرباعية، حيث صرح الرئيس مباشرة بان الوقت ليس ناضجا لقمة سلام شرق أوسطية خاصة وان لا احد يثق في الحكومة الفلسطينية، وبذلك المشروع الذي كان مدعوما بقوة من قبل الاتحاد الأوروبي كان عمليا مدفونا⁵. ومرة أخرى في 2005 رضخت الولايات المتحدة للطلبات الإسرائيلية قبل يومين من اجتماع الرباعية التي

¹ - Ibid,P.304.

² - Idem . p 305.

³ - Europe s Role in the Palistinian Israeli conflit " op.cit .p.4.

⁴ - Elena Aoun OP ,CIT ,P 307.

⁵ Ibid,P 306 .

كانت ستبني نسخة نهائية لخارطة الطريق (Roadmap)، وذكر كولن باول في 18 سبتمبر بان الولايات المتحدة لا تسمح بتبني خارطة الطريق قبل الانتخابات الإسرائيلية، وعادت وأجلت بشكل غير مفاجئ نشر المشروع مرة ثانية بع الانتخابات الإسرائيلية عند تركيزها على حربها ضد العراق¹.

أصبح مما لاشك فيه أن واشنطن لن تطلق أي مبادرة دبلوماسية مستدامة من اجل العمل وفق مقترحات لا تلقى دعما واضحا من القيادة الإسرائيلية، لذلك لم تولي إدارة بوش عملية السلام أهمية تذكر، فاعتمدت العمل بمجموعة من السياسات قللت من شان صنع السلام العربي-الإسرائيلي وألحقته بالمطالبة بالإصلاح الفلسطيني.

وحده صيف 2007 شهد انخراط إدارته في دبلوماسية رفيعة المستوى لمعالجة الصراع العربي-الفلسطيني وإحياء عملية السلام، ومع ذلك لم يبدأ هذا المجهود الذي انبثق عنه مؤتمر نابوليس، وكأنه سيرتب أي تسوية في القريب العاجل، بسبب غياب الوضوح عن مسار العملية السلمية، إضافة إلى المشاركة الخجولة للرئيس الأمريكي في العملية، غياب آليات وأهداف ثابتة، وعامل الزمن المحدود الذي عرف رحيل بوش في نهاية العام.

مع ذلك كانت هناك توقعات أوروبية بان الدور المحوري للولايات المتحدة في النزاع سيكون مع الإدارة الجديدة لأوباما، وبدا أمل في بروكسل والعواصم الأوروبية بان الإدارة الأمريكية الجديدة ستشتغل في أسلوب مناسب وثابت ف البحث عن التسوية، وتبني مقاربة أكثر نضوجا، بينما أوباما لم يصرح بالفصل الدقيق لإدارته أثناء حملته الانتخابية واكتفى بضماناته المتكررة لعلاقة الدفاع الفريدة بين الولايات المتحدة وإسرائيل، وفقط قبل أسبوع من تنصيبه تعهد أوباما بان إدارته ستشتغل في "عملية السلام في الشرق الأوسط ككل" بدءا من اليوم الأول².

إدارة أوباما عرضت إستراتيجية مرنة، لمعالجة الإرث الصعب لإدارة بوش في الشرق الأوسط حيث لا تتبع أي سلسلة معينة، لكن تعمل على الأزمات البارزة المختلفة بالتوازي، وفي هذه المقاربة قضية الصراع العربي-الإسرائيلي بطريقة ما تحصل على مركزية ودور مستقل مع احترام للازمات الإقليمية الأخرى³. وأطلقت الإدارة مبادرة دبلوماسية هامة في ربيع 2009 مع نية لجعل إسرائيل والفلسطينيين يستأنفون المحادثات والتوصل إلى اتفاق، كما دعا الرئيس أوباما إلى ذلك من خلال خطابه في جامعة القاهرة، ومن هذا المنظور تابعت إدارة أوباما الهدف

¹ - Idem . p 308.

² - مارينا اوتواي وآخرون، "الشرق الأوسط الجديد"، واشنطن-موسكو-بيروت-بروكسيل، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، 2008، ص22-23.

³ - Roberto Aliboni . " The Mediterranean and the Middle East Narrowing Gaps in Transatlantic Perspective " op .cit, p2

التمهيدي، وهو إعادة عملية خارطة الطريق بين الأطراف، بإضافة الالتزام أكثر للعملية من ناحية بلدان عربية معتدلة، وسألت واشنطن الحكومة الإسرائيلية لتجميد كلي للمستوطنات، وموازنة هذا التحرك مع مطلب لإجراءات بناء الثقة (CBMs)¹.

لكن هذه المبادرة لم تنجح للعديد من الأسباب، فمن الجانب العربي "ما لم تتعهد إسرائيل بالانسحاب بشكل واضح من الأراضي العربية، ليس هناك اهتمام تزايد في إجراءات بناء الثقة"، وعلى الجانب الإسرائيلي نتانيا هو رفض أي تجميد للمستوطنات الإسرائيلية ولم يترشح إنشاء واحدا عن المستوطنات.

مما جعل إدارة أوباما تسقط شرط تجميد المستوطنات، وبذلك عزيمة أوباما لحل النزاع، وعدم قابلية للالتزام بكل ذلك، حرض إحساس الإحباط والامتعاض في الشرق الأوسط، ما جعل الناس يعتقدون بأنه أولا كان يجب أن ينهي التحيز الطويل المدى لمصلحة إسرائيل، ورغم ذلك فهو أعاد ذلك التحيز، مما أكد بان دعم الولايات المتحدة لإسرائيل ليس من المحتمل أن يتغير.²

في ظل تراجع عملية السلام في المنطقة العربية، وانعكاس هذا التراجع على جميع مستويات التعاون الأوروبي مع بلدان المنطقة العربية، بدا واضحا انه ليس هناك فرصة لتبني المقترحات والمشاريع الأوروبية ما دامت عملية السلام في الشرق الأوسط معطلة، وما دامت الثقة غير مترسخة بين إسرائيل وجيرانها.³

فالسياسات الأوروبية في المنطقة المتوسطية أخفقت في بدء إطار تعاون سياسي للمساهمة في حل النزاع العربي-الإسرائيلي، وبالعكس فقد سقطت سياسة الاتحاد الأوروبي رهينة للنزاع وهذا ما منع تطوير التعاون السياسي المتوسطي.⁴

لم يستطع الاتحاد الأوروبي أن يفرض توجهاته السياسية الخاصة تجاه الصراع في الشرق الأوسط ن بل اكتفى بالوقوف خلف السياسة الأمريكية في المنطقة مع بعض التميز البسيط، الذي أبدته بعض دول الاتحاد الأوروبي مثل فرنسا ولجنة السياسة الخارجية والأمن التي يقودها خافيير سولانا، وبجانب هذه القلة من التأثير على صياغة التفضيلات وعلى جدول

¹ - Ibid, P. 6 .

² - Idem. pp.7-10.

³ Fred Tanner " The Euro-Med Partnership. Prospects for Arms Limitation and Confidence Building after Malta " International Spectator .Vol. 32.N°2 ; April –June 1997.p3.

⁴ - Roberto ALiboni" The Mediterranean and the Middle East Narrowing Gaps in Transatlantic Perspectives " .op.cit .p.2

الأعمال عرض الاتحاد الأوروبي وبشكل دائم انزواء في تعاملاته مع إسرائيل التي تلتقي كثيرا بالرفض.¹

انطلاقاً مما سبق، هناك عدة موانع لإنجاز دور أوروبي أكثر بروزاً في عملية السلام: الأول هو الصراع داخل الاتحاد الأوروبي، واختلاف السياسات الوطنية للدول الأوروبية تجاه القضية²، إذ كلما انضمت دولة جديدة إلى الاتحاد، أو عرفت دولة من الدول الأعضاء تقلباً سياسياً داخلياً أعيدت المعادلة بين المواقف السياسية.³

لذا تباينت مواقف دول الاتحاد من القضية الفلسطينية، من خلال تجاذب ثلاث تيارات رئيسية، تتصارع فيما بينها لرسم سياسة الاتحاد الأوروبي الخارجية "أولها: تمثله، فرنسا، إسبانيا، إيطاليا، وإيرلندا: يتطلع هذا التيار لأن يكون للاتحاد الأوروبي دور أكبر في العملية السلمية، ويحمل إسرائيل في أغلب الأحيان مسؤولية الأزمة التي يعاني منها عملية السلام في منتصف وأواخر التسعينات من القرن العشرين، والثانية: تمثله بريطانيا: وهو يعارض أي دور أوروبي يخالف الدور الأمريكي في المنطقة العربية، ويتجنب انتقاد إسرائيل وتحميلها المسؤولية بشكل مباشر وعلمي، وهو موقف تحكمه الاعتبارات الأطلسية التقليدية في السياسة البريطانية خاصة في علاقاتها بالولايات المتحدة. أما التيار الثالث: فيضم ألمانيا، هولندا، الدانمارك وبلجيكا: وهي لا تتحمس لأي دور سياسي أوروبي في عملية السلام وتراهن كلياً على الدور الأمريكي، وتفضل عدم مشاركته في العملية السلمية.⁴

السبب الثاني، هو أن إسرائيل تفضل الولايات المتحدة وتمنحها منزلة الوسيط المفضل بينما تقبل فقط بتدخل محدود للاتحاد الأوروبي في عملية السلام، ويظهر أحياناً أن إسرائيل أرادت تقويض دور أوروبي أكثر نشاطاً في عملية السلام.⁵

ومن جهة أخرى تبدي إسرائيل اعتراضها على الدور الأوروبي أكثر قرباً ومساندة للجانب العربي، بذلك فهو لا يصلح كوسيط في الصراع، فالالاتحاد الأوروبي مثلاً أيد وحدة المسارين السوري واللبناني معتبراً أن السلام لن يتحقق إلا عبر تسوية شاملة، أما الولايات المتحدة فقد وقفت بعيداً ولم تظهر تأييدها أو رفضها لهذه المبادرة، ما كان بمثابة الضوء الأخضر بالنسبة

¹ - Elena Aoun OP ; CIT P.308

² - Rodolfo Ragionieri ;OP CIT ;P ;420

³ محمد مصطفى كمال فؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية-الأوروبية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أوت 2001، ص163.

⁴ - علي الحاج، مرجع سابق، ص318 .

⁵ - Europe s Role in the Palestinian Israeli conflit " op.cit .p.5

لمراكز القوى واسعة النفوذ في أمريكا وبريطانيا، والذي مكنها من شن حملة على المبادرة الأوروبية.¹

كما أن الوضع الإقليمي نفسه يمثل سببا إضافيا في وجه الدور الأوروبي في عملية السلام، فالدول العربية ليست متفقة جميعها عندما يتعلق الأمر بالتسوية، وبعض البلدان تدعم الدور الأمريكي في التسوية، في حين تدعم أخرى الدور الأوروبي، كما أن بعض البلدان لا تولي أهمية للمبادرات الأوروبية²، كون أوروبا تفتقر للقدرات العسكرية، وإحجامها عن استعمال أدوات دبلوماسية أعلى فمن وجهة نظر هذه الدول وإسرائيل أن الولايات المتحدة وحدها قادرة على فرض تسوية سلمية، وعلى الفصل في النهاية³.

كما شكلت السياسة الأمريكية عائقا أمام تقدم الجهود الدبلوماسية للاتحاد الأوروبي في عملية السلام، حيث ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن أي دور أوروبي فاعل في الشرق الأوسط يضعف من دورها في المنطقة، فهي لا تخفي انزعاجها من أي دور سياسي أوروبي محتمل ما لم يكن تحت السقف الأمريكي، لذا سعت في كل مرة إلى تحجيم دور الاتحاد الأوروبي، وإبقائه في الحيز الضيق، في حين حرص الاتحاد على إرضاء أمريكا وعدم إغضابها خوفا من تعريض العلاقات الإستراتيجية معها للخطر⁴. وفي إشارة للضغوط الأمريكية على الاتحاد الأوروبي، أرسل وزير الخارجية الأمريكي كولن باول إلى وزراء الخارجية الأوروبيين في اجتماعهم الذي انعقد في اسبانيا في فيفري 2002 قائلا "يجب على حلفاء الولايات المتحدة عدم اتخاذ مواقف معارضة لها".

وقد اعترف "فيدرين" أن الضغوط الأمريكية أثمرت في الحال، إذ تخلت بريطانيا وألمانيا وهولندا عن الإجماع الأوروبي التي تحقق في وقت واحد حول مساري الحل والتدابير الأمنية، وعادت لتؤكد على ضرورة وقف العنف كشرط لا غنى عنه من أجل إطلاق المبادرات السياسية⁵.

كما أشارت ممثلة منظمة التحرير الفلسطينية في بروكسل ليلى شهيد "Leila Chahid" قائلة: "الولايات المتحدة وأوروبا عندهما آراء مختلفة حول كيفية تطوير ودعم عملية السلام". ذلك انه نظرا لاختلاف هيكليات وأجهزة الأوروبيين والأمريكيين، فان سياسات الطرفين ليست

¹ - سعيد عكاشة، "المبادرات الأوروبية في الشرق الأوسط : خريشات في جدار صلب (رؤية عربية)"، السياسية الدولية، العدد: 148، المجلد 37، أبريل 2002، ص 79.

² - علي الحاج، مرجع سابق، ص 319.

³ - "Europe's Role in the Palestinian Israeli conflict" op.cit. p.5

⁴ - علي الحاج، مرجع سابق، ص 320.

⁵ - نفس المرجع، والصفحة.

لديها قدرات مختلفة فحسب، لا بل أولويات مختلفة أيضاً¹. فالموقف الأوروبي المتعلق بالقضية الفلسطينية والأمور الأخرى في المنطقة أكثر تقدماً من تلك في أمريكا، إذ هناك العديد من الدول الأوروبية التي طالبت بوضوح بدولة فلسطينية، لهذا السبب إسرائيل تفضل التعامل مع العرب من خلال الوساطة الأمريكية²، فالموقف الأوروبي نحو السلام مشابه للموقف العربي والفلسطيني، ما جعل بعض الأوساط الإسرائيلية والأمريكية تتهم الاتحاد الأوروبي بالتآمر مع الإرهاب الفلسطيني (على حد تعبيرهم)³.

وبينما كان النفوذ الأوروبي على السلطة الوطنية الفلسطينية المشلولة متزايداً نسبياً، فإن قوة النفوذ على كل من إسرائيل والولايات المتحدة بقيت أقل ما يمكن، مما يفسر عدم تأثير الاتحاد الأوروبي بشكل كبير في محاولاته لإنعاش عملية السلام. فالمساهمة -عملية في عملية السلام في الشرق الأوسط، تتطلب تحويلاً مؤلماً لا يبدو أن الاتحاد الأوروبي جاهز للقيام به. فالاتحاد الأوروبي تفادى أو أخفق في الضغط على نظرائه الأمريكيين والإسرائيليين لتبني سياسات أقرب إلى وجهة نظره، وإستراتيجيته كانت عبارة عن محاولة الحيلولة دون الفساد الخارج عن السيطرة، والحفاظ على الوضع الراهن لإبقاء الولايات المتحدة مسؤولة عن العملية، وبالنسبة للأطراف تشجيع، تسهيل، بدلاً من فرض، معاقبة، مما يؤكد الفكرة بأن الاتحاد الأوروبي كمؤسسة ليست "قوة عظمى" سياسية قادرة ورغبة للتحويل إلى ممثل دولي قادر على استعمال الوسائل القسرية لدعم دبلوماسيته⁴.

تأسيساً على لذلك عوض الاتحاد الأوروبي عجزه السياسي بدعمه المادي للجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، ليكون له دور في المنطقة العربية حتى لو اقتصر على التمويل فقط، وسعى لإثبات وجوده في المنطقة العربية من خلال التنسيق مع الولايات المتحدة وروسيا للمساهمة في عملية السلام، في محاولة منه لتغطية قصوره السياسي بقوته الاقتصادية، من خلال تقديم الدعم المالي لطرفي الصراع، للحفاظ على مصالحه في المنطقة.

جاء الاتحاد الأوروبي من بعيد في مدة قصيرة جداً، لكنه رغم ذلك لم يصل إلى درجة ممثل استراتيجي، ففي قضايا مثل النزاع العربي - الإسرائيلي، والتطورات ذات العلاقة في المنطقة (السياسات على إيران، ولبنان، وإسرائيل وفلسطين)، ومجال المناورة الذي يقرر أيضاً بالتطورات في العراق وأفغانستان، تستدعي أن تكون بعض المذاهب والآلات متطورة بشكل أكبر

¹ - Volker Perthes . Europe .the United States and the Middle East . Peace process " .in Robert D.Blackwill &Michael Stumer . eds Allis Divided . Transatlantic Policies for the Greater Middle East .Cambridge . Ma Mit press .CSIA Studies in International Security.1997.pp79-100.

² - Rodolfo Ragonieri ;OP CIT ;P ;438.

³ - Muriel Asseburg ET AUTRES " L Union Européenne et la crise au Moyen-Orient " .ISS ;Cahiers de Chaillot. N°62.2003.pp6-7.

⁴ - Elena Aoun. Op.cit.p 310-3312.

في حوار الاتحاد الأوروبي، ففي تعامله مع هذه المنطقة الخاصة يجب أن يصبح الاتحاد القوة العالمية الفعالة التي تتطلب من الاتحاد أن يكون "أكثر نشاطاً" كما دعت إليه إستراتيجية الأمن الأوروبية (ESS) بدل التصريحات المألوفة للمجلس الأوروبي المتمثلة في "الدعوة"، "الحث"، و"التشجيع"، دون إعلان أي مبادرة حقيقية¹.

وهكذا فقد بدت المبادرات الأوروبية تجاه الصراع العربي -الإسرائيلي عاجزة تماماً عن التأثير في مجريات الأمور، أما بسبب اعتراض الجانب الإسرائيلي على إدخال أوروبا كطرف فعال في عملية التسوية، وأما بسبب عدم وحدة مواقف الدول الأوروبية تجاه الصراع، وبصفة خاصة بسبب عدم ارتياح الولايات المتحدة نفسها لفكرة مشاركة أوروبا لها في صنع سياسة عامة تجاه منطقة الشرق الأوسط، وحتى في مناطق أخرى اقل أهمية بالنسبة لها في المغرب العربي كما سنوضح فيما يلي.

2- منطقة المغرب العربي:

لقد كانت منطقة المغرب العربي ولعقود طويلة منطقة نفوذ أوروبية، وكانت فرنسا، إيطاليا، إسبانيا، والبرتغال / أهم الدول الاستعمارية التي تولت اقتسام المنطقة على اثر مؤتمر برلين عام 1858، الذي كرس الاستعمار الأوروبي في القارة الإفريقية برجه عام، وفي المغرب العربي بصفة خاصة، وتعتبر فرنسا من أكثر الدول الأوروبية قوة من حيث نفوذها في شمال إفريقيا والأقطار المغاربية، نظرا لعلاقاتها التاريخية بها والسياسة التعاونية التي انتهجتها مع هذه الدول بعد استقلالها في المجالات العسكرية الاقتصادية والسياسية².

وبعد اتضاح الرغبة الأمريكية في اختراق منطقة المغرب العربي من خلال اتفاقيات "الشراكة الأورو-متوسطة" الذي يضم البلدان المغاربية الثلاث، بالإضافة إلى بلدان المتوسط الأخرى³، وقد طرحت أوروبا هذا المشروع كنمط جديد يختلف عن نمط العلاقات الاستعمارية التي كانت تربطها بتلك البلدان، وكبديل عن فكرة الوحدة العربية، وكذلك كمنافس لفكرة الشرق أوسطية التي تطرحها الولايات المتحدة الأمريكية من جهة أخرى.

لذا فعكس ما يقال بان المتوسط غائب عن المناطق الإستراتيجية لأمريكا، توجد إستراتيجية متوسطة للولايات المتحدة، لكن دون تبنيها سياسة واضحة تجاهه لأنه لا توجد بؤر

¹ - Sven Biscop . " for a more active " EU in th the Middle East Transatlantic Relations and the Strategic implication of Europ's Engagement in Iran Lebanon. and Israel-Palestine " In Roby Nathanson .Stephen Stetter .'' The Middle East under fire ?EU-Israel Relations in a between War and ConflIct Resolution'' ,Berlin ,IEPN ,May2007,P 74.

² - ناجي عبد النور ، "الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط :ظاهرة الهجرة غير الشرعية في المغرب العربي "من أعمال الملتقى الدولي "الجزائر والأمن في المتوسط : واقع وأفاق"، جامعة قسنطينة ،نوفمبر 2008، ص118.

³ - نفس المرجع السابق ،ص118

توتر أو مصالح أمريكا تجبرها على ذلك، لذا فالمتوسط لا يتمتع بصفة إستراتيجية، بالإضافة إلى اعتباره منطقة نفوذ أوروبية، فهو بالنسبة لأمريكا عبارة عن معبر اقتصادي عسكري نحو الشرق¹.

ومع ذلك الحضور الأمريكي كان دائما في المتوسط (الأسطول السادس)، هذا الحضور القوي والمستمر يدل على اهتمام مؤكد في المنطقة، فبسبب حضوره التاريخي وقبل كل شيء قوته الفريدة، فالولايات المتحدة (us) فاعل متوسطي بامتياز حتى ولو لم تكن له إستراتيجية متوسطة، إلى أن النزاعات المستترة والمفتوحة في المنطقة (النزاع العربي - الإسرائيلي، الصحراء العربية، البلقان، قبرص، سبتة ومليلية) لا يمكن أن تستقر، أو حتى المحافظة على الوضع الراهن "Status quo" بمعدل منظم بدون التدخل القوي للولايات المتحدة، وحتى الأزمات المحدودة تتطلب تدخله.

إذن المتوسط يعتبر كمعبر لموقعه الخاص ليس كمنطقة، لكن إستراتيجية ممر للنفط من الخليج وشمال إفريقيا للقوات الأمريكية، وبذلك فلا حاجة لتبني إستراتيجية لممر، على النقيض من ذلك يستخدم الأوروبيون المتوسط كمفهوم فعال يتطلب إستراتيجية إقليمية.

علاوة على ذلك، يشكك الأمريكيون بمصطلح منطقة متوسطة، لكن في مصطلح الشرق الأوسط فهو المنطقة التي تتغير حدودها طبقا للأحداث والاستراتيجيات المطورة في واشنطن، مع ذلك يشكل المتوسط منطقة تنافس شامل مع أوروبا بدلا من تنافس خاص (في الشرق الأوسط إدارة أمريكية للقضية الإسرائيلية - الفلسطينية بالخصوص)، ولذلك فإن الحديث عن دور الولايات المتحدة في المتوسط يعطيها في الأخير منزلة لم تكن عندها في التخطيط الاستراتيجي الأمريكي².

المتوسط مفهوم مرن يسمح للأمريكيين بتصوره، هذه المرونة التي تكشف ثلاث عناصر ضرورية توضح غياب إستراتيجية متوسطة للولايات المتحدة الأمريكية³:

1- المتوسط ممر لا يتطلب إستراتيجية شاملة.

2- كثافة العلاقات الأورو-متوسطة تستلزم اعترافا للنفوذ الأوروبي لا يدل على سلوك غير تنافسي بالضرورة، بينما في الشرق الأوسط الاحتكار الأمريكي واضح، والدور الأوروبي بسيط إن لم يكن قاصرا.

¹ - Abdenmour Benantar, "What 's the Role Does the USA play in The Mediterranean ? ", Med2009, <http://www.iemed.org/anuari/2009/articles/a40.pdf/>

² - Ibid.

³ - Idem.

3- يمكن لأمریکا الاهتمام بالمحيطات "Périphéries" للمتوسط بدون إستراتيجية متوسطة، هذه المرونة الجغرافية اندمجت مع جاذبية الدول المتوسطة للعلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة، ما يحرض هذه الأخيرة على النظر للمتوسط كمنطقة معزولة غير إستراتيجية، ولا يجعلها تشعر بحاجة لسياسة متوسطة.

استنادا على ذلك فإن الولايات المتحدة تلعب لعبة ذكية في المتوسط، فهي تجيز حقيقة أنه منطقة للنفوذ الأوروبي، لكن عن طريق المسارات الثنائية تقوض هذا النفوذ في مضمونه، هذه الثنائية الفعالة تركز على السماح لأوروبا بموقف إقليمي ثانوي، لتجنب الدخول معها في تنافس مفتوح، ولإستخدام مقارنة انتقائية للقضايا الإقليمية التي ستتعالمل معها، ورغم ذلك باختلافاتها مع أوروبا نسبية، إذ من الصعب إيجاد أي اختلافات رئيسية فيما يتعلق بالقضايا العالمية (أسلحة الدمار الشامل (WMDs)، والإرهاب)، لأن هذه القضايا هي التي تعرف مداهم الإقليمي، على سبيل المثال انتشار لأسلحة الدمار الشامل والصواريخ تعطي أهمية إستراتيجية كاملة للمتوسط في الممارسة الأمريكية.

ومع ذلك يبقى دائما في علاقة تبعية للشرق الأوسط، لأن المتوسط عبارة عن أقاليم فرعية وعند الاقتراب منه في أسلوب اكبر أو اقل شمولا، يصبح الاعتماد على دائرة معينة أو منطقة ثانوية، سواء بالنسبة لأوروبا أو منظمة حلف شمال الأطلسي، تأخذ قضايا مثل التهديدات القادمة من الجنوب التي منطلقها المغرب العربي، أو الشرق الأوسط، عند الحديث عن مسائل الصراع العربي- الإسرائيلي و/أو الخليج (العراق وإيران) تكون الأسبقية على الاعتبارات الأخرى، وهم بذلك يتبعون مقارنة التعامل في المجالات المفضلة للتعاون حسب حالة كل بلد في المنطقة: مكافحة الإرهاب (الجزائر، المغرب....)، تطبيع العلاقات العربية- الإسرائيلية (مصر، الأردن، وتركيا)، الطاقة (دول الخليج، الجزائر، ليبيا)، هذه الإستراتيجية المتعددة المستويات تسمح للولايات المتحدة بالتعامل مع حلفائها العرب القدماء والجدد¹.

كما إن التوزيع الجغرافي للسيطرة العسكرية يظهر بأن أغلبية بلدان المتوسط تقع تحت سلطة الولايات المتحدة في إطار ثلاث سلطات عسكرية، الأولى تحت سلطة الولايات المتحدة بقيادة أوروبية (USEUCOM)، بينما الثانية تحت سيطرة اختصاص قيادة مركزية أمريكية (USENCOM)، والثالثة هي بخلق قيادة افريقية أمريكية (USAFRICOM)، هذه القيادات الثلاث التي سيكون عندها سلطة قضائية على المتوسط، تظهر مسالة غياب واضح "لهوية إستراتيجية متوسطة".

¹ - Idem

كما تعمل أمريكا على تثبيت أهداف عسكرية في المغرب العربي تتمثل في: تواجد الأسطول السادس الأمريكي بمياه البحر المتوسط لمراقبة القوى المعادية بشكل وقائي، والتصدي للإرهاب في "الدول المارقة"، وتلك التي تعمل على تطوير أسلحة الدمار الشامل، إضافة إلى إيجاد مراكز جديدة للسيطرة الأمريكية، بهدف تأمين خطوط المواصلات البحرية والإمدادات النفطية¹. إلى جانب استخدام حلف الأطلسي لمهام جديدة في المتوسط (خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر)، يكون فيها في الخطوط الأمامية لمواجهة ظاهرة الإرهاب الدولي، والتطرف الإسلامي، خاصة بعد إدراج منطقة المغرب العربي في خانة المناطق الخطرة².

ما يهم الولايات المتحدة هو المتوسط الجيو سياسي، والتخومات فيه: أوروبا، البلقان، الشرق الأوسط (إسرائيل والدول الخليجية)، المغرب، بالإضافة إلى الساحل، وأهم هذه التخومات على الإطلاق وأكبرها بالنسبة للولايات المتحدة هو التخوم الشرق أوسطي الذي طغى على كل المتوسط، وأهمية تحددتها طبيعة المصالح الأمريكية. بذلك بعض المناطق يمكن أن تكسب أهمية تقدم لقيمة المتوسط، كحالة الساحل (Sahel) الذي أصبح نقطة مركزية في الكفاح الأمريكي ضد الإرهاب وانتشاره في إفريقيا، أعطى قيمة للمغرب وبشكل غير مباشر للمتوسط.

لذلك المتوسط الأمريكي هو أكثر شرقية لأن الأولويات الأمريكية شرقيا جوهرية ومع ذلك غربي المتوسط هو مركز جاذبية الوجود العسكري الأمريكي، باعتباره تشجيع مقاومة الإرهاب في الجزء الغربي للحوض، درجة الانتشار الأمريكي (في الأمن والاقتصاد) في المغرب ألحقت الضرر بأوروبا، علاوة على ذلك إعادة تأهيل ليبيا كان عملا أمريكيا، وأوروبا لن تفعل شيئا سوى إتباعها مباشرة، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية هي التي تشير إلى اتجاه السياسات الأوروبية المتعلقة بالمتوسط، فهي الممثل الرئيسي في الميدان المتوسطي رغم الميل الشرقي لها، الذي يفرضه عاملين أساسيين: إسرائيل والطاقة (في الخليج الفارسي).

لقد سعت الولايات المتحدة منذ عقد التسعينات لتحجيم النفوذ الفرنسي الأوروبي، ليس فقط في المناطق التي كانت أسواقا تقليدية، التي بلغ الحضور الأوروبي المدني والعسكري فيها مرتبة متقدمة قياسا إلى الوجود الأمريكي، وإنما سعت واشنطن إلى التوغل في قلب

¹ - محمد الأمين لعجال، "مكانة الولايات الأمريكية في الأبعاد المنية الجديدة في المتوسط"، من أعمال الملتقى الدولي: "الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق"، جامعة قسنطينة، 29-30 أفريل 2008، ص189. انظر أيضا: خير الدين العايب،

<http://www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/18/15amny.pdf>

² - Luca Ratti, "NATO's developing rolin the Mediterranean and greater Middle East out of area but not out of business", Journal of Middle Eastern Geopolitic, vol2, N°3. January-March 2006 ; pp9-10.

الفرانكفونية، من خلال بعض الخطوات ذات الطبيعة الاقتصادية، تجاه المنطقة المتوسطية المغاربية خصوصا، والتي تحتل موقعا ذا أهمية كبيرة في علاقاتها المتوسطية، وعمقها الإفريقي، وثرواتها النفطية والمعدنية الهائلة القريبة من أسواقها، والتي لا تنأثر بأي أزمة أو حرب تحدث في الخليج العربي، وقد زجت الولايات المتحدة بنفسها في المنطقة دون الاكتراث لمصالح حلفائها¹. أما بخصوص مخططات الحدود المتوسطية الثنائية العالية الحساسية، فقد سجلت الولايات المتحدة نجاحا في استقرار العلاقات اليونانية - التركية، بمساعدة منظمة الناتو والاتحاد الأوروبي، رغم أن الصلح اليوناني التركي لم يكن يعمل أمريكي بشكل خاص، إلا أنه لم ينجح لحمل مفخرة مماثلة للخارج مع الجزائر والمغرب. فالانحياز الأمريكي لدولة المغرب وتفضيلها لموقعه في قضية الصحراء الغربية إلى حد تعيينها له "كحليف موثوق خارج حلف الناتو"، لكن هذا لم يمنعه من تطوير علاقاته مع الجزائر، ودخوله في لعبة موازنة خطيرة في المغرب العربي².

أثار هذا التموقع الأمريكي الجديد في المغرب العربي ومنطقة الساحل، والتطور السريع في العلاقات الأمريكية المغاربية (خاصة مع الجزائر والمغرب)، تخوف فرنسا التي تعتبر هذه الدول مناطق نفوذ لها، فكان التحرك الفرنسي لتعزيز العلاقات الفرنسية - الجزائرية التي أخذت أبعاد عسكرية، كرد فعل على الانتشار الجيوسياسي الأمريكي في المنطقة، وكان زيارة وزيرة الدفاع الفرنسية ميشال أليو ماري للجزائر في جويلية 2004، والاتفاق على إرساء قواعد "شراكة في مجال الدفاع" بين الدولتين³. كما عمدت فرنسا إلى تشكيل قوات عسكرية منهجية سياسة "خطوة - خطوة" (Step by Step) تفاديا لاصطدام مع الفيتو الأمريكي، فبعد إنشائها "يوروكور" تم الاتفاق على إنشاء "يورو مافور" (قوة بحرية أوروبية)، وقامت الدول الأوروبية بدورها بتشكيل قوة أخرى "يورو فور"، وحذت أوروبا حذو الحلف الأطلسي الذي أعاد تجديد بنياته بتوجيهها إلى الجنوب، ووجهت هي الأخرى هذه البنى العسكرية الناشئة نحو المتوسط، وبالأخص نحو الضفة الجنوبية منه⁴.

ثم إن فرنسا تحركت مغاربيا في إطار مجموعة (5+5) لإبقاء نفوذها التقليدي على دول المغرب الثلاث (تونس، المغرب، الجزائر)، واقترحتها عليها بعقد اجتماع أمني في باليريس في إطار مجموعة مصغرة جديدة (3+4)، استجابة منها للمطالب المغربية التي تطالب بالتعاون الأمني،

¹ - خير الدين العايب، "التخوف الأمريكي من المشاريع العسكرية الأوروبية"،

<http://www.reefnet.gov.sy/booksproject/fikr/17/6tkahawf.pdf>

² Yahia H.Zouhir, Karima Benabdellah Gambian, "The Unit State and the North African Imbrolio, Balancing Interests in Algeria, Morocco, and the Western Sahara," Mediterranean Politics, vol10, N°2, July 2005 mp.182.

³ - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق ص ص 76-77.

⁴ - عبد النور عنتر، "الأطلسية الجديدة في المتوسط وانعكاساتها على الأمن العربي"، شؤون الأوسط، العدد 47، ديسمبر 1995، ص 94.

ويقينا منها بعدم قدرتها على مواجهة النفوذ الأمريكي في كل المنطقة، لذا كان تركيزها على دول محددة تتمتع فيها بثقل هائل¹.

بعدما وصلت مبادرة الشراكة الشرق الأوسطية (MEPI) التي أطلقها الرئيس الأمريكي جورج بوش الأب إلى طريق مسدود خاصة بعد فشله في تجديد ولايته مرة ثانية، لذلك لم تجد إدارة كلينتون غير تفعيل صيغ وابتكار آليات جديدة لاختراق الحوض المتوسطي، والتقليل من تأثير الشراكة الاورو-متوسطية على المصالح الأمريكية في المنطقة²، وفي إطار عملها على عدم إقصاء المغرب العربي من إستراتيجيتها الجيو-اقتصادية العالمية اقترحت الولايات المتحدة الأمريكية عام 1997 مشروعها للشراكة مع دول المغرب العربي والمعروف باسم مبادرة "أيزنستات" "Eizenstat"، والتي تنص على ضرورة إنشاء شراكة اقتصادية بين الطرفين تشمل الولايات المتحدة من جهة ودول المغرب العربي (الجزائر، تونس، المغرب) من جهة أخرى، مستبعدة على الأقل في المرحلة الأولى كلا من موريتانيا وليبيا³.

وتهدف المبادرة إلى: إلغاء الحواجز التجارية، حرية التدفقات الاستثمارية، تحرير التجارة في إطار منطقة التجارة الحرة الأمريك-مغربية، تطوير القطاع الخاص والمساهمة في استقرار المنطقة⁴.

كما يدخل المشروع ضمن استراتيجيه شاملة للتدخل الأمريكي في الخارج، لضمان تامين أكثر للرأسمال الأمريكي لاستحواذ على السواق والموارد الأولية الخارجية ومصادرة الطاقة، وإنشاء جسور الأمن والاستقرار عن طريق حرية التجارة وتنمية الاستثمارات الخارجية في المنطقة المغربية⁵. إلا أن مغادرة ايزنستات الإدارة الأمريكية، بعد انتخاب جورج بوش الابن، أدى إلى تراجع صدى المبادرة تدريجيا، ليطلق عليها اسم "الشراكة الأمريكية الاقتصادية مع شمال إفريقيا"، حيث حافظت في جوهرها على مضمون مبادرة ايزنستات، مع تعديلات تتعلق بالإصلاحات الديمقراطية.

ومع ذلك، فقد كسبت الولايات المتحدة الرهان بتوقيعها على اتفاقية للتبادل الحر (FTA) مع المغرب في جوان 2004، الأمر الذي أثار حفيظة الأوروبيين والفرنسيين بالخصوص، كما أعربت الولايات المتحدة عن عزمها على إقامة منطقة تجارة حرة مع الدول الأعضاء في المغرب العربي في أفق 2013⁶.

¹ - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري، مرجع سابق ص ص 77.

² - ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأوروبية-الأمريكية على قضايا الأمة العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007، ص 185.

³ - Abdenmour Benanter، "le meghreb entre le partenariat euro-méditerranée et le partenariat americano-maghrébin"، op.cit، p86

⁴ - Ibid، p.87.

⁵ - les Etats -Unis et la Méditerranée، ouvrage collectif، Toulon، FMES، 2000، p 36.

⁶ - Yahia H.Zouhir، Karima Bnabdellah Gambian .OP.CIT.P.182

إن المشروع في جوهره هو محاولة للتفاف على الشراكة الأورو-متوسطة في الضفة الغربية للبحر المتوسط، ولترسيخ الحضور السياسي الأمريكي في المنطقة كفاعل أساسي¹، إضافة إلى التحكم في الفضاء المتوسطي عبر بوابته الجنوبية، والفضاء الشرق أوسطي عبر بوابته الغربية، وما يلاحظ على المبادرة الأمريكية هو حرص الإدارة الأمريكية على النظر إلى دول المغرب العربي الثلاث ككتلة واحدة من خلال تشجيع التجارة البينية بينها²، كما أن توقيت المبادرة جاء بعد الركود الذي عرفه مسار برشلونة، كما أن إضفاء صيغة "شراكة" على المشروع يعتبر استراتيجية منافسة لمشروع الشراكة الأورو-متوسطة، وموجهة لمنطقة تعتبر تقليدياً تحت النفوذ الاقتصادي الأوروبي، حتى إذا ما كان الأمريكيون أنفسهم يفتقدون هذا التنافس.

إن برنامج شمال إفريقيا الأمريكي الاقتصادي هو الجزء الأعظم من مبادرة شراكة الشرق الأوسط الكبير (GMEPI)، ويبقى رسالة تذكير ثابتة بأن الولايات المتحدة تتمنى النظر إلى المغرب ككل متكامل، والذي توسع شرقاً مع التطورات في العلاقات الأمريكية الليبية³. ويدخل في إطار تحولات السياسة الأمريكية في المنطقة، حيث أعلن عن المشروع في فيفري 2004، وتم إقراره في قمة الثماني في "سي آيلند" في شهر جوان من السنة نفسها. وفي قمة اسطنبول الأطلسية حدث تحرك سريع لتحويل خطة الشرق الأوسط التي اقترتها "قمة سي آيلاند" من مجرد إطار إيديولوجي-اقتصادي، يبشر بالديمقراطية والحكم الرشيد وبناء مجتمع المعرفة، إلى نظام أمني إقليمي جديد.

ورغم أن إعادة التوجيه نحو الشرق (أفغانستان) الذي قامت به الإدارة الجديدة لأوباما (Obama)، يشير ضمناً إلى أن المتوسط سيبقى ممراً بسيطاً لدرجة أكبر، بسبب تأكيد موقف التبعية الأوروبي الذي لا يدفع الأمريكي لأولوياتهم، تبقى الخطوط الرئيسية الأربعة للعمل التي تقع تحت التصرف الأمريكي في المتوسط: 1 أمن إسرائيل، 2 أمن تجهيزات الطاقة، 3 الأمن الصلب (انتشار أسلحة الدمار الشامل، والإرهاب)، 4 الأسواق الاقتصادية، وعلى سبيل المصادفة الديمقراطية، إن لم تناقض الأولويات الإستراتيجية⁴.

وبذلك فقد أصبحت منطقة المغرب العربي أمام مشروعين يرمي كل منهما إلى الاستحواذ على المنطقة. فرنسا تحاول جاهدة أن يكون لها دور في المنطقة لأنها تعتبرها منطقة نفوذ خاصة بها، والولايات المتحدة الأمريكية تعتبر المنطقة مهمة إليها لسيطرت نفوذها على العالم. الواقع أن فرنسا التي تقود التوجه الأوروبي الجديد نحو الانفصال عن المظلة الأمريكية لن

¹ - ناظم عبد الواحد الجاسور، تأثير الخلافات الأوروبية - الأمريكية على قضايا الأمة العربية، مرجع سابق، ص 186.

² - Sami Maki ; "la Stratégie Américaine en Méditerranée " Revue Confluence Méditerranée ;Algérie ;l'harmattan ;2001 ;2002 ;p ;158.

³ - Yahia H.Zouhir ,Karima Benabdellah Gambian .OP.CIT.P182

⁴ - Abdenmour Benantar , "What 's the Role Does the USA play in The Mediterranean ? ,op,cit

تسلم بالأمر الواقع وسوف تعمل جاهدة على منافسة الولايات المتحدة في المنطقة. علاوة على ذلك، فإن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تعمل جاهدة لاحتواء الدول الأوروبية الفاعلة لكي تستحوذ على منطقة المغرب العربي، لأن ذلك يهدد مصالح الولايات المتحدة الأمريكية خاصة مصالحها النفطية¹.

أما الاتحاد الأوروبي فيؤكد أن دوره في البحر المتوسط هو دور "منع الصراع" وليس "حل الصراع"، وأنه يترك القضايا الإقليمية كالصراع العربي-الإسرائيلي للولايات المتحدة للتعامل معها، وفي الوقت ذاته، فإنه يحاول تطوير بيئة أمنية بين العرب والإسرائيليين تتأسس على مفهوم إجراءات بناء الثقة. وفي الحقيقة فإن مفهوم الشراكة الأوروبية-المتوسطية بأسره ليس إلا محاولة لتحقيق هذا الهدف، وهو الأمر الذي يمكن استنتاجه من أن هذه الشراكة هي في الواقع شراكة بين العرب والإسرائيليين برعاية أوروبية، ووجود قبرص، مالطا وتركيا في تلك الشراكة لم يكن إلا من باب التغطية على تلك الحقيقة، بدليل أنه لم توقع اتفاقات شراكة مع قبرص ومالطا إلا بعد أن أصبحت منذ ماي سنة 2004 كأعضاء كاملين في الاتحاد الأوروبي².

ويمكن استنتاج ثلاثة أبعاد للدور الأوروبي في علاقته بالدور الأمريكي حيث³:

يركز الأوروبيون على القضايا المتعلقة "بالحكم الراشد" ومنع الصراع، وإزالة أسلحة الدمار الشامل من الدول العربية، مع التقريب بين العرب والإسرائيليين رغم استمرار احتلال إسرائيل للأراضي العربية، وفي تقدير الاتحاد الأوروبي فإن هذه الأدوار ستسهل تعامل الأمريكيين مع قضايا "الأمن الصلب" حيث يكتفي الاتحاد الأوروبي فيما يتعلق بتلك القضايا بإصدار بيانات إعلامية ولا يتبع سياسات فعلية⁴. فالاتحاد الأوروبي هنا يقوم بدور مسهل للدور الأمريكي "Facilitator".

أما الدور الأوروبي الثاني فهو امتصاص الصدمات "Shock Absorber"، ويقصد بذلك أن يستوعب ويمتص الآثار السلبية المترتبة على السياسات الأمريكية المؤيدة لإسرائيل، بحيث لا يبدو الغرب كأنه وحدة واحدة ضد العرب، ويطبق الاتحاد الأوروبي في هذا الإطار عدة آليات تهمها "النقد الإعلامي" لبعض السياسات الأمريكية في الشرق الأوسط، كما هو الحال في الشقاق الأوروبي-الأمريكي حول الغزو الأمريكي للعراق، ومن تلك الآليات أيضا التعبير عن

¹ - خير الدين العايب، "التخوف الأمريكي من المشاريع العسكرية الأوروبية"، مرجع سابق.

² - نعيم الأشهب، مازن الحسيني، مشروع الشرق الأوسط الكبير، أعلى درجات التبعية، عمان، دار الشروق، 2005، ص 36.

³ - محمد السيد سليم، "السياسات الأوروبية والأمريكية في الشرق الأوسط: توافق أم تعارض؟"، القاهرة، السنة الرابعة عشر، العدد 45، نوفمبر 2004، ص 17.

⁴ - Françoise Ger, ain-Robin, "Israel et le partenariat Euro-méditerranée" paris, revue de Géostratégiques, N°08, juillet 2005, pp.197-198.

سياسات لفظية أكثر توازنا تجاه الصراع العربي -الإسرائيلي، وتقديم الدعم الاقتصادي للسلطة الفلسطينية.

في حين الدور الأوروبي الثالث هو الدعم الكامل والصريح للموقف الأمريكي في اللحظات الحاسمة التي تحتاج فيها الولايات المتحدة لهذا الدعم "Supporter in Critical Thresholds"، فمع بدا الغزو الكامل وبشكل علني، وحينما انخرطت الولايات المتحدة في الهجوم الإسرائيلي على حركة المقاومة الفلسطينية "حماس" وتصور الأوروبيون أن هذا الهجوم يمكن أن ينجح في تحقيق أهدافه بتصفية "حماس"، بادروا لوضع "حماس" على قائمة المنظمات الإرهابية، مما شكل إشارة خضراء للولايات المتحدة وإسرائيل بأن الاتحاد الأوروبي يساند التصفية الكاملة لحركة حماس¹.

ورغم أن المشاريع الأوروبية والأمريكية الموجهة لمنطقتي الشرق الأوسط والبحر الأبيض المتوسط تبدو ظاهريا مختلفة، إلا أن تحليل محتوياتها وأهدافها يظهر أن هناك الكثير من نقاط التوافق والتداخل بينها.

ففي فيفري سنة 2004 أعلنت الولايات المتحدة عن مشروع باسم "الشرق الأوسط الأكبر" يدعو إدخال تغييرات اقتصادية وسياسية في الدول الشرق أوسطية²، وهو ما تبعه مباشرة بعد أيام قليلة إعلان مشروع ألماني، تحول بعدها إلى مشروع فرنسي-ألماني تحت اسم المبادرة الفرنسية الألمانية للإصلاح في الشرق الأوسط: الشرق الأوسط الموسع³. يتفق المشروعان الأمريكي والألماني -الفرنسي حول قضية إعطاء الأولوية للتغيرات الداخلية في دول الشرق الأوسط، وتأكيد أسبقية الإصلاحات العربية على حل الصراع العربي-الإسرائيلي، لكن في الوقت الذي يركز المشروع الأمريكي أساسا على تلك التغيرات دون تشاور مع النظم المحلية، وإهمال الإشارة إلى قضية تسوية الصراع العربي -الإسرائيلي، يشير المشروع الفرنسي الألماني إلى أهمية التنسيق مع النظم الشرق أوسطية في إدخال تلك التغيرات⁴.

كذلك ركز المشروعان على تحقيق هدف نهائي مشترك هو "مكافحة الإرهاب" الذي يصورانه على أنه ناتج عن التسلمية المحلية، ولكنهما يختلفان في أن المشروع الأمريكي يركز على التحول الديمقراطي لتحقيق هذا الهدف بينما يركز المشروع الأوروبي على التحديث كمدخل للتحول الديمقراطي ومن ثمة مكافحة الإرهاب⁵.

¹ - Ibid ,p198

² - معتز بالله عبد الفتاح، "الديمقراطية العربية: بين محددات الداخل وضغوط الخارج"، المستقبل العربي، العدد 326، أفريل 2006، ص 19.

³ - محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومقارنها للعالم العربي، بيروت، مركز الوحدة العربية، 2004، ص 646-648.

⁴ - خليل العناني، "الشرق الأوسط الكبير"، مجلة السياسة الدولية، العدد 156، أفريل 2004، ص 100-101.

⁵ - نفس المرجع السابق، ص 98.

إضافة إلى أن هذه المشاريع تستهدف بالدرجة الأولى الدول العربية، فقد استند مشروع "الشرق الأوسط الأكبر" على إحصائيات عن العالم العربي فقط، ولم يورد إحصائيات عن الدول الأخرى المنضوية تحت الشرق الأوسط الكبير، أي أن المشروع موجه بالأساس للدول العربية.

كما أن مجالات الاتفاق بين المشاريع الأوروبية والأمريكية هو المجال الأمني – السياسي، إذ هناك توافق كبير بين الأوروبيين والأمريكيين في هذا السياق، حيث سيقومون بأدوار تكمل بعضها بهدف إعادة تشكيل البنية السياسية للشرق الأوسط:

- تركز الاستراتيجيات الأوروبية والأمريكية على إقرار وتعزيز الاستراتيجي القائم في الشرق الأوسط لصالح إسرائيل، ورفض أي مشروع من شأنه تعديل هذا الخل، فبعد ستة وثلاثين عاما، مازالت عملية السلام التي بدأها الأمريكيون سنة 1973 تراوح مكانها بدون نتيجة حاسمة.

- يتفق الاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة على عدم السماح لأي دولة في الشرق الأوسط، عدا إسرائيل، بامتلاك أسلحة الدمار الشامل، ونجد ذلك واضحا في المشاريع الأوروبية والأمريكية لضبط التسليح في الشرق الأوسط التي تسمح ببقاء أسلحة الدمار الشامل وتكنولوجيا الصواريخ التي يملكها إسرائيل، وفي الوقت ذاته منع انتشار هذه الأسلحة والتكنولوجيا إلى أي دول أخرى في المنطقة سواء الدول العربية أو إيران.

- يتفق الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة على أن إسرائيل يجب أن تتمتع بالتفوق الاستراتيجي على الدول العربية مجتمعة، وذلك كي لا تجد الدول العربية أي بديل آخر عن التفاوض مع إسرائيل انطلاقا من الشروط الإسرائيلية للسلام.

- يتفق الأوروبيون والأمريكيون على أهمية بناء ترتيب أمني جديد في الشرق الأوسط يشمل إسرائيل وتركيا ويرتبط بحلف شمال الأطلسي ويستثني جامعة الدول العربية¹، ففي كل التفاعلات متعددة الأطراف مع دول المنطقة يصر الأوروبيون والأمريكيون على استبعاد جامعة الدول العربية، على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي يتعامل مع دول شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية، وإفريقيا في إطار المنظمات الإقليمية التي تضم تلك الدول وهي "رابطة دول جنوب شرق آسيا"، و"المير كسور"، و"الاتحاد الإفريقي" وتعد مؤتمرات قمة دورية.

- يتفق الأوروبيون والأمريكيون على منع إيران من تطوير التكنولوجيا النووية: ولو للأغراض السلمية، وتقود الولايات المتحدة هذه المعارضة، كما قامت فرنسا، ألمانيا، وبريطانيا بتكوين "ترويكاً" من وزراء خارجيتها، زارت إيران وقدمت لها ما يشبه الإنذار لوقف تخصيب

¹ - ناظم عبد الواحد الجاسور، الأمّة العربية ومشاريع التفتيت، عمان، الأهلية للنشر والتوزيع، 1998، ص ص 70-71

اليورانيوم، وهو أمر تبيحه اتفاقية منع الانتشار النووي. وقد اتفق إيران مع الترويك على وقف مؤقت للتخصيب مقابل مدها بالتكنولوجيا النووية، ولكن الدول الثلاث لم تف بالالتزام وتحولت فيما بعد لقيادة الحملة الغربية في وكالة الدولية للطاقة الذرية ضد إيران.

في إطار هذه الأهداف المشتركة، هناك تقسيم للأدوار بين الأوروبيين والأمريكيين في البحر المتوسط الشرق الأوسط، طبقاً لهذا التقسيم، يختص الاتحاد الأوروبي بقضايا "الأمن اللين"، بينما تتعامل الولايات المتحدة مع "قضايا الأمن الصلب"، فكل مبادرات الاتحاد الأوروبي "مسار برشلونة" و"سياسة الجوار" تسعى إلى خلق الاستقرار والأمن عبر الظروف الملائمة للتعاون والتفاهم، وهذا ما يقصد بـ "الأمن اللين" "Soft Security".

أما الولايات المتحدة فإنها توفر "الأمن الصلب" "Hard Security" من خلال محاولات إعادة الهيكلة السياسية، خرائط الطريق، والغزو المسلح. ويكمل الدوران بعضهما، وهذا التكامل هو محصلة لمطلب أمريكي مؤداه، أن يبتعد الاتحاد الأوروبي عن القضايا السياسية للصراع العربي-الإسرائيلي ويقتصر دوره على "تسهيل" تنفيذ الدور الأمريكي.

بصفة عامة فقد قبل صانعو القرار الأوروبي مفهوم الدور الأوروبي المكمل، من منطلق أن سياسات الاتحاد الأوروبي لن تكون فعالة إذا تناقضت مع سياسة القوة العظمى والوسيط الرئيس في المنطقة.

أما في الجانب الاقتصادي فقد بذل ويبدل الأوروبيون والأمريكيون جهود مشتركة لدفع دول المنطقة في اتجاه تحرير التجارة والتحول الرأسمالي، لكن بمجرد تحرير التجارة بدأ التنافس الأوروبي-الأمريكي الاقتصادي بموجب نظام السوق والعلاقات الاقتصادية المعومة. بدأ هذا التنافس سنة 1993 عندما قدم الأمريكيون مشروعاً لإنشاء نظام للتعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ودعوا دول المنطقة إلى حضور المؤتمر الوزاري الذي عقد في "الدار البيضاء" سنة 1994 لصياغة مشاريع للتعاون الاقتصادي الإقليمي، وقد دعي الاتحاد الأوروبي إلى المؤتمر كمراقب، وقد رد على هذا باعتراضه على المقترح الأمريكي لإنشاء "بنك للتنمية في الشرق الأوسط" يقوم بتمويله جزئياً بعد أن أدرك الدور الهامشي المرسوم له في المشروع الشرق أوسطي.

استمر الفتور الأوروبي تجاه المشروع في المؤتمرات الثلاثة التالية التي عقدت في عمان سنة 1995، القاهرة 1996، الدوحة 1997، وقد انهار المشروع الاقتصادي الأمريكي الشرق أوسطي سنة 1997 بعد وصول حكومة نتانيا هو إلى السلطة في إسرائيل، وتراجعها عن التزاماتها

بموجب الاتفاقيات الفلسطينية الإسرائيلية، ووضوح نهاية الرابطة التي افترضتها بعض الدول العربية بإمكانية الوصول إلى تسوية سياسية عبر التعاون الاقتصادي.

بعد الغزو الأمريكي للعراق سنة 2003 جددت الولايات المتحدة مشروعها الاقتصادي في الشرق الأوسط، حيث اقترح الرئيس الأمريكي بوش إنشاء منطقة تجارة حرة بين الولايات المتحدة الأمريكية ودول الشرق الأوسط، وذلك إذا طبقت هذه الأخيرة عددا من الشروط أهمها تطبيق معايير منظمة التجارة العالمية، كما قدمت الولايات المتحدة مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط ومبادرة "الشرق الأوسط الأكبر" والتي شملت دمج إسرائيل اقتصاديا في المنطقة¹.

عندما أدرك الأوروبيون أن مصالحهم الاقتصادية في الشرق الأوسط ستهشم نتيجة المشروع الأمريكي الأول (التعاون الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا) تقدموا بمشروع "الشراكة الأوروبية-متوسطية" عبر سلالته الثلاث، الذي تمت الإشارة إليه في مراحل سابقة من البحث، والذي كان من أهدافه الاقتصادية إنشاء "منطقة تجارة حرة" (FAT) لتبادل السلع الصناعية بحلول سنة 2010².

تؤكد العديد من الدراسات أن مشروع الشراكة الأوروبية-متوسطية هو مشروع "شرق أوسطي" لدرجة كبيرة، لأنه سعى فيما سعى إليه إلى جمع العرب الراضين لإسرائيل، وإسرائيل في إطار اقتصادي ترعاه أوروبا، ومنه يمكن القول أن أهم نقطة مشتركة بين المشروعين الأوروبي والأمريكي هي سعيهما إلى دمج إسرائيل اقتصاديا في المنطقة³.

تجددت المنافسة الأمريكية-الأوروبية في المنطقة سنة 2003 على مستويين الأول شرق أوسطي والثاني شمال إفريقي، وقد تمثل التنافس على المستوى الشرق أوسطي كما اشرنا سابقا في الرغبة الأمريكية في إنشاء منطقة تجارة حرة مع الدول الشرق أوسطية، وهو ما يتعارض مع المشروع الأوروبي الذي سعى أيضا إلى إنشاء منطقة للتجارة الحرة في المنطقة ذاتها.

إن العلاقات الأوروبية الأمريكية معقدة وهي مزيج بين التنافس والتعاون حسب الازمات والمصالح، ووضع الولايات المتحدة الأمريكية غريب جدا في المنطقة فلا هي منخرطة تماما، ولكنها تتحكم في العلاقات الإسبانية-المغربية والإسرائيلية-العربية من جهة أخرى.

ومع ذلك فلا وجود لشراكة استراتيجية بين أمريكا والمغرب العربي (مسار مغاربي - أمريكي)، بل هناك توظيف آني، فهي بحاجة إلى المغرب وتونس في عملية التطبيع حتى لا تخص

¹ - ناظم عبد الواحد الجاسور، مرجع سابق، ص 644.

² - Nicol Gnesotto, la puissance et l'Europe, paris , presses de sciences po ,1999 ,op ,cit ,152.voir aussi ,Françoise Germain-Robin ,op ,cit ,p.200.

³ - عبد اللطيف علي المياح، حنان علي الطائي، الاستراتيجية الإسرائيلية تجاه الخليج العربي، عمان، دار مجدلاوي، 2002، ص 187-191.

فقط المشرق ودول الطوق بل الدول العربية ككل، واعتمادها عليه هو محاولة أمريكية لتغطية انتكاسات في المشرق في إطار لعبة خطيرة جدا.

إن طبيعة المدركات الأوروبية للمغرب العربي هي التي تحدد السياسات الأوروبية تجاهه، ويبقى الحوض الغربي هو الموجه لها، عكس أمريكا التي يتحكم الحوض الشرقي في توجيه مصالحها، وتعترف أمريكا عمليا بتقاسم الأدوار مع أوروبا، فهي تتمتع بهيمنة في الشرق وحصرية في إدارة شؤون الشرق الأوسط، وتطلق يد الاتحاد الأوروبي في الحوض الغربي للمتوسط لاستخدامه أكثر من تقاسمه. فمن خلال تطوير مسارات ثنائية قوية مع الجزائر وليبيا، وكان الولايات المتحدة الأمريكية تجهض أي مجهود أوروبي خاصة مع دول مرتبطة ارتباطا وثيقا بالاتحاد الأوروبي (كالمغرب العربي مثلا)، وهو ما يثير حفيظة الأوروبيين .

الاختراق الأمريكي القوي في الخليج سيكون مانعا لأي إطار إقليمي أوروبي، ويجبر الاتحاد الأوروبي لتبني هياكل معينة للمتوسط والخليج، ثم أن الوضعية الحالية الغير مفضلة جزئيا للولايات المتحدة بسبب الفشل في العراق، وسوء الفهم الذي يحبط بالحرب على الإرهاب، بالإضافة إلى العلاقات المتوترة مع إيران (بسبب الملف النووي).

كلها عوامل يمكن أن تمثل فرصة للاتحاد الأوروبي لزيادة اشتراكه في المنطقة، كما أن قبول العضوية النهائية لتركيا في الاتحاد الأوروبي، سيمثل وصلة أرض مباشرة إلى المنطقة، وسيسمح للاتحاد بحضور أقوى في مناطق الخليج والشرق الأوسط¹.

يتضح مما تقدم أن المسار المستقبلي للتنافس الأوروبي -الأمريكي- سوف يكون له انعكاسات على المنظومة الأمنية للدول العربية المتوسطة والشرق أوسطية، التي تسعى كل قوة إلى احتوائها في إطار الترتيبات الجارية لإقامة نظام دولي جديد، حيث اتضح أن ما ترمي إليه الولايات المتحدة الأمريكية ودول الاتحاد الأوروبي ليس حل مشاكل المنطقة المتوسطة وإيجاد حلول عاجلة لها، وإنما إدخال المنطقة العربية في أحلاف عسكرية وأمنية واقتصادية تبقيها تابعة للقوى المتنافسة على المنطقة امنيا وعسكريا واقتصاديا.

الفقرة الثانية: التبعية الأمنية الأوروبية لحلف الشمال الأطلسي

أنشئ حلف شمال الأطلسي (NATO) في سياق الحرب الباردة انطلاقا من فرضيات تتعلق بمفهوم الأمن الأوروبي، وتتلخص في ضرورة التحالف العسكري لمواجهة الخطر السوفياتي نظرا

¹ - Telmo J.Viera , "EU Security Discourse ,Great....NG new REGIONAL Boundaries in the Mediterranean and Gulf Region", perception Summer 2006 ,p.24.

لعدم قدرة أوروبا للدفاع عن أمنها منفردة، وإن الولايات المتحدة الأمريكية هي الدولة الوحيدة القادرة على تأمين الردع النووي لحماية أوروبا.¹

حيث كان البناء الأمني الأوروبي أثناء فترة الحرب الباردة مسنداً عن طريق ممثلين رئيسيين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي)، فكل منهما قاد منظمة دفاع جماعية ضد الكتلة المنافسة، تمثلت في منظمة حلف شمال الأطلسي (NATO)، وحلف وارسو (Warsaw Pact)، في حين اقتصر الدور الأوروبي في الاشتغال من حين لآخر في المحادثات، منذ 1975 في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (CSCE). وكانت هناك منظمات اقتصادية أخرى بشكل خاص مثل: مجلس المعونة الاقتصادية المتبادلة (كوميكون COMECON) الذي جمع الدول الاشتراكية، الجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC)، منظمة الدفاع الخاملة (اتحاد أوروبا الغربية WEU) التي نشأت عن معاهدة بروكسل 1948، ولكنها كانت محدودة بالنسبة لقابليتها العملية.²

هذا النظام الثنائي القطبية الذي كان بسيطاً ومستقراً نسبياً انهار بالكامل بعد سقوط جدار برلين في 9 نوفمبر 1989، وانهار الاتحاد السوفياتي في ديسمبر 1991، وتبعاً لهذه الأحداث، كان الحل المنطقي هو إنهاء منظمة الناتو مما يجعل مؤتمر الأمن والتعاون (CSCE) حجر زاوية العلاقات الأمنية في المنطقة المتوسطة مستنداً على مبادئ "ميثاق هلسنكي" 1975 بسلاله الثلاث التي أعطته نشاطاً واسعاً جداً، ثم تبني (CSCE) "لدستور باريس: لأوروبا جديدة" في نوفمبر 1991 عن طريق تبني مفهوم استراتيجي جديد. وهكذا بدأ الطريق لتحويل المؤتمر إلى منظمة مع تشديد خاص على "السلة الإنسانية".

لكن تغير الهوية مع نهاية الحرب الباردة، كان واضحاً بأن جماعة الأمن في المنطقة الأطلسية الشمالية كانت قد أكملت عن طريق جماعة سياسية انعكاسية في البيئة الأمنية³ فمُنظمة الناتو كجماعة أمن تعددية كان من المفترض أن تكون إحدى الطرق الأكثر فاعلية لإنتاج الأمن والاستقرار والديمقراطية في بيئة الأمن ما بعد الحداثية⁴، وهكذا فإن بقاء منظمة

¹ - محمد حسون، "استراتيجيو حلف الناتو الشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد 1، 2008، ص 429.

² - Francisco J. Ruiz, "Architectures: Evolution Current Situation and Prospects", in: Strategic Panorama, IEES.ES Working Group, Number 09/10, 2010/2011, p.67.

³ - Veronica M. Kitchen, Identity Change in the Atlantic Security Community, Security Dialogue, Vol.40, N°1 February 2009, P.104.

⁴ - Holger Molder, NATO Role in the poste Modern European Security Environment, Cooperative Security and Experience of Baltic Sea Region, Baltic Security & Défense Review Vol.8, 2006, p.7.

الناو بعد نهاية الحرب الباردة كان له علاقة بالطريقة التي دافعت فيها عن صلتها المستمرة¹ كآلة مفضلة للعمل الدولي.

بالمقابل عانى تطور البناء الأمني الأوروبي منذ نهاية الحرب الباردة من قلة الرؤية الشاملة للمنطقة الأوروبية - أطلسية كفضاء امن وحيد الذي يواجه أخطار وتهديدات الأمن المشتركة، ويتطلب في الوقت ذاته كل الممثلين الرئيسيين سواء الدول الفردية أو المنظمات الدولية، مع أكبر قدر ممكن من التنسيق لمعالجتها².

فيما أعادت منظمة الناو اختراع نفسها في قمة روما 1990 بوصفها جزءا من مفاوضات معقدة بين الغرب والاتحاد السوفياتي بشأن توحيد ألمانيا وعضويتها فيه، وأعيد تشكيل الحلف بإستراتيجية توسعية جديدة تشمل 19 دولة في أبريل 1999، فأصبحت دول أعضاء سابقة في حلف وارسو(*) أعضاء في منظمة الأطلسي³.

واصلت منظمة الناو واقعا لعب دور مركزي في 1992 بعد تبني المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف (SC) الذي تبناه في قمة واشنطن 1991 ن ويتمثل هذا المفهوم في بعدين رئيسيين:

- **الأول:** عدم تقييد تحركات الحلف بقرارات من مجلس الأمن، حيث يمكن أن يعمل في أي مكان من العالم دون الحاجة لاستصدار قرار من المجلس.
- **الثاني:** انتقال الحلف من نهمة الدفاع عن الفضاء الأطلسي كمجال جغرافي رئيسي للحلف، إلى تحالف دفاعي عن مصالح شركاء وأعضاء الحلف عبر العالم كله، بمعنى تجاوز القيود الجغرافية في عمل الحلف.

في أوروبا نفذت عملية بنائها باستعمال منهج وظيفي لتكامل تقديمي من حيث تطوير قدرة واحدة تقود لتقدم الآخرين، وبقيت المراحل المتعاقبة للتعاون - التكامل - التنسيق تحت إشراف العملية ما بين الحكوماتية "Intergovernmental"، والتغيرات في البيئة كانت المحفز آنذاك لـ 12 عضوا من أعضاء الجماعة الأوروبية لتضمين نوع السياسة الأمنية والخارجية في الاتحاد المستقبلي، وبعد أن افتقر المجلس الخاص في دبلن (28 أبريل 1990) إلى رأي مشترك على مجال سياسة خارجية وأمنية مشتركة (CFSP) الذي يجب أن يكون، جاء مجلس روما في ديسمبر

¹ - Ibid ,p 105.

² - Francisco J. Ruiz.op cit ;p.67.

³ - ليلي مرسى ، **حلف شمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة** ، الإسكندرية ، دار الجامعة الجديدة للنشر ، 2001 ص 316. انظر أيضا: محمد حسون "الإستراتيجية التوسعية لحلف الناو وأثرها على الأمن القومي العربي" ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد 2، 2010، ص 333

الذي أعطى الحافز لمؤتمر ما بين الحكومات على الاتحاد السياسي الذي أدى لانعقاد قمة ماستريخت وتوقيع معاهدة الاتحاد الأوروبي (TEU) في أوائل 1992، التي أكدت أن سياسة الاتحاد الأوروبي ستحترم التزامات بعض الدول الأعضاء تحت معاهدة حلف الأطلسي، وتكون متوافقة مع الأمن المشترك وسياسة الدفاع المؤسسة ضمن ذلك الإطار وبذلك تؤسس تبعية السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP) إلى منظمة الناتو وقللة الرغبة لتشغيل بديل أوروبي بشكل خاص.

إدارة الرئيس بوش (الأب) كانت غامضة حسابيا حول تطوير هوية دفاع وامن أوروبية (ESDI)، بينما جهود أوروبا لتطوير هذه الهوية رحب بها ضمن منظمة الناتو، وحذر الأمريكيون حلفائهم حول محاولة خلقه بإعادة تعريف أو تحديد دور منظمة الناتو، أو إلحاق منظمة اتحاد أوروبا الغربية إلى المجلس الأوروبي. ويظهر جليا أن هذا الموقف المتناقض كان الميزة الثابتة حتى الوقت الحاضر والذي يعني باختصار أن الولايات المتحدة تشجع تطوير القدرات العسكرية الأوروبية ولكن ضمن منظمة الناتو¹ كهيكل علوي وحيد.

فالعلاقة المعقدة بين أوروبا وحلف الأطلسي² نتج عنها ما يسمى بعقدة الهوية الدفاعية التي تربط في النقاش في الأوساط الأطلسية المتعلق بتقاسم الأدوار بين الحلف وأوروبا عبر منظمتهما الأمنية الوحيدة وهي "اتحاد أوروبا الغربية"³.

الأزمات الرئيسية التي واجهت البناء الأمني الأوروبي في فجر القرن الواحد والعشرين نجمت عن النزاع المسلح المتسبب عن تفكك يوغوسلافيا والاتحاد السوفياتي، فكانت حرب العشرة أيام في سلوفينيا، وبداية الحرب في كرواتيا، التي جذبت الانتباه إلى عدم قابلية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (CSECE) لمنع التضارب أو إدارة الأزمة على الرغم من تنشيط آلياته الوقائية، وإلى الفشل الذريع لمنظمة اتحاد أوروبا الغربية (WEU) بعد إرسالها قوة عسكرية للمنطقة لحماية المراقبين المنتشرين، ثم عرضها لأصولها البحرية في 1992 لدعم الحظر الذي فرضته الأمم المتحدة (UN). وما أصبح واضحا في يوغوسلافيا أن الهندسة الأمنية الأوروبية جديدة جدا لان تدير النزاع، كما كانت الأزمة كتهديد لمصادقية منظمة الناتو واختبار لقدرات مؤسسات أمن الجماعة الأطلسية⁴، خاصة بعد أن كان عمل منظمة الناتو والجماعة الأوروبية رمزيا في المنطقة الجغرافية لاتحاد السوفياتي، إضافة إلى الدور المحدود لمنظمة الأمن والتعاون

¹ - Frances g. Burdwell and others, « **Transatlantic Transformation : Buuilding a NATO –EU Security Architecteur** » Policy paper. March 2006.p22.

² - Stefano Silvestri. Nicole Gnesott & Alvaro Vasconcelos. « Decision –Making and Institution » in laurence Martin & John (eds). Towards a Common Defence Policy . Paris . The Institute for Security Studies of WEU. 1995 P 22.

³ - عبد النور بن عنتر ، "الدفاع الأوروبي والأمن العربي"، شؤون الأوسط ، العدد 31 ، سبتمبر 1997 ، ص 30.

⁴ - Veronica M Kitchen , Op.Cit,P 109.

في أوروبا الذي اقتصر على عرض الوساطة التي لم تؤدي إلى تفادي الأزمات وانتشار مهمات المراقب الصغير.

في 1995 تدهورت الحالة في البوسنة بمذبحة المدنيين في الصرب "Srebrenica" وقصف سوق سراييفو، الذي قاد منظمة الناتو لبدء "قوة مدروسة" في 30 أوت، استهلتها بضربات جوية ضد الأهداف الصربية مددت إلى 20 سبتمبر، وانتهت اتفاق "دايتون" "Dayton Accord" الموقع في 14 ديسمبر من نفس السنة. ما اثبت أن استعمال الأصول العسكرية لمنظمة الناتو كان قادرا على وضع حد للقتال بعد 3 سنوات من المحاولات غير المجدية للمجموعة الدولية.

نتائج هذه الأحداث هي تقدم منظمة الناتو نحو تكامل البلدان الأوروبية الشرقية بخلق "الشراكة من أجل السلام" (PFP)¹، وإيجاد تعريف للإطار الرسمي للعلاقة بين الولايات المتحدة (US) ومنظمة اتحاد أوروبا الغربية (WEU) الذي لعب دورا رئيسيا في المفاوضات ودمج ما يسمى "بمهمات بترسبرغ" "Petersberg Task" إلى مجال السياسة الخارجية والأمنية المشتركة (CFSP).

عدم قابلية الاتحاد الأوروبي للتصرف بفاعلية أثناء الحرب البوسنية كان الدرس المفيد للمبادرة الفرنسية والبريطانية في قمة سانت مالو "Saint Malo" 1998 إلى أن ظهرت سياسة الدفاع والأمن الأوروبية (ESDP)، وصدقت من قبل المجلس في جوان 1999، بهدف انجاز الاتحاد الأوروبي (EU) لقدرة للعمل المستقل ذاتيا²، وتأسيس مدى المهمات العسكرية المعقولة والأهداف الحاسمة للقابليات، وكهدف أولي القدرة على تنفيذ مهام بترسبرغ خاصة بعد اقتناع الأوروبيين في البلقان بأن تأسيس سياسة خارجية مشتركة (CFSP) لابد أن يدعم بقدرات تتضمن القوة³.

وبعد أحداث 11 سبتمبر 2001، عقدت قمة براغ لحلف الناتو في 21 و22 نوفمبر 2002⁴، التي شهدت تحولا نوعيا في إستراتيجية الحلف حتى يكون قادرا على الرد على التهديدات الجديدة التي ظهرت، وقد اتخذت العديد من القرارات الرئيسية خلال القمة، هدفت إلى إعادة توجيه مهام المنظمة العسكرية للحلف، وكذلك إنشاء قوة عسكرية خاصة للحلف تسمى "قوة حلف الناتو للرد السريع"، التي لها القدرة على الانتشار السريع في اتجاه الساحة الخارجية، وفي كافة

¹ -Ibid.P105.

² - Francisco J. Ruiz. Op.Cit.P79

³ - Frances g.Burdwell and others Op.Cit.P5

⁴ - "NATO , **Prague Summit Declaration** ". Press Release . N°127 . 21 November 2002. <http://nato.int/docu/pe/2002/p02-127e.htm>

أرجاء العالم ليس فقط داخل أوروبا، كما كان الانتقال من مفهوم "الردع والاحتواء" إلى مفهوم "العمل الوقائي"، باعتباره مفهوما مركزيا في المنظومة الفكرية الإستراتيجية للولايات المتحدة.

ظهر عدم التكافؤ الواضح في جهود الدفاع بين الولايات المتحدة وحلفائه الأوروبيين المدعو "بفجوة القابليات"، خاصة الفجوة التكنولوجية بين الحلفاء في 2001، وبين الولايات المتحدة وأعضاء الائتلاف للحرب العالمية على الإرهاب (GWOT) الذي تضمن دولا بقدره عسكرية صفر، مثل توغا وكوستاريكا. لقد حذر جورج روبرتسون أمين عام الحلف الأطلسي على هامش مؤتمر "ميونيخ الأمني" الذي عقد في فيفري 2002 من أن التكنولوجيا الحديثة للولايات المتحدة جعلت حلفاءها يتخلفون وراءها، وصارت تمثل تهديد المستقبل وتماسك الحلف، وأضاف في تصريح له لصحيفة (فرانكفورتر) أن: "هناك خلا في التوازن داخل الحلف اتضحت بشكل كبير من خلال الهوة بين قدرات لولايات المتحدة وقدرات حلفائه في الحرب الأفغانية، وان تلك الاختلافات كانت أكثر وضوحا عنها في حرب كوسوفو عام 1999¹.

ووفقا لذلك، في 2001 أكد خافيير سولانا أن المشاكل التي تظهر بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة هي اعتبار لقرارات الإدارة الأولى لبوش (ضعف تحرير التجارة، وفشل التصديق على بروتوكول كيوتو Kyoto Protocole) لتكون السبب للمواقع المتباعدة بينهما، بالرغم من انه أضاف أن الاختلافات كانت خطابية أكثر منها حقيقية².

في سبتمبر 2002 اقترح وزير الدفاع دونالد رامسفيلد (Donald Rumsfeld) اقترح تصميم قوة رد سريع متحالفة للمنظمة (NRF)، وكان إعلان تأسيسها في قمة الناتو في براغ. كل هذه التغيرات مع المفهوم العسكري للدفاع ضد الإرهاب كانت خطوات في الاتجاه الصحيح استهدفت إعادة تكييف التحالف، لكنها محدودة في المجال بسبب الفجوة في الترابط عبر الأطلسي أثناء التحضير لاحتلال العراق 2003³، حيث وصلت الأزمة بين الحلفاء القمة أثناء تصعيد التوتر قبل احتلال العراق، تطور إلى المجابهة المفتوحة ضمن مجلس الأمن بين أولئك الذين دعموا استخدام القوة ضد صدام حسين "Saddam Hussein" مثل (المملكة المتحدة، الولايات

¹ - حسام سويلم، "خلافات الناتو وانعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط"، السياسة الدولية، العدد 148، المجلد 37، افريل 2002، ص 192.

² - Francisco J. Ruiz. Op.Cit.P83

³ - Michael Sturmer, "What Strategy for the Greater Middle East ?A European Perspective ". In :Michael Sturmer. Steven Simon . Irina Zvyagelskaya .What Strategy for the Greater Middle East ? What is the situation? EST Working Paper.N°15 December .2003. p4

المتحدة، واسبانيا)، وأولئك الذين أرادوا إعطاء وقت أكثر للتفتيش مثل (فرنسا وألمانيا)، وبدأ الاحتلال في 20 مارس 2003، بدون قرار جديد لتعزيز قرار "1441:ك 20 نوفمبر 2002. تبني الاتحاد الأوروبي إستراتيجية الأمن الأوروبية (ESS) التي أعلن عنها في بروكسل 12 ديسمبر 2003، التي أدت غرض تنسيق معايير البلدان التالية للالزمة المثارة باحتلال العراق، كما أدرجت الوثيقة بالإضافة إلى التهديدات الخمس للأمن الأوروبي، الثلاث أهداف إستراتيجية للاستجابة لهذه التهديدات، والنتائج الأربع لأوروبا لتكون أكثر تعاونية، أكثر تماسك وأكثر قدرة ونشاطاً، على الرغم من المحددات الأساسية في الإجماع الذي أحدثته، لذا فقد أثارت إستراتيجية الأمن الأوروبية الاهتمام وألقت الضوء على التصرف الأوروبي في قضايا الأمن وتوجيه قيادته، وكانت عملياً الإشارة الأساسية لتقريب كل المبادرات التي استهدفت توسيع وتعميق سياسة الدفاع والأمن الأوروبيين (ESDP)، ويتضمن ذلك المهمات الدولية التي بدأت في 2003¹. في 31 مارس 2003 أطلق الاتحاد الأوروبي أول عملية عسكرية له "EUFOR Concordia"، انتهت هذه العملية 31 ديسمبر 2003 وتليت بنقل عملية الناتو في البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي (EUFOR Althea) في أبريل 2003، ثم قرر الاتحاد إطلاق العملية العسكرية المستقلة الأولى له، "عملية آرتيميس" "Artimis Process" في جمهورية كونغو الديمقراطية في جوان 2003².

كما أعاق عمليات توسيع 2004 للاتحاد الأوروبي ومنظمة الناتو بانضمام 10 دول إلى الاتحاد الأوروبي، و7 دول إلى الناتو³، العلاقات الإستراتيجية بينهما إلى حد التوقف تقريباً، وبشكل خاص موافقة انضمام قبرص للاتحاد، أما منظمة الناتو فقد ركزت جهودها على قوة مساعدة أمنية دولية (ISAF) في أفغانستان، واهتمامها على العراق ما بعد الحرب، لكن التدهور في حالة الأمن التي تلت نهوض تمرد طالبان في 2006 سبب احتكاكاً عرضياً بين الحلفاء على قليل من الالتزام والقيود التي فرضت على الفرق الوطنية في أداء نشاطاتها⁴.

من جهته، الاتحاد الأوروبي واصل تطوير سياسة الدفاع والأمن الأوروبية (ESDP)، وابتكر مفهوم "مجموعات مقتتلة" في فيفري 2004، وتأسيس وكالة الدفاع الأوروبية^(*) (EDA)، لكن لم تكن البيئة السياسية التي طورت فيها ESDP الأكثر ملائمة، وتدين إلى الفشل للتصديق على المعاهدة الدستورية الفرنسية والهولندية في 2005، بالإضافة إلى أن المنطقة التي عانى فيها البناء الأمني الأوروبي أكثر التدهور كان في العلاقة العامة بين الاتحاد الروسي والغرب.

¹ - Francisco J. Ruiz , Op.Cit.P88.

² - Sally McNamara . " The European Security and Défense Policy : A Challenge to the Transatlantic Security Alliance ", Background .N°2053 ,18 July 2007, pp.5-6

³ - بال دانوي، وزدزسلة لاتشوفسكي، "الأمن والمؤسسات الأوروبية"، من الكتاب السنوي : التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005، ص 121.

⁴ - Francisco J. Ruiz , Op.Cit,P 88.

في أوت 2008 الأزمة الجورجية أظهرت أخطار وتهديدات الأمن الأوروبي-أطلسي لا تأتي فقط من المناطق البعيدة مثل جنوب الصحراء الإفريقية أو جنوب آسيا لكن أيضا من الداخل. خدم هذا الدرس المفيد العلاقات بين الممثلين الرئيسيين للعودة إلى المسار ومعالجة نواقص الهندسة الأمنية التي تطورت فيها كل منظمة بشكل مستقل، مما أعطى شكلا لنظام عاطل بوضوح.

نصر أوباما: Obama" في الانتخابات الأمريكية في 4 نوفمبر 2008 كان نقطة تحول رئيسية ملحوظة، فأحد إجراءاته الأولى كرئيس كانت إعادة علاقاته مع روسيا بالتزامن مع فترة تغييرات هامة في منظمات الأمن الإقليمية.¹

وفي المقابل وافق الاتحاد الأوروبي في 11 ديسمبر 2008 على تقرير تطبيق إستراتيجية الأمن الأوروبية المؤهلة لتزويد الأمن في عالم متغير "Security Strategy; Providing Scurity in a Changin World European" التي ذكرت التهديدات الجديدة للأمن: الهجمات على الانترنت، الأمن الطاقوي، وتغير المناخ²، وذكرت إن الاتحاد الأوروبي ومنظمة الناتو يجب أن يعملوا شراكتهم الاستراتيجية للتعاون الأفضل في إدارة الأزمات.

في 4 أبريل 2009، بعد قمة "Strasbourg-Kehl" أصدرت منظمة الناتو الإعلان على "أمن التحالف" الذي يصرح بأن منظمة الناتو تدرك أهمية دفاع أوروبي أكثر قدرة وأقوى ويرحب بجهود الاتحاد الأوروبي وتقوية قابليته وقدرته للاستجابة لتحديات الأمن المشتركة.

كما دخلت اتفاقية ليزبن الجديدة "The New Lisbon Treaty" حيز التنفيذ في ديسمبر 2009، التي أحدثت تغييرات هامة في البناء الأمني الأوروبي، بتجهيز الاتحاد الأوروبي بالآلات الإبداعية لعمله الخارجي وبشكل محدد في سياسة الدفاع والأمن الأوروبية (ESDP)، التي جاءت تحت اسم سياسة الأمن والدفاع المشتركة (CSDP) التي ستتضمن التأطير التقدمي كسياسة دفاع اتحاد مشتركة.³

ومن جهتها منظمة الناتو في قمته السنوية في العاصمة البرتغالية في 19/20/نوفمبر 2010 تبنت مفهوما استراتيجيا جديدا لاستبدال ذلك الذي كان في 1999، أما بالنسبة لمهام منظمة الناتو فيدرج المفهوم الاستراتيجي ل2010 ثلاثة مهام هي: الدفاع الجماعي، إدارة الأزمات، والأمن التعاوني، وهذا الأخير يشمل: مهام الشراكة والأمن المعروضة في نسخة 1999، الذي يستبدل الدفع الجماعي بالردع، ويبقى الدفاع وإدارة الأزمات بدون تغيير.

¹ - Jim NICOL , " Coordinator Russian Political .Economic and Security Issues and US Interests " CRS Report for Congress.1 Februry2011.p26

² - " تقرير حول تطبيق الإستراتيجية الأمنية الأوروبية : توفير الأمن في عالم متغير " ، بروكسل ، 11ديسمبر 2008 ص3-5.
<http://www.consilium.europa.eu/uedocs/cms UPOAD/081205 ARESSR EPORTFINAL>

³ - Francisco J. Ruiz. Op.Cit.P 92.

في نفس السياق الزمني وفي محاولة للتغلب على أزمته المستوطنة نظمت منظمة الأمن والتعاون (OSCE) في 1 و2 ديسمبر 2010 قمته في كازاخستان الجمهورية السوفياتية كسابقة أولى لتحمل رئاسة المنظمة، وهي القمة الأولى التي تحدثت على مستوى دولي /حكومي منذ تلك التي حدثت في اسطنبول 1999، ما اعتبر نجاحا يستحيل نكرانه لإلهابه ولو جزئيا على الأقل ما يسمى " بروح هلسنكي ". وتمخض عنه إعلان آستانا التذكاري نحو جماعة أمنية، الذي كان مبالغا فيه على التعليمات الأساسية لتنفيذ عمل منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في المستقبل القريب، ف مسعاها لتحرير أورو-أطلسي ديمقراطي وغير قابل للقسم، وجماعة أمنية أوراسية تمتد من " Fancouer " إلى " Vladivostok "، مترسخة في المبادئ والأهداف المشتركة بمقاربة امن ثلاثية مصورة بالمنظمة منذ بدايتها، وتواصل التزويد لمنتدى إقليمي فريد لتأسيس إجراءات بناء الأمن والثقة (CSBMs)، كما يرحب الإعلان بالمبادرات الأخرى مثل: الاقتراح الروسي لمعاهدة أمن أوربية جديدة في إطار عملية كورفو " Corfu Process " التي تهدف لمنطقة أورو-أطلسية والروسية تكون متحدة وخالية من خطوط التقسيم والنزاعات، مجالات التأثير والمناطق بمستويات مختلفة من الأمن¹.

بينما نجحت منظمة الناتو في إبقاء موقعها المركزي في بناء الأمن الأوروبي تمتعت بالشرعية الأعظم منذ نهاية الحرب الباردة، كما اثبتت قدرتها مرتين في البلقان أين تطلب التدخل العسكري، الذي هي فقط قادرة على ضمانه بفاعلية، وأثبتت قوتها على إدارة حربين في آن واحد (في العراق وأفغانستان). ورغم هذه الحروب في العراق وأفغانستان والأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة يوصلان وضع إجهاد كبير على الجيش والاقتصاد الأمريكي، ويقوض مصداقية وشعبية أمريكا حول العالم إلا أن الولايات المتحدة تواصل استخدام تأثير وقوة عالمية لم يسبق لها مثيل على الرغم من هذه النكسات².

في حين عرف الاتحاد الأوروبي كمؤسسة تفضيل استعمال آليات "القوة الناعمة" Soft Security، التي أعطت الأولوية لتأسيس القدرات العسكرية اللازمة، لكن مع التشديد على ضرورة القابليات المدنية المتعلقة بإدارة الأزمات. ما دفع المراقبين الأمريكيين إلى وصف المقاربة الأوروبية الجماعية بأنها "لينة"، فهم يرون أنها قادرة على إيجاد الأمن عبر وسائل سياسية واقتصادية متنوعة تلقى إجماع بين الدول الأعضاء، ولكنها تفشل عندما تواجه بمشكلات تتطلب انحيازا واضحا واستخدام القوة³.

¹ -Ibid.pp 94-95.

² -Lawrence Korb Sean Duggan .Laura CONLEY , " Integrating Security Preparing for the National Security Threats of the 21st Center for American Progress Defining US National Security Objective", November 2009 ,p7.

³ - R-Kagan, « Power and Weaknes ». POLICY Review N°110 ; June-July 2002.
http://Policy review .org/JUN02/kagan -print .html .

ولذلك فقد تلخص الدفاع الإقليمي لأوروبا في أن تبقى ضمن مدى بصر منظمة الناتو وتطوير إدارة الأزمات مدنيا. كما أن الولايات المتحدة من جهة مساندة لسياسة أوروبية للأمن والدفاع من خلال سياستها الرسمية، ولكن مواقفها مشكلة فرصة للعمليات الأوروبية المستقلة، لذلك يجب أن تتجاوز الموافقة بان قيادة أوروبية لعملية: برلين زائد (Berlin Plus) يجب أن يكون عندها وصول إلى أصول منظمة الناتو¹.

وبشكل محدد، فالتحالف الأطلسي مازال يعمل كعذر للأوروبيين للتهرب من مسؤولياتهم الإستراتيجية، وتفويض أمنهم الإقليمي الخاص، والاستقرار العالمي إلى الولايات المتحدة²، ورغم أن الاتحاد حذا حذو منظمة حلف الأطلسي في أوائل التسعينات، وتكيفت مع التحديات الجديدة للأمن الأوروبي، إلا أن جدول أعمال الأمن الأوروبي معلق في صنع الأمن الذي يغلب عليه قلة التنسيق، والتحويل البطيء والمتعارض في أغلب الأحيان، والمصالح بين الناتو والاتحاد الأوروبي قوضت قدرة أوروبا للتصرف في الوقت المناسب لفض النزاعات³.

المطلب الثاني: معضلة العلاقات الأوروبية الروسية والإشكال اليوناني التركي

الفقرة الأولى: معضلة العلاقات الأوروبية الروسية

ربما لم يعرف التاريخ دولة كروسيا فتنت بالتوسع الجغرافي والتمدد الجيوسياسي فهذه الدولة غيرت ثوبها الجغرافي وبدلت حدودها مرات خلال الألف سنة الماضية، وكل مرة كانت روسيا تتقدم إلى مناطق أكثر عمقا وتتماشى مع شعوب وحضارات أكثر تنوعا فتضم داخل أسوارها الحديدية مئات الملل والنحل ومئات أخرى من اللغات، ولعله لهذا السبب يمكن استحضار روسيا في الخريطة الذهنية كمفهوم "مكاني" لا "قومي"⁴.

لقد ورثت روسيا التركة الدولية للاتحاد السوفياتي بما في ذلك مقعده في مجلس الأمن وسفاراته بالخارج، دون أن ننسى أيضا ترسانته النووية، وأدوات نقلها والصواريخ عابرة للقارات، ومن هنا جاء المأزق وهو كيف يمكن صياغة مركز دولي جديد لروسيا يتفق مع قدراتها العسكرية ويعترف بضعف اقتصادها وبأنها قد هزمت في الحرب الباردة⁵، هذا الواقع الجديد الذي أفرزته نهاية الحرب الباردة وانحيار الاتحاد السوفياتي، الذي أدخل الدولة الوراثة في حالة من تفكك

¹ - Frances G.Burwell.&.op cit.22.

² -Nicole Gnessotto &Other, « **Reshaping EU-US Relations »A Concept PAPER**, Paris Brussels. 2009/2010.p.13

³ - Roberto Dominguez, « **European Security Governance ;NATO and EU » 11th Biennial of the European Union Studies Association** . los Angeles .23-25 April2009 ,p1.

⁴ - عاطف معتمد عبد الحميد ، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي ، أزمة القوة انتقالية ، الدار العربية للعلوم، ناشرون، بيروت ، لبنان ، 2009، ص 7.

⁵ - محمد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، السياسة الدولية، العدد 170، أكتوبر 2007، المجلد 42، ص 40.

المؤسسات وحالة من السيولة الشاملة والاختراق الخارجي مما يستدعي ويستوجب: صياغة وبناء منظور جديد للتعامل الدولي الروسي، وإعادة بناء أجهزة صنع سياسة خارجية جديدة.

بدأت موسكو بتنفيذ خطة تعيد إليها مكانتها الدولية وحضورها العسكري فأعادت إحياء الطلعات الجوية الإستراتيجية فوق المحيطات وأجرت البحرية الروسية مناورات ضخمة في المحيط الأطلسي في عرض للقوة هو الأكبر منذ 20 عاما، معيدة تقليدا قديما كما أنها أعادت الزيارات التقليدية التي كان يقوم بها الأسطول الروسي الكبير إلى موانئ الدول الحليفة فقام الأسطول بزيارة فنزويلا، ونيكاراغوا وكوبا¹.

فقد حرصت دول الاتحاد الأوروبي على تكثيف مجالات التعاون مع موسكو وتطويرها على النحو الذي يجعل من روسيا شريكا كاملا للاتحاد الأوروبي وهذا ما أكد عليه خافيير سولانا في مطلع 2000 حينما صرح أن الاتحاد الأوروبي يسعى إلى المزيد من التعاون مع روسيا الاتحادية والوصول إلى مستوى المشاركة الإستراتيجية يضمن للجانبين مصلحة مشتركة في الحفاظ على الأمن والاستقرار في أوروبا وجميع أرجاء العالم².

يساعد الموقع الجغرافي المتميز لروسيا في جعلها دولة أوروبية أسيوية في آن واحد، فلقد أضحي توحيد أوروبا التدريجي معضلة لروسيا في الوقت الذي تمثل فيه روسيا معضلة أيضا للاتحاد الأوروبي³ فالاتحاد الأوروبي يميل إلى الانقسام لدى التعامل مع روسيا وذلك لكون المصالح الوطنية والمخاوف الأمنية الخاصة بدول الاتحاد تعيق انتهاج مقاربة مشتركة تجاه روسيا وخاصة في مجل الطاقة، فقد كان من المستحيل التنسيق في هذا المجال لوجود علاقات ضمنية بين بعض دول الاتحاد وروسيا، ولتباين درجات اعتماد هذه الدول على مصادر الطاقة الروسية.

واستمرت روسيا في 2004 في مواجهة تحديات أمنية مثل الإرهاب ليس فقط في المناطق المجاورة أو المتاخمة وإنما حتى في موسكو، كما أن روسيا لا تزال تتخبط في حل الصراع الدائر في السنينات، لافتقارها إلى فكرة واضحة بشأن حل بالرغم من كل هذا فإن روسيا الاتحادية تملك معالم الدولة الكبرى على مستوى الجغرافية السياسية فهي أكبر دول العالم مساحة وتمثل المرتبة الثامنة في أكبر دول العالم سكانا ولديها موارد طبيعية وبنية شاسعة الانتشار ويندر أن يغيب اسم روسيا الاتحادية عن قائمة الدول الخمس الكبرى في إنتاج الخدمات المعدنية وتتصدر دول العالم في إنتاج موارد الطاقة وخاصة الغاز الطبيعي وكل هذه المقومات كفيلة بأن

¹ - زنجيسو بريبنسكي، رقعة الشطرنج، مرجع سابق، ص 157.

² - عماد جاد، السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، الاتحاد الأوروبي من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، مرجع سابق، ص 220.

³ - Zbigniew Brezinski, le grand Echiquier, Bayard Editions, Paris, 1997, P114

تمثل المواد الخام التي يمكن من تحويل روسيا إلى واحدة من دول العالم الكبرى¹، كما تمثل روسيا المقوم الروحي لأية دولة تتطلع إلى السيادة العالمية ذلك المقوم الذي أطلق عليه عالم الأنثروبولوجيا الروسي "جوميليف" اسم "الباسيونارنست" أو بالسيطرة على العالم إذ يبدو الشعب الروسي على دراية بداية بأنه يمتلك سياسيا تاريخيا مقومات الدور المحوري الذي يمكن أن يلعبه في العالم².

إن روسيا كما أسلفنا دولة أوروبية ذات عمق أسيوي واضح فهي تنتهي لكلا المحيطين ليس فقط جغرافيا ولكن سياسيا واقتصاديا وربما اجتماعيا وثقافيا، كما ترى القيادة الروسية أن روسيا أوروبا بينما الولايات المتحدة الأمريكية خارجها، وأن التقارب بين روسيا وأوروبا أمر حتي لأن الروابط التاريخية والجغرافية المصلحية عميقة ولذلك يتعين أن تكون العلاقات مع أوروبا أوسع نطاقا مما هي عليه الآن³.

شرع فلاديمير بوتين عام 2007*، في انتهاج مسار قوي في العلاقات الأمنية والسياسية مع شركاء روسيا الأورو-أطلسيين وهذا للإحساس بالقوة الدولية تجلى بعد تنامي الثروة والنفوذ في أسواق الطاقة.

ولقد طرأت مجموعة من التطورات على السياسة الأمنية في هذه الفترة فقد تم الإعلان عن برنامج تسليح جديد لسنوات 2007-2015، حيث خصصت روسيا مبلغ 189 مليار دولار لاستبدال 45% من الترسانة الروسية بنظم أسلحة حديثة⁴.

وقد شهدت هذه الفترة كذلك نوعا من العداء بين روسيا وأمريكا، فقد كان الرئيس الروسي بوتين يتهم الولايات المتحدة الأمريكية بأنها تريد فرض إرادتها على حلف الشمال الأطلسي وبرعايتها للامبريالية المهيمنة، وخلال هذه الفترة تركزت الخلافات والتباينات الأمنية الروسية الغربية على عدة قضايا أهمها الدفاع الصاروخي، ونظام معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا لعام 1990 وأمن الطاقة وكوسوفو.

فبالنسبة للدفاع الصاروخي كانت لروسيا مخاوف بشأن فعالية الخطط الأمريكية في تحقيق هدفها المعلن باعتراض الصواريخ التي تطلق في الشرق الأوسط، إذ كانت روسيا تعتبر القواعد والتواجد العسكري الأمريكي على مقربة من الحدود الروسية الأوروبية بمثابة انتهاك

¹ - نصار الربيعي، دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط 2014، ص 421.

² - عاطف معتمد عبد الحميد، إستعادة روسيا، مجمع سابق، ص 119.

³ - نورهان الشبخ، العلاقات الأورو-أطلسية في المصالح الوطنية والشراسة الاستراتيجية، السياسة الدولية، العدد 170، أكتوبر 2007، المجلد 42، ص 47.

*- العام الأخير من رئاسته.

⁴ - جان إيف هين، غونيل هيرولف، زدزلاف تشوفيسكي، المؤسسات والعلاقات الأمنية الأورو-أطلسية، التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2008، مرجع سابق، ص 63.

للاتفاق الذي يمنع نشر المواد العسكرية الغربية في أراضي الأعضاء الجدد في منظمة حلف الشمال الأطلسي.

الفقرة الثانية: الإشكال اليوناني التركي

تعتبر المشاكل التي تعرفها اليونان وتركيا عائقا لمسار الاتحاد الأوروبي، الأول بلد ينتمي إلى الاتحاد الأوروبي، والثاني لمنظمة حلف الشمال الأطلسي، ولم يتم قبوله في الاتحاد، بالإضافة أن تركيا تملك أكبر جيش في أوروبا، والثاني في منظمة حلف الشمال الأطلسي بعد الولايات المتحدة الأمريكية ولها موقع جيوسراتيجي هام، إذ أن موقعها عبارة عن نقطة لقاء بين أوروبا والشرق الأوسط والشرق الأدنى والبلقان والقوقاز، وهذا يفسر لماذا يشكل الدفاع والجيش أهم أولويات تركيا، إلى جانب أنها تتدخل في نزاعات عديدة، وتوترات ورهانات سياسية وعسكرية مع جيرانها وخاصة مع اليونان، ولماذا يعتبر الاتحاد الأوروبي أن تشكيل شراكة إستراتيجية مع تركيا أصبح أحد مظاهر تطبيق السياسة الخارجية والأمنية المشتركة¹، والسياسة الأوروبية للأمن والدفاع، لذلك فإن موقف الاتحاد الأوروبي إزاء تركيا يجب أن يأخذ بعين الاعتبار أهمية هذا البلد، وموقعه الإستراتيجي.

بدأت علاقة تركيا بالإتحاد الأوروبي رسميا في 1963 عندما أصبحت عضوا مشاركا في الجماعة الأوروبية بموجب اتفاقية أنقرة². ثم استطاعت رغم ظروفها السياسية والاقتصادية أن توقع البروتوكول الإضافي مع السوق الأوروبية المشتركة في 23 نوفمبر 1972 والذي دخل حيز التنفيذ عام 1973.

ومع النجاح النسبي، فإن العلاقة بين الطرفين ظلت متسمة بعدم التوازن، فعلى الرغم من أن تركيا أصبحت العضو الأقوى اندماجا على الصعيد الاقتصادي الأوروبي، إذ أن علاقاتها السياسية بقيت حوارا ناقصا، نظرا للتطورات السياسية التي شهدتها البلد كإنتقال 1980، وبعد انضمام اليونان إلى الإتحاد الأوروبي في 1981، زادت العلاقات السياسية تدهورا بسبب الصراع بين البلدين ومشكلة قبرص التي بقيت عالقة.

في بداية ثمانينات القرن العشرين، حاولت اليونان إقناع شركائها أن تعزز العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وتركيا لا يمكن أن يتم دون تسوية كل النزاعات العالقة بين أثينا وأنقرة خاصة حول جزيرة قبرص، وكذلك مشكل بحر إيجة، فرغم أن الوضع القانوني حدد في اتفاقيات لوزان 1923 وباريس 1947³، إلا أن النزاع بقي بعد محاولة اليونان تسليح الجزر الواقعة في شرق بحر

¹ - Hasan Basri Emlas, *Turqui-Europe, une Relation Ambigue*, éd syllepse, Paris, 1998, P 238.

² - رضا محمد هلال، *عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي*، السياسة الدولية، العدد 132، أبريل 1998، ص 233.

³ - Hasan Basri Emlas, *Turqui-Europe, une Relation Ambigue*, Op.Cit, p 146.

إجيه لضمان أمن مواطنيها في هذه الجزر، وقد نصب الاتحاد الأوروبي لجنة مكونة من الخبراء اليونان والأتراك للوصول إلى اتفاق حول هذا المشكل.

لكن الوضع المتأزم يفسر حاجة اليونان إلى الدخول في هيكل دفاعي يضمن لها الحماية في حالة تصعيد النزاع مع تركيا، لأنها لم تجد هذا الضمان مع حلف الشمال الأطلسي.

إن انضمام اليونان إلى اتحاد أوروبا الغربية في 1995 كان بدافع إرادة الاندماج إلى نظام دفاعي مشترك، يمكن أن يعطي ضمانات في حالة أي اعتداء إقليمي، لكن اتحاد أوروبا الغربية أضاف بروتوكول إضافي للمادة 5 «لا تمنح ضمانات في حالة تعدي من قبل دولة من الحلف»¹ ويقصد بها تركيا، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الأخيرة أصبحت «شريكة مشاركا» في اتحاد أوروبا الغربية².

فقد لجأت أثينا إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة وقدمت مجموعة من اللوائح خلال اللقاء الحكومي في 1996 مطالبة فيها بإدراج في العمود الثاني بند للتعاون المشترك واحترام حدود الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء، وبمجرد إدراج هذه اللوائح في المادة J1 لاتفاقية أمستردام أصبح موقف أثينا من أنقرة أكثر مرونة، ليحدث التقارب بين البلدين بعد زلزال 1999.

لكن اليونان تسببت في عدة مشاكل لمسار PESD فقد استعملت حق الفيتو لرفض المساعدات المالية الأوروبية لتركيا في 1998 ورفضت إدماج تركيا في مشروع اللقاءات الأوروبية، وقد كانت اليونان توظف وضعها كعضو في الاتحاد الأوروبي لإبقاء تركيا بعيدة عن أوروبا³.

الاختلافات الحساسة خلال قمة الحلف بواشنطن 1999 لم تول أهمية للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف الشمال الأطلسي بقدر ما أولتها للانغلاق التركي إزاء PESD، ذلك أن تركيا كانت تريد الحصول على ضمانات بالنسبة للحقوق التي كانت لها في اتحاد أوروبا الغربية كعضو مشارك، ولم تقبل بالتقرير النهائي حول الهوية الأوروبية للأمن والدفاع إلا بإدراج عبارة مفادها أن الحلف يولي أهمية السهر على إشراك كل الحلفاء الأوروبيين غير

¹ - Gilles Bertrand, L'Européanisation du Conflit Helléno-Turc, Dossier sur l'Européanisation de la défense sous la direction de Frédéric Charillon, Les Champs de Mars, la documentation française, paris 2005, p 127.

² - Union de l'Europe Occidentale ,<http://fr.wikipedia.org>.

³ - لقمان عمر النعيمي، تركيا والاتحاد الأوروبي : دراسة لمسيرة الانضمام ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي ، 2007 ، ص 14.

الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في أكبر قدر ممكن في عمليات الاستجابة للأزمات المسيرة من الاتحاد الأوروبي على أساس اتفاقيات الاستشارة الموجودة في اتحاد أوروبا الغربية¹.

وبعد قمة كولون تكثفت العلاقات حول مشاركة الدول الستة في لقاءات سانيسيلكا SAANISELKA وقميش GYMNICH للرئاسة الفنلندية في سبتمبر 1999، وقد أشار عدة وزراء إلى أن الاستشارة لا تعني إمكانية تجميد النقاشات، في حين أنه تركيا كانت تعد مصدر إشكال ضمن الحلف، لأنها كانت متخوفة من عمليات مستقلة للاتحاد الأوروبي دون استعمال وسائل الحلف، فإن تركيا لن تتدخل.

في ديسمبر 1999 حاول الاتحاد الأوروبي إقناع الدول الستة وهذا بإعطاء الضمانات بأنه سيتم تبني اتفاقيات لصالح شركاء رفضوا إبعادهم عن المسار، لكن العبارات المستخدمة لم تكن كافية، فبعد هلسنكي بات من الواضح للدول الستة أن الاتحاد الأوروبي لم يستجب بطريقة مناسبة للتصريحات التي قدمتها دول الحلف، في حين أن تركيا رفضت كل الاقتراحات استثناء ما اتفقت عليه في واشنطن، ولذلك استعملت حق الفيتو ضد المفاوضات.

في "هلسنكي" أين ترشحت تركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، كان السؤال المطروح حسب وزير الخارجية التركي إسماعيل إسماعيل إسماعيل هل يمكن لـ PESD ان تضع صعوبات لأعضاء الحلف الذين مثل تركيا ليسوا أعضاء في الاتحاد الأوروبي ؟ الوزير الأول بولينت إسفيت Bulent Ecevit يرى أنه ليس من العدل أن تنظر تلقي الدول الستة أوامر من المجلس الأوروبي فيما يخص الانتشار العسكري باستعمال وسائل الحلف، مؤكدا معارضته داخل مجلس الحلف، وبالمقابل كان الوزير اليوناني للشؤون الخارجية جورج بانبادريو George Papandreou قد رد عليه بضرورة الحفاظ على الاستقلال المؤسسي للاتحاد الأوروبي وضمان استشارة باقي الدول.

وبعد قمة "فيرا" تم تعريف الاتفاقيات بين الاتحاد الأوروبي والدول الأطراف في إطار PES، إذ صرح وزير الخارجية التركي Ismail lem بعدما كان قد حدد في السنة السابقة طلبات تركيا – عن عدم رضى بلده إزاء الاقتراحات الأوروبية، وأضاف أن نتائج القمة الأوروبية التي انعقدت بفيرا في شهر جوان كانت نتائجها غير مرضية فيما يتعلق مشاركة الحلفاء الأوروبيين غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي للإدارة العسكرية للأزمات المسيرة من الاتحاد الأوروبي.

¹ - Henri de Gross ouvre, La révision du Traité de l'Elysée, l'Europe et la Russie, défense nationale, n 2, février 2003, p 70.

لكن عمليا لم يأخذ الاتحاد الأوروبي خلال قمة "فيرا" بعين الاعتبار الجوانب المهمة للقرارات المتخذة من الحلف في قمة واشنطن أفريل 1999، وعند اجتماع مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي المتعلق بمسائل المشاركة الفعالة للحلفاء الأوروبيين بشأن تسيير الأزمات، وفي ما قد يكون له إسقاطات سلبية على العلاقات المستقبلية بين الحلف والاتحاد الأوروبي، وفي حالة تحقق هذا الاحتمال فإن تركيا لن تقبل باستعمال قوات الحلف من قبل الاتحاد الأوروبي، لذلك فإنه بإمكانها أن تعمل على منع ذلك إلا بعد دراسة الاستعمال حالة بحالة وليس بطريقة آلية، وقد تم تنصيب هيئة مدمجة للإعلام واستشارة الأطراف، لكن في حالة عملية مسيرة من الاتحاد الأوروبي يمكن أن تدعو طرف حسب قرار يتخذه المجلس بالإجماع وليس بطلب أغلبية الدول مثلما هو الحال بالنسبة لعمليات مسيرة من اتحاد أوروبا الغربية.

قامت أفواج Adho,UE,Ueo بالاجتماعات الأولى في جويلية 2000، وإذا كانت هذه المبادرات قد تمت دراستها في ظل عدم توقف أعمالها، فإن تركيا بقيت مواقفها صارمة إزاء المضمون وكانت تتمنى أن تؤخذ طلباتها بعين الاعتبار في قمة "نيس".

كان موقف اللورد روبنستن إيجابي إزاء العلاقات بين الاتحاد الأوروبي والحلف والاتحاد الأوروبي، كما كان قد برهن عن إرادته في إيجاد اتفاق مرضي تركيا من خلال الملحق السادس والسابع من التقرير حول PESD في اتفاقية "نيس"، لكن حسب وزير الخارجية التركي Ismail Lem فقد كان يعيب على الاتحاد الأوروبي أنه يريد فرض قواعد وإجراءات معينة.

وبعد مفاوضات اتفاقية "نيس" التي فتحت المجال للتوسع، وضعت أثينا من جهتها نفسها محاميا لاندماج كل جمهورية قبرص عام 2004، وهددت أن تكون حائلا دون دخول باقي المرشحين كجمهورية الشيك وبولونيا والمجر، أما تركيا من جهتها كانت قد منعت عقد المشاركة في الاتفاقيات الدائمة بين الاتحاد الأوروبي والحلف التي نصت عليها التقارير حول PESD في قمة "نيس"، وهددت كذلك بإلحاق الجزء الشمالي من الجزيرة إلى تركيا إذا انضمت قبرص إلى الاتحاد الأوروبي.

ظهر تجمد الوضع خاصة خلال مجلس الشمال الأطلسي يوم 14 و15 ديسمبر 2000، حسب الوزير البريطاني للشؤون الخارجية "روبن كوك" فإن 18 عضو في الحلف استوعبوا لماذا

يجب أن يشعروا بالأمان عندما يضمنوا الوصول إلى وسائل الحلف، في حين أن تركيا بقيت معزولة من بين ستة أعضاء في الحلف غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي¹.
غير أن الخلافات التي تم التعبير عنها حول الاستعمال حالة بحالة لوسائل الحلف، والدعوة للمشاركة والدور في التخطيط والتحضير للعمليات، يمكن تفسير التصرف التركي بكون الدول الأطراف كانت لها مناسبة تقديم قدراتها لجدول القوى الإضافي خاصة قبرص التي اقترحت باسم ممثلها خلال الاجتماع 15+15 في نوفمبر 2000 إمكانية تجنيد قوى الرد السريعة كقوة محافظة على السلام في الجزيرة، وكانت تركيا تتوقع أن تكون الإدارة الجديدة لبوش مساندة لموقفها في الأشهر القادمة، لكن هذا لم يحدث وعليه لم تقبل أنقرة أسلوب المعاملة التمييزية ضد بلدها وأكدت على الفيتو، ودام هذا طيلة سنة 2001 أين تعطل مسار السياسة الأوروبية للأمن والدفاع، وما زاد الأمر تعقيدا موقف اليونان من المسألة القبرصية، والمشاكل المؤسسية المتعلقة بعمل وتطبيق PESD.

وقد بقيت المواقف نفسها خلال الرئاسة السويدية، إذ لم يتم الوصول إلى حل إلا في نهاية السنة. فحسب الوزير الأول Bulent Ecevit فإن تركيا لن تتنازل عن موقفها، فإذا أراد الاتحاد الأوروبي أن يتحصل على دعم الحلف، يجب أن تحضر تركيا في كل مراحل اتخاذ القرار والتخطيط والتحضير والتطبيق، مع مراقبتها وسيطرتها وفعاليتها وإلا فإنها لن تقبل بأي اتفاق.

بدأت المفاوضات بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية وتركيا على أساس وثيقة بريطانية وهي وثيقة إسطنبول في 28 ماي 2001 التي كانت أساس نص النقاشات والمفاوضات التي عرفت نوعا من السرعة خلال الجزء الثاني من الرئاسة البلجيكية التي ستعلن PESD عملياتية في ديسمبر 2001، لذلك فإنه من بين الرهانات السياسية التي كان على الاتحاد الأوروبي أن يواجهها بعد قمة "لا يكن" هو إيجاد حل لهذا المشكل اليوناني التركي².

في "لا يكن" تم القيام بثلاثة دورات للتفاوض: الدورة الأولى كانت في 26 أكتوبر بأنقرة، والثانية في 07 نوفمبر بلندن، والثالثة كانت في 26 نوفمبر بأنقرة، وهذا بطريقة سرية حتى لا يتم التأثير على التطورات دون الوصول إلى حل، علما أن بريطانيا هي التي كانت تسير النقاش دون الحديث باسم الدول الـ 15.

لكن تركيا بقيت متمسكة بموقفها، وكانت متخوفة من ستة مسائل نصت عليها وثيقة إسطنبول:

¹ - Ulrike Guerot, les Relations de Sécurité entre l'Europe et les Etats-Unis, Crise ou progrès ?,

Défense nationale , n 02 février 2005, p 43.

² - Colonels Philippe guidi , Etat-major des Aemée, la PESD de Maastricht à Laeken , l'UE devient Opérationnelle, Défense nationale, Op.Cit,p 153.

1- ضمانات الأمن في الفقرة 3.

2- الاستشارة في وقت السلام في الفقرة 4 وما بعدها.

3- دور ووضع عناصر الربط للعسكريين في الفقرة 7 وما بعدها.

4- المشاركة في التدريبات الأوروبية في الفقرة 10 وما بعدها.

5- المشاركة التركية في العمليات المستقلة الأوروبية في الفقرة 15.

6- دور لجنة المشاركين في الفقرة 21.

وخلال نقاشات الدورة الثانية في 7 نوفمبر التي شاركت فيها بعثة ذات مستوى عالي، توصلت الدول الثلاثة إلى نوع من التطور، لكن بقيت مسألة صعبة وهي دعوة تركيا للعمليات المستقلة المسيرة من الاتحاد الأوروبي والتي نصت عليها الفقرة 15 من وثيقة إسطنبول، إذ وافقت أنقرة على النقاش اعتماداً على هذه الوثيقة في سرية تامة، في حين أن المفاوض البريطاني وضع تعديلات مهمة من المفوض أنها ستسجل تغييرات بالنسبة للأتراك، لكن لم تكن ممكنة بالنسبة للاتحاد الأوروبي.

لذلك بقي مشكل الفقرة 15 التي من خلالها يمكن لتركيا أن تدعى للمشاركة بقرار من المجلس الذي أخذ بعين الاعتبار التفوق الأمني للدول الستة وذلك بالتوافق مع الفقرة 2 التي تعيد المادة 17-1 من اتفاقية الاتحاد الأوروبي¹، فسياسة الاتحاد حسب هذه المادة لا تؤثر على الوضع الخاص لسياسة الأمن والدفاع لبعض الدول الأعضاء، وتحترم الواجبات الناتجة عن اتفاقية الحلف الأطلسي لبعض الدول الأعضاء التي ترى أن دفاعها المشترك سيتحقق في إطار الحلف وأنها متوافقة مع PESD في هذا الإطار مع الفقرة الثالثة.

يبقى جوهر المشكلة الفقرة 15 التي تهم أنقرة، فحسب وثيقة إسطنبول فإنه بقرار من المجلس، سيتم دعوة الستة حلفاء غير الأعضاء في الاتحاد للمشاركة في عمليات مستقلة مسيرة من الاتحاد الأوروبي، وللتذكير فإن تركيا كانت قد طلبت أن تتمتع بحق ضمان المشاركة في عمليات موجودة في محيطها أو تمس مصلحة حيوية لأمنها، ورفضت أن يكون حقها في المشاركة خاضع لقرار مجلس الاتحاد الأوروبي أين يمكن أن تكون ضحية الفيتو اليوناني²، وقد تم

¹ - Traité d'Amsterdam, JO n C340 du 10 novembre 1997, [http://europa.eu/legislation_summaries/institutional_affairs/treaties/amsterdam_treaty/index fr.htm](http://europa.eu/legislation_summaries/institutional_affairs/treaties/amsterdam_treaty/index_fr.htm).

² - نور الدين الفريضي ، الأطلسي يطلب التخطيط للقوات الأوروبية، الحياة، 13 ديسمبر 2000 ، ص 15 ، انظر كذلك :

تحقيق عدة تطورات بالمقارنة مع وضع البداية، كما اقترحت تركيا حولا باحترام استقلالية قرار الاتحاد الأوروبي، لكن هذه الحلول لم تكن مقبولة من بريطانيا واليونان، فلم تصل المفاوضات إلى حل ليتم تأجيلها إلى الدورة الثالثة¹.

بالنسبة للنقاط الأربعة الأخرى فإنها لم تكن موضوع نقاش عميق لأنه لم يتم اعتبارها كنقاط اختلاف إذ يمكن تعديلها مسبقا.

فالولايات المتحدة الأمريكية كانت ترى أنه ما بقي حله يبقى أمرا صعبا، ففي حين أن المفاوضات دامت أكثر من 30 ساعة ولم يتم إيجاد اتفاق بين استقلالية القرار الأوروبي وضمن أن تركيا لن يكون لها أقل أمن عند تطبيق المؤسسات والهيكل الجديدة الأوروبية.

في تلك الفترة شرع في التحضير لاجتماع مجلس الشؤون العامة متبوعا باجتماع وزراء دفاع الاتحاد الأوروبي يومي 20 و 21 نوفمبر 2001، ثم بموافقة نظرائهم ضمن هيكل 15+15 و 6+15، وهذا لإعلان عملياتية الاتحاد الأوروبي مع PESD، لكن لم يتم حل المشكل التركي، في ظل بقاء تركيا متمسكة بموقفها إزاء المسألة القبرصية.

في الدورة الثالثة لمفاوضات أنقرة المنعقدة بتاريخ 26 نوفمبر 2001، كانت التصريحات الأولى ولذلك فإنها انتهت بالفشل، وقد حاولت تركيا طرح مواضيع كان قد تم إغلاقها، فظهرت مشاكل متعلقة بالتدريبات، لكن بقيت النقاط الأساسية عالقة كضمان الأمن – الفقرة 3 – والمشاركة – فقرة 15.

ولمدة سنة كاملة كانت تركيا معيقة لتطور السياسة الأوروبية للأمن والدفاع، ففي اجتماع وزراء الشؤون الخارجية بين الاتحاد الأوروبي والحلف المنعقد بتاريخ 6 ديسمبر 2001 والمخصص للحرب ضد الإرهاب، والبلقان والتعاون بين الاتحاد الأوروبي والحلف، تم تقديم الشكر لتركيا لتنازلاتها، وبعد عدة ضغوطات، صرحت تركيا في 12 ديسمبر 2001 أنها راضية عما تم الاتفاق عليه بخصوص إشراكها في قرارات الاتحاد الأوروبي، وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن بريطانيا لعبت دورا أساسيا خلال هذه المفاوضات لكن ليس باسم الاتحاد الأوروبي.

كان الحلف ينتظر مجلس الشؤون العامة لـ 10 ديسمبر 2001 لإنهاء اتفاقات الاتحاد الأوروبي وتبادل رسائل بين الأمين العام للاتحاد والحلف لرسمية الاستعمال المضمون لوسائلهم

La politique étrangère de la Grèce, http://www.amb-grece.fr/politique_etrangere/la_politique_etrangere.htm

¹ - Gilles Andréani, l'Europe de la défense, ya-t'il encore une ambition Française, Politique Etrangère, Avril 2002, p 992.

قبل الاتحاد الأوروبي، لكن في هذه المرة انقلب الوضع ففي 2002 جمعت اليونان اتفاق أنقرة الذي تم التفاوض عليه من قبل بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية مع تركيا¹، والذي من خلاله يتم قبول الحكومة التركية لمبدأ استعمال الاتحاد الأوروبي للوسائل العسكرية للحلف، في حين أنها كانت ترفض هذا في السابق لتخوفها من تدخل الاتحاد بوسائل الحلف في إطار مهام بترسبورغ في مجال الإقليم في السابق لتخوفها من تدخل الاتحاد بوسائل الحلف في إطار مهام بترسبورغ في مجال الإقليم المباشر لتركيا، ورغم أن اتفاق أنقرة ينص على أنه في حالة تخوف دولة تنتمي إلى الحلف غير منظمة إلى الاتحاد الأوروبي من سير عملية أوروبية في إقليمها الجغرافي، يقوم مجلس الاتحاد الأوروبي باستشارات لتقرير مشاركة هذا البلد في العمليات، لكن اليونان رفضت هذا المسار، وقد دام هذا خلال كل السداسي الأول من 2002 وعندما قام المجلس الأوروبي بسفيل في جوان 2002 بإقناع اليونان، قامت تركيا بتجميد الوضع من جديد، إذ صرح وزير الخارجية التركي Ismail Lem أن تركيا لن تعود عن قرار أنقرة، لأنها ترى أنه يجب أن تكون لها موقف في العمليات أو التدريبات في مناطق هامة للمصالح الوطنية التركية كبحر إيجيه وقبرص، وقد اجتمعت الدول المعنية في مجلس التعاون الاقتصادي للبحر الأسود واتفقت على مواصلة التفاوض تحت الرئاسة الدانمركية.

ساهمت مسألة إشراك الدول الأطراف في PESD وميكانيزماتها في تعقيد المشروع، كما صعبت على الاتحاد الأوروبي تبني موقف مناسب بغرض الوصول إلى حلول نهائية، وما زاد الأمر تعقيدا قضية رهانات توسع الاتحاد الأوروبي وتطور العلاقات مع تركيا واليونان، وكذلك ضرورة أخذ الاتحاد الأوروبي إدارة العمليات الأوروبية لـ PESD سواء في البوسنة والهرسك أو في مقدونيا، لكن كان هذا الأمر مستحيلا لتأزم الوضع بين اليونان وتركيا، وهذا ما حال دون عقد اتفاق تعاون لاستخلاف الاتحاد الأوروبي للحلف في مقدونيا خريف 2002 وواصل الحلف مهمته Amber Fox خلا الفترة الممتدة من 27 أكتوبر 2002 إلى 15 ديسمبر 2002.

عرفت تركيا عدة تغيرات داخلية، إذ قام وزير الخارجية التركي Ismail Lem بتقديم استقالته بغرض المشاركة في تكوين حزب سياسي جديد للانتخابات المبرمجة في 3 نوفمبر. وفي هذه الانتخابات قام الحزب الإسلامي العدالة والتنمية² AKP المسير من رجب طيب أردوغان Rəcəp Erdoğan الذي دمج النظرة الجيوسياسية والسياسة لتركيا من قبل الأوروبيين، والتي

¹ - Constantin Melitas, grèce, l'ère post-Helsinki, **la défense en Europe Avancées et Limites**, sous la direction de Patrice Buffotot, la documentation française, Paris, 2005, p 83.

² - L'affaire Turquie partiel, www.islamisation.fr/archive/2007/.../l-affaire-turque-le-dossier-complet.html.

يمكن أن تتطور نظرا إلى الطابع اللاتكي للدولة والبرنامج العصري لمعظم قادتها وهذا ما أدى إلى ظهور نقاشات فلسفية وسياسية في أوروبا بعد تصريحات الفرنسي Valéry Giscard d'Estaing .

فقد كان الزعيم الأول لتركيا يرى أن الانضمام إلى أوروبا يمثل أفضل ضمان لحرية التعبير وتطور "الإسلام السياسي"¹، لكن لم تتحصل تركيا بعد على تاريخ رسمي لبداية المفاوضات للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي خلال قمة "كوبنهاغن" يومي 12 و 13 ديسمبر 2002، لكن أول موعد للتقييم حدد لديسمبر 2004 وهذا ما فتح التفاوض حول تاريخ جديد.

وقد تم في الأخير إيجاد اتفاق متعلق بالعلاقات بين الدول الأوروبية الأعضاء وغير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي حول الاستعمال الآلي لوسائل الحلف -برلين+²، بعد أن رفعت كل من تركيا واليونان تحفظاتها في خريف 2002 بعد الضغوطات البريطانية والفرنسية، وانتهى الاتفاق في 13 ديسمبر 2002، واستطاعت أنقرة إدراج في وثيقة الاتفاق أن هذا الاستعمال مفتوح فقط للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وفي نفس الوقت أعضاء في الحلف، أو أعضاء في الحلف وفي الشراكة من أجل السلام PPP، وهذا يعني إبعاد مالطا وقبرص، وهذه وسيلة من تركيا لتجنب أن تتحصل قبرص على هذا الامتياز، أو أن تتدخل القوات الأوروبية في الجزيرة على حساب المصالح التركية³.

هذا التصريح يعني أن المجلس المجتمع في كوبنهاغن سيأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

1- الاتفاقات المسماة "برلين+" لا تطبق إلا مع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وفي نفس الوقت في الحلف، والمنظمة إلى PPP، ووقعت على اتفاقية امن مع الحلف.

2- الفقرة السابقة لا تؤثر على حقوق دول الاتحاد الأوروبي في خاصيتها كعضو في الاتحاد الأوروبي - إلا إذا تعلق الأمر بإجراء خاص من الاتفاقية أو أحد البروتوكولات المدمجة مثلما هو الحال بالنسبة للدانمارك - إذا كل دول الاتحاد تشارك كلية في تعريف وتطبيق السياسة الخارجية للأمن والدفاع التي تضم مجمل المسائل المتعلقة بأمن الاتحاد بما فيها التعريف التدريجي لسياسة دفاع مشتركة.

3- عندما تصبح قبرص ومالطا عضوتين في الاتحاد الأوروبي لن تشاركا في العمليات العسكرية المسيرة بواسطة وسائل الحلف، وهذا لا يمس في حدود نظام أمن الاتحاد الأوروبي في

¹ - Denis Artaud, la Turquie dans l'union Européenne, Avantages et Inconvénients, défense nationale 12, Décembre 2004, p 159.

² - Europe de la défense : les Relations entre l'OTAN et la PESC, conférence à l'école militaire le 24/09/2009, www.ceuropeens.org/.

³ - L'Affaire Turquie partie 2, www.islamisation.fr/archive/2007/.../l-affaire-turque-le-dossier-complet.html.

حق ممثلهم في المشاركة والانتخاب في مؤسسات وهياكل الاتحاد الأوروبي بما فيها اللجنة السياسية والأمنية الدائمة على قرارات لا تمس تطبيق هذه العمليات.

4- نفس الشيء فيما يخص الحصول على معلومات المصنفة للاتحاد الأوروبي في حدود نظام أمن هذا الأخير، فالمهم أن هذه المعلومات لا تحتوي على معلومات مصنفة من الحلف أو الإشارة إلى مثل هذه المعلومات.

ومن هنا تم رفع الحظر الذي كان على PESD في نهاية 2002 بعد تبادل الرسائل بين كل من الأمين العام للاتحاد الأوروبي سولانا والأمين العام لمنظمة حلف الشمال الأطلسي روبرتسن، المجتمعين في 16 ديسمبر مع اللجنة السياسية والأمنية الدائمة ومجلس الشمال الأطلسي CAN، أين تم التوقيع على البيان المشترك OTAN/UE بشأن PESD الذي من المفروض أن يكمل في 01 مارس 2003، ذلك أن الاتفاق سيسمح بالاستعمال المباشر لوسائل اللوجستيك والتخطيط التابعة للحلف بما فيها المعلومات، وهذا ما سيسمح لمجلس الاتحاد لاقتراح استبدال مهمة الحلف في مقدونيا "Allied Harmony" والتي انتهت مهمتها رسميا في 31 مارس 2003¹، لذلك فإن التفتح التركي اليوناني سمح للاتحاد بأن يعوض الحلف في مقدونيا عام 2003 وأن يكون على رأس العمليات في البوسنة والهرسك لاستبدال قوة الاستقرار SFOR المسيرة من حلف الشمال الأطلسي².

بعد مسيرة طويلة من المساعي والمفاوضات، وافق وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي في اجتماع أكتوبر 2005 بلكسمبورغ على بداية المفاوضات مع تركيا لمنحها عضوية الاتحاد بعد أجل غير محدد، وقد ساهمت بريطانيا في هذا التقدم، ظنا منها أن احتواء تركيا في الاتحاد الأوروبي سيقف في وجه التطرف الإسلامي الذي يمكن أن تقع فيه أوروبا ويمتد إلى القارة الأوروبية³، لكن لا تزال باقي دول الاتحاد ترفض هذا الانضمام ولا تزال تركيا تنتظر إلى أجل غير مسمى.

¹ - fin de l'Opération Allied Harmony, <http://www.nato.int/docu/update/2003.../e0326a.htm>.

ويجب أن نفرق هنا بين هذه الأخيرة وبين عمليات البوليس في المنطقة التي بدأت في 01 جانفي 2003.

² - Sford, <http://www.Opérationspaix.net/SFOR/>.

³ - بشير عبد الفتاح، تركيا، خطوة جديدة نحو الاتحاد الأوروبي، السياسة الدولية، العدد 163، جانفي 2006، ص 190.

خلاصة الفصل:

من وجهة نظر المطلع على عملية تنفيذ القرار الأوروبي وما تنطوي عليه من انعطافات فإن مسارات التنفيذ تقودها مصالح وتحديات حقيقية منها ما هو قابع طبوغرافيا داخل البناء الأوروبي وفيها ما هو يتموقع في البيئة الدولية وما تفرزه من تغيرات جيوسراتيجية لها تأثيرها على عملية القرار الأوروبي الموحد الخاص بالسياسة الخارجية الأوروبية المنشودة، إذ نجد عوائق عملياتية لوجيستكية كافتقار الاتحاد الأوروبي لجيش أوروبي أو قوة مشتركة تابعة له تنفذ ما تراه مناسبة من سياسات سواء داخل القارة أو على الصعيد الدولي، إضافة إلى ضعف الميزانية المرسودة للعمليات التي تقوم بها، وكذلك محدودية القدرات والتقنيات العلمية والتكنولوجية على غرار تلك التي تحوزها الولايات المتحدة الأمريكية مثلا وكذلك هناك مشكلة أخرى لا تقل أهمية عن سابقتها والمتمثلة في معضلة انضمام دول أوروبا الشرقية إلى البناء الأوروبي، صحيح أن هذه العلمية تقوم بانتشال هذه الدول من مخالب روسيا ولكنها بالمقابل ليست على نفس

القدر من التنمية ولا الديمقراطية مما يشكل عبء كبيراً على التجربة التكاملية الأوروبية رغم معايير كوبنهاغن التي وضعت لهذا الغرض.

أما على الصعيد الخارجي فهناك تحديات وإشكالات حقيقية؛ أولاً أن الاتحاد الأوروبي لا يرغب في استعداد الولايات المتحدة الأمريكية في أي منطقة في العالم، سواء تلك التي تعد محميته السياسية، أو تلك التي هي مناطق تنازع للنفوذ وتبقى العقبة الرئيسية المتمثلة في التبعية الأمنية الأوروبية لمنظمة حلف شمال الأطلسي ورغم المحاولات الرامية إلى تحقيق استقلال استراتيجي أوروبي يضمن للبناء هوية أوروبية مستقلة إلا أن الأمر لا يعدو أن يكون رغبة أو طموحاً دونه عقبات متعددة كالعلاقات الروسية الأوروبية الشائكة، والإشكال اليوناني التركي.

الفصل الرابع: آفاق بناء سياسة خارجية أوروبية مشتركة

إذا كان من الصعب جدا التكهّن بمستقبل أي نظام سياسي أو اقتصادي قائم، وذلك بسبب التغيرات الداخلية والخارجية الإقليمية والدولية، والاحتمالات القائمة على الساحة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، فكيف إذا كان هذا النظام متغير في كل شيء كالاتحاد الأوروبي، وتحديدًا في سياسته الخارجية الموجودة والمحتملة، مما يجعلنا نلجأ إلى الدراسات المستقبلية مستعينين بالتنبؤ والاستشراف مع أخذ الحيطة والحذر من النتائج أو الاحتمالات المتوقعة من مدى صدقيتها فمثلا، توقع Patrick M.coronin بأن أوروبا ستصبح عام 2015 دولة كونفدرالية ولكن هذا لم يحدث.¹

وحري بنا أن نذكر أن على الدراسات المستقبلية تعني بالأساس بتحديد المسارات المحتملة مستقبلا لظاهرة معينة كما تعني أيضا بالتنبؤ بالمسار الأكثر احتمالا للحدوث.²

¹ - patrick M.coronin, **European confederation 2015**, National defense university, institute for national strategic studies, 1996.

² - وليد عبد الحي ، مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية ، المركز العلمي للدراسات السياسية، الأردن ، ط1 ، 2002، ص 13.

المبحث الأول: السيناريوهات المحتملة للسياسة الخارجية الأوروبية المشتركة

ولمحاولة التنبؤ بمستقبل التجربة التكاملية الأوروبية في شقها المتعلق بالسياسة الخارجية المشتركة نلجأ إلى بناء السيناريوهات أو ما يسمى بالمشاهد.

كما تقوم الفكرة الأساسية للسيناريو على سلسلة من الفرضيات الاحتمالية القائمة على الفكرة التالية: «IF-THEN» بمعنى إذا حدث (س) فإن النتيجة ستكون (ص)، أما إذا حدث (أ) فإن النتيجة ستكون (ب)¹.

ذلك أن الباحث لا يسعى إلى التنبؤ بما سيحدث تحديدا بل يسعى في السيناريو إلى استعراض كل الاحتمالات والتنبؤ بما سياتر على كل احتمال دون أن يكون بالضرورة معني بالترجيح بين مختلف الاحتمالات، وهناك ثلاث أنواع من السيناريوهات يمكن أن تشكل مستقبل السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي².

المطلب الأول: مشاهد السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي

وهناك ثلاث مشاهد حددها علماء المستقبليات يمكن إسقاطها على حالة السياسة الخارجية الأوروبية بالشكل التالي:

الفقرة الأولى: سيناريو مراوحة المكان أو بقاء الوضع على ما هو عليه

يشير هذا السيناريو إلى احتمال بقاء السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة على الحالة التي هي عليها الآن، فلا هي ستحرز تقدما باتجاه توحيد السياسة الخارجية للدول الأعضاء ولا هي ستراجع عن الانجازات المحققة بمعنى ستحاول الحفاظ على الحد الأدنى من التنسيق والتشاور مع محاولة الخروج قدر الإمكان بقرار مشترك تجاه مختلف القضايا الدولية بمعنى آخر أن أوروبا السياسية هي في منتصف الطريق بين مسائل السياسات الوطنية ومفهوم السياسة الخارجية غير أنها كمشروع ليس مقطوع الجذور بل هو نابع من مسيرة طويلة نحو وحدة أوروبا استغرقت وقت طويلا وهي بذلك أي أوروبا السياسية ليست محددة بمكانها في أحد الميادين الدولية.

¹ - وليد عبد الحي ، مرجع سابق ، ص 119.

² - وليد عبد الحي ، مرجع سابق ، ص 119.

وقد تم اقتراح هذا السيناريو نظرا لتوفر مجموعة من العوامل تشير كلها إلى استمرار الوضع الراهن وتتنوع هذه العوامل بين عوامل داخلية تتعلق ببنية الاتحاد وموارده، حيث يعاني الاتحاد من قلة موارده العسكرية، وتنوع واختلاف توجهات أعضائه.

عوامل وسيطة تتمثل في المؤسسات والآليات المعتمدة في اتخاذ القرار في مجال السياسة الخارجية، إلى جانب وجود عوامل خارجية تتعلق ببنية النظام الدولي والقوى الفاعلة فيه والتي تقف حاجزا أمام أي تقدم تحاول دول الاتحاد التوصل إليه، ومن أهم العوامل التي ترجح هذا السيناريو:

1- البعد الأمني والقدرات العسكرية: يشكل هذا البعد أكبر تحد تواجهه السياسة الخارجية المشتركة، وذلك لأن هذه الأخيرة تحتاج إلى إمكانيات تدعمها وتتمثل في الإمكانيات الاقتصادية والعسكرية – ولهذه المقدرات تأثير كبير في السياسة الخارجية للوحدات الدولية – فهي من جهة تتيح لها التصرف بكل حرية في النظام الدولي، ومن جهة أخرى تجعلها في معزل عن الضغط الخارجي الذي يمكن أن تمارسه القوى الكبرى في النظام الدولي. فإذا عدنا إلى تجربة الاتحاد الأوروبي وجدنا أنها تتمتع بإمكانيات اقتصادية هائلة وقد يعني أن هذا يجعلها في معزل عن الضغط الخارجي، إلا أنها إذا لم تكن لها القدرات العسكرية الدفاعية اللازمة للدفاع عن هذه المزايا الاقتصادية فإنها بذلك تصبح عرضة للابتزاز الخارجي الذي تمارسه الوحدات ذات القدرات الدفاعية الكبيرة، وهذا ما حدث فعلا مع الاتحاد الأوروبي الذي أصبح يعاني من تبعية شديدة للولايات المتحدة التي أصبحت تضغط عليه، وهذا الضغط ناتج عن السعي نحو ضمان استمرار المظلة الأمنية التي توفرها الولايات المتحدة للاتحاد الأوروبي.

ويرجع هذا الارتباط الأمني بأمريكا إلى نهاية الحرب العالمية الثانية حيث اهتمت أوروبا بإعادة إعمار نفسها، في حين تكفلت أمريكا بتوفير الحماية ضد أي عدوان خارجي، واستمر الوضع إلى غاية اليوم، حيث أن اعتماد الاتحاد على أمريكا في ضمان أمنه جعله يشغل عن بناء قدرات دفاعية وعسكرية خاصة به، الأمر الذي جعله دائما في حاجة إلى أمريكا وتبعية شديدة لها، بشأن معظم القضايا المطروحة على الساحة الدولية، وقد أثبتت الأزمة في يوغسلافيا ذلك الضعف والعجز الذي يعاني منه الاتحاد.

بالتالي فإن فقدان الدعامة الثانية للدبلوماسية الأوروبية يضعها أمام مأزق وشعور بالنقص والحاجة إلى الطرف الخارجي، ولأن القدرات الدفاعية للدول الأوروبية لن تتطور على المدى القريب – ويظهر ذلك من خلال معدلات الإنفاق على المجال العسكري لأن ما تنفقه أمريكا في هذا المجال يفوق أضعاف ما ينفقه الاتحاد – كما أن ميزانية الدفاع للاتحاد للسنوات القليلة القادمة لن ترتفع عما هي عليه الآن وبالتالي استمرارية هشاشة البنية الدفاعية

الأوروبية¹، وهذا يعني بقاء السياسة الخارجية والدبلوماسية الأوروبية تابعة للإستراتيجية الأمريكية ولا تخرج عنها وبالتالي بقاء الوضع على ما هو عليه الآن.

2- استمرار الخلافات بين الدول الأعضاء: إن انقسام دول الاتحاد بشأن العديد من القضايا وبشأن التوجهات الكبرى للسياسة الخارجية والاختلاف حول الدور الذي يمكن أن يضطلع به الاتحاد على الساحة الدولية لن يعرف الانفراج قريبا، لأن ثوابت السياسة الخارجية للدول (مصالحها) وأنانيتها أي اهتمامها بمصالحها الخاصة قبل كل شيء، أمور من الصعب تغييرها بسهولة، وأبسط مثال على ذلك هو التوجهات الأطلسية لبريطانيا²، فهل يعقل مثلا أن نجد أن الوزير الأول البريطاني يصدر تصريحاً يعلن فيه عن خروجه عن الخط الأمريكي، وإتباع خط مستقل من الآن فصاعداً. بالطبع هذا أمر مستبعد لأن الارتباطات البريطانية الأمريكية ليست وليدة الأمس بل لها عقود من الزمن تشابكت خلالها مصالح الدولتين وارتبطت وأحدثت عقيدة لا يمكن التراجع عنها بسهولة.

وكما أن ثوابت السياسة الخارجية البريطانية من الصعب تغييرها فإن هذا الأمر ينطبق كذلك على بقية الدول الأخرى، وبالتالي من المحتمل أن نشهد مزيداً من الاختلافات بين الدول الأعضاء بشأن العديد من القضايا مع استمرار اختلاف توجهات كل دولة على حدة، بريطانيا نحو أمريكا والرابط الأطلسي، فرنسا باتجاه الاستقلالية عن التوجه الأمريكي، مع التركيز على التقارب مع دول جنوب المتوسط، وفي المقابل توجه نحو الشرق بالنسبة لألمانيا. هذا بالنسبة للدول المحورية في الاتحاد ناهيك عن بقية الأعضاء.

على الرغم من موافقة الدول الأعضاء على أن يكون للاتحاد سياسة خارجية وأمنية مشتركة وأن يصبح النشاط المتعلق برسم وتنفيذ تلك السياسة أحد المرتكزات والأعمدة الثلاثة لعملية التكامل والاندماج الأوروبي، إلا أن هذه الدول ما تزال تقاوم فكرة التنازل عن جانب مهم من صلاحياتها لصالح المؤسسات التكاملية وتحاول قدر الإمكان الاحتفاظ باحتكارها لعملية صنع السياسة الخارجية الأمنية المشتركة داخل الاتحاد، ولهذا أبقت هذه السياسة من اختصاص المجلس الذي يمثل مصالح الدول، أما المؤسسات التي تمثل مصلحة الجماعة كالمفوضية والبرلمان فدورهما جد محدود في مجال السياسة الخارجية والأمنية³.

3- آلية صنع قرار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة: إن الآليات والترتيبات التي وضعتها مختلف المعاهدات المنشئة والمكملة للاتحاد الأوروبي تقف كأكبر عائق أمام تحقيق

¹ - Biava, op. cit, p.66.

² قيل الانسحاب بموجب بريكسيت.

³ - حسن نافعة، مرجع سابق، ص 252.

تقدم في مجال السياسة الخارجية والأمنية المشتركة. أهمها على الإطلاق هو قاعدة الإجماع المعتمدة في التصويت، خاصة وأن عدد أعضاء الاتحاد كبير – حاليا 27 دولة – ومرشح للزيادة مستقبلا، ومن الواضح أنه يصعب تحقيق الإجماع بين 27 دولة أو أكثر.

هذا فضلا عن أن معظم دول الاتحاد إن لم تكن كلها ترفض اعتمادا نمط التصويت بالأغلبية المؤهلة وعلى رأسها بريطانيا، كما أن قاعدة التصويت لا يظهر أنها ستتغير في المستقبل القريب والدليل على ذلك يظهر خلال المفاوضات بشأن آخر معاهدة أبرمتها دول الاتحاد وهي معاهدة لشبونة التي دخلت حيز التنفيذ في ديسمبر 2009، حيث رفضت بريطانيا ومعظم الدول الصغيرة اعتماد نمط الأغلبية المؤهلة في مجال السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، الأمر الذي يستبعد احتمال توحيد السياسة الخارجية للدول الأعضاء، زد على ذلك أن (السياسة الخارجية الأمنية المشتركة) تقع خارج اختصاص محكمة عدل الاتحاد الأوروبي، بمعنى أن الدولة المخالفة للقرار المشترك لا يقع عليها أي عقاب أو جزء الأمر الذي يضعف الترتيبات والالتزامات الموضوعة في هذا الشأن.

وإذا كانت الدول الأعضاء لحد الآن مصرة على استبعاد محكمة العدل من هذا المجال ولن توافق على ذلك في المستقبل المنظور يعني استمرارية هشاشة آلية اتخاذ القرار وبالتالي تعطيل احتمالات نجاح الدول في توحيد سياستها الخارجية. يرتبط العائق الأول أشد الارتباط بتفضيل الدول تحقيق مصالحها الآنية على التقيد بالجماعة، كما أن دول الاتحاد لازالت غير مستعدة للتنازل عن سيادتها، وهذا ما يفسر إصرارها على إبقاء قاعدة الإجماع في التصويت، واستبعاد محكمة العدل من مجال السياسة الخارجية، ولا يبدو أن الدول ستتنازل عن سيادتها ومصالحها خلال السنوات القليلة القادمة.

4-بنية النظام الدولي وتفاعلاته: تتأثر السياسة الخارجية للوحدات الدولية بشكل عام بالعوامل الناشئة عن النظام الدولي بهيكلة وتفاعلاته، أي بشكل النظام إذا ما كان أحادي أو ثنائي أو متعدد الأقطاب، وعلاقة وحداته ببعضها البعض خاصة الوحدات الرئيسية منها التي يمكنها أن تحدث التأثير، وفي حالتنا هذه إذا نظرنا إلى تركيبة النظام الدولي وجدناه أحادي القطبية تحتل فيه المركز الأول الولايات المتحدة الأمريكية التي حاولت بعد سقوط الاتحاد السوفياتي بسط هيمنتها على مختلف مناطق العالم.

بالنسبة لتفاعلات النظام وعلاقة وحداته الرئيسية منها، نجد أن الاتحاد الأوروبي يرتبط بعلاقة وثيقة بالولايات المتحدة الأمريكية عبر الرابطة الأطلسية "الحلف الأطلسي"، وبالتالي سنركز هنا على موضوع تأثير العوامل الخارجية على تطور السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي وعلى دور الولايات الأمريكية المتحدة والنااتو.

منذ دخول الولايات المتحدة الأمريكية الحرب العالمية الأولى، وسياستها تركز على الاعتراف بأنه من مصلحتها الجيوسياسية الحؤول دول سيطرة قوة معادية محتملة على أوروبا، ولتحقيق ذلك خرجت الولايات المتحدة الأمريكية من عزتها التقليدية بعد الحرب العالمية الثانية ودخلت في صراع مع الاتحاد السوفياتي¹، كما دخلت في تحالف مع أوروبا "الناتو". لكن بعد انتهاء الحرب الباردة، وزوال الخطر المشترك الذي كان يمثله المد الشيوعي ظهر خلاف بين الشركاء "الأوروبيين والأمريكيين"، حول الكثير من القضايا، مع محاولة بعض الدول الأعضاء في الاتحاد الخروج عن النهج الأمريكي بإتباع سياسة خارجية مستقلة عن أمريكا، التي رأت في هذا الخروج تهديدا للرابطة الأطلسية، ولدور أمريكا ومصالحها ومكانتها، وهو أمر غير مقبول بالتأكيد.

فالولايات المتحدة الأمريكية غير مستعدة للتنازل على هذه المكانة، بل أنها تسعى جاهدة للحفاظ على مكانتها كقوة وحيدة في العالم، والحيولة دون بروز أي قوة أخرى منافسة مهما كان الثمن، وهي مصممة على الانفراد بقيادة النظام الدولي وإرادته وتوجيهه بما يتفق ومصالحها الخاصة². وأنه من المستبعد أن تترك الولايات المتحدة الأمريكية الساحة العالمية بعد أن أزاحت أكبر متحد عالمي لها (الاتحاد السوفياتي) لأي أحد ولو كان حليف أوروبا.

خاصة وأن للولايات المتحدة الأمريكية الإمكانيات التي تمكنها من الحفاظ على تفوقها، لا سيما القوة والتكنولوجيا العسكرية والتي لا يمكن مقارنتها بأية قدرات لأية دولة في العالم، وهذا عكس الاتحاد الأوروبي الذي له إمكانيات اقتصادية هائلة، إلا أنه يعاني ضعفا شديدا في القدرات العسكرية حيث أن أوروبا قد سلمت منذ البداية وقبل قيام تجربتها التكاملية بحقيقة أن أمنها أصبح جزء لا يتجزأ من أمن معسكر غربي أكبر، أوكلت مسؤولية الدفاع عنه إلى حلف مشترك تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، هذه الأخيرة رحبت في بادئ الأمر بأي ترتيبات أمن جماعية خاصة بأوروبا الغربية إلا أنها اشترطت أن تتم هذه الترتيبات في إطار إستراتيجية أمنية شاملة ترسم وتنفذ من خلال حلف الشمال الأطلسي، هذه الرابطة أبقت على التبعية الشديدة لأوروبا في مجال الأمن، كما أدت إلى قيام فجوة فيما بينهما في مجال التكنولوجيا العسكرية هذه الفجوة من الصعب تجاوزها الآن. وبالتالي بقاء الارتباط الأوروبي في المجال الأمني يبقى على ضعف السياسة الخارجية والأمنية المشتركة للاتحاد الأوروبي، ذلك لأن الجانب الأمني يعد بعدا أساسيا لتلك السياسة وعاملا مهما في نجاحها.

¹ - هنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكا إلى سياسة خارجية، ترجمة : عمر الأيوبي، بيروت، دار الكتاب العربي، 2003، ص 27.

² - حسن نافعة ، مرجع سابق ، ص 462.

وما يمكن أن يحقق صحة هذا الافتراض (بقاء التبعية الأوروبية في مجال الأمن للولايات المتحدة الأمريكية) إلى جانب الفارق التكنولوجي بينهما، هو استمرار وتوسيع حلف شمال الأطلسي بعد الحرب الباردة، حيث كان يفترض أن يزول نتيجة زوال سبب وجوده (حلف وارسو والخطر السوفييتي) وحولته الولايات المتحدة الأمريكية إلى أداة سياسية رئيسية استخدمتها لإعادة تشكيل الخريطة السياسية في أوروبا لصالحها، وفي القدرة على الفصل السياسي المستقل، في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية من الناحية العملية تقوم بدور رئيسي في معالجة الأزمات الدولية الراهنة، دونما اعتراض من قبل الأطراف الأخرى التي هي في واقع الأمر غير قادرة على أداء دور مماثل لها¹.

بالتالي لم يعد أمام أوروبا سوى أن تتأقلم مع منطق الهيمنة الأمريكية المنفردة على العالم، وتقوم بما يتعين عليها أن تقوم به وتحمل نصيبها من الغرم (زيادة نفقات التسليح) إذا أرادت أن تحصل على نصيب من الغنم، ليس بوصفها لاعبا مستقلا، وإنما بوصفها جزء من غرب تقوده الولايات المتحدة الأمريكية².

بما أن هذه العوامل الداخلية والخارجية التي تعيق توحيد السياسة الخارجية والأمنية المشتركة لأعضاء الاتحاد، مرشحة لأن تبقى قائمة في المنظور القريب والمتوسط، فإن هذا السيناريو يحتمل حدوثه على المدى القريب والمتوسط، وبالتالي حفاظ السياسة الخارجية والأمنية المشتركة على الحد الأدنى من التنسيق دون أن يحدث تطوير يذكر، أو أن يحدث ترجعا في الانجازات المحققة لغاية الآن.

الفقرة الثانية: استكمال البناء: السيناريو الإصلاحي

ويعني توحيد السياسة الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي: بمعنى أن تتطور الظاهرة تطورا إيجابيا بشكل عام بمعنى أن تشير أغلب جوانبها في الاتجاه الذي ترغبه الوحدة السياسية.

يتضمن هذا السيناريو احتمال توصل الاتحاد إلى سياسة خارجية وأمنية واحدة لكل الدول الأعضاء، وهذا انطلاقا من مجموعة من المعطيات المتوفرة لدينا، أهمها القوة الاقتصادية للجماعة، طموح الاستقلالية لدى بعض الدول المحورية، الدور الرائد للاتحاد الأوروبي كقوة مدنية على الساحة الدولية خاصة في مجال المساعدات وبعثات حفظ السلام

¹ - غربي رقية، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة (رسالة ماجستير غير منشورة) فرع علوم سياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية 2010/2011، ص 178.

² - نفس المرجع، ص 179.

التي بدأ الاتحاد يحقق فيها تقدما ملموسا مع اعتمادنا على عنصر المكانة كدافع نحو التقدم في مجال السياسة الخارجية.

فإذا كنا قد اعتمدنا في السيناريو السابق على العوامل المؤثرة التي تحد من فعالية السياسة الخارجية وتطورها، بحيث تصبح هذه الأخيرة متغير تابع للعوامل المستقلة الداخلية منها والخارجية فإننا اعتمدنا في هذا السيناريو على عنصر "المكانة" كعامل مساعد على تحقيق هدف الاستقلال في السياسة الخارجية.

1- القوة الاقتصادية: إذا كانت القوة ذات طبيعة نسبية وتقاس مقارنة بالقوة التي تمتلكها الوحدات الأخرى، وإذا قمنا بمقارنة بين الاتحاد وبعض الوحدات الأخرى الموجودة على الساحة الدولية لوجدنا أن الاتحاد الأوروبي يعد القوة الأولى المرشحة للقيام بدور يمكنه منافسة الدور الأمريكي، فمثلا إذا نظرنا إلى اليابان لوجدنا أن قدراتها الاقتصادية هائلة إلا أنها تفتقد للقوة العسكرية وتعاني من نقص في النفوذ السياسي العالمي، إلى جانب محلية نموذجها الثقافي، وإذا كانت لروسيا قوة عسكرية، فإنها ضعيفة اقتصاديا بالإضافة إلى أن صناعاتها العسكرية تعرف تخلفا في مجال التكنولوجيا، أما الاتحاد الأوروبي فيتمتع بقدرات اقتصادية هائلة إلى جانب الثقل الحضاري والتطور التكنولوجي، كما أن معظم دوله لها نفوذ سياسي في العديد من مناطق العالم خاصة مستعمراتها السابقة، الأمر الذي يتيح للاتحاد الأوروبي إمكانية الاضطلاع بدور رائد على الساحة الدولية، هذا فضلا عن ما يمكن أن توفره الموارد من وسائل متعددة للسياسة الخارجية مثل فرض العقوبات، الحظر الاقتصادي، تقديم المساعدات والتي يمكن أن تحقق له نفوذ سياسي لدى الدول الثلاثة.

2- المساعدات الإنسانية والتنموية: تمثل الأعمال الإنسانية التي يقوم بها الاتحاد الأوروبي قدرا كبيرا من المجهود الدولي، يحاول من خلالها أن يقدم بديلا للتدخل العسكري الذي لا يمكنه القيام به نتيجة محدودية إمكانيته العسكرية، ويحاول إبراز أنه -التدخل العسكري- ليس الوسيلة الوحيدة لفض النزاعات، وقد حقق الاتحاد الأوروبي في مجال الأعمال الإنسانية نجاحا ملحوظا حيث يقدم الاتحاد مساعدات لأكثر من ستين دولة عبر أنحاء العالم بالإضافة إلى أن هذا الإجراء -المساعدات الإنسانية- يلاقي استحسانا من قبل الرأي العام الدولي والمجتمع المدني الدولي.

أما في مجال المساعدات التنموية فيقدم الاتحاد الأوروبي حوالي 60% من مجموع المساعدات الممنوحة في العالم مقابل 4% تمنحها الولايات المتحدة الأمريكية، و18% تمنحها اليابان¹. وتعتبر المساعدات الإنسانية والتنموية أداتين مهمتين للسياسة الخارجية، حيث

¹ - Barnier, op. cit.

يستطيع الاتحاد الأوروبي من خلالها تحقيق نفوذ سياسي لدى الدول المستقبلية لهذه المساعدات.

وبالتالي يمكن أن تكونا هاتين الوسيلتين تعويضيتين عن عجز الاتحاد عن التدخل العسكري، كما أنهما لا تثيران احتجاج الشعوب أو الوحدات الدولية الأخرى كما يفعل التدخل العسكري، وبالتالي يمكن أن يقدم الاتحاد نفسه بديلا عن دور القوى الأخرى في العالم مستقبلا.

3- بعثات حفظ السلام: تعتبر مهمات حفظ السلام من الأدوات المهمة لممارسة دور بارز على الساحة الدولية، وإذا كان الاتحاد قد أخفق في ممارسة هذا الدور عند أول اختبار واجهه بعد الحرب الباردة – حرب البلقان -^{*} إلا أنه استطاع أن يعود بقوة في هذا المجال حيث استطاع أن يعوض قوات الناتو وقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام في العديد من مناطق العالم مثل بعثة شرطة الاتحاد في البوسنة والهرسك، البعثة العسكرية في جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبعثات حفظ السلام في الكونغو وورغم اعتماد الاتحاد بشكل كبير على موارد الناتو في هذه البعثات، إلا أن ذلك يعد تقدما معتبرا في هذا المجال، إذ أنه يمثل مؤشرا دالا على تحول سلوك الاتحاد الأوروبي من سلوك مترابط لأنه اشترك في هذه البعثات في بداية الأمر مع الناتو من حيث صياغة القرار، ومن حيث التنفيذ، وانتقل في مرحلة ثانية إلى سلوك مختلط اتخذ قراره الاتحاد الأوروبي بشكل منفرد لكن ممارسته كانت بالاشتراك مع الناتو.

هذا فضلا عن أن مجرد رغبة الاتحاد في استخلاف بعثات الأمم المتحدة وبعثات الناتو، تدل على قوة إرادته في الاضطلاع بدور أكبر على الساحة الدولية، حتى وإن لم يتمكن من تحقيق ذلك في المستقبل المنظور، إلا أنه يمكنه أن يتوصل إلى ما يصبو إليه ولو على مدى بعيد نوعا ما.

4- القضاء على الخلافات بين الدول الأعضاء: من خلال تتبعنا لمسيرة نشأة الجماعة

الأوروبية، لاحظنا في بداية عملية التكامل حدثت خلافات كبيرة بين الأعضاء حول العديد من المسائل والقضايا، كما نجحت الجماعة الأوروبية في اجاد التكامل في ما بينها وتحقيق السلام فبعد حربين عالميتين عاش أعضاء الجماعة الأوروبية بسلام وتمتعوا بقدر من الرخاء الكبير، ومنذ سنة 1957 مرت عملية الوحدة الأوروبية بنفسها بعملية مزدوجة من التعميق والتوسع فالسوق المشتركة غدت سوقا موحدة، لا تفرق بينها حدود والعملية توحدت في كثير من بلدان الاتحاد، التي باتت عملتها اليورو، كما أصبح تمة بنك مركزي كما زاد التطلع نحو أوروبا التي رفعت عدد أعضائها عبر سبع عمليات للتوسيع والانضمام، من البلدان الستة المؤسسة إلى سبع وعشرين بلدا تضم ما يقارب 500 مليون نسمة، ولقد تمكن القادة الأوروبيون خلال عقود

*- عند اندلاع الأزمات في جمهوريات البلقان لم يتمكن الاتحاد الأوروبي من نشر قوات خاصة به في هذه المناطق، إلا أنه قام بذلك في إطار حلف شمال الأطلسي.

من تخطي الكثير من العقبات والتغلب على الكثير من الانقسامات الداخلية المتعلقة بإنشاء الدستور وسلم الأولويات وترتيب الأجندات ولا شك أن ذلك لم يكن قط بالأمر اليسير.¹

إلا أنه وبمرور الزمن ومن خلال آلية التوفيق والحلول الوسطى تم الوصول إلى التقارب بين الدول في مواقفها وأحيانا يحدث التطابق إلى أن تم توحيد جل السياسات الاقتصادية وتوحيد العملة، وإذا أخذنا مثال بريطانيا كواحدة من الدول الكبرى داخل الاتحاد، وكأكثر الأعضاء مقاومة لعملية التكامل، حيث أنها اعترضت على الانضمام إلى مجموعة الفحم والصلب، ثم اعترضت على الانضمام إلى معاهدة روما، لم تجد سبيلا آخر فيما بعد إلا طلب الانضمام وبالحاح تحت إغراء النجاحات التي حققتها الجماعة آنذاك.

تظهر المواقف المعتدلة التي توصلت إليها الجماعة بعد ثلاث عقود من التنسيق والتشاور في إطار التعاون السياسي، ثم في إطار السياسة الخارجية والأمنية المشتركة بعد ماستريخت، إلى إمكانية أن يحصل توافق في الآراء في مجال السياسة الخارجية مثلما حدث مع السياسة الاقتصادية والاجتماعية، وإذا كان المجال الأول يأخذ وقتا أطول مما يتطلب المجال الاقتصادي فبإمكان دولتين محوريتين مثل فرنسا جر بريطانيا إلى جانبيهما مستقبلا وثنيهما عن مواقفها الأطلسية المتشددة، كما استطاعت إغراءها بالنجاحات المحققة في المجال الاقتصادي.

لا يقتصر الأمر على بريطانيا فقط، بل إن آلية التنسيق والتشاور والاجتماعات الدورية بين أعضاء الاتحاد ستعمل على تقريب آراء جميع الأطراف تدريجيا وهذا ما تمت الإشارة إليه في نظرية الاعتماد المتبادل "الاتصالات الدورية في إطار المؤسسات" التي تعمل على التنسيق السياسي والغزالية التدريجية لحالات اللاتماثل والشك بما توفره من معلومات للأعضاء، وبالتالي تساعد على تحقيق مكاسب جماعية، بالإضافة إلى أن الاهتمام بقضايا الرفاه يعطي الأهمية للقوة الاقتصادية، وبالتالي يؤدي إلى إتباع سياسات خارجية تعاونية، كما أن التكاليف المرتفعة لفك الارتباط ستردع التحركات الانفرادية للدول.

ما يدعم هذا التوجه هو تعدد وتنوع قضايا السياسة الخارجية التي لم تعد تقتصر على قضايا الأمن العسكري والصراع، بل أصبحت تشمل قضايا البيئة والتجارة الخارجية، استعمال الفضاء الخارجي، وغيرها مما أدى إلى تعقيد صياغة سياسة خارجية كما أظهر عجز الدولة عن حل هذه المشاكل بمفردها، وبالتالي لا مناص من اللجوء إلى إطار جماعي أقدر على مواجهة هذه القضايا. وقد ظهر اهتمام دول الاتحاد الأوروبي بالفعل بهذه المسائل في إطار جماعي من خلال معاهدة لشبونة (2007) التي ركزت على قضايا الطاقة، الاحتباس الحراري، الهجرة وغيرها.

¹ بشارة خضر، أوروبا والعالم العربي: رؤية نقدية للسياسات الأوروبية من 1957 - 2014، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2016، ص.

وبالتالي يمكن بفعل الاعتماد المتبادل ووجود مؤسسات تجمع أعضاء الاتحاد من تقليل تعارض القوى الداخلية مما قد يساهم في التعجيل بمسألة توحيد السياسة الخارجية للدول الأعضاء.

5- طموح الدور الأوروبي على الساحة الدولية: ذكرنا فيما سبق أن اختلاف الدول أعضاء فيما يخص مسألة الدور الواجب على الاتحاد الأوروبي الاضطلاع به في الساحة الدولية، يعتبر عائق أمام توحيد السياسات الخارجية للدول الأعضاء، والتوصل إلى اتفاق حول الدور يعتبر خطوة كبيرة نحو توحيدها. وإذا كان هذا الاختلاف قد طبع مواقف الدول منذ نهاية الحرب الباردة إلى غاية الآن، فإنه يمكن للاختلاف أن يزول مع مرور الوقت بسبب الضغط الخارجي الذي يتلقاه الاتحاد من جانب عدة وحدات، أولها تلك التي تأمل في أن يمارس الاتحاد دوراً موازياً لدور الولايات المتحدة الأمريكية في المسائل التي تعنيها، مثلما يفعل الطرف العربي في النزاع العربي الإسرائيلي حيث ينتظر أن يقوم الاتحاد الأوروبي بدور مقابل للدور الأمريكي المنحاز لإسرائيل.

ثانيها يأتي من المعاملة التي يتلقاها الاتحاد من بعض الأطراف التي تظهر ولاءاً لأمريكا في حين أنها تتلقى مساعدات كبيرة من قبل الاتحاد، مثلما حدث مع دول أوروبا الوسطى والشرقية ذات التوجهات الأطلسية والتي تميل إلى الوقوف مع الولايات المتحدة الأمريكية في العديد من القضايا – مثل مسألة العراق- رغم أن الفضل في إعادة تأهيل هذه الدول يعود إلى الاتحاد الأوروبي وخاصة ألمانيا، ومع ذلك لم تقف أوروبا الوسطى والشرقية إلى جانب الموقف الألماني الراض لشن الحرب على العراق، ونفس الشيء حصل مع دول البلقان، حيث أنها رغم تلقيها لمساعدات كبيرة من جانب الاتحاد الأوروبي، إلا أنها رفضت نشر قوات الاتحاد على أراضيها وقبلت بنشر الناتو بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية.

إذا كان هذان المثالان بسيطان إلا أنهما ليسا الموقفين الوحيدين اللذين يتلقاهما الاتحاد من هذا النوع، الأمر الذي يدفع الاتحاد الأوروبي إلى محاولة لعب دور أبرز يتوافق مع النفقات التي يدفعها في مجال المساعدات الاقتصادية والتنموية، وهذا ما ينطبق على مسألة المكانة التي ورد ذكرها في السابق، حيث أشرنا إلى أن الوحدات التي تمتاز بعدم توازن المكانة ستحاول تحقيق التوازن في المكانة من خلال الحراك إلى موقع التوازن بدفع من المعاملة المتفاوتة من الوحدات الأخرى، وفي هذا الصدد يحاول الاتحاد الاضطلاع بدور في المجال السياسي يكافئ دوره في مجال تقديم المساعدات التي يقدمها وبالتالي دعم النجاح الاقتصادي بدور سياسي.

لهذا فإننا نتوقع أن حالة التهميش التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية لدور الاتحاد إضافة إلى المعاملة غير المتكافئة التي يتلقاها من الوحدات الأخرى ستدفع الاتحاد إلى التفكير في القيام بدور أكثر فاعلية خاصة أن هناك عوامل أخرى تساعد على تحقيق هذا الدور، إضافة إلى القوة الاقتصادية وطموح الاستقلالية الذي تتمتع به بعض الدول المحورية في الاتحاد، وكفرنسا، وألمانيا بشكل أقل.

وبعد محاولة عزل الدور الأوروبي وتهميشه من قبل الولايات المتحدة الأمريكية، مثلما حدث في أزمة البلقان ومثلما يحدث في الصراع العربي الإسرائيلي ومسألة العراق، عاملاً استفزازياً لمكانة الاتحاد - إن لم يكن كله فعلى الأقل بعض أعضائه- إلى محاولة الاستقلالية عن الموقف الأمريكي والانفصال عن التوجه الأطلسي ولا أدل على ذلك ما حدث من خلافات بين أمريكا وشركائها الأوروبيين حول العديد من القضايا بعد الحرب الباردة، ما تعلق منها بالجانب الأمني والسياسي وكذلك في العديد من المسائل الاقتصادية، فالاحتكاكات التجارية الرئيسية أثارت الشعور من قبل الولايات المتحدة الأمريكية بالانتقام من أوروبا بخصوص استيراد الموز، والانتقام من قبل الاتحاد الأوروبي من الولايات المتحدة الأمريكية، فيما يتعلق بالضريبة الأمريكية على السلع المصدرة إليها، ثم طالت الخلافات بينهما داخل الناتو، وكانت مسألة العراق النقطة التي تجلت فيها الخلافات بوضوح، إلا أن الشقاق امتد إلى عدة مجالات وبدأ يطول المسائل الجوهرية، ولم تعد قاصرة على المواقف أو المصالح العابرة المؤقتة، فكان الاختلاف حول مصادر تهديد السلم والأمن الدوليين، وسبل ووسائل معالجتها ولترتيب الأولويات والقضايا على جدول الأعمال، بل إن الخلافات تتعلق بشكل النظام ووظائفه وطريقة توزيع الأدوار والمسؤوليات فيه¹.

راحت الولايات المتحدة الأمريكية تمضي في خططها دون أن تعطي أهمية كبيرة لموقف الاتحاد الأوروبي، كما عملت على تهميش دوره في العديد من القضايا، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى التفاف باقي الأعضاء حول فرنسا وألمانيا بشأن مسألة الاستقلالية عن الدور الأمريكي، فتقلص حدة الخلافات بين جانبي الأطلسي بين الشركاء الأوروبيين والأمريكيين، لم يكن نتيجة إيمان بالمصالح المشتركة بقدر ما هو اعتماد أوروبا على حلف الناتو إلى غاية تمكنها من تحقيق أمنها بمفردها، وهو ما دفع كيسنجر للتساؤل حول مصير التحالف الأوروبي الأمريكي: هل التحالف مجموعة من الأهداف المشتركة أم خشبة خلاص²، في إشارة إلى زعزعة الروابط بين جانبي الأطلسي، وخاصة من الجانب الأوروبي الذي أبقى على التحالف كاحتياط فقط ضد أي عدوان محتمل. كل هذه المعطيات من شأنها أن تفضي إلى بروز دور أوروبي مستقل، هذا

¹ - حسن نافعة، مرجع سابق، ص 461.

² - هنري كيسنجر، مرجع سابق، ص 28.

السيناريو من المحتمل وقوعه لكن على المدى الطويل. من خلال تتبعنا لدور الاتحاد الأوروبي على الساحة الدولية تجاه مختلف القضايا، لاحظنا أنه وباستثناء مجال المساعدات الإنسانية والتنمية التي ينشط فيها دور الاتحاد، فإنه في مجالات الحد من التسلح وإدارة الأزمات عادة ما يكون موقف الاتحاد الأوروبي موقفاً توفيقياً يحاول من خلاله أن يقضي على التباينات الموجودة بين مواقف الدول الأعضاء، مما يجعله موقفاً فضفاضاً للغاية لدرجة أنه لا يحدث تأثيراً في القضية التي اتخذ بشأنها، كما أنه لا يمكنه ردع التحركات الانفرادية لكل دولة على حدة.

هذا فضلاً عن معظم السلوكات الصادرة عن الاتحاد هي سلوكات مترابطة، حيث أن القرارات تصاغ وتنفذ في إطار جماعي إما في إطار الناتو أو مجلس الأمن، أو بالاشتراك مع الولايات المتحدة الأمريكية وحدها، مما يدل على عدم استقلالية الدور الأوروبي على الساحة الدولية، وذلك نتيجة وجود عدة عوائق إما اختلاف الدول الأعضاء في تحديد المصالح المشتركة بينها، تحديد المخاطر، أو تحديد الدور الذي يمكن أن يضطلع به الاتحاد دولياً.

هذه الاختلافات ناتجة عن تباين خصائص الدول واختلاف تقاليدها السياسية، الأمر الذي أدى إلى تغييب الإرادة السياسية لدى قادة الدول الأعضاء في الماضي قدما نحو توحيد هذه السياسة، وأدى غياب الإرادة السياسية بدوره إلى الإبقاء على نمط التصويت بالإجماع في مجال السياسة الخارجية مما شكل عائقاً آخر أمام مسيرة هذه الوحدة، بالإضافة إلى جملة من العوائق المؤسسية أهمها عدم اختصاص مؤسسات الجماعة كالمفوضية والبرلمان ومحكمة العدل في هذا المجال.

كما يفتقد الاتحاد الأوروبي لأهم دعامة لدبلوماسيته وهي القوة العسكرية، فهو يعاني من تبعية سياسية شديدة للولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال، الأمر الذي يسمح لها بالحد من استقلالية دوره، هذا فضلاً عن سياسة الاتحاد لا تخرج عما قرره الناتو، وذلك بحكم انتمائه للحلف الأطلسي الذي شكل قيداً آخر على الاتحاد الأوروبي. إلا أن صدور سلوكات الاتحاد بشكل جماعي لا يعني أن دول الاتحاد دائماً تتبع هذه السياسات مرغمة -نتيجة عجزها عن إيجاد بديل لها- بل أنها أحياناً تتبع هذه السياسات بمحض إرادتها إذا كانت هذه السياسات تعبر عن مصالحها، وهذا ما أشرنا إليه في السابق بأن الدول تسعى إلى إقامة سياساتها الخارجية مع سياسات دولية أو أطراف خارجية بما يعكس ترابط المصالح بينها.

ونظراً لعدم قدرة دول الاتحاد على تجاوز هذه المعوقات في المستقبل القريب على الأقل، فإنه من الصعوبة بما كان أن تستطيع التوصل إلى توحيد السياسة الخارجية في هذه الفترة، لكن هذا لا يعني تراجع دول الاتحاد عن هدفها في محاولة توحيد هذه السياسة لأنها تسعى جاهدة للمحافظة على الحد الأدنى من التنسيق والتشاور في هذا المجال مما قد يمكنها من

القضاء على تباين وجهات نظرها والتوصل إلى تقريب بينها وتجاوز المعوقات، الأمر الذي قد يسمح لها بتحقيق هدفها المنشود ولو على المدى البعيد نسبيا.

وفرت الحرب الباردة بيئة مناسبة لنشأة عملية التكامل الأوروبي، حيث أن التنافس الذي كان قائما بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية دفع هذه الأخيرة إلى احتضان العملية التكاملية الأوروبية، من خلال توفير مساعدات اقتصادية في إطار مشروع مارشال من جهة، وتوفير الحماية الأمنية من خلال حلف شمال الأطلسي من جهة أخرى، في الوقت الذي تفرغت فيه أوروبا لإعادة بناء نفسها وراحت تحقق التجربة التكاملية نجاحات متوالية جعلها محط أنظار العديد من الدول الأوروبية التي راحت تنضم إلى الجماعة الأوروبية الواحدة تلو الأخرى، كما أخذت عملية التكامل تنتقل عبر الانتشار من قطاع اقتصادي إلى آخر.

لكن نهاية الحرب الباردة بانتهاء الاتحاد السوفياتي أدت إلى تشكيل بيئة دولية مغايرة للبيئة التي كانت سائدة أثناء الحرب، فزوال الخطر الذي كان يمثله الاتحاد السوفياتي من جهة وإمكانية انتقال الأخطار عبر الحدود بفضل تطور تكنولوجيا الاتصالات، كالهجرة، وانتشار المخدرات، والحروب الداخلية. بالإضافة إلى وصول التجربة التكاملية الأوروبية إلى أعلى مستوياتها في المجال الاقتصادي، دفع دول الاتحاد للتفكير في صياغة سياسة خارجية وأمنية مشتركة، وقد تجسد ذلك من خلال إدراج معاهدة ماستريخت (1992) ولأول مرة فصل خاص بالسياسة الخارجية والأمنية لدول الاتحاد، تغطي القضايا المتعلقة بالسياسة الخارجية ومسائل الأمن، كبديل لصيغة التعاون السياسي الذي اعتمدته الجماعة الأوروبية منذ قمة لاهاي (1969)، ثم بعد ذلك تم إدراج السياسة الأوروبية للأمن والدفاع PESD سنة 1999 رسميا كجزء من السياسة الخارجية والأمنية المشتركة PESC.

أقرت المعاهدات المختلفة بعد ماستريخت، معاهدة أمستردام (1997)، نيس (2001)، لشبونة (2002)، مجموعة الترتيبات القانونية في مجال السياسة الخارجية والأمنية بهدف توحيدها، وأهم هذه الترتيبات والآليات، المواقف المشتركة، النشاطات المشتركة، الاستراتيجيات المشتركة، بالإضافة إلى التعاون المدعم، والتعاون المهيكّل الدائم، وتخضع قرارات السياسة الخارجية والأمنية المشتركة لقاعدة التصويت بالإجماع من قبل المجلس الوزاري، وبالتالي فهي ركيزة ما بين حكوماتية وليست ركيزة جماعية.

تماشيا مع الأهداف المسطرة في مجال السياسة الخارجية التي تسعى إلى تحقيق التعاون والأمن داخل الاتحاد وعلى المستوى الدولي ودعم الديمقراطية وحقوق الإنسان، وبالموازاة مع آليات الترتيبات القانونية، حاول الاتحاد الأوروبي القيام بدور فاعل من أجل تدعيم وجوده في الساحة الدولية، في عديد من المجالات، مثل مجال المساعدات الإنسانية والتنمية، والمساهمة في الحد من التسلح، وإدارة الأزمات.

إلا أنه باستثناء مجال تقديم المساعدات الذي حقق فيه الاتحاد نجاحات كبيرة، فإن سجل الاتحاد الأوروبي في بقية المجالات يعتبر تقريبا خاليا من الانجازات.

فالموقف الأوروبي تجاه مختلف القضايا الدولية يحاول التوفيق بين مواقف الدول الأعضاء، نظرا لاعتماد قاعدة الإجماع في التصويت، ولذلك كانت المواقف الصادرة عن الاتحاد الأوروبي فضفاضة إلى درجة أنها لم تستطع ردع التحركات الانفرادية للدول الأعضاء، كما أنها لم تتمكن من إحداث تأثير على القضايا التي اتخذت بشأنها، الأمر الذي أدى إلى غياب عنصر مهم لضمان فعالية السياسة الخارجية وهو عنصر التأثير.

هذا فضلا عن أن مواقف الاتحاد الأوروبي في كثير من الأحيان تصدر مختلفة عن مواقف الولايات المتحدة، إلا أنها لا تلبث أن تنطبق معها، مثلما رأينا في مجال الحد من التسلح في "فرض حظر بيع الأسلحة على الصين والعراق، وموقف الاتحاد من ملف إيران النووي...". ومجال إدارة الأزمات مثلما حدث ويحدث في النزاع العربي الإسرائيلي، أزمة كوسوفو، وغيرها. وكل هذا يدل على عدم استقلالية الموقف الأوروبي على المستوى الخارجي.

الفقرة الثالث: السيناريو التشاؤمي الكارثي التراجعي

ويعني هذا السيناريو أن تتطور الظاهرة تطورا سلبيا بشكل عام أي أن يسير في الاتجاه الذي تسعى الوحدة السياسية محل الدراسة إلى تجنبه ولقد تعمدت الدراسة إهمال وتجنب السيناريو والذي يعني تراجع التجربة التكاملية الأوروبية بشكل كلي أو الانهيار وذلك مرده عاملان اثنان:

1- العامل الأول: تكلفة اللاموحدة: بمعنى ارتفاع التكاليف الناتجة عن فك الارتباط بين مجموعة من الدول يعود إلى أكثر من 60 سنة.

تشابكت خلالها القطاعات الاقتصادية والاجتماعية وبعض نواحي السياسة الداخلية بالعديد من الترتيبات والقوانين والتي لا يشكل التراجع عنها انهيار التجربة التكاملية فقط بل حتى الدول القومية وبالتالي العودة إلى الصفر، أي ما بعد الحرب العالمية الثانية حيث بدأت التجربة وهذا أمر مستبعد حدوثه على المدى المتوسط على الأقل.

2- العامل الثاني: هو عدم استعداد الدول الأعضاء سواء كانت ذات ميول أطلسية أو أوروبية على السواء، للتنازل عن المكتسبات والانجازات المحققة فالمنافع التي تجنيها الدول المنضوية تحت لواء الاتحاد الأوروبي مهما اختلفت درجات الاستفادة إلا أنه أفضل بكثير من سعي الدول المنفردة لتحقيق أهدافها وهذا استنادا إلى طرح النظرية الجديد¹.

المطلب الثاني: سيناريو معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية²

وفي إطار التنبؤ بمستقبل السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي نشر «معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية» دراسة تحت عنوان: "استشراف منظومة الدفاع الأوروبي. خمسة سيناريوات"، أعدها عدد من الخبراء في مؤسسات بحثية أوروبية متنوعة³، وتطرقوا خلالها إلى الاحتمالات الخمسة المتوقعة لمستقبل منظومة الدفاع في أوروبا خلال عقد قادم، مع توضيح العناصر التي قد تساعد على تحويل كل سيناريو محتمل إلى الواقع.

المشهد الأول: الإبقاء على السياسات الدفاعية الحالية

وفقا لهذا السيناريو، من المحتمل أن تبقى الحكومات الأوروبية على سياستها الدفاعية الراهنة التي تبنتها منذ نهاية الحرب الباردة، والمتمثلة في تخفيض قدراتها الدفاعية، وهو ما أدى إلى فقدان هذه الدول نحو 20% من قدراتها العسكرية بين عامي 2008 و2014 في ظل الأزمات المالية التي شنتها الكثير من دول أوروبا.

وتشير الدراسة إلى أن الاستمرار في هذا النهج الدفاعي قد يترتب عليه حدوث انقسامات بين الناتو والاتحاد الأوروبي، كما سيكون الاهتمام بالدفاع أمرا تقديريا متروكا لرؤية كل دولة، ولن يكون المنظور الجماعي هو الأساس لتحقيق الدفاع الأوروبي. وبالتالي، قد تتحرك الدول الأوروبية بصورة فردية للدفاع عن نفسها، وقد تتحالف مع الولايات المتحدة في هذا الشأن.

وبناء عليه، ستتبنى الدول الأوروبية استراتيجيات غير متجانسة، تتحدد انطلاقا من أولويات وحسابات كل دولة، وهو من شأنه أن يحد من فرص التعاون بينها، ومن ثم إحداث فجوة دفاعية أوروبية.

¹ - غربي رقية، المرجع السابق، ص 101.

² عرض موجز لدراسة بعنوان "استشراف منظومة الدفاع الأوروبي: خمسة سيناريوهات" الصادرة عن معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمنية، في مارس 2016، الدراسة منشورة على الموقع:

<http://www.futurecenter.ae/study.php?study=928>

³ - Jan Joel Andersson and others, *Envisioning European defense: Five futures*, (Paris: EU Institute for Security Studies), March 2016.

وطبقا لهذا السيناريو أيضا، ستعجز الدول الأوروبية عن قيادة العمليات العسكرية الكبيرة أو متوسطة الحجم في إطار جماعي متماسك، في ظل انخفاض إنفاقها العسكري.

المشهد الثاني: تشكيل التكتلات الدفاعية

يتمثل هذا السيناريو في توقع حال منظومة الدفاع الأوروبي إذا بدأت دول القارة الآن في تنفيذ الإصلاحات التي كانت قد أعلنت عنها على مدار الأعوام القليلة الماضية. وتشير الدراسة إلى أن الحكومات الأوروبية تتخذ مجموعة من الخطوات الإصلاحية بالفعل على أرض الواقع، إلا أنها لا تزال بطيئة. ومن ثم، فإن زيادة وتيرة تلك الإصلاحات من الممكن أن تؤدي إلى نتائج أفضل.

ووفقا للدراسة، فإن هذا المنحى قد يضمن قدرا أكبر من الاستقلالية وحرية الحركة لأوروبا، إلا أنه من المتوقع أن تستمر أوروبا في مواجهة العديد من العقبات التي ستحول دون تعاملها مع العديد من الأزمات مستقبلا.

وطبقا لهذا السيناريو، سيتم تحديد القدرات الدفاعية الأوروبية في إطار جماعي، سواء كان في إطار الناتو أو الاتحاد الأوروبي، على أن يكون الهدف من ذلك هو دمج القدرات الأوروبية. ومن ثم، سيكون متاحا للدول الأوروبية أن تلعب دورا قياديا في الأمن الإقليمي، خاصة في ظل توجه الولايات المتحدة نحو آسيا، وما ارتبط بذلك من تطبيق مبدأ "القيادة من الخلف" في العديد من المناطق.

وعلى الصعيد المالي، تتوقع الدراسة ألا يشهد الإنفاق الدفاعي الأوروبي زيادة كبيرة نتيجة للأزمات المالية التي ضربت القارة الأوروبية في الفترة الأخيرة. والمشكلة هنا أنه لا يوجد ضامن لمساهمة الدول الأوروبية بصورة متساوية في هذا الإطار الدفاعي الجماعي.

ومن أجل ترجمة هذا السيناريو إلى واقع، ترى الدراسة أن الدول الأوروبية عليها أن تبدأ في تنفيذ ما اتفقت عليه من مشروعات وما حددته من أولويات سلفا على المستوى الدفاعي. كما سيتعين على الدول الصناعية الأوروبية الكبرى، خاصة فرنسا وألمانيا، أن تتولى قيادة الدول الأوروبية في هذا الصدد. كذلك تؤكد الدراسة ضرورة مراعاة التجانس والرشادة والعقلانية في تشكيل التكتلات الدفاعية.

المشهد الثالث: المشاركة في عمليات السلام

يستند هذا السيناريو إلى خبرة الماضي، حيث يمكن استقراء أن الدول الأوروبية ستبنى فكرة دفاعية بعيدة تماما عن الاتجاه التقليدي للدفاع. وطبقا لذلك، سوف تطغى المشاركة في

عمليات السلام على أي منظور دفاعي آخر، وسيكون اهتمام الدول الأوروبية بالجوانب التسليحية والعسكرية مرتبطاً بصورة أساسية بالمشاركة في عمليات حفظ السلام.

وفيما يتعلق بالجانب التمويلي، تفترض الدراسة أن يتم تخصيص ميزانية لهذا السيناريو، بحيث تكون منفصلة عن ميزانية الاتحاد الأوروبي، ويتم اقتسام تمويلها على الدول الأعضاء على أساس الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة.

وتشير الدراسة إلى أن الهدف النهائي المراد تحقيقه من تبني هذا الاتجاه المحتمل، هو أن يصبح الاتحاد الأوروبي قادراً على تنظيم عمليات واسعة المدى تضم أعداداً كبيرة من العسكريين والمدنيين، وتكون قادرة على التعامل باستقلالية مع العديد من الأزمات الراهنة، مثل إقرار السلام في ليبيا، ودعم جيران الاتحاد الأوروبي (تركيا، والأردن، ولبنان) في التعامل مع مشكلة اللاجئين.

وتؤكد الدراسة أن ترجمة هذا الاحتمال إلى واقع يتطلب أن تبحث الدول الأوروبية مدى قدرتها الجماعية على الانخراط في عمليات سلام طويلة المدى. كما أنه كلما كانت هناك مراعاة للتجانس مع القدرات المحلية الدفاعية، كلما زادت احتمالية تطبيق هذا الخيار المستقبلي.

المشهد الرابع: الناتو الأوروبي

وفقاً لهذا السيناريو، تنظر الدراسة إلى الدفاع الأوروبي باعتباره جزءاً وثيق الصلة بحلف شمال الأطلسي "الناتو". وبالتالي سيكون "الناتو" والتحالف مع الولايات المتحدة هو جوهر التعاون الدفاعي الأوروبي في المستقبل. كما أن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لن تتحرك لإدارة الكوارث المختلفة والتصدي لها أو لتحقيق دفاعية مستقلة بصورة فردية، ولكن ستقوم بالاعتماد على بنية وهيكل "الناتو" في أي عمليات أوروبية جماعية.

وفي هذا السياق، تشير الدراسة إلى أن التكتل الأوروبي في إطار "الناتو" لن ينظر إليه على أنه مصدر تهديد له حدة الحلف، ولكن باعتباره عنصراً معززاً للقيادة والسيادة الأوروبية. وبموجب هذا المنظور، سوف يتم دمج البنية العسكرية الأوروبية التابعة للاتحاد الأوروبي في إطار تركيبة حلف شمال الأطلسي. وسيكون "الناتو" مطالباً بانجاز عدة مهام أساسية، ومنها: الدفاع الجماعي، وإدارة الأزمات العسكرية.

و السبيل الأساسي لتحقيق هذا السيناريو، كما تراه الدراسة، هو توفير الموارد المالية بما يساعد على زيادة الإنفاق الدفاعي، وامتلاك القدرة على القيادة من دون الولايات المتحدة إذا اقتضت الحاجة ذلك.

المشهد الخامس: الجيش الأوروبي

يستند هذا السيناريو إلى وجود تعاون دفاعي أوروبي مكثف يعود تاريخه إلى بداية جحود التكامل الأوروبي في أعقاب الحرب العالمية الثانية. وبالتالي ففكرة إنشاء جيش أوروبي ليست بالجديدة، وتزايد أهمية هذا الخيار، خاصة في ظل تعقد الأوضاع الأمنية وظهور التهديدات غير التقليدية التي لن تتمكن الدولة بمفردها من التصدي لها.

وترى الدراسة أن التحديات التي تواجه الموازنات الحكومية الأوروبية سوف تعزز من التكامل العسكري، على اعتبار أنه سيكون السبيل الوحيد لأوروبا من أجل القيام بدور عسكري ذي مغزى في منطقة الجوار، وفي باقي العالم. وفي هذا الصدد، ستتوافق عدد من الدول الأوروبية على إيجاد آلية دفاعية، تكون أكثر رشادة، خاصة على المستوى الاقتصادي.

وتشير الدراسة إلى أنه بتبني هذا الخيار، سوف تحتل أوروبا وقوتها الدفاعية مجتمعة المرتبة الثانية بعد القوة العسكرية الأمريكية، الأمر الذي سيكفل للقارة استقلالية على صعيد الدفاع، وإدارة الأزمات والكوارث الطبيعية. كما سيساهم تشكيل جيش دفاعي أوروبي موحد في تحسين التعاون مع "الناتو"، سيدعم مكانة أوروبا في الحلف.

ختاما، تؤكد الدراسة ضرورة أن يفكر القادة الأوروبيون حاليا في مستقبلهم الدفاعي، على اعتبار أن أي تحرك لاحق سوف يكون عديم الجدوى، ولن يحدث الأثر المطلوب. كما تشير الدراسة إلى عدة معايير يجب أن ينتبه لها صانعو القرار في أوروبا عند وضع أي سياسة دفاعية مستقبلا، وهي :

القدرات: بمعنى ما هي القدرات اللازمة من أجل تحقيق الأهداف الأوروبية الموضوعة؟

الموارد المالية: تعتمد درجة فاعلية الدفاع الأوروبي على ما ستقرره الحكومات الأوروبية فيما يتعلق بالموارد المالية. ومما لاشك فيه أن تحسين ميزانية الإنفاق العسكري سوف ينعكس إيجابيا على منظومة الدفاع الأوروبي.

التعاون: السؤال المحوري هذا هو هل الحكومات الأوروبية لديها الرغبة في جعل التعاون أمرا أساسيا في إطار الدفاع الأوروبي؟

المبحث الثاني: تأثير الانعطافة البريطانية على السياسة الخارجية للاتحاد

الأوروبي

صوت شعب المملكة المتحدة الخميس 23 جوان 2016 وقرر 52 % من الناخبين أن تغادر بريطانيا منظومة الاتحاد الأوروبي وبذلك تكون قد حسمت واحدة من المسائل الكبرى في توجهات بلادهم: الموافقة على بقاء بريطانيا عضوا في الاتحاد أو الخروج منه.

كان رئيس الحكومة ديفيد كاميرون قرر دعوة البلاد للاستفتاء على علاقة بريطانيا بالاتحاد بعد أن أجرى سلسلة مباحثات مع القادة الأوروبيين واستطاع في النهاية التوصل إلى إتفاق حول إعادة صياغة بعض جوانب موقع بريطانيا في الاتحاد¹ عدا جدول صاخب وحاد ولدته الحملات الدعائية لكل من دعاة البقاء ودعاة الخروج من الاتحاد الأوروبي وكان الجدل الانقسامي كامنا في الوعي الجماعي البريطاني.

لقد طال الانقسام حول أوروبا معظم شرائح المجتمع البريطاني وانقسمت الطبقة العليا من حزب المحافظين بين دعاة البقاء في الاتحاد والخروج منه بينما انحازت أغلبية قيادة حزب العمال خيار البقاء، ومعها قيادات كل الحزب الليبرالي الأقل تأثيرا من الحزبين الرئيسيين على مستوى طبقة رجال الأعمال والبنوك والصناعة، والنقابات العمالية ودوائر الفنون والآداب، وبمرور أسابيع قليلة على الحملة اتضح وفي مفارقة اجتماعية لافتة أن صوت دعاة الخروج الذين ينحدرون في الغالب الأعم من الأرستقراطية والشرائح العليا من الطبقة الوسطى كان الأعلى باتساع نطاق الانقسام المجتمعي حول العلاقة مع أوروبا أخذت العقلانية في خطاب كلا طرفي الجدل في التراجع وارتفعت وتيرة العاطفة خلال الجدل حيث حاول كل طرف الانتصار لقطبيه بإثارة مخاوف الناخبين من مغبة قراره.

استند دعاة البقاء في الاتحاد الأوروبي على آلة وزارة المالية البريطانية الهائلة والبنك المركزي البريطاني، وصندوق النقد الدولي بدعوى أن تكاليف الخروج من الاتحاد الأوروبي

¹ - سليبي الجكمي، خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي 2013، مركز الدراسات الدبلوماسية والإستراتيجية، تون ، 1 يوليو 2016.

ستكون باهضة اقتصاديا وماليا، سترتفع آثارها الضرائب على الدفع بما لا يقل عن 2 %، وستتأثر ميزانيات التعليم والصحة بصورة بالغة ولم تتوازن كبار الشركات الصناعية في بريطانيا عن تحذير العاملين بها من عواقب الخروج من الاتحاد أما الشركات الصناعية الأوروبية، وحتى اليابانية في بريطانيا فهددت بنقل عملياتها إلى دول أوروبية أخرى في حال غادرت بريطانيا الخيمة الأوروبية .

بينما إتكا أنصار الخروج على مخاوف الطبقة العاملة المتصاعدة منذ 2008 راسمين سيناريوهات مخيفة من احتياج المهاجرين الأوروبيين وغير الأوروبيين للجزية البريطانية ولكن إثارة المشاعر القومية للبريطانية كان السلاح الذي استدله أنصار الخروج على عجل وبلا وجل¹ حيث رفعوا لفكرة مفادها أن البقاء في الاتحاد الأوروبي يساوي خسارة بريطانيا لسيادتها وتسليم قيادتها لمجموعة من الموظفين في بروكسل وأن عضوية بريطانيا ضمن إطار الاتحاد تكلفها 50 مليون جنيه إسترليني كل يوم، وأن ما تجنيه من هذه العضوية لا يعادل ما تخسره من جرائها كما صور دعاة المغادرة أن الاتحاد الأوروبي إمبراطورية لا تختلف عن إمبراطوريات القرن 19 تقوده مجموعة بيروقراطية لا تكثر بمصالح بريطانيا، كما أشاعوا بأن بريطانيا قادرة في حال خروجها من الاتحاد على بناء علاقات اقتصادية وعالية فعالة مع مراكز القوة في العالم بما في ذلك دول الاتحاد كما انتهت هذه الحملة بجريمة قتل حين أقدم مسلح على اغتيال النائبة البرلمانية "جوكوكس" التي لم يمضي على عضويتها بمجلس العموم البريطاني سوى عام واحد، نظر إليها باعتبارها واحدة من ألمع نواب حزب العمال وأكثرهم إنسانية، صاح القاتل وهو يهاجم النائبة: بريطانيا أولا، وتبين أن له روابط ما مع دوائر قومية يمينية متطرفة ونازية جديدة في الولايات المتحدة وجنوب إفريقيا.

لقد شكلت نتائج الاستفتاء حالة من الهلع في جميع الأوساط المالية والاقتصادية والسياسية الأوروبية، كما رسمت تحديا كبيرا لعملية التكامل والاندماج الأوروبي وهددت بتداعيات سياسية واقتصادية وعالية كبيرة على بريطانيا وعلى الاتحاد الأوروبي الذي فقد عضوية دولة أساسية فيه، وطرحت أسئلة حول شكل العلاقة المستقبلية التي ستربط ثاني اقتصاد في القارة الأوروبية وخامس اقتصاد في العالم بالاتحاد الأوروبي وتأثير خروجه في مستقبل الاتحاد وقدرته على الاستمرار بعد أن أخذت أصوات تتعالى في دول أوروبية أخرى تطالب بالاستفتاء مثل البريطانيين ولمعرفة مدى تأثير هذه الانعطافة البريطانية أو الزلزال البريطاني كما يحلو لبعض المحليين تسميته لابد من سبر أغوار تاريخ العلاقة البريطانية الأوروبية على مدى التاريخ والتي كانت تخيم عليه الشك والتوجه إن لم نقل

¹ - سليمان الحكيمي ، مرجع سابق ، ص 1.

المطلب الأول: بريطانيا والاتحاد الأوروبي: تاريخ من الشك وعدم التقين

يعد توجه البريطانيين إلى الاستفتاء على استمرارهم في وضع رجل داخل الاتحاد الأوروبي ورجل خارجه، مؤشرا على أن عوامل الشك في جدوى العلاقات اتسعت عند قطاعات واسعة لم يعد السياسيون يستطيعون تجاهلها¹ ومهما كانت النتيجة فإن الحال لن تعود إلى سابق عهدها لأن هذه القوى التي فقدت الايمان بالاتحاد الأوروبي ستظل مؤثرة وليس من المستبعد أن تعيد التصويت مجددا، إن فشلت هذه المرة، ولكنها نجحت، أما بالنسبة للاتحاد الأوروبي فإن الخروج سيعمق شكوك باقي الأوروبيين في البقاء معا، ويقدم ذخيرة إضافية لدعاة التخلي عن الاتحاد الأوروبي لأنه في نظرهم لم يفي بوعوده في الأمن والرخاء التي وعد بها.

كما تميزت العلاقة البريطانية - الأوروبية قبل الاستفتاء البريطاني على مغادرة الاتحاد الأوروبي بحالة يمكن وصفها بـ "عدم الارتياح المتبادل"² القائمة على تاريخ طويل من عدم الثقة وعدم الانسجام في التوجهات والرؤى بين بريطانيا والجماعة الأوروبية، وبخاصة مع الدولتين الكبيرتين في الاتحاد ألمانيا وفرنسا، ولم تكن بريطانيا متحمسة يوما لعملية التكامل والاندماج الأوروبي إذ لم تكن من الدول الست التي وقفت على إتفاقية روما لتأسيس المجموعة الاقتصادية الأوروبية 1957 (ألمانيا، فرنسا، إيطاليا، هولندا، بلجيكا، ولوكسمبورغ).

وعندما انسحمت فرنسا من القيادة العسكرية للناتو بعد خلافات الجنرال ديغول مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 1966، ثار جدل واسع حول تداعيات ذلك، وعندما سقط ديغول عام 1968 هلت بريطانيا والولايات المتحدة لذلك، لأن فرنسا كانت تعترض في كل مرة على عضوية بريطانيا في الاتحاد الأوروبي، أي أن بريطانيا دخلت الاتحاد نكاية في النزعة الديغولية.³

¹ - George Friedman, **Flush points: the Emerging crisis in Europe**, Randoom house, 2015, P209.

² - خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي: التداعيات وشكل العلاقة المستقبلية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقديم موقف، يونيو، 2011.

³ - وليد عبد الحي، نظرة تمهيدية لدلالات الخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي، موقع الجزيرة نت، 24 جوان 2016، 3.12.16

تأخر انضمامها إلى الاتحاد الأوروبي إلى غاية عام 1973 بعد أن عارضت فرنسا طلب انتسابها مرتين، كما عرقل الموقف البريطاني استكمال الاندماج الأوروبي في عدة مناسبات ولطالما اعتبرت بريطانيا نفسها ولا سيما المحافظين فيها، دولة أطلسية أكثر منها أوروبية متخذة سياسة اقتصادية وخارجية أكثر قربا من الولايات المتحدة الأمريكية لكن ذلك لم يمنعها من التطلع لتحقيق مصالح كبرى سياسية واقتصادية من خلال الانضمام للنادي الأوروبي من ناحية والاستمرار في تأدية دورها التاريخي في منع هيمنة فرنسية - ألمانية مشتركة على القرار الأوروبي من ناحية أخرى.¹

انضمت بريطانيا للمنظومة الأوروبية لكنها بقيت خارج الاتحاد في مسألتين هامتين:²

هما: إتفاقية شنغن والاتحاد النقدي "اليورو": ناهيك على أنها أكثر الدول تناغما في سياستها الخارجية مع الولايات المتحدة الأمريكية، وبدا ذلك واضحا في الصدام البريطاني مع كل من فرنسا وألمانيا في موضوع غزو العراق وهو ما يعني أن عضوية بريطانيا في الاتحاد كانت عضوية "عرجاء" ناهيك عن الخلافات معها حول ميزانية الاتحاد وموضوعات الزراعة.

ومنذ التوقيع على إتفاقية ماستريخت المؤسسة للاتحاد الأوروبي عام 1992 تعالت في بريطانيا أصوات تتساءل عن مستقبل العلاقة مع الاتحاد الأوروبي وعلى الرغم من الضغوط التي مورست على رؤساء الحكومات البريطانية المتعاقبين خلال العقدين الماضيين لتنظيم إستفتاء حول عضوية بريطانيا في الاتحاد فإن أحدا لم يرضخ لهذا الطلب ووقع التحول الجوهري عندما عاد المحافظون إلى الحكم بعد غياب إستمر 13 عاما، إذ طرحت حكومة رئيس الوزراء الجديد حينها دافيد كامرون في عام 2010 فكرة الاستفتاء المعطل، فقد وعد بان أية إتفاقية أوروبية تعطي سلطات أكبر لبروكسل على حسب الدول الأعضاء يجب أن يتم التصديق عليها من خلال التصويت أو إستفتاء تبعي، ومع بداية عام 2013 ذهب كامرون خطوة أبعد عندما أعلن عزم حكومته إجراء إستفتاء على البقاء أو الخروج من الاتحاد الأوروبي.³

¹ - خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، المركز العربي، ص 4.

² - وليد عبد الحي، مرجع سابق، ص 2.

³ - David Cameron, Euspeech at Bloomlrg.Bloomlrg, 23/01/2013, Accessed on 30/06/2016 at : <http://bit.ly/BZ7Vvy>.

المطلب الثاني: تداعيات الخروج البريطاني على السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي

عندما وعد كامرون باجراء إستفتاء حول عضوية بلاده في الاتحاد الأوروبي كان واثقا من قدرة حكومته على إقناع البريطانيين باختيار البقاء. إلا أن جملة من المتغيرات تفاعلت في السنوات الأخيرة.

وأدت إلى نتائج مغايرة بل وصادمة حتى لأكبر المتفائلين من عسكر المغادرة ربما وهذا ما عكسته عناوين الصحف والمقالات والتعليقات التي أعقبت يوم الاستفتاء فلقد نشر مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة تحليلا تحت عنوان «زلزال بريطانيا: توابع سياسية واقتصادية لفراق الاتحاد الأوروبي»¹ والذي وصف حدث خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بمثابة الزلزال المستمرة توابعه بعدما أسفرت نتيجة عن تصويت البريطانيين لصالح الخروج من الاتحاد الأوروبي كما أعلن "جونتان هيل" المفوض البريطاني بالاتحاد الأوروبي استقالته من منصبه.

ومن البديهي أن نذكر أن تأثير نتائج الاستفتاء على الداخل البريطاني له تداعيات كذلك على الاتحاد الأوروبي، ولعل الرغبة في تمديد الحجم الفعلي لهذه التأثيرات هو ما دفع رئيس المفوضية الأوروبية "جون كلود يونكس" إلى مطالبة بريطانيا بأن تقدم "على الفور" طالها الخروج دونها إنتظار، حتى أكتوبر المقبل.

إن تأثير الخروج سيكون مؤلما للطرفين البريطاني والأوروبيين ولعل هذا ما أدت بـ "جديون راشمال" إلى كتابة مقال في فاينانشال تايمز مقالا تحت عنوان "آلام متبادلة" لخروج بريطانيا من سوق الاتحاد الأوروبي² ووصفه المشهد بكونه: بالدراما الجيدة التي تنطوي على تصديق ما لا يمكن تصديقه، وأن القصة لم تنته بالمملكة المتحدة وهي تغادر أوروبا.

¹ - مروة نظير، زلزال بريطانيا: توابع سياسية و اقتصادية لفراق الاتحاد الأوروبي ، مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، أبو ظبي ، 2016/07/01، ص 1.

² - جديون راشمال، فاينانشال تايمز، في مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 2 يوليو 2016.

صحيح أن نتيجة الاستفتاء صاعقة ولكنها لا بد أن تكون مألوفة خاصة لمن راقب المسار الطويل للتجربة التكاملية الأوروبية ففي عام 1992 صوت الدنماركيون لرفض معاهدة ماستريخت المنشئة والمؤسسة للاتحاد الأوروبي، وصوت الإيرلنديون لرفض كل من معاهدة نيس في عام 2001 ومعاهدة لشبونة عام 2008 وهذا ما حدث في كل مرة يتم الاتحاد الأوروبي في الماضي إلى الأمام ومنح الدنماركيين والإيرلنديين بعض التنازلات من قبل شركائهم وتم التصويت لاحقا على قبول المعاهدة، ولكن هل بريطانيا لها نفس الحجج والبراهين أم أن الأمر هذه المرة مختلف تماما.

مثلت نتائج الاستفتاء صدمة بالنسبة للكثيرين وبدأت تداعيات الخروج تتفاعل على المستوى الاقتصادي فور صدور النتائج إذ فقدت العملة البريطانية أكثر من 10% من قيمتها خلال يوم واحد بينما شهدت أسواق الأسهم والسندات والبورصات الأوروبية خاصة بورصة لندن حالة من الخوف بعد إعلان نتائج الاستفتاء¹ وتراوحت التوقعات بين احتمال حصول هجرة واسعة لرؤوس الأموال وعزوف عن الاستثمار في قطاع العقارات والخدمات المزدهر في لندن واحتمال انتقال العاصمة المالية للاتحاد الأوروبي من لندن إلى باريس أم إلى فرانكفورت حيث مقر البنك المركزي الأوروبي فضلا عن مسارعة وكالات التصنيف العالمية إلى إعادة النظر في التصنيف الائتماني اليساري لبريطانيا².

ويمكن توقع التأثير السلبي المحتمل في الاقتصاد البريطاني نتيجة قرار الخروج أكثر إذا عرفنا أن الاتحاد الأوروبي يعد شريك بريطانيا التجاري الأول إذ بلغت صادرات المملكة المتحدة إليه في عام 2015 ما نسبته 44% من إجمالي صادراتها علما بأن الميزان التجاري بين الطرفين يميل لمصلحة الاتحاد الأوروبي ولا يبدو أن ثمة مصلحة له بالتنازل عن ذلك حتى بعد الانفصال ومن المتوقع أيضا أن تكون هناك تداعيات كبيرة متعلقة بحرية تنقل الرعايا البريطانيين داخل الاتحاد الأوروبي إذ يوجد نحو 1.26 مليون بريطاني يعيشون في دول أوروبية بينما إسبانيا 381 ألف، إيرلندا 253 ألف وفرنسا 172 ألفا، وألمانيا 96.6 ألف وإيطاليا 72.23 ألف، كما كانت عضوية الاتحاد الأوروبي تمكن المواطن البريطاني من التنقل بحرية والعمل داخل دول الاتحاد الأوروبي من دون الحاجة إلى تصريح خاص، أما الآن فسوف يحتاج إلى تأشيرة دخول لزيارتها. بالإضافة إلى تكبد أعباء مالية إضافية للسفر، كما أن هناك شكوك وتساؤلات حول مصير عدد كبير من الموظفين البريطانيين الذين يعملون في مؤسسات أوروبية وعلى وجه الخصوص العاصمة الإدارية للاتحاد الأوروبية بروكسل.

¹ - خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، مرجع سابق، ص 3.

² - خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي، مرجع سابق، ص 3.

كما قد يقود خروج بريطانيا إلى تعقيد العلاقة مع جيرانها فربما تقوم فرنسا بإغلاق حدودها مع جبل طارق الذي تبلغ مساحته 6 كلم والملتصق بإقليم الأندلس حيث يعيش 33 ألف بريطاني وفي الشمال يمكن أن يؤدي ذلك إلى إقامة حدود بين أيرلندا الشمالية وجمهورية أيرلندا، ما يؤثر في حركة الأفراد، وقد بدأت الشكوك تتنامى حول مستقبل المملكة المتحدة وقدرتها على البقاء دولة موحدة بعد أن تعالت أصوات تطالب بإعادة طرح مسألة استقلال اسكتلندا، إذ يسعى دعاة استقلالها إلى بقائها عضوا في الاتحاد الأوروبي وقد جاء هذا التوجه عبر رئيسة وزراء إسكتلندا بات مرجحا جدا لأنها لا تريد أن يصبح الاسكتلنديون خارج الاتحاد الأوروبي رغما عنهم بوصف أكثرهم صوتوا لصالح البقاء فيه.

هذه التداعيات سوف تدفع بريطانيا للبحث عن بدائل لممارسة تأثيرها في الساحة الدولية ولا سيما في حلف شمال الأطلسي والدول الصناعية السبع الكبرى وبخاصة بعد أن خرجت روسيا منها.

بقي أن نقول أن البريطانيين لهم قيمتهم في الاتحاد الأوروبي المملكة المتحدة مساهم كبير في الميزانية وهي قوة عسكرية ودبلوماسية مهمة تماما مثلما سيكون من المؤلم بالنسبة للمملكة المتحدة خسارة إمكانية الوصول إلى السوق الداخلية في الاتحاد الأوروبي كذلك سيكون من المؤلم للاتحاد الأوروبي خسارة الوصول إلى سوق العمل البريطانية إذ أن أكثر من ثلاثة ملايين مواطن من الاتحاد الأوروبي يعيشون ويعملون في بريطانيا وأكثر من 800 ألف منهم من بولندا.

بالطبع سوف تكون هناك صيحات من الغضب من كلا الطرفين ولكل دوافعه ولكن مثل جميع الدراما الجيدة كما يقول "جديون راثمال" قصة خروج بريطانيا كانت صاعقة مثيرة ومزعجة لكن نهايتها لم تكتب بعد.

إن معظم التعليقات التي تناولت موضوع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي كانت تفكيرا "أسير اللحظة" أو عبارة عن ردة الفعل لقوة الصدمة التي شكلها الفعل وهذا التفكير في حد ذاته يشكل نوعا من الخلل المنهجي أي أننا نقطع الحدث عن سياق تاريخي للظاهرة ونبني استنتاجات مبنية على الحدث فقط دون الأخذ في الاعتبار الاتجاه الأعظم للظاهرة والذي يشترط لإدراكه ربطه بالبعد التاريخي فمنذ 1957 والاتحاد الأوروبي يتزايد في العضوية ويكفي الإشارة إلى أن عدد الدول التي لحقت بالاتحاد منذ 1991 هو 16 دولة مجموع سكانها يزيد عن 115 مليون نسمة أي حوالي ضعف سكان بريطانيا تقريبا فلماذا يتم النظر لانسحاب دولة لم تكن من المؤسسين ولم تكن مندمجة في كل حيثيات الاتحاد، ويتم التفاضل عن 16 دولة الجديدة خلال الربع قرن الماضي¹.

¹ - وليد عبد الحي، نظرة تهيديية لخروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي؟، مرجع سابق، ص 3.

مع هذا لا يمكن الاستهانة بالآثار المترتبة عن الانعطافة البريطانية وإنسحابها من الاتحاد الأوروبي والتي يرجح أن تكون كبيرة أيضا على الرغم من محاولات إحتوائها فمع خروجها سيفقد الاتحاد الأوروبي 12.5% من سكانه وقرابة 15% من قوة إقتصادية، كما أنه سيفقد قوة عسكرية ذات تأثير مهم في الأمن الأوروبي 12.5% من سكانه وقرابة 15% من قوة اقتصاده، كما أنه سيفقد قوة عسكرية ذات تأثير مهم في الأمن الأوروبي، كما أن الانسحاب كذلك تداعيات تنظيمية ومؤسسية.¹

فبطبيعة الحال فإن الاتحاد يستند إلى أطرف قانونية تنظم إمكانية انسحاب أحد أعضائه إذ تنص المادة 50 من معاهدة لشبونة للاتحاد الأوروبي على حق أية دولة عضو، بالاتحاد في اتخاذ قرار الانسحاب منه وحال انسحاب أي عضو يتم وقف العمل بكافة المعاهدات مع الاتحاد الأوروبي لعد مرور عامين على دخول إعلان الانسحاب حيز التنفيذ.

أما فيما يتعلق بعمليته صنع القرار في الاتحاد الأوروبي فإن خروج بريطانيا سوف يستدعي إعادة النظر في آليات اتخاذ القرار داخل مؤسسات الاتحاد، إذ أن خروجها سوف يؤدي إلى فقدان 29 صوتا من الأصوات في مجلس الوزراء الأوروبي وكذلك 73 مقعدا في البرلمان الأوروبي أي 8.5% من الوزن النسبي للأصوات² ما يتطلب إعادة تمديد الحد الأدنى للأغلبية المؤهلة.

الأمر الذي سيؤدي حتما إلى تغير في توازن القوى لمصلحة الدول الكبرى التي تمتلك تمثيلا أكبر في مؤسسات الاتحاد الأوروبي في عملية صنع القرار الأوروبي (ألمانيا وفرنسا وإيطاليا).³

كما أن غياب بريطانيا كدولة غير عضو في منطقة اليورو سيغير من طبيعة العلاقة بين أعضاء منطقة اليورو (19 دولة) والدول الأوروبية غير الأعضاء في منطقة "اليورو" لمصلحة التركيز أكثر على منطقة اليورو بوصفها محركا لمزيد من الاندماج الأوروبي في المستقبل.

ومن الناحية الإستراتيجية سيؤدي خروج بريطانيا إلى زيادة الضغوط على المحور الألماني - الفرنسي لزيادة إنفاقها العسكري بهدف احتواء تأثير الغياب البريطاني على السياسة الدفاعية والأمنية الأوروبية المشتركة، كما تتنامى المخاوف والهواجس الأوروبية من انتشار عدوى الاستفتاءات في أوروبا بما يدفع الأحزاب اليمينية المتطرفة إلى المطالبة بأن تحذو حذو بريطانيا وبخاصة في الدول التي تعاني أزمات اقتصادية (اليونان، إسبانيا، المجر، إيطاليا) الأمر

¹ - مروة نظير، زلزال بريطانيا، مرجع سابق، ص 2.

² - خروج بريطانيا، مرجع سابق، ص 4.

³ - Roland Freudenstein, Eim Derc and aggelos Aggelw, p5

الذي سيهدد عملية التكامل برمتها ويفاقم من حدة الشكوك حول قدرة الاتحاد على الصمود واعتبارها فاعلا دوليا، إذ أن القرار البريطاني القاضي بالانسحاب من الاتحاد الأوروبي ينفي أو على الأقل يضعف الأطروحات التي تدفع بأن النظام السياسي الدولي يتجه الآن لأن يكون نظاما متعدد الأقطاب أو على الأقل ينهي احتمالات أن تكون أوروبا موحدة.

أحد هذه الأقطاب فالخروج البريطاني من الاتحاد الأوروبي سيفقد الطرفين الكثير من مكانتهما في العالم وهو ما سينعكس سلبا على قدرتهما في التدخل لحل النزاعات الإقليمية أو تحقيق توازن في القوى الدولية المؤثرة.

وفيما يخص لندن فإن مكانتها ستتضرر خاصة مع سيادة التوقعات بأن تصبح أكثر انسجاما أو حتى تطابقا وتماهيا مع السياسة الأمريكية، وتصبح بريطانيا فعليا امتدادا للولايات المتحدة الأمريكية¹ فبالرغم من أن بريطانيا طالما كانت قريبة من السياسة الأمريكية لكنها كانت تحاول إحداث توازن ما ولو شكليا من أجل مراعاة السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة عندما تكون هذه الأخيرة بعيدة عن التوجهات الأمريكية، أما الآن فلم يعد هذا المبرر موجودا، وبالمقابل يعد الخروج البريطاني إضعافا للولايات المتحدة الأمريكية في مستوى تأثيرها على السياسات الأوروبية الخارجية فقد كانت بريطانيا سندا قويا للولايات المتحدة الأمريكية في السياسات الأوروبية²، ونفس الشيء بالنسبة لإسرائيل إذ كانت ترغب في بقاء بريطانيا في الاتحاد لنفس الأسباب التي تريدها الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي ستخسر إسرائيل بعض قنوات التأييد لها في الاتحاد.³

بيد أن هناك بعض الملامح التي من المستبعد أن تشهد تغيرات جذرية في هذا الصدد منها دور المملكة المتحدة في حلف الشمال الأطلسي الذي أكد أمنه العام "ينس ستولتنبرخ" بريطانيا ستبقى حليفا قويا وملتزمًا للحلف الأطلسي وستواصل لعب دورها القيادي داخل حلفنا.⁴

كما وعد بأن يبقى تنسيق وثيق مع الاتحاد الأوروبي الذي ينتهي إثنان وعشرون من أعضائه من أعضائه الثمانية والعشرون مع بريطانيا إلى منظمة حلف الشمال الأطلسي.

أما فيما يخص التجربة التكاملية الأوروبية برمتها فإن أوروبا ظلت تعاني في تاريخها من الاقتتال الداخلي الذي استنزف قوتها ويرجع مصدره إلى استقلال مكوناتها التي فشلت كمحاولات توحيدها بالقوة في الماضي فعوامل الجغرافيا مثلا أفشلت حملات نابليون بونابرت

¹ - د. مروة نظير، زلزال بريطانيا: توابع سياسة اقتصادية لفراق الاتحاد الأوروبي، مرجع سابق، ص 2.

² - وليد عبد الحى، مرجع سابق، ص 1.

³ - وليد عبد الحى، مرجع سابق، ص 1.

⁴ - مروة نظير، مرجع سابق، ص 3.

ووهتلر في السيطرة على روسيا وعوامل اللغة كانت المحرك الرئيسي الذي أنشأ الدول القومية الأوروبية وجعلها تتباهى باستقلالها عن بعضها.¹

ومع سقوط الاتحاد السوفياتي زال أكبر خطر على أوروبا بل وبقائها لأنه كان يهدد بمحوها من الخارطة بالأسلحة النووية لكنه وضعها في مأزق لا تزال تعاني من تناقضاته.

إن استمرار المشروع الأوروبي في بقائه أمر محسوم ولكن الخروج البريطاني سيقود على الأرجح إلى خسارة الاتحاد إلى مزيد من الدول حتى تصبح المنظمة صغيرة ومتجانسة بما يكفي للبقاء على وحدتها.² وخاصة في ظل ما يواجهه الاتحاد الأوروبي من مشكلات داخلية (المهاجرين، والاقتصاد، والأمن...) وفي حال لم يتغير أسلوب بروكسل في التعاطي مع هذه الأزمات فستتجه الدول الأعضاء لتنفيذ قرارات مستقلة فعليا وتبني سياسات خارجية غير مشتركة وربما متناقضة مما قد يؤدي إلى نهاية الاتحاد الأوروبي كمنبر موحد للسياسات الأوروبية لاسيما في ظل التباينات والاختلافات الكبيرة في مواقف الدول المنطوية داخل الاتحاد بشأن قضايا عديدة أهمها قضية اللاجئين بما تفرضه من احتمالات إحداث تغيرات ديمغرافية وثقافية على المجتمعات الأوروبية ومهما كان الأمر، وفي جميع الأحوال من المؤكد أن النموذج السياسي الأوروبي سوف يتغير بخروج بريطانيا عن فلكه، كما أن مكانة الاتحاد على المستوى الدولي ستأثر سلبا حيث ستضعف قوة القرار الدبلوماسي الأوروبي فضلا عن تأثير وزن الاتحاد الأوروبي في الكثير من الملفات الساخنة بالعالم، وعلى رأسها القضية الفلسطينية بحكم وجود الاتحاد ضمن اللجنة الرباعية الراعية لعملية السلام في الشرق الأوسط، وكان الإتحاد حاضرا بقوة كبيرة في الكثير من القضايا الدولية، ولعل من أهمها المفاوضات النووية التي أدت إلى اتفاق تاريخي مع إيران حول برنامجها النووي.

وعلى الرغم من إعلان الدائرة الإعلامية التابعة لمجلس الإتحاد الأوروبي أن نتائج الاستفتاء البريطاني لن تؤثر على القرار بشأن العقوبات ضد روسيا فإن هذا التعثر الأوروبي يترك الباب مفتوحا أمام استمرار تزايد الدور الذي تلعبه روسيا على المسرح الدولي فضلا عن استمرار صعود الصين كفاعل جديد على الساحة الدولية، كما أن دولة مثل إيران لم تخف سعادتها بالانفصال الأوروبي، حيث اعتبر مساعد مكتب الرئيس الإيراني للشؤون السياسية

¹ - George Friedman, Flash points: the Emerging Crisis in Europe, op.cit.

² - مروة نظير، مرجع سابق، ص 3.

حميد أبو طالب¹ خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي بمثابة خطوة في صالح إيران واصفا ذلك بالفرصة التاريخية لإيران يجب الاستفادة منها.

ختاما ينطوي القرار البريطاني بمغادرة الاتحاد الأوروبي الكثير من الانعكاسات التي بدأت منذ اللحظة الأولى لهذا القرار على الجانبين وعلى الاقتصاد العالمي، وستستمر هذه الآثار في المستقبل، فالمسألة معقدة ومتشابكة وخصوصا عندما نتحدث على 43 عاما من عضوية بريطانيا في الاتحاد، وهي تلك الدولة النووية العظمى وحتى الآن رغم أن الكثير من التفسيرات أوضحت ما يمكن أن تجاوبه بريطانيا من هذا القرار إلا أن الغموض الذي يلف مستقبل بريطانيا الاقتصادية يجعل المشهد غامضا، وعواقب هذا الخيار لا تزال غير واضحة وبالأخص عندما تتداخل العوامل السياسية والاقتصادية معا.

حيث تبدأ المسألة بالتعقيد ويبقى السؤال مشرعا حول حجم النتائج السياسية والاقتصادية التي تنتظر بريطانيا والاتحاد الأوروبي في المستقبل القريب ومع ذلك يبقى أن نتنظر لنعرف هل هذا الانفصال في جوانب محددة أو بشكل كامل.

ما يمكن رصده وذلك على شكل انطباعات أولية:

1-إذا كانت فرنسا قد عادت لعضوية منظمة حلف الشمال الأطلسي "الناتو" بعد 43 سنة من الانسحاب وعهد ساركوزي، فإن بريطانيا قد تعود لطلب العضوية للاتحاد الأوروبي خلال العشرية القادمة، خاصة وأن عملية الانسحاب من النسيج الأوروبي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا سيستغرق فترة ليست قصيرة.

2-إن الاتحاد الأوروبي قد يتعرض لبعض الهزات وانسحاب بعض الدول لكنه سيبقى وسيزداد قوة في الاتجاه العام.

¹ - مروة نظير ، مرجع سابق ، ص 3.

خلاصة الفصل:

لا أحد يملك القدرة على التنبؤ بما ستؤول إليه الأمور في ما يخص السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، نظرا لتعدد وتداخل وتشابك المتغيرات والاتجاهات فيه، بحيث أن كل سيناريو لديه من الأدلة والشواهد ما يرجحه على الآخر فهناك من يذهب إلى أن السيناريو الأقرب هو بقاء الحال على ما هو عليه وستظل السياسة الخارجية تقع بين السياسات الوطنية من جهة والسياسة الخارجية الأوروبية من جهة ثانية، وهناك احتمال آخر ثوري يعتقد ان التجربة ستستغل قدراتها الكامنة وعلاقاتها المتعددة استنادا إلى التغييرات الحاصلة في العالم، ويتم التقاطها لتنتقل إلى السرعة القصوى وتحقق ما جاءت به معاهدة ماستريخت، أما السيناريو الاسوء فهو تراجع التجربة وانفراط العقد والعودة إلى ما قبل 1957، بيد أن القراءة الأقرب هي أن تظل التجربة على ما هي عليه، ما لم يتم فك الارتباط بالمظلة الأمنية الأطلسية، بمعنى ستبقى السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في منطقة الوسط بين السياسات الوطنية المشبعة بالنزعة السيادية والسياسة الخارجية الموحدة المرجوة، بحيث أن المسائل الاقتصادية والتجارية وفي المحافل الدولية ذات الصلة تتكلم بصوت واحد لكن عندما يتعلق الامر بالقضايا الاستراتيجية والأمنية حتى وان حاولت في البداية أن تغرد منفردة عن الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الناتو لكنها في الأخير لا تملك إلا أن تصطف خلفها مما يعزز فكرة الغموض الأوروبي، كما لا نغفل القضية التي لم تخطر على بال احد حتى أكثر الدارسين تشاؤما والمتمثلة في الاستدارة البريطانية القاسية التي أفضت إلى خروجها من التجربة جملة وتفصيلا وهو ما سيترك اثره سواء على المدى القريب أو البعيد على الجانبين معا.

الختامة

عندما يتم الحديث عن تجربة تكاملية لعدد من الدول في سياق إقليمي معين، فلا شك أن الحديث ينصرف إلى جدوى ومغزى هذه التجربة ومردودها الإيجابي على الدول المكونة لها في ظل التنافس الدولي المحموم.

وما تشهده الساحة الدولية من تكتلات سياسية واقتصادية وعسكرية وأمنية بهدف تعزيز مكانتها في المنتظم الدولي حتى تحقق الدول لنفسها ما لا تستطيع تحقيقه منفردة مهما أوتيت أو من وسائل القوة والمكانة الدولية التي تحتلها على الصعيد الدولي.

ومن ثم فإن توافق رغبات مجموعة من الدول على التكامل والاندماج في تنظيم إقليمي معين لتحقيق أكبر قدر ممكن من المصالح لهذه المجموعة لم يعد خياراً، أو بالأحرى ليس بالترف السياسي أو يدخل في نطاق النظريات الفكرية والمنهجية بل أصبح ضرورة ملحة تفرضها طبيعة العلاقات الدولية التي تتصف بسيادة وهيمنة القوة وغلبة التنافس على التعاون وسيطرة المصالح على المثل والمبادئ، وسيطرة المصالح على المثل والمبادئ الأخلاقية والإنسانية، فاستشعار هذا الأمر من قبل قادة الاتحاد الأوروبي في بداية التسعينات يتم عن إدراك النخبة السياسية لطبيعة الأوضاع الدولية وما يحيط بها من تهديدات ومخاطر، لكن يجب إدراك أن مجرد استشعار المخاطر حول دور الاتحاد وإيجابياته، لا يكفي لتحقيق النتائج المرجوة وتجسيم الأهداف الطموحة، ما لم يقترن بالعمل والتخطيط الجيد والبناء المؤسساتي الفعال لهذه الأسباب وغيرها، كان الاتحاد الأوروبي موضوعاً دسماً للباحثين والدارسين لتحليل أسباب وظروف نشأته وأهدافه ومجالات تحركه المشتركة وغير المشتركة مع التركيز على إنجازاته وإخفاقاته وبالتالي فمن الواجهة أن تكون السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي عنواناً موضوعاً لهذه الأطروحة، حيث أنها كانت رغبة أوروبية جامحة ولكن بالنظر إلى محصلة النتائج المحققة على أرض الواقع كانت بعيدة عن تطلعات القادة الأوروبيين، وهذا راجع لمعوقات ارتطمت بها هذه السياسة سواء على مستوى الصنع أو التنفيذ.

لا يكفي توافر شروط موضوعية تدفع في اتجاه التحقيق الكامل للمفاهيم والآليات الخاصة ببناء سياسة خارجية أوروبية مشتركة أو موحدة لكي يصبح هذا البناء ممكناً، بل لابد أن تتوافر إلى جانب ذلك شروط ذاتية كافية لنقل عملية التجديد هذه نطاق الحلم إلى أرض الواقع، ونقصد بالشروط الذاتية تلك التي تتعلق بإدراك صناع القرار والنخب الحاكمة، وقادة الفكر والرأي العام ومدى اقتناعهم بقرار هذا البناء، واستعدادهم للعمل من أجل تحقيق أو تحمل ما قد يترتب عليه من أعباء وتضحيات.

يمكن أن نستخلص من هذه الدراسة أن أوروبا التي أبدعت في الجانب الاقتصادي، نجدها حائرة في تحليلها للواقع الجيوستراتيجي الأوروبي الذي يعتبر بحق، محل خلاف في أوروبا نفسها وشرط وجودها، فكيف تطور أوروبا نفسها؟ وكيف تؤكد ذاتها؟ في مجالات القوى الأخرى الاستراتيجية وهل تنشأ أوروبا امنا موحدا مستقلا أم سترهن وجودها في إطار علاقات القوى العالمية، وهناك سؤال يطرح نفسه على البلدان الأوروبية، وهو هل الروابط الاقتصادية التي تحتفظ بها، مع بلدان العالم قادرة على تحسين وتدعيم الامن الدولي؟

إن الشيء الذي كان يحدد وضع أوروبا الاستراتيجي في الماضي هو نشاطها التوسعي العالمي، اما اليوم فإن أمجاد الاستعمار القديم أصبحت من الماضي، كما سيطرت على الميدان العالمي قوى جديدة أعظم قوة من أوروبا، على الرغم من الأوهام التي لا تزال تسكن في اذهان الذين يعيشون في الماضي وإذا كانت أوروبا تجد نفسها رغما عن إرادتها لعبة هرمة لا دور لها مطوية على ذكرياتها التاريخية، وقابعة داخل حدودها فإنها ليست موجودة في اللعبة الاستراتيجية العالمية إلا بمقدار ما تحدده القوى العظمى. وتحديدًا لهذا الدور نجد ان أوروبا بالنسبة لمسائل الدفاع والأمن هي نقطة التقاء بين المشاكل الإقليمية والعالمية، لذلك فإن النظرية الكسنجرية القائلة "إنه ليس لأوروبا سوى مصالح إقليمية أما الولايات المتحدة الأمريكية فلها مصالح عالمية".¹

لكن نظرة موضوعية خالصة لما يجب على الساحة الأوروبية تشير إلى أن المجموعة الأوروبية لا تبدو ناضجة بعد إرساء سياسة خارجية وأمنية مشتركة، وفاء بالالتزامات المنصوص عليها في معاهدة ماستريخت، أو لضخ موارد مالية في الميزانية المخصصة للسياسة الخارجية الأوروبية وتأسيس جيش تابع للإتحاد.

فالاتحاد الأوروبي هذا المشروع العملاق الممتد على مدى عقود من الزمن وضع لنفسها خططاً وأهداف فيها ما هو قصير المدى وفيها ما هو إستراتيجي وطويل المدى ولعل هدف بناء سياسة خارجية أوروبية مشتركة هو هدف الأهداف باعتباره الدعامة الأساسية والأخيرة في هذا البناء الشامخ.

هل أوروبا موجودة على الركح الدبلوماسي، الأكيد أن الإجابات ستتشظى وربما موضع الالتقاء بين هذه الإجابات جميعا هو: أن السياسة الخارجية المشتركة للبناء الأوروبي هي واقع ولكنه واقع هش وغير مرض فأوروبا تريد التحدث بصوت قوي ومسموع، وتؤثر في التوازنات العالمية الكبرى وأن تتدخل في حل الأزمات سواء في محيطها الإقليمي أو في الركح الدولي برمته وهذه الرغبة الجامحة أو هذا الحلم الذي ظل يراودها كان مدفوعا ومشفوعا بمسار تكاملي

¹ أندريه بريفو، دومينيك دافيد، الأمنية الأوروبية أو الدفاع المشترك المفقود، ترجمة أحمد عبد الكريم، دار طلاس، دمشق، د ت ن، ص 296.

طويل وتجربة شاقة من التعاون السياسي الأوروبي بدأ في سنوات 70 ودعمته إنجازات وانتصارات ذات طابع اقتصادي نقدي مالي أغرت معظم دول العالم، بل ومن يقع شرق ووسط القارة الأوروبية وأصبحوا يتطلعون إما للانضمام إليها أو النسيج على منوالها.

وصاحب هذه الدوافع الداخلية محفزات تتعلق بالمتغيرات الجيوستراتيجية، كاختفاء عالم الثنائية القطبية وإنهيار المعسكر الاشتراكي بتداعياته وتجلياته، هذا الجو الجديد أعطى للقارة الأوروبية فرصة جديدة للمبادأة والمبادرة والمحاولة للمزاوجة بتدعيم الانجازات الاقتصادية بمشروع سياسي كبير، ولكن اللافت في الموضوع أن الاتحاد الأوروبي وفي سبيل تحقيق هذه الرغبة وضع آليات هيكلية بنائية من مؤسسات رئيسية وهيكل متخصصة لأداء وظائف بصور وأشكال مختلفة وعند مستويات مختلفة كذلك والمتتبع لتطور هذه المسيرة يدرك أن الممارسات التي تطورت عبر تلك السنين مازالت تحكم السياسة الأوروبية أكثر مما تحكمها الأسس الموضوعية في نصوص إنشاء الاتحاد الأوروبي منذ ماستريخت، فما زالت الدول تطغى سياساتها على النصوص المقررة ولا زال هناك هوة كبيرة بين الاتفاقيات والسياسات التي يتم إقرارها وبين ما يتم تطبيقه والالتزام به فعليا ولا تزال خلافات تبرز بين الأعضاء بعضهم بعضا وبينهم وبين هيئات المفوضية المعينة بتنفيذ تلك السياسات.

منذ نهاية الحرب الباردة أخذت مشاعر الأوروبيين تنامي نحو قدر من الاستقلالية عن الولايات المتحدة الأمريكية وتصور بعض السياسة الأوروبية أن أوروبا قد حانت فرصتها، ولكن هذه الرغبة سرعان ما إرتبطت بواقع حال دون تحقيق الحلم أو على الأقل تأجيله إلى إشعار آخر، فلقد أكدت الكثير من الدراسات أن من بين العقبات التي تعترض البناء الأوروبي في بناء سياسته هي التباين في السياسة الخارجية لدول الاتحاد باعتبار أن قضية السيادة الوطنية تمثل أهم العقبات أمام الاتحاد الأوروبي لأن إصرار كل دولة أوروبية على حماية سيادتها الوطنية هو هاجس هذه الدول جميعا، فأوروبا تفتقر إلى سياسة خارجية قائمة على استقلالية التحرك المعبر عن أوروبا الموحدة وهي بذلك تفقد ركنا حيويا مهما والذي يمنحها الثقل الذي تتطلع إليه.

لقد مارس الاتحاد الأوروبي إزاء مناطق التوتر في العالم ردود الأفعال ولم يمارس الأفعال، بل وحتى هذه الأفعال إتسمت بالفردية في الوقت الذي يجب أن تكون فيه موحدة أو على الأقل مشتركة، ولهذا فالاتحاد لم يتمكن من أن تكون كلمته موحدة تعبر عما لديه من ثقل على الساحة الدولية.

فرغم افتخار الجماعة بأنها قوة معيارية أو مدنية فقد كانت سياساتها اميل إلى المحافظة منها إلى الرغبة في التغيير ذلك ان الاتحاد الأوروبي أخفق في تصدير نموذج المعتمد على الديمقراطية واقتصاد السوق وحقوق الانسان، وإخفاقه في تحقيق السلام فعندما بباغتها الربيع العربي، جاء رد فعلها سريعا ومشجعا بادئ الأمر لكنه جاء خاليا من أي عمق استراتيجي أو رؤية بعيدة المدى رغم ما وفرته هذه الظروف واعتبرت فرصة ضائعة لاختبار رغبتها وحلمها.

لقد برهن الأوروبيون على عجزهم حتى على حل النزاعات الأوروبية بعيدا عن الولايات المتحدة الأمريكية وحلف الشمال الأطلسي. فهذا السلوك اختار لنفسه أن يبقى تابعا وفيما للولايات المتحدة الأمريكية، وبهذا قد أخفق في إظهار روح الإصرار والريادة.

وتقف الدراسة عند المأزق الذي وقعت فيه السياسات الأوروبية بوصفها موجهة بالأساس صوب عالم التجارة والاعمال غير مكترثة إكتراثا كافيا بمسألة السياسة الخارجية المشتركة رغم وجود اتفاقيات على غرار مستريخت فإن عدم وجود رؤية طويلة المدى وعدم تخصيص موارد ومقدرات كافية أفضت إلى حالة من التفكك والإحباط.

إن مجال السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي هو مجال تختلف فيه الإرادة السياسية ولقد برزت بشكل هائل (فرنسا، ألمانيا، بريطانيا) من ناحية و(مالطا وقبرص) من ناحية أخرى وكذلك الدول غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ولهذا يمكن القول بأن هناك ما يسمى: سرعات متعددة في السياسة الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي.

حيث تتجه كل من بريطانيا وفرنسا وألمانيا (و إن كانت بريطانيا بحماس أقل إن وجد) نحو تأسيس مركز قيادة في مجال السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، وقد كانت زيارة وزراء خارجية الدول الثلاث إلى طهران في أكتوبر 2003 إطار الاتحاد الأوروبي دليلا على ذلك.

وكل ذلك يوضح أن التقدم في السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة سوف يعتمد بالأساس على الإرادة السياسية لدولة الأعضاء وهناك إشارات على أن هذه الإرادة يمكن أن تنبع من دول الأعضاء الكبرى وذلك لإيجاد سياسة خارجية وأمنية مشتركة، وسياسة دفاعية وأوروبية أكثر فعالية في المستقبل. كما تتضمن السياسة الخارجية الأوروبية كل مزايا ومساوئ دبلوماسية الإجماع حيث تحركها الروح الشاملة لسياسات رخاء أوروبا.

وبالرغم مما تمتلكه أوروبا من قدرات إقتصادية ومالية تؤهلها لممارسة دور قطبي عالمي لكنها تعاني نفس المشكلة الإيديولوجية التي تعانيها واشنطن فأوروبا رغم مشروع وحدتها السياسية عام 1992، تفتقر إلى نسيج أو بناء موحد من القيم الفكرية والايديولوجية المتميزة وإلى سلطة مركزية تمتلك حق اتخاذ القرار السياسي في الشؤون الدولية ورغم وجود مصالح

مشتركة بين الدول الأوروبية فإن هناك اختلافات واضحة في فهم وإدراك الشؤون الدولية وفي إدارة التدخل للتأثير في الأزمات التي تهدد مصالحها في الخارج كما حصل في أزمة الخليج عام 1990¹.

وفقا للحكمة القائلة "إن الأمر الذي لا يقتلك يقويك" فإن الاتحاد الأوروبي يمكنه أن يخرج من تجربة الأزمة اليونانية أكثر صلابة وتماسكا لاسيما أن الحالة اليونانية أظهرت كل النقائص ونقاط الضعف داخل الهياكل القانونية والمؤسسية للاتحاد الأوروبي، إن الوحدة الاقتصادية في منطقة "اليورو" الحالية وبكل بساطة غير قادرة على التماسك إذا بقيت محافظة على الشكل التقليدي للسيادة القومية للدول الأعضاء، فالبنك المركزي الأوروبي غير قادر على ضمان تكاسك واستقرار اليورو باعتباره عملة مشتركة ولا ضمان استقرار الاقتصاديات الوطنية للدول الأعضاء في غياب إجراءاتها وأدوات قوية قادرة على المشاركة في صياغة الاقتصادات الوطنية والسياسات المالية وغيرها من أوجه العرف العام، داخل الدول الأعضاء إن القدرة على إدخال مثل تلك الإجراءات، والأدوات في البناء القانوني للاتحاد الأوروبي سيعني بكل تأكيد تقوية دور الاتحاد باعتباره دولة على حساب سيادة الدول القومية الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، وبعبارة أخرى فإن مثل هذه الخطوة تنقل الاتحاد على المرحلة الثانية من المشروع الأوروبي، أي بناء إتحاد الدول الأوروبية على غرار U.S.A.

عندما سئل (خافيير سولانا) المنسق الأوروبي السابق للسياسة الخارجية والأمنية، عن مدى نجاح أو فشل السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية الموحدة، أجاب: "إن هذه السياسة حديثة وهي عملية في طريقها إلى التكوين، كما أنها ليست الوحيدة التي تقوم بالنشاط الخارجي للاتحاد، ثم إن الوقت غير مناسب للتقييم وكشف الحساب، خاصة وأنها حاليا في طريقها إلى التحول العميق والدعم الذاتي". ورغم أن هذا التصريح كان في بداية بلورة سياسة خارجية أوروبية موحدة، إلا أن هذه السياسة ما زالت لحد الآن خاضعة للتجاذبات الداخلية والخارجية، مما أفقد الاتحاد الأوروبي الفاعلية في معالجة كثير من القضايا الإقليمية والدولية. فالدول الرئيسية فيه خاصة، مازالت لحد الآن تتحفظ على قيام الاتحاد بإتباع سياسة خارجية موحدة، بسبب تباين أولويات السياسات الوطنية واختلاف المصالح. فاتجاه بريطانيا الأطلسي، واتجاه فرنسا المتوسطي، واتجاه ألمانيا الشرقية، نماذج تعكس هذه الحقيقة، والتفاعل بينها يؤدي بالإتحاد الأوروبي، إلى تبني الاتجاهات الثلاث معا.

¹ -نزار إسماعيل السباعي، دور حلف الشمال الأطلسي بعد انتهاء الحرب الباردة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2003، ص 18.

كما أن الضغط والتأثير الأمريكي، بالإضافة إلى الوزن المحدود نسبياً لأوروبا في النظام الدولي، ما زالت كلها تمثل عائقاً حقيقياً.

ومن جهة أخرى، فإن اتفاقية ماستريخت المؤسسة للاتحاد الأوروبي، والتي طرحت مشروع السياسة الخارجية والأمنية الموحدة، لم تتخذ ترتيبات صارمة حول كيفية الوصول إلى قرارات موحدة ومؤثرة، ولم تحدد تفاصيل دقيقة فيما يخص آليات التحرك، ولذلك فإن مسألة السياسة الخارجية الموحدة و المؤثرة، و إن ظهرت بخصوصها مبادرات، إلا أنها لم تصل بعد إلى هدفها المنشود، بدليل أزمة كوسوفو 1999، والحرب ضد العراق 2003، ومواقف أوروبا تجاه الصراع العربي الإسرائيلي... وغيرها. كلها كانت تحتاج إلى سياسة موحدة، و إلى قرارات حاسمة ومؤثرة، غير أن الدول الأوروبية تبنت مواقف مختلفة، الشيء الذي أدى ببعض إلى القول: "بأن كلا من فرنسا وبريطانيا خاصة، بتجاربهما التاريخية، ومصالحهما المتباينة، لن تتمكننا أبداً من الوصول إلى اتفاق بشأن سياسة خارجية موحدة". والأمر بين بقية الدول الأوروبية

لقد حان الوقت لأن تفصح الدول الأوروبية عما إذا كانت مستعدة لمثل هذا المشروع وأن تنهي حالة الغموض والتيه الذي يعتريها فإذا كانت كذلك فإن هذا سيخلف وضعاً جديداً بالكامل على مسرح القوى العالمية، أما إن كانت غير مستعدة فإن هذا يعني إنهيار هيكل الاتحاد الأوروبي، وسيفتح الباب أمام تنافس محكوم وسباق بين الدول الأوروبية وهو ما يعني في سياق التاريخ الأوروبي تعميق الأزمات ونشوب الحروب.

فإذا كانت أوروبا موجودة كحقيقة جغرافية فإن التاريخ لا يسمح بإعطاء وظيفة واضحة لجهاز أوروبي منظم للحفاظ على السلام إلا بمقدار ما تتأكد الهوية الأوروبية وعدم التراجع إلى مواقع قومية والتحرر من التوجهات الأطلسية.

التوصيات:

توصلت الدراسة من جملة ما توصلت إليه، أن الدور الأوروبي هو في المرتبة الثانية بعد الدور الأمريكي ويبقى الاتحاد الأوروبي من خلال سياسته الخارجية غير قادر على التأثير بشكل فاعل في الأحداث.

إن معاهدة ماستريخت قد أسست لثورة مفاهيمية والتي كرستها معاهدة أمستردام والتي وضعت السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي على قدميها، هذه السياسة والتي هي في الأساس بناء إجتماعي فكري تولد من الخطابات والمعاهدات، ولكي يتحقق هذا المشروع لابد للاتحاد ما يلي:

1- أن تسعى الدبلوماسية الأوروبية في تطلعها المستمر إلى آفاق جديدة وذلك إلى تجاوز العوائق التاريخية والجغرافية والإيديولوجية دون أن تتجاهلها محاولة التكيف قدر المستطاع مع المسارات الإستراتيجية الدولية ويقودها هذا الحلم إلى عبور المحيط الأطلسي، البحر الأبيض المتوسط، الخليج، البحر الأحمر، والمحيط الهادي.

2- بناء علاقات إستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية لأن هذه الأخيرة شريك لا يمكن تجاوزه على الأقل في المستقبل المنظور.

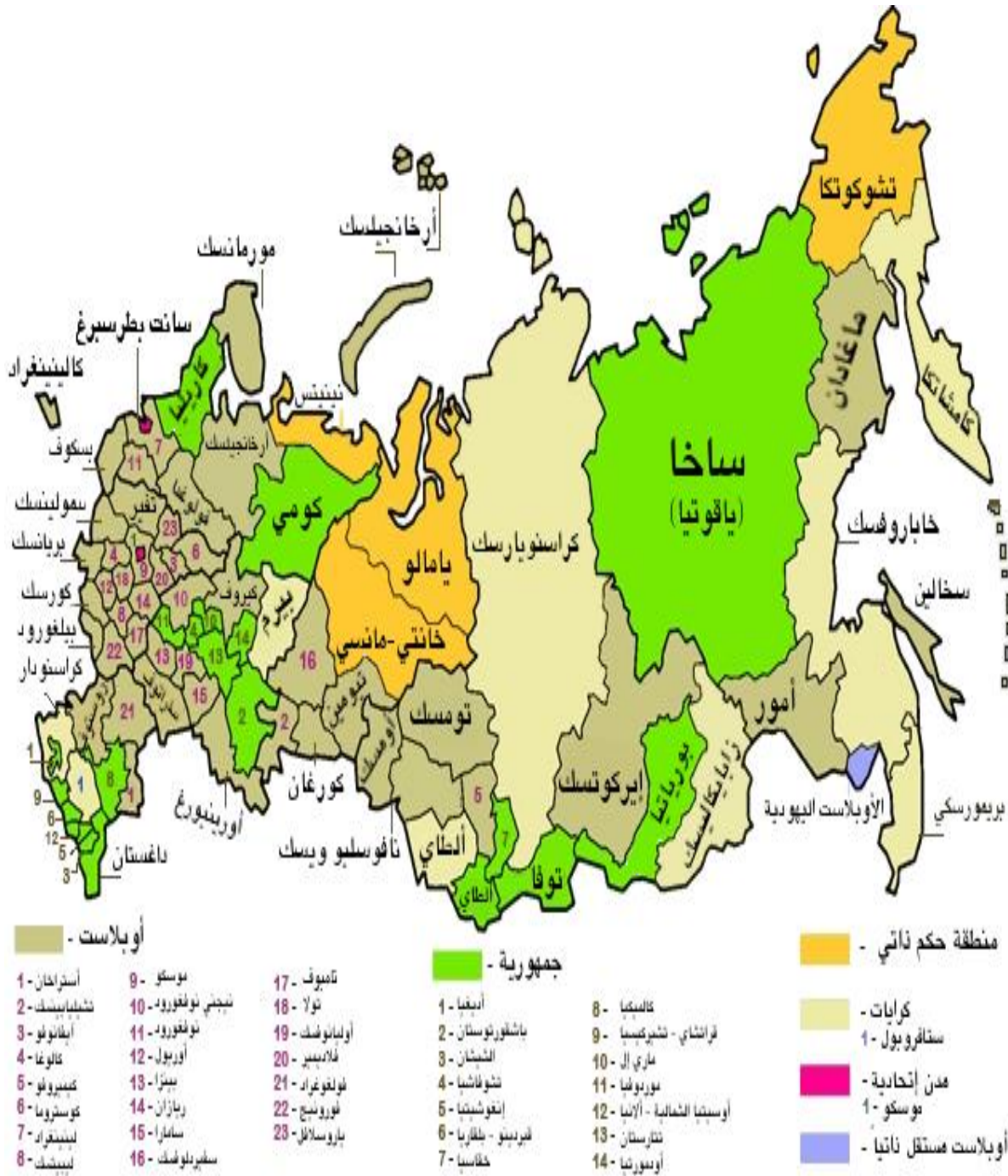
3- التركيز على الأمن الداخلي فالهجمات الإرهابية التي هزت العديد من دول الاتحاد الأوروبي تحتم عليها وضع المعضلة الأمنية في صدارة أولوياتها وفي موقع متقدم من جدول أعمالها.

4- تعتمد دول الاتحاد الأوروبي بشكل كبير على التعاون والدعم الأمريكي وحلف الشمال الأطلسي لحل المعضلات في التحرر هي إقامة قوة عسكرية أوروبية تكون بمثابة الذراع العسكري للسياسة الخارجية الأوروبية.

5- توطيد الاتحاد الأوروبي لعلاقاته مع منظمة الأمم المتحدة ضمانا لشرعية تحركاتها وحتى لا تكون دولة تتحرك خارج الشرعية الدولية.

6- البعد الفكري الحواري التشاوري: لابد على دول الاتحاد الأوروبي من إتاحة الفرصة لمثقفي العالم للالتقاء من أجل التفكير معا حول الإشكالات العالمية أو على الأقل حول مفاهيم لا يمكن التنكر لها، وهذا بغية إنتاج تفكير مشترك قابل لتوسيع قاعدة الإجماع حول المشكلات الإنسانية وردم الهوة بين مختلف الأمم والأديان والتيارات السياسية من أجل تحقيق هدف الشعوب للجلوس معا لتفكر حول الإشكالات العالمية التي تهم الجميع.

الأشكال والخرائط



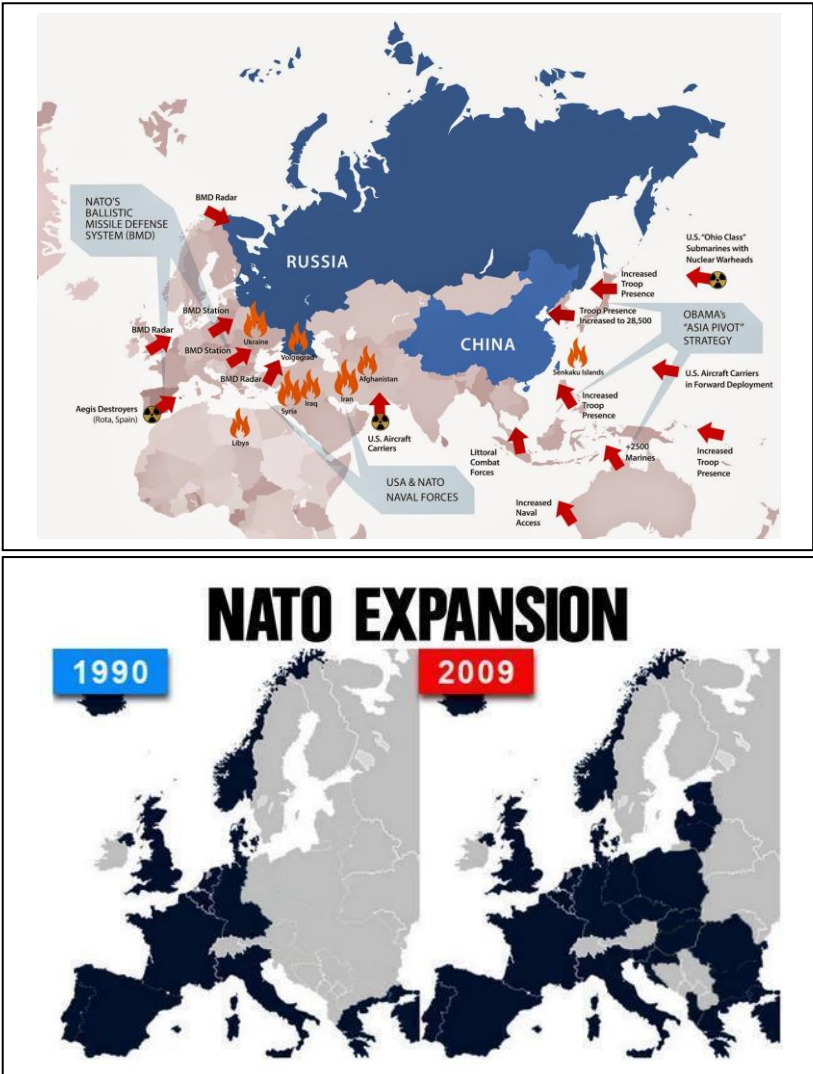
: <http://hgschool.com/ali/integration-europeene/> المصدر :



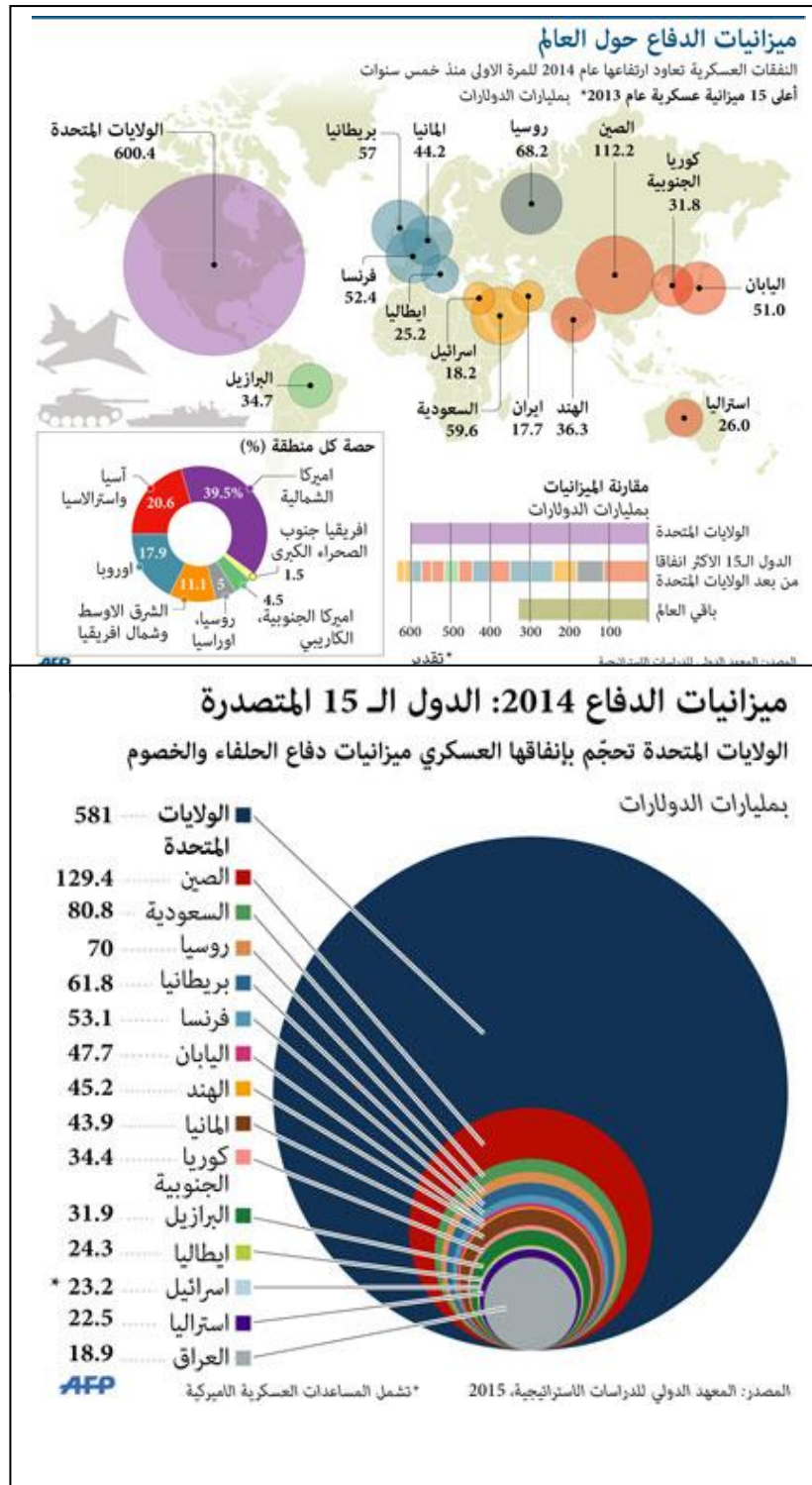
: <http://hgschool.com/ali/lintegration-europeene/> المصدر :



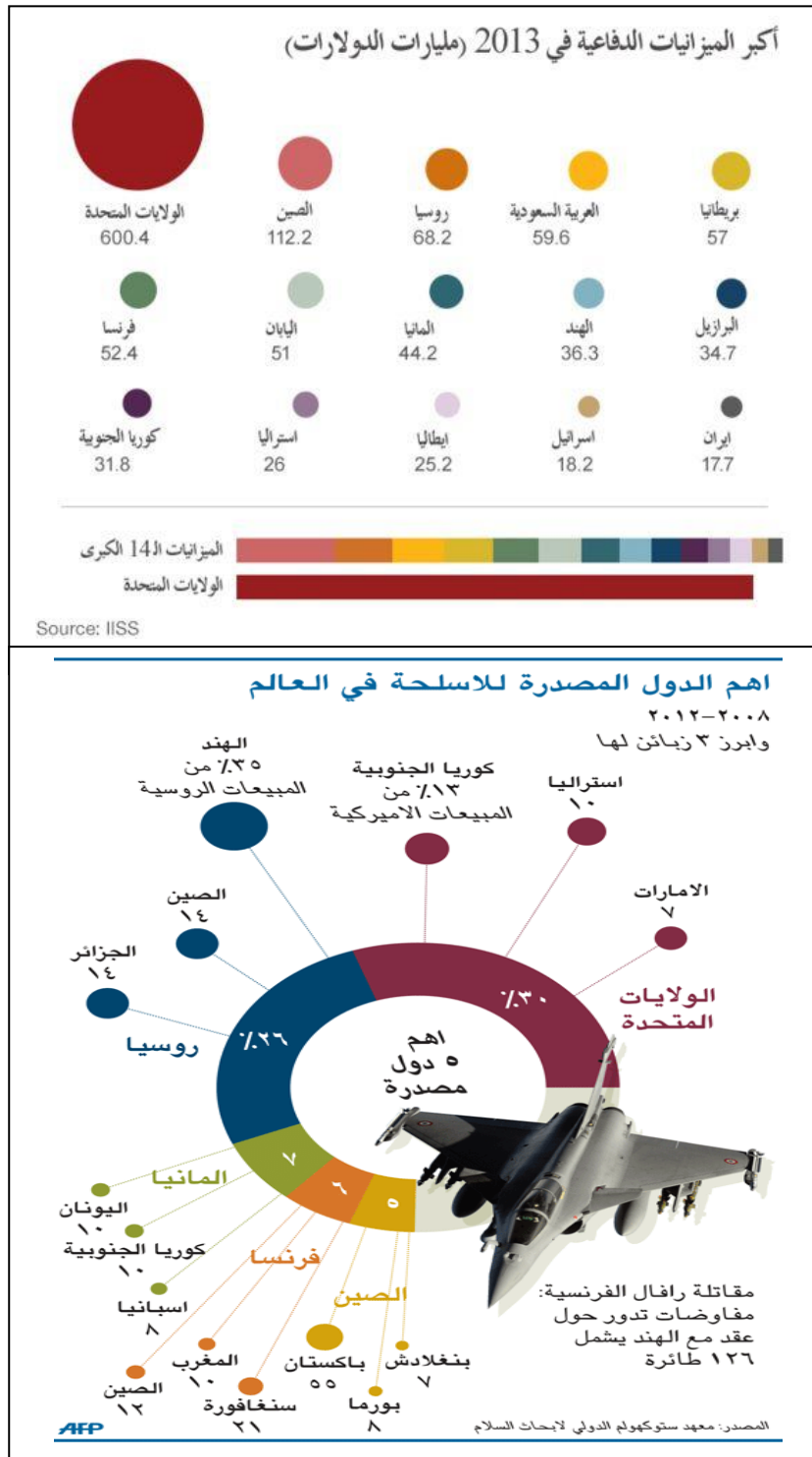
: <http://hgschool.com/ali/lintegration-europeene/> المصدر



: <http://hgschool.com/ali/lintegration-europeene/>المصدر

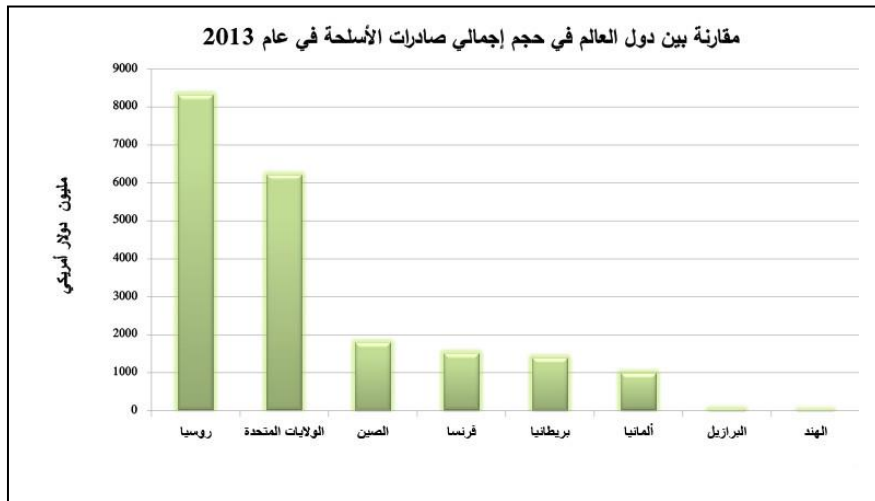
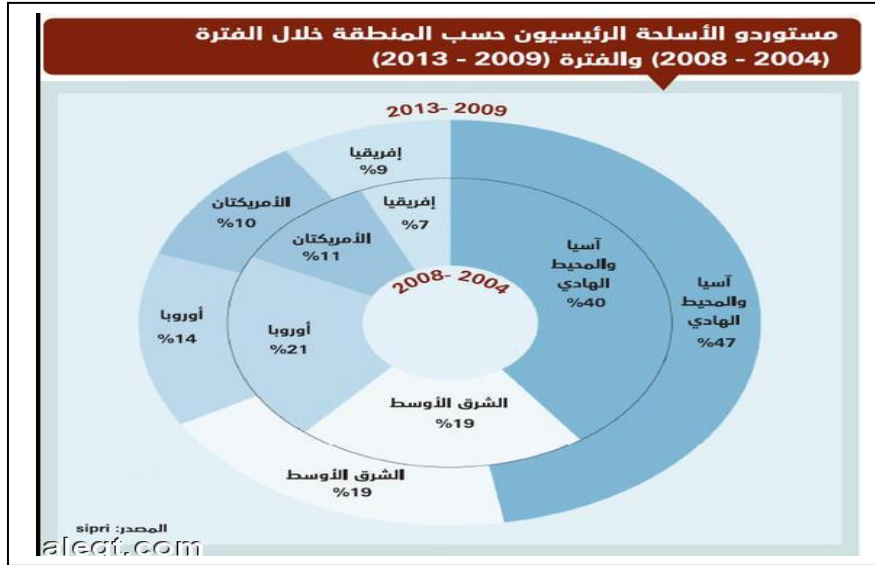


Budget de l'année 2014 – commission européenne, le règlement financier applicable au budget général des communautés européennes et ses modalités d'exécution .



المصدر :

Budget de l'année 2014 – commission européenne, le règlement financier applicable au budget général des communautés européennes et ses modalités d'exécution .



المصدر :

Budget de l'année 2014 – commission européenne, le règlement financier applicable au budget général des communautés européennes et ses modalités d'exécution .



- الدول الأعضاء الثماني والعشرون الحالية
- دول مرشحة (الجبل الأسود، تركيا، صربيا، مقدونيا)
- دول مرشحة محتملة (ألبانيا، البوسنة والهرسك، كوسوفو)
- دول مرشحة وعضو بالمنطقة الاقتصادية الأوروبية (أيسلندا)
- عضوان آخرا بالمنطقة الاقتصادية الأوروبية (النرويج، ليختنشتاين)
- شركاء سياسة الجوار الأوروبية (الجزائر، أرمينيا، أذربيجان، روسيا البيضاء، مصر، جورجيا، إسرائيل، لبنان، ليبيا، مولدوفا، المغرب، السلطة الفلسطينية، سوريا، تونس، أوكرانيا)

خريطة (1): دول جوار الاتحاد الأوروبي

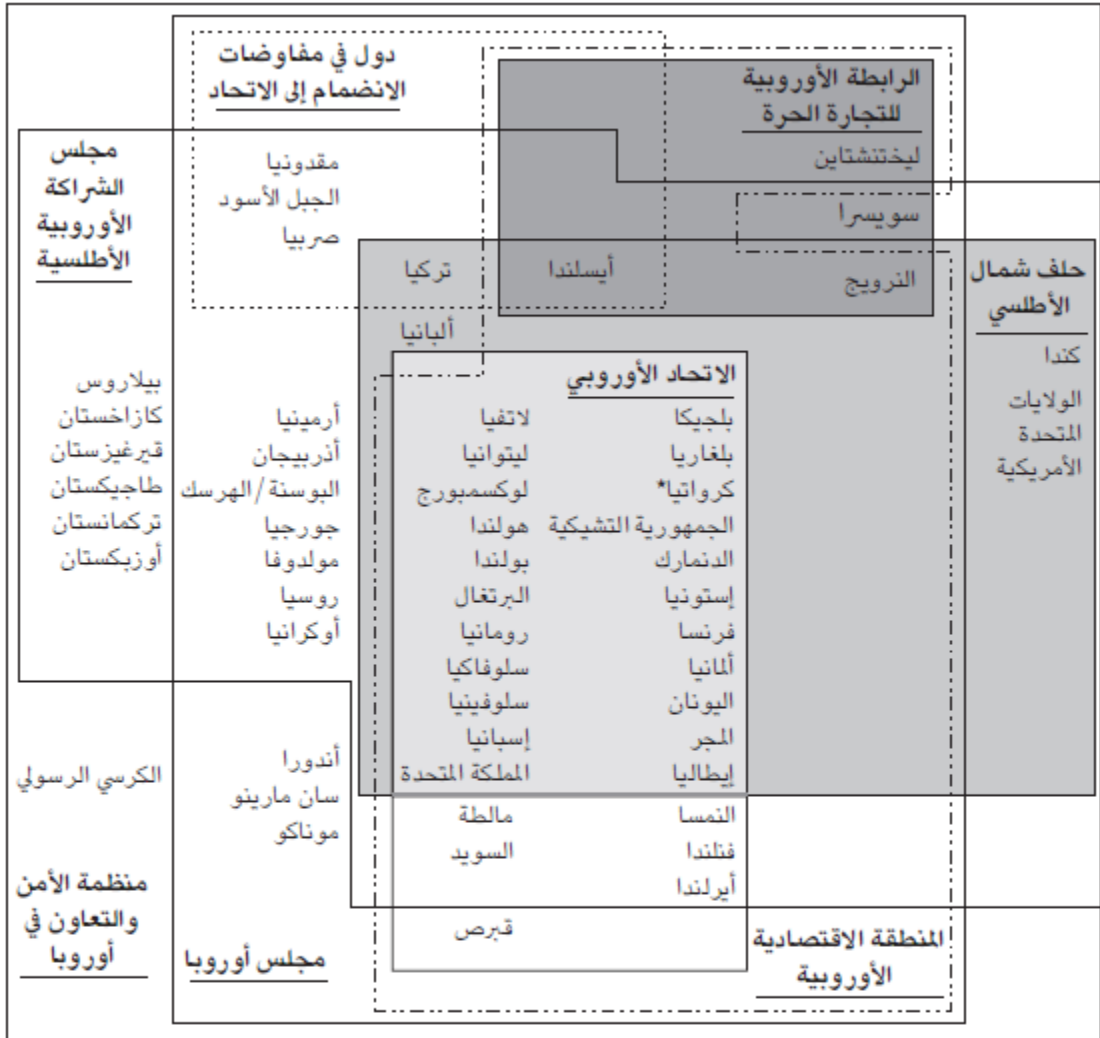
المصدر: جون بيندر وسايمون أشروود، ترجمة: خالد غريب علي، الاتحاد الأوروبي: مقدمة قصيرة جدا، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، الطبعة الأولى، القاهرة ، 2015، ص 133.



- الدول الأعضاء الثماني والعشرون الحالية
- دول مرشحة (أيسلندا، مقدونيا، الجبل الأسود، صربيا، تركيا)
- متقدمة بطلب (ألبانيا)
- دول مرشحة محتملة (البوسنة والهرسك، كوسوفو)

خريطة (٢): الدول المتقدمة بطلب انضمام.

المصدر: جون بيندر وسايمون أشروود، ترجمة: خالد غريب علي، الاتحاد الأوروبي: مقدمة قصيرة جدا، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، الطبعة الأولى، القاهرة ، 2015، ص 120.



* انضمت كرواتيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي في يوليو ٢٠١٣.

خريطة (٣): بنية أوروبا ٢٠١٣.

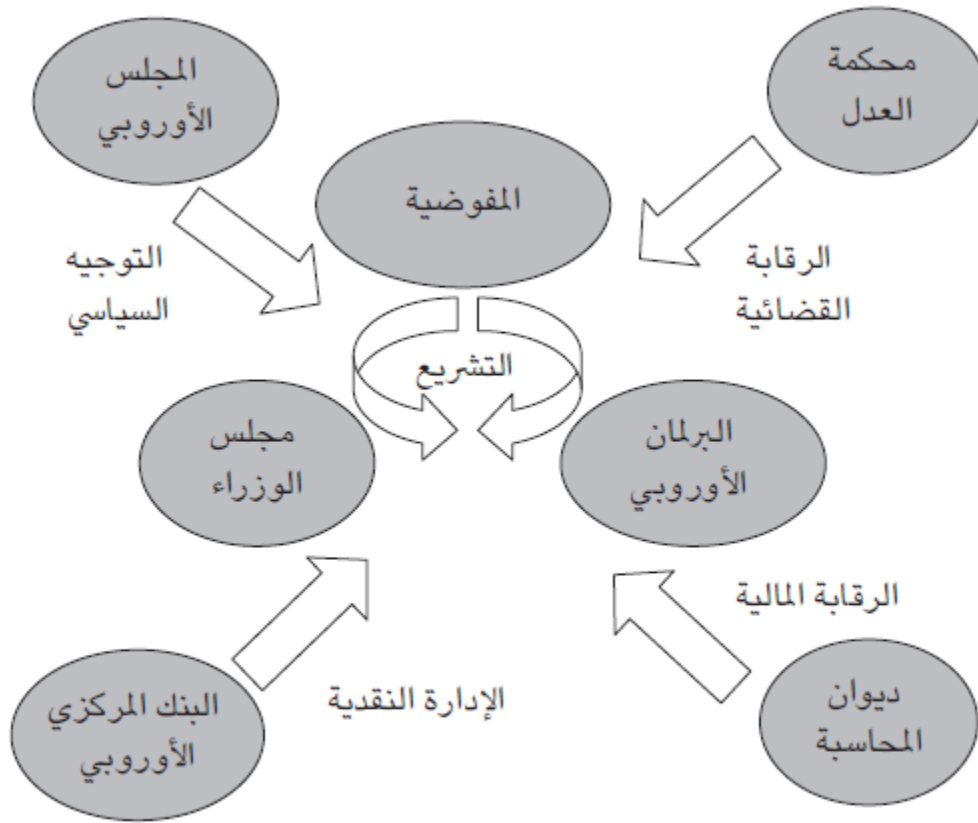
المصدر: جون بيندر وسامون أشروود، ترجمة: خالد غريب علي، الاتحاد الأوروبي: مقدمة قصيرة جدا، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، الطبعة الأولى، القاهرة ، 2015، ص 123.



- ١٩٥٧: (بلجيكا، فرنسا، ألمانيا (الغربية)، إيطاليا، لوكسمبورج، هولندا)
- ١٩٧٣: (الدنمارك، أيرلندا، المملكة المتحدة)
- ١٩٨١: (اليونان)
- ١٩٨٦: (إسبانيا، البرتغال)
- ١٩٩٥: (النمسا، فنلندا، السويد)
- ٢٠٠٤: (الجمهورية التشيكية، قبرص، إستونيا، المجر، لاتفيا، ليتوانيا، مالطة، بولندا، سلوفاكيا، سلوفينيا)
- ٢٠٠٧: (بلغاريا، رومانيا)
- ٢٠١٣: (كرواتيا)

خريطة (4): نمو الاتحاد الأوروبي، 1957-2013.

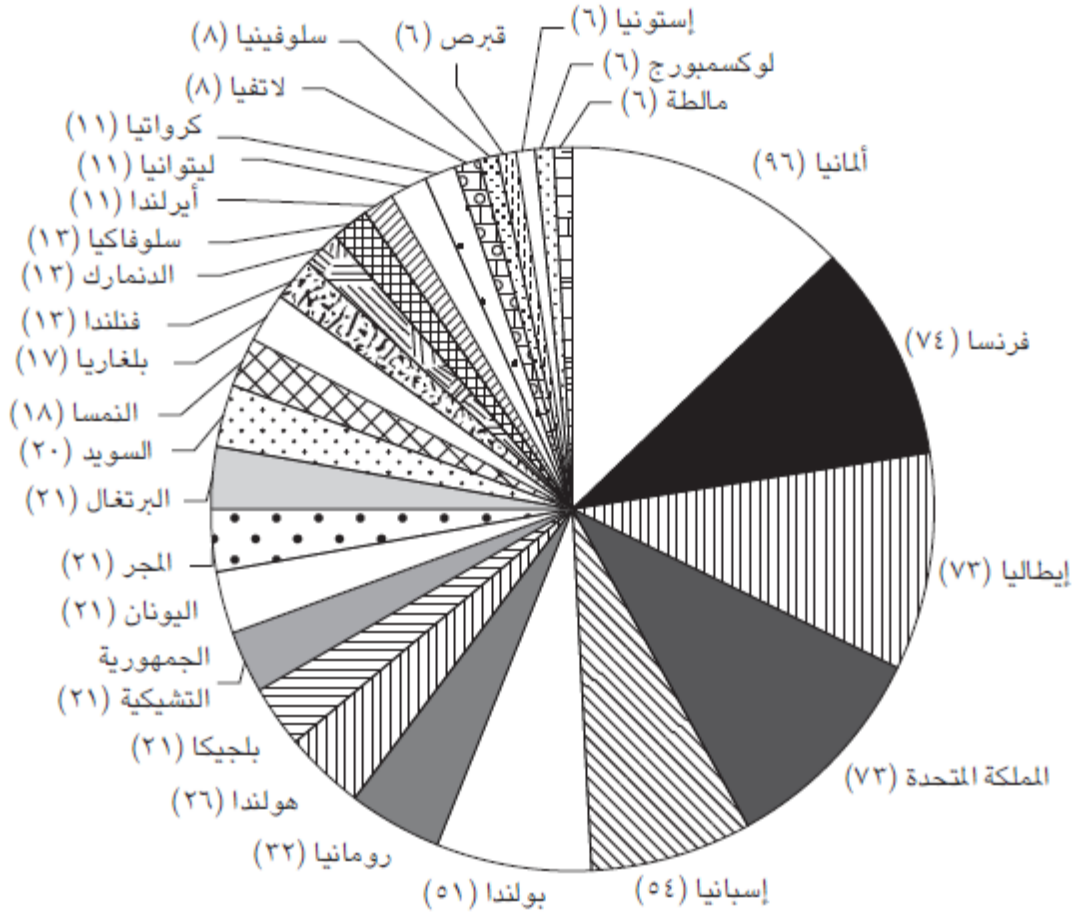
المصدر: جون بيندر وسايمون أشروود، ترجمة: خالد غريب علي، الاتحاد الأوروبي: مقدمة قصيرة جدا، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، الطبعة الأولى، القاهرة، 2015، ص 33.



رسم بياني (١): مؤسسات الاتحاد.

رسم بياني (1): مؤسسات الاتحاد.

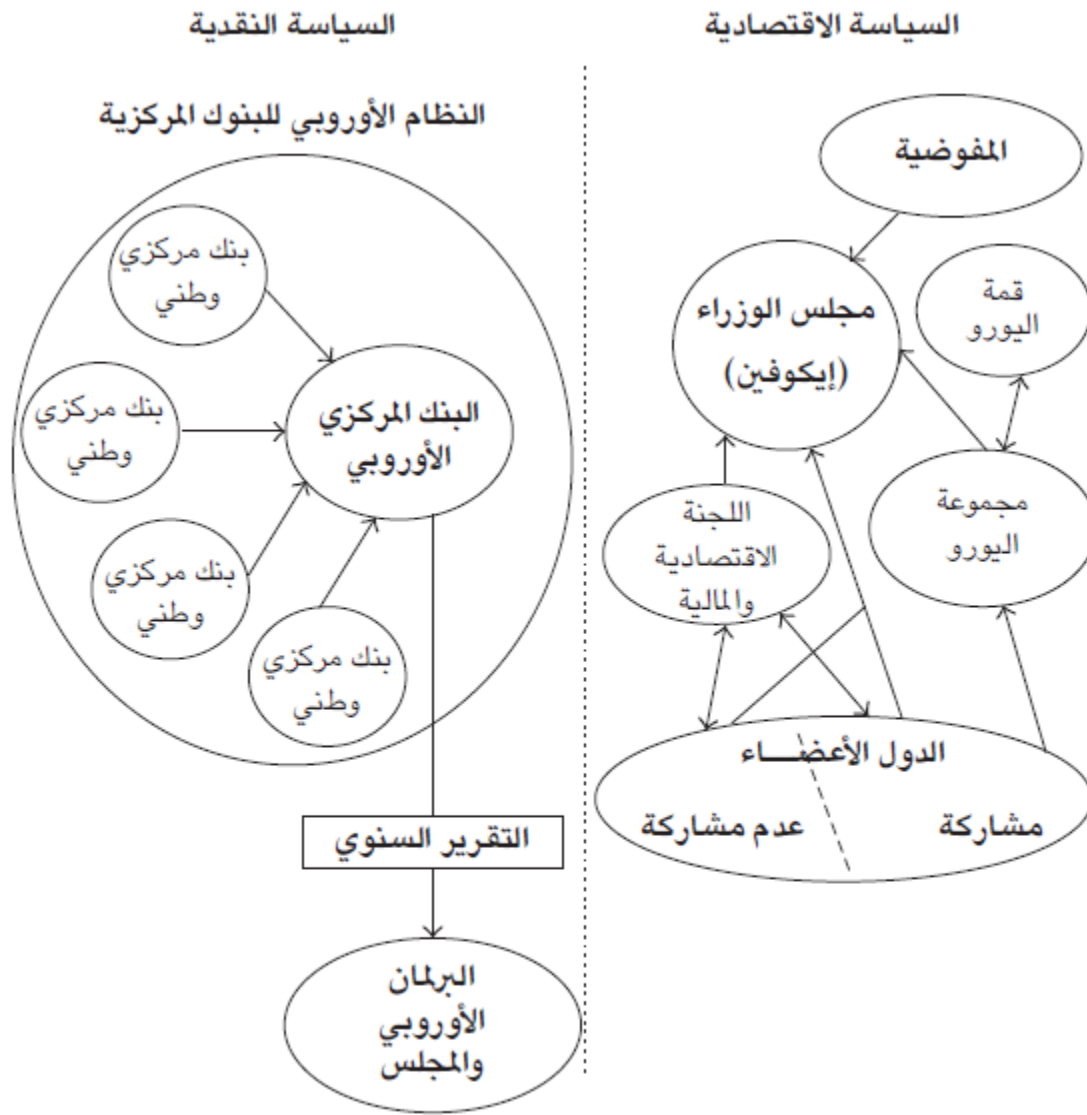
المصدر: جون بيندر وسايمون أشروود، ترجمة: خالد غريب علي، الاتحاد الأوروبي: مقدمة قصيرة جدا، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، الطبعة الأولى، القاهرة ، 2015، ص 42.



رسم بياني (٢): عدد أعضاء البرلمان الأوروبي من كل دولة، عام ٢٠١٤.

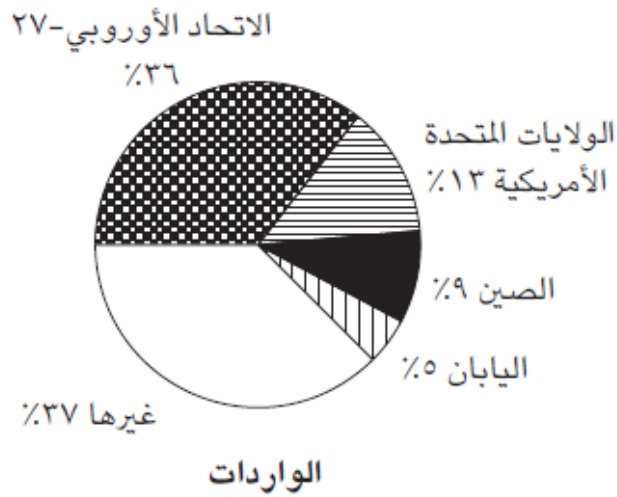
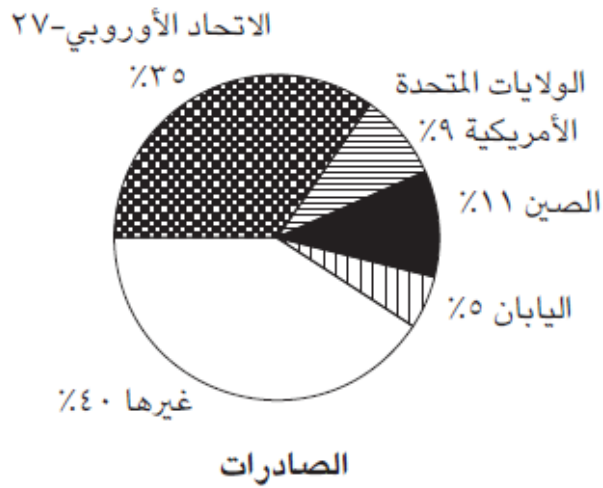
المصدر: جون بيندر وسايمون أشروود، ترجمة: خالد غريب علي، الاتحاد الأوروبي:

مقدمة قصيرة جدا، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، الطبعة الأولى، القاهرة ، 2015، ص



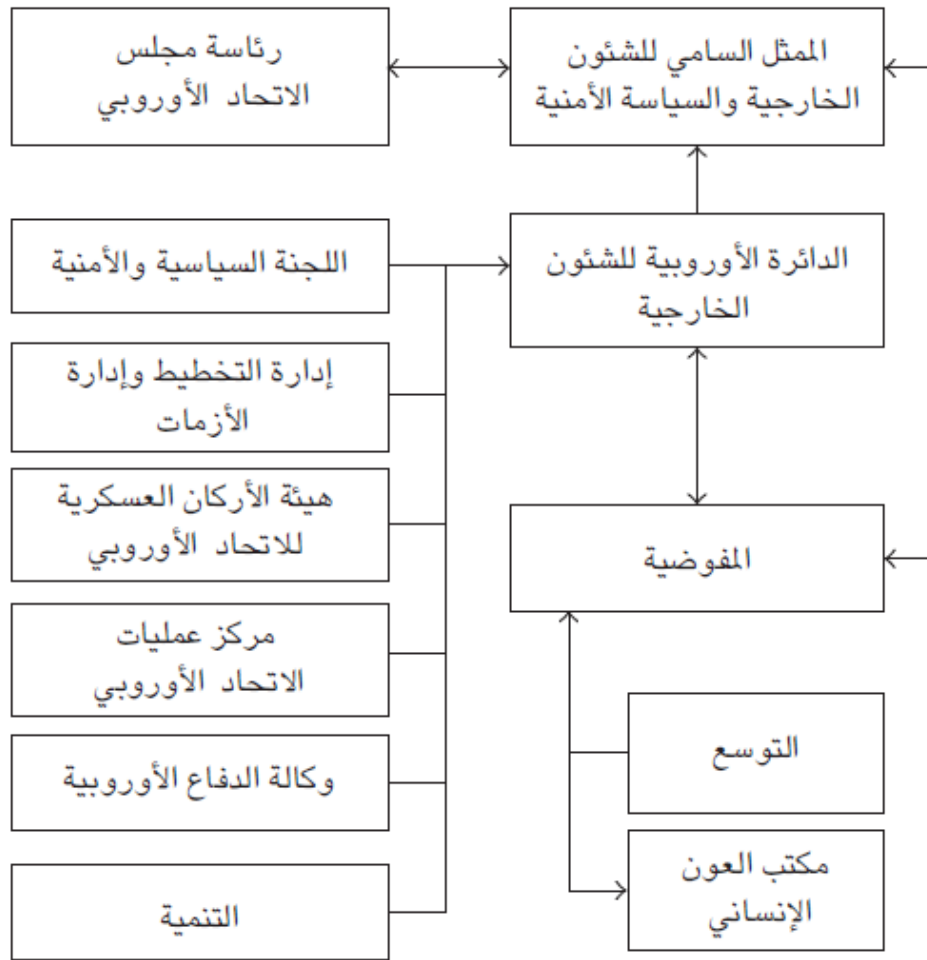
رسم بياني (٤): مؤسسات السياسة الاقتصادية والنقدية.

المصدر: جون بيندر وسامون أشروود، ترجمة: خالد غريب علي، الاتحاد الأوروبي: مقدمة قصيرة جداً، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، الطبعة الأولى، القاهرة، 2015، ص



رسم بياني (٨): حصص الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة والصين واليابان وغيرها من التجارة العالمية عام ٢٠١٠.

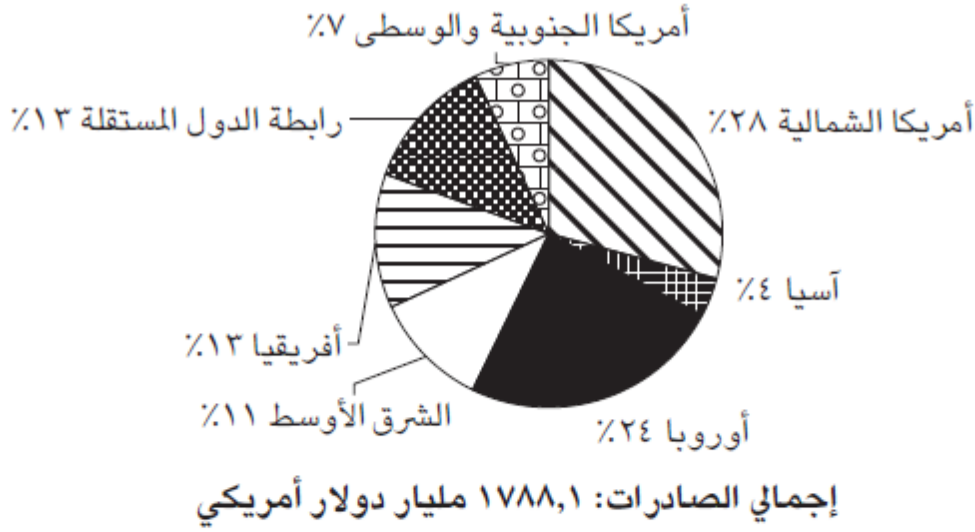
المصدر: جون بيندر وسامون أشروود، ترجمة: خالد غريب علي، الاتحاد الأوروبي: مقدمة قصيرة جداً، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، الطبعة الأولى، القاهرة ، 2015، ص 107.



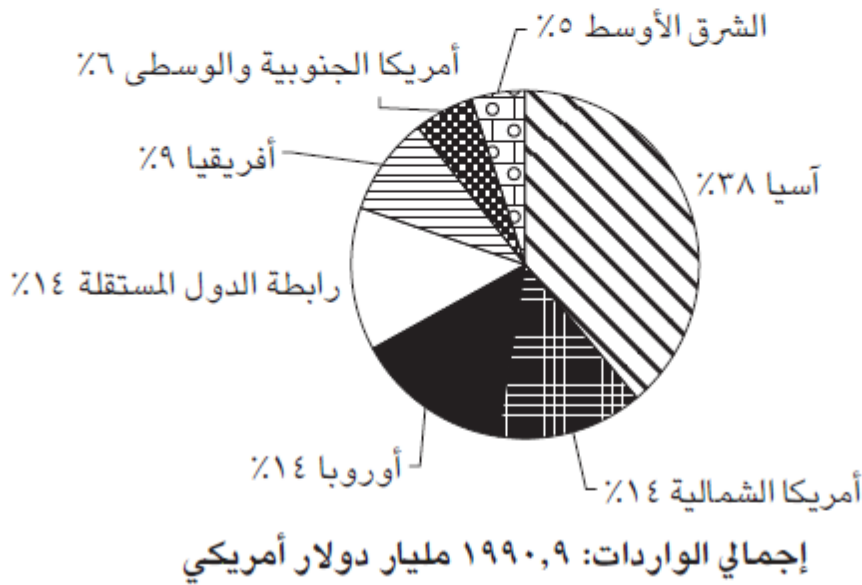
رسم بياني (٩): كيف يُمثّل الاتحاد الأوروبي فيما يخص السياسة الخارجية والأمنية المشتركة.

المصدر: جون بيندر وسايمون أشروود، ترجمة: خالد غريب علي، الاتحاد الأوروبي: مقدمة قصيرة جداً، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، الطبعة الأولى، القاهرة ، 2015، ص 111.

الصادرات

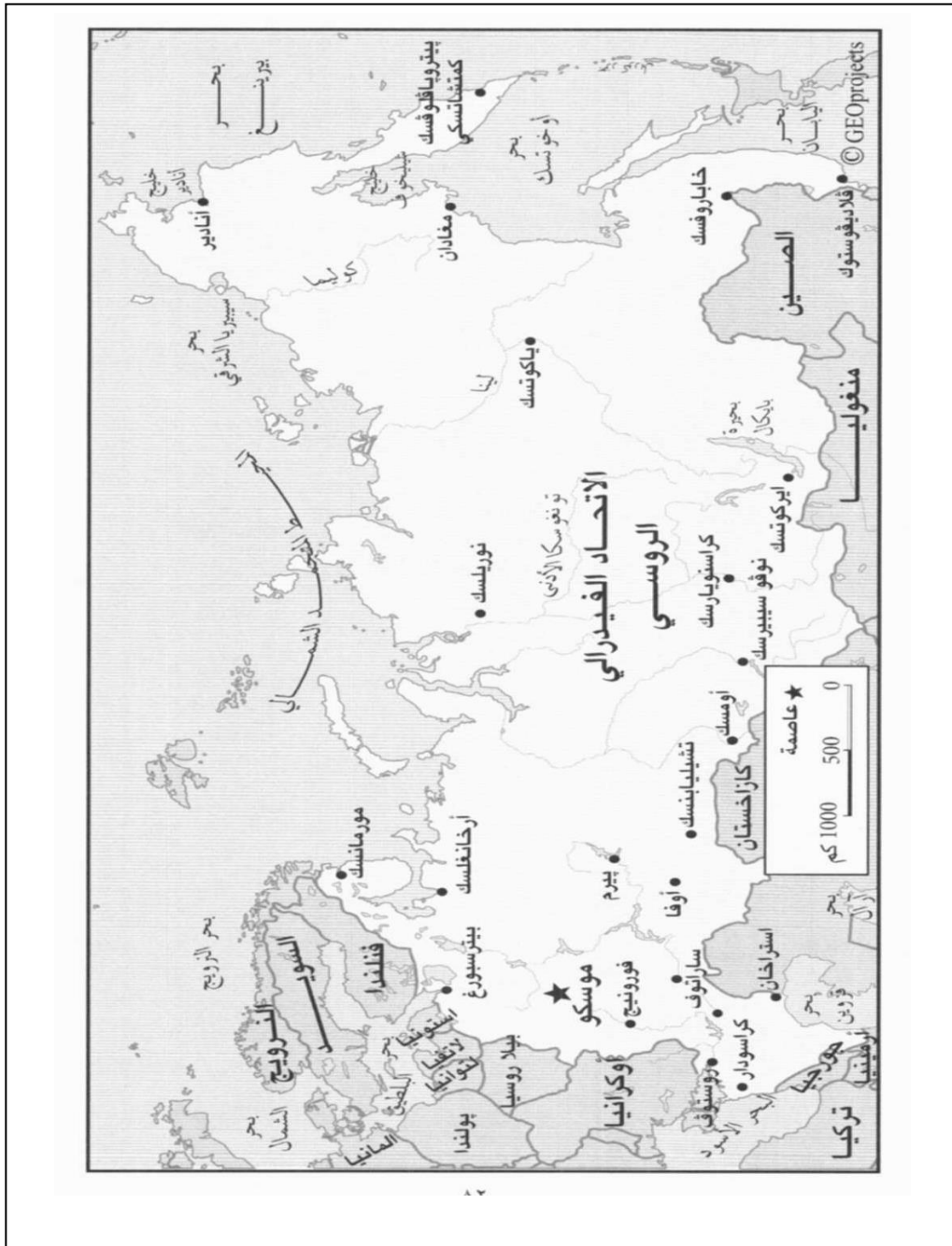


الواردات

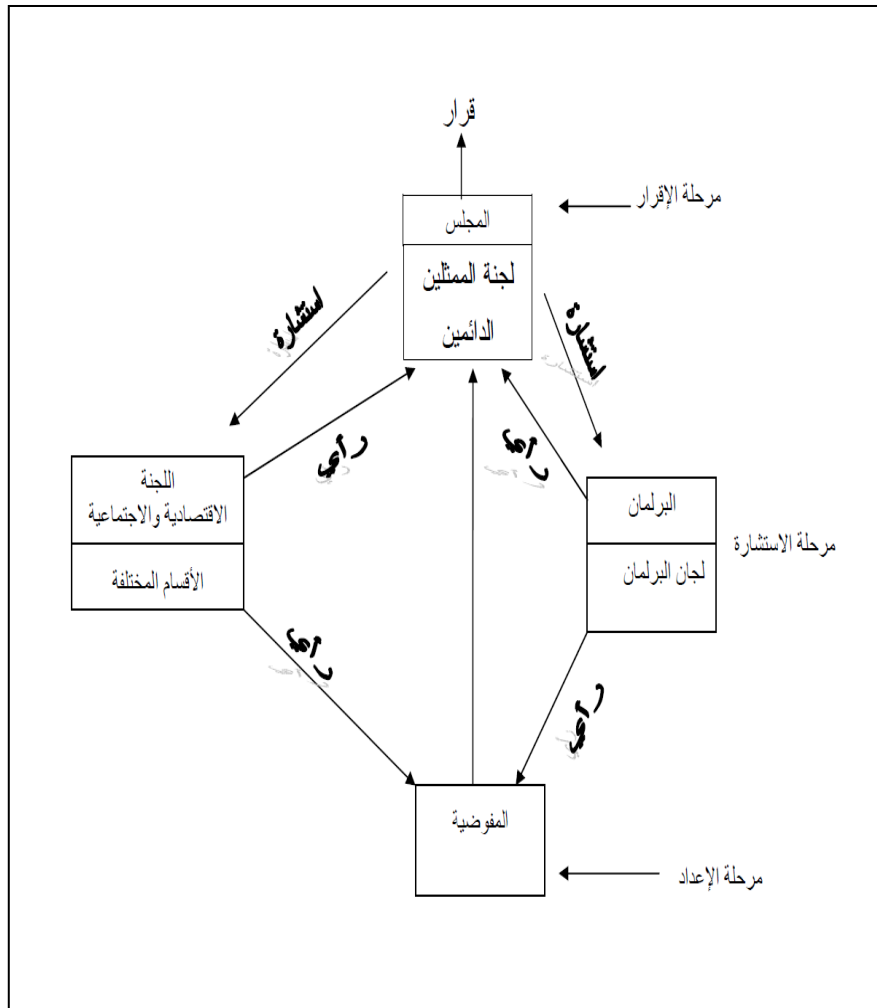


رسم بياني (١٠): اتجاه تجارة الاتحاد الأوروبي في السلع حسب المنطقة، عام ٢٠١٠.

المصدر: جون بيندر وسایمون أشروود، ترجمة: خالد غريب علي، الاتحاد الأوروبي: مقدمة قصيرة جداً، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، الطبعة الأولى، القاهرة، 2015، ص 131.

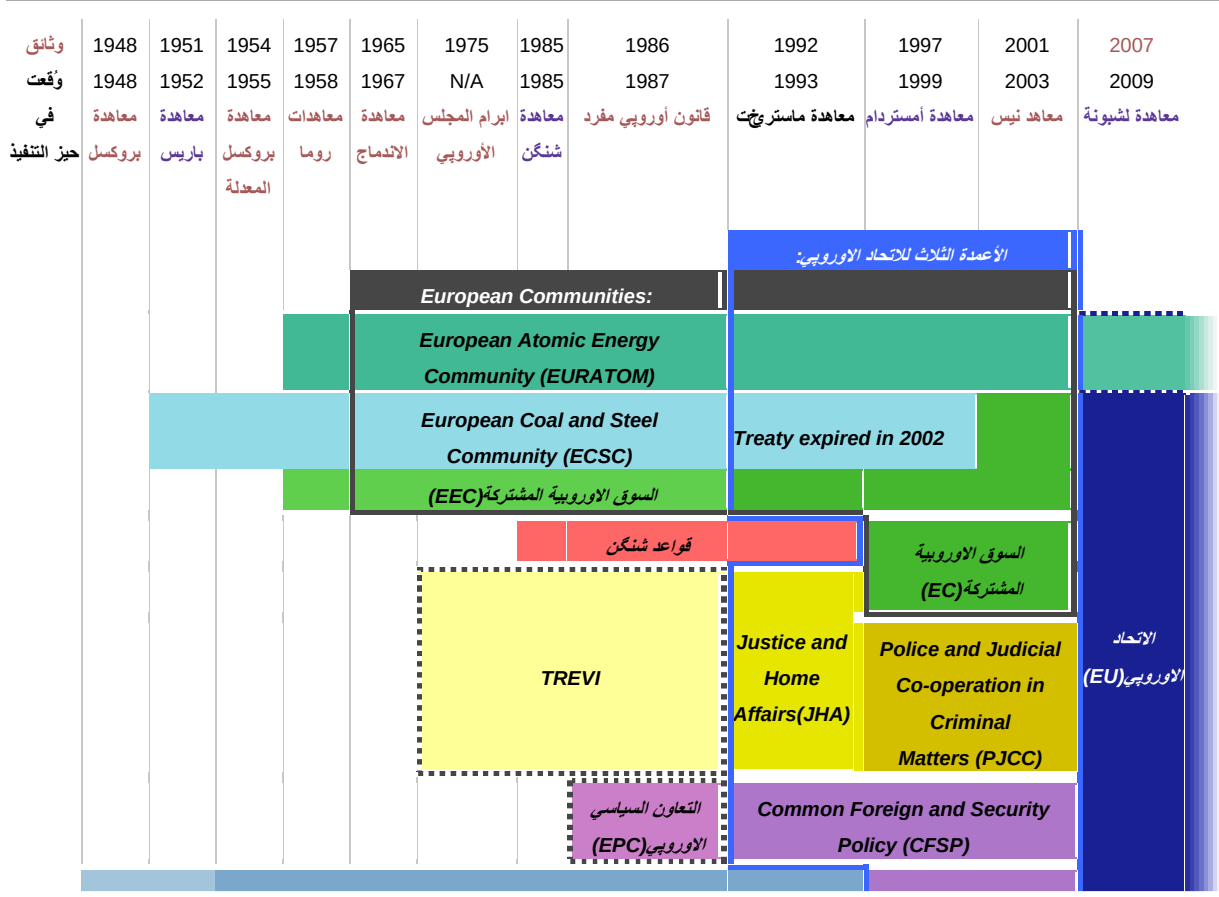


المصدر : <http://hgschool.com/ali/integration-europeene/>



: <http://hgschool.com/ali/integration-europeene/> المصدر :

مراحل تطور الاتحاد الأوروبي من روما إلى لشبونة



: المصدر <http://hgschool.com/ali/lintegration-europeene/>

الملاحق:

ANNEXES

ANNEXE 1

Traité de Maastricht, 7 février 1992, Titre V

Le traité de Maastricht a été signé le 7 février 1992 par les représentants des douze Etats membres de la Communauté européenne. Il est entré en vigueur le 1^{er} janvier 1993. Le traité de Maastricht, ou traité sur l'Union européenne, marque une étape majeure dans la construction européenne. Son Titre V traite des « Dispositions concernant une politique étrangère et de sécurité commune ».

Sources : Site officiel de l'Union européenne, www.europa.eu.int, Recueil des traités, 9 septembre 2002.

TITRE V

Dispositions concernant une politique étrangère et de sécurité commune

Article J

Il est institué une politique étrangère et de sécurité commune, régie par les dispositions suivantes.

Article J.1

1. L'Union et ses Etats membres définissent et mettent en oeuvre une politique étrangère et de sécurité commune, régie par les dispositions du présent titre et couvrant tous les domaines de la politique étrangère et de sécurité.

2. Les objectifs de la politique étrangère et de sécurité commune sont:

- la sauvegarde des valeurs communes, des intérêts fondamentaux et de l'indépendance de l'Union;
- le renforcement de la sécurité de l'Union et de ses Etats membres sous toutes ses formes;
- le maintien de la paix et le renforcement de la sécurité internationale, conformément aux principes de la Charte des Nations unies, ainsi qu'aux principes de l'Acte final de Helsinki et aux objectifs de la Charte de Paris;
- la promotion de la coopération internationale;
- le développement et le renforcement de la démocratie et de l'Etat de droit, ainsi que le respect des droits de l'homme et des libertés fondamentales.

3. L'Union poursuit ces objectifs:

- en instaurant une coopération systématique entre les Etats membres pour la conduite de leur politique, conformément à l'article J.2;
- en mettant graduellement en oeuvre, conformément à l'article J.3, des actions communes dans les domaines où les Etats membres ont des intérêts importants en commun.

4. Les Etats membres appuient activement et sans réserve la politique extérieure et de sécurité de l'Union dans un esprit de loyauté et de solidarité mutuelle. Ils s'abstiennent de toute action contraire aux intérêts de l'Union ou susceptible de nuire à son efficacité en tant que force cohérente dans les relations internationales. Le Conseil veille au respect de ces principes.

Article J.2

1. Les Etats membres s'informent mutuellement et se concertent au sein du Conseil sur toute question de politique étrangère et de sécurité présentant un intérêt général, en vue d'assurer que leur influence combinée s'exerce de la manière la plus efficace par la convergence de leurs actions.

2. Chaque fois qu'il l'estime nécessaire, le Conseil définit une position commune. Les Etats membres veillent à la conformité de leurs politiques nationales avec les positions communes.

3. Les Etats membres coordonnent leur action au sein des organisations internationales et lors des conférences internationales. Ils défendent dans ces enceintes les positions communes. Au sein des organisations internationales et lors des conférences internationales auxquelles tous les Etats membres ne participent pas, ceux qui y participent défendent les positions communes.

Article J.3

La procédure pour adopter une action commune dans les domaines relevant de la politique étrangère et de sécurité est la suivante:
le Conseil décide, sur la base d'orientations générales du Conseil européen, qu'une question fera l'objet d'une action commune.

Lorsque le Conseil arrête le principe d'une action commune, il en fixe la portée précise, les objectifs généraux et particuliers que s'assigne l'Union dans la poursuite de cette action, ainsi que les moyens, procédures, conditions et, si nécessaire, la durée applicables à sa mise en oeuvre;

Lors de l'adoption de l'action commune et à tout stade de son déroulement, le Conseil définit les questions au sujet desquelles des décisions doivent être prises à la majorité qualifiée.

Pour les délibérations du Conseil qui requièrent la majorité qualifiée conformément au premier alinéa, les voix de membres sont affectées de la pondération visée à l'article 148, paragraphe 2, du traité instituant la Communauté européenne et les délibérations sont acquises si elles ont recueilli au moins soixante-deux voix exprimant le vote favorable d'au moins dix membres;

S'il se produit un changement de circonstances ayant une nette incidence sur une

question faisant l'objet d'une action commune, le Conseil révisé les principes et les objectifs de cette action et adopte les décisions nécessaires. Aussi longtemps que le Conseil n'a pas statué, l'action commune est maintenue;

Les actions communes engagent les Etats membres dans leurs prises de position et dans la conduite de leur action;

Toute prise de position ou toute action nationale envisagée en application d'une action commune fait l'objet d'une information dans des délais permettant, si nécessaire, une concertation préalable au sein du Conseil. L'obligation d'information préalable ne s'applique pas aux mesures qui constituent une simple transposition sur le plan national des décisions du Conseil;

En cas de nécessité impérieuse liée à l'évolution de la situation et à défaut d'une décision du Conseil, les Etats membres peuvent prendre d'urgence les mesures qui s'imposent, en tenant compte des objectifs généraux de l'action commune. L'Etat membre qui prend de telles mesures en informe immédiatement le Conseil;

En cas de difficultés majeures pour appliquer une action commune, un Etat membre saisit le Conseil, qui en délibère et recherche les solutions appropriées. Celles-ci ne peuvent aller à l'encontre des objectifs de l'action ni nuire à son efficacité.

Article J.4

1. La politique étrangère et de sécurité commune inclut l'ensemble des questions relatives à la sécurité de l'Union européenne, y compris la définition à terme d'une politique de défense commune, qui pourrait conduire, le moment venu, à une défense commune.

2. L'Union demande à l'Union de l'Europe occidentale (UEO), qui fait partie intégrante du développement de l'Union européenne, d'élaborer et de mettre en œuvre les décisions et les actions de l'Union qui ont des implications dans le domaine de la défense. Le Conseil, en accord avec les institutions de l'UEO, adopte les modalités pratiques nécessaires.

3. Les questions qui ont des implications dans le domaine de la défense et qui sont régies par le présent article ne sont pas soumises aux procédures définies à l'article J.3.

4. La politique de l'Union au sens du présent article n'affecte pas le caractère spécifique de la politique de sécurité et de défense de certains Etats membres, elle respecte les obligations découlant pour certains Etats membres du traité de l'Atlantique Nord et elle est compatible avec la politique commune de sécurité et de défense arrêtée dans ce cadre.

5. Le présent article ne fait pas obstacle au développement d'une coopération plus étroite entre deux ou plusieurs Etats membres au niveau bilatéral, dans le cadre de l'UEO et de l'Alliance atlantique, dans la mesure où cette coopération ne contrevient pas à celle qui est prévue au présent titre ni ne l'entrave.

6. En vue de promouvoir l'objectif du présent traité et compte tenu de l'échéance de 1998 dans le cadre de l'article XII du traité de Bruxelles, le présent article peut être

révisé, comme prévu à l'article N, paragraphe 2, sur la base d'un rapport que le Conseil soumettra en 1996 au Conseil européen et qui comprend une évaluation des progrès réalisés et de l'expérience acquise jusque-là.

Article J.5

1. La présidence représente l'Union pour les matières relevant de la politique étrangère et de sécurité commune.
2. La présidence a la responsabilité de la mise en œuvre des actions communes; à ce titre, elle exprime en principe la position de l'Union dans les organisations internationales et au sein des conférences internationales.
3. Dans les tâches visées aux paragraphes 1 et 2, la présidence est assistée, le cas échéant, par l'Etat membre ayant exercé la présidence précédente et par celui qui exercera la présidence suivante. La Commission est pleinement associée à ces tâches.
4. Sans préjudice des dispositions de l'article J.2, paragraphe 3, et de l'article J.3, point 4), les Etats membres représentés dans des organisations internationales ou des conférences internationales dans lesquelles tous les Etats membres ne le sont pas tiennent ces derniers informés sur toute question présentant un intérêt commun. Les Etats membres qui sont aussi membres du Conseil de sécurité des Nations unies se concerteront et tiendront les autres Etats membres pleinement informés. Les Etats membres qui sont membres permanents du Conseil de sécurité veilleront, dans l'exercice de leurs fonctions, à défendre les positions et l'intérêt de l'Union, sans préjudice des responsabilités qui leur incombent en vertu des dispositions de la Charte des Nations unies.

Article J.6

Les missions diplomatiques et consulaires des Etats membres et les délégations de la Commission dans les pays tiers et les conférences internationales, ainsi que leurs représentations auprès des organisations internationales, se concertent pour assurer le respect et la mise en œuvre des positions communes et des actions communes arrêtées par le Conseil.

Elles intensifient leur coopération en échangeant des informations, en procédant à des évaluations communes et en contribuant à la mise en œuvre des dispositions visées à l'article 8 C du traité instituant la Communauté européenne.

Article J.7

La présidence consulte le Parlement européen sur les principaux aspects et les choix fondamentaux de la politique étrangère et de sécurité commune et veille à ce que les vues du Parlement européen soient dûment prises en considération. Le Parlement européen est tenu régulièrement informé par la présidence et la Commission de l'évolution de la politique étrangère et de sécurité de l'Union.

Le Parlement européen peut adresser des questions ou formuler des

recommandations à l'intention du Conseil. Il procède chaque année à un débat sur les progrès réalisés dans la mise en œuvre de la politique étrangère et de sécurité commune.

Article J.8

1. Le Conseil européen définit les principes et les orientations générales de la politique étrangère et de sécurité commune.

2. Le Conseil prend les décisions nécessaires à la définition et à la mise en œuvre de la politique étrangère et de sécurité commune, sur la base des orientations générales arrêtées par le Conseil européen. Il veille à l'unité, à la cohérence et à l'efficacité de l'action de l'Union.

Le Conseil statue à l'unanimité, sauf pour les questions de procédure et dans le cas visé à l'article J.3, point 2).

3. Chaque Etat membre ou la Commission peut saisir le Conseil de toute question relevant de la politique étrangère et de sécurité commune et soumettre des propositions au Conseil.

4. Dans les cas exigeant une décision rapide, la présidence convoque, soit d'office, soit à la demande de la Commission ou d'un Etat membre, dans un délai de quarante-huit heures ou, en cas de nécessité absolue, dans un délai plus bref, une réunion extraordinaire du Conseil.

5. Sans préjudice de l'article 151 du traité instituant la Communauté européenne, un comité politique composé des directeurs politiques suit la situation internationale dans les domaines relevant de la politique étrangère et de sécurité commune et contribue à la définition des politiques en émettant des avis à l'intention du Conseil, à la demande de celui-ci ou de sa propre initiative. Il surveille également la mise en œuvre des politiques convenues, sans préjudice des compétences de la présidence et de la Commission.

Article J.9

La Commission est pleinement associée aux travaux dans le domaine de la politique étrangère et de sécurité commune.

Article J.10

Lors d'une révision éventuelle des dispositions relatives à la sécurité conformément à l'article J.4, la conférence qui est convoquée à cet effet examine également si d'autres amendements doivent être apportés aux dispositions relatives à la politique étrangère et de sécurité commune.

Article J.11

1. Les dispositions visées aux articles 137, 138, 139 à 142, 146, 147, 150 à 153, 157 à 163 et 217 du traité instituant la Communauté européenne sont applicables aux dispositions relatives aux domaines visés au présent titre.

2. Les dépenses administratives entraînées pour les institutions par les dispositions

relatives à la politique étrangère et de sécurité commune sont à la charge du budget des Communautés européennes.

Le Conseil peut également :

- soit décider à l'unanimité que les dépenses opérationnelles entraînées par la mise en œuvre desdites dispositions sont mises à la charge du budget des Communautés européennes; dans ce cas, la procédure budgétaire prévue au traité instituant la Communauté européenne s'applique;
- soit constater que de telles dépenses sont à la charge des Etats membres, éventuellement selon une clef de répartition à déterminer.

ANNEXE II

Traité d'Amsterdam, 2 octobre 1997, Titre V

Le traité d'Amsterdam a été signé le 2 octobre 1997 par les représentants des quinze Etats membres de la Communauté européenne. Il est entré en vigueur le 1^{er} mai 1999 après avoir été ratifié par les quinze Etats membres de l'Union européenne selon leurs règles constitutionnelles respectives. Son Titre V traite des « Dispositions concernant une politique étrangère et de sécurité commune ».

Sources : Site officiel de l'Union européenne, www.europa.eu.int, Recueil des traités, 9 septembre 2002.

Titre V

Dispositions concernant une politique étrangère et de sécurité commune

Article J.1

1. L'Union définit et met en œuvre une politique étrangère et de sécurité commune couvrant tous les domaines de la politique étrangère et de sécurité, dont les objectifs sont :

- la sauvegarde des valeurs communes, des intérêts fondamentaux, de l'indépendance et de l'intégrité de l'Union, conformément aux principes de la Charte des Nations Unies ;
- le renforcement de la sécurité de l'Union sous toutes ses formes ;
- le maintien de la paix et le renforcement de la sécurité internationale, conformément aux principes de la Charte des Nations Unies, ainsi qu'aux principes de l'Acte final d'Helsinki et aux objectifs de la Charte de Paris, y compris ceux relatifs aux frontières extérieures ;
- la promotion de la coopération internationale ;
- le développement et le renforcement de la démocratie et de l'Etat de droit, ainsi que le respect des droits de l'homme et des libertés fondamentales.

2. Les Etats membres appuient activement et sans réserve la politique étrangère et de sécurité de l'Union dans un esprit de loyauté et de solidarité mutuelle. Les Etats membres oeuvrent de concert au renforcement et au développement de leur solidarité politique mutuelle. Ils s'abstiennent de toute action contraire aux intérêts de l'Union ou susceptible de nuire à son efficacité en tant que force de cohésion dans les relations internationales. Le Conseil veille au respect de ces principes.

Article J.2

L'Union poursuit les objectifs énoncés à l'article J.1 :

- en définissant les principes et les orientations générales de la politique étrangère et de sécurité commune ;
- en décidant des stratégies communes ;
- en adoptant des actions communes ;
- en adoptant des positions communes ;
- en renforçant la coopération systématique entre les Etats membres pour la conduite de leur politique.

Article J.3

1. Le Conseil européen définit les principes et les orientations générales de la politique étrangère et de sécurité commune, y compris pour les questions ayant des implications en matière de défense.

2. Le Conseil européen décide des stratégies communes qui seront mises en oeuvre par l'Union dans des domaines où les Etats membres ont des intérêts communs importants.

Les stratégies communes précisent leurs objectifs, leur durée et les moyens que devront fournir l'Union et les Etats membres.

3. Le Conseil prend les décisions nécessaires à la définition et à la mise en oeuvre de la politique étrangère et de sécurité commune, sur la base des orientations générales définies par le Conseil européen.

Le Conseil recommande des stratégies communes au Conseil européen et les met en oeuvre, notamment en arrêtant des actions communes et des positions communes.

Le Conseil veille à l'unité, à la cohérence et à l'efficacité de l'action de l'Union.

Article J.4

1. Le Conseil arrête des actions communes. Celles-ci concernent certaines situations où une action opérationnelle de l'Union est jugée nécessaire. Elles fixent leurs objectifs, leur portée, les moyens à mettre à la disposition de l'Union, les conditions relatives à leur mise en oeuvre et, si nécessaire, leur durée.

2. S'il se produit un changement de circonstances ayant une nette incidence sur une question faisant l'objet d'une action commune, le Conseil révisé les principes et les objectifs de cette action et adopte les décisions nécessaires. Aussi longtemps que le

Conseil n'a pas statué, l'action commune est maintenue.

3. Les actions communes engagent les Etats membres dans leurs prises de position et dans la conduite de leur action.

4. Le Conseil peut demander à la Commission de lui présenter toute proposition appropriée relative à la politique étrangère et de sécurité commune pour assurer la mise en œuvre d'une action commune.

5. Toute prise de position ou toute action nationale envisagée en application d'une action commune fait l'objet d'une information dans des délais permettant, en cas de nécessité, une concertation préalable au sein du Conseil. L'obligation d'information préalable ne s'applique pas aux mesures qui constituent une simple transposition sur le plan national des décisions du Conseil.

6. En cas de nécessité impérieuse liée à l'évolution de la situation et à défaut d'une décision du Conseil, les Etats membres peuvent prendre d'urgence les mesures qui s'imposent, en tenant compte des objectifs généraux de l'action commune. L'Etat membre qui prend de telles mesures en informe immédiatement le Conseil.

7. En cas de difficultés majeures pour appliquer une action commune, un Etat membre saisit le Conseil, qui en délibère et recherche les solutions appropriées. Celles-ci ne peuvent aller à l'encontre des objectifs de l'action ni nuire à son efficacité.

Article J.5

Le Conseil arrête des positions communes. Celles-ci définissent la position de l'Union sur une question particulière de nature géographique ou thématique. Les Etats membres veillent à la conformité de leurs politiques nationales avec les positions communes.

Article J.6

Les Etats membres s'informent mutuellement et se concertent au sein du Conseil sur toute question de politique étrangère et de sécurité présentant un intérêt général, en vue d'assurer que l'influence de l'Union s'exerce de la manière la plus efficace par la convergence de leurs actions.

Article J.7

1. La politique étrangère et de sécurité commune inclut l'ensemble des questions relatives à la sécurité de l'Union, y compris la définition progressive d'une politique de défense commune, conformément au deuxième alinéa, qui pourrait conduire à une défense commune, si le Conseil européen en décide ainsi. Il recommande, dans ce cas, aux Etats membres d'adopter une décision dans ce sens conformément à leurs exigences constitutionnelles respectives.

L'Union de l'Europe occidentale (UEO) fait partie intégrante du développement de l'Union en donnant à l'Union l'accès à une capacité opérationnelle, notamment dans le cadre du paragraphe 2. Elle assiste l'Union dans la définition des aspects de la politique étrangère et de sécurité commune ayant trait à la défense, tels qu'ils sont

établis dans le présent article. En conséquence, l'Union encourage l'établissement de relations institutionnelles plus étroites avec l'UEO en vue de l'intégration éventuelle de l'UEO dans l'Union, si le Conseil européen en décide ainsi. Il recommande, dans ce cas, aux Etats membres d'adopter une décision dans ce sens conformément à leurs exigences constitutionnelles respectives.

La politique de l'Union au sens du présent article n'affecte pas le caractère spécifique de la politique de sécurité et de défense de certains Etats membres, elle respecte les obligations découlant du traité de l'Atlantique Nord pour certains Etats membres qui considèrent que leur défense commune est réalisée dans le cadre de l'Organisation du traité de l'Atlantique Nord (OTAN) et elle est compatible avec la politique commune de sécurité et de défense arrêtée dans ce cadre.

La définition progressive d'une politique de défense commune est étayée, dans la mesure où les Etats membres le jugent approprié, par une coopération entre eux en matière d'armements.

2. Les questions visées au présent article incluent les missions humanitaires et d'évacuation, les missions de maintien de la paix et les missions de forces de combat pour la gestion des crises, y compris les missions de rétablissement de la paix.

3. L'Union aura recours à l'UEO pour élaborer et mettre en oeuvre les décisions et les actions de l'Union qui ont des implications dans le domaine de la défense.

La compétence du Conseil européen pour définir des orientations conformément à l'article J.3 vaut également à l'égard de l'UEO en ce qui concerne les questions pour lesquelles l'Union a recours à l'UEO.

Chaque fois que l'Union a recours à l'UEO pour qu'elle élabore et mette en oeuvre les décisions de l'Union relatives aux missions visées au paragraphe 2, tous les Etats membres de l'Union sont en droit de participer pleinement à ces missions. Le Conseil, en accord avec les institutions de l'UEO, adopte les modalités pratiques nécessaires pour permettre à tous les Etats membres apportant une contribution aux missions en question de participer pleinement et sur un pied d'égalité à la planification et à la prise de décision au sein de l'UEO.

Les décisions ayant des implications dans le domaine de la défense dont il est question au présent paragraphe sont prises sans préjudice des politiques et des obligations visées au paragraphe 1, troisième alinéa.

4. Le présent article ne fait pas obstacle au développement d'une coopération plus étroite entre deux ou plusieurs Etats membres au niveau bilatéral, dans le cadre de l'UEO et de l'Alliance atlantique, dans la mesure où cette coopération ne contrevient pas à celle qui est prévue au présent titre ni ne l'entrave.

5. En vue de promouvoir la réalisation des objectifs définis au présent article, les dispositions de celui-ci seront réexaminées conformément à l'article N.

Article J.8

1. La présidence représente l'Union pour les matières relevant de la politique étrangère et de sécurité commune.

2. La présidence a la responsabilité de la mise en oeuvre des décisions prises en vertu du présent titre ; à ce titre, elle exprime, en principe, la position de l'Union dans les organisations internationales et au sein des conférences internationales.

3. La présidence est assistée par le Secrétaire général du Conseil, qui exerce les fonctions de Haut représentant pour la politique étrangère et de sécurité commune.

4. La Commission est pleinement associée aux tâches visées aux paragraphes 1 et 2. Dans l'exercice de ces tâches, la présidence est assistée, le cas échéant, par l'Etat membre qui exercera la présidence suivante.

5. Le Conseil peut, chaque fois qu'il l'estime nécessaire, nommer un représentant spécial auquel est conféré un mandat en liaison avec des questions politiques particulières.

Article J.9

1. Les Etats membres coordonnent leur action au sein des organisations internationales et lors des conférences internationales. Ils défendent dans ces enceintes les positions communes.

Au sein des organisations internationales et lors des conférences internationales auxquelles tous les Etats membres ne participent pas, ceux qui y participent défendent les positions communes.

2. Sans préjudice du paragraphe 1 et de l'article J.4, paragraphe 3, les Etats membres représentés dans des organisations internationales ou des conférences internationales auxquelles tous les Etats membres ne participent pas tiennent ces derniers informés de toute question présentant un intérêt commun.

Les Etats membres qui sont aussi membres du Conseil de sécurité des Nations Unies se concerteront et tiendront les autres Etats membres pleinement informés. Les Etats membres qui sont membres permanents du Conseil de sécurité veilleront, dans l'exercice de leurs fonctions, à défendre les positions et les intérêts de l'Union, sans préjudice des responsabilités qui leur incombent en vertu des dispositions de la Charte des Nations Unies.

Article J.10

Les missions diplomatiques et consulaires des Etats membres et les délégations de la Commission dans les pays tiers et les conférences internationales ainsi que leurs représentations auprès des organisations internationales, coopèrent pour assurer le respect et la mise en oeuvre des positions communes et des actions communes arrêtées par le Conseil.

Elles intensifient leur coopération en échangeant des informations, en procédant à des évaluations communes et en contribuant à la mise en oeuvre des dispositions visées à l'article 8 C du traité instituant la Communauté européenne.

Article J.11

La présidence consulte le Parlement européen sur les principaux aspects et les

choix fondamentaux de la politique étrangère et de sécurité commune et veille à ce que les vues du Parlement européen soient dûment prises en considération. Le Parlement européen est tenu régulièrement informé par la présidence et la Commission de l'évolution de la politique étrangère et de sécurité de l'Union.

Le Parlement européen peut adresser des questions ou formuler des recommandations à l'intention du Conseil. Il procède chaque année à un débat sur les progrès réalisés dans la mise en œuvre de la politique étrangère et de sécurité commune.

Article J.12

1. Chaque Etat membre ou la Commission peut saisir le Conseil de toute question relevant de la politique étrangère et de sécurité commune et soumettre des propositions au Conseil.

2. Dans les cas exigeant une décision rapide, la présidence convoque, soit d'office, soit à la demande de la Commission ou d'un Etat membre, dans un délai de quarante-huit heures ou, en cas de nécessité absolue, dans un délai plus bref, une réunion extraordinaire du Conseil.

Article J.13

1. Les décisions relevant du présent titre sont prises par le Conseil statuant à l'unanimité. Les abstentions des membres présents ou représentés n'empêchent pas l'adoption de ces décisions.

Tout membre du Conseil qui s'abstient lors d'un vote peut, conformément au présent alinéa, assortir son abstention d'une déclaration formelle. Dans ce cas, il n'est pas tenu d'appliquer la décision, mais il accepte que la décision engage l'Union. Dans un esprit de solidarité mutuelle, l'Etat membre concerné s'abstient de toute action susceptible d'entrer en conflit avec l'action de l'Union fondée sur cette décision ou d'y faire obstacle et les autres Etats membres respectent sa position. Si les membres du Conseil qui assortissent leur abstention d'une telle déclaration représentent plus du tiers des voix affectées de la pondération prévue à l'article 148, paragraphe 2, du traité instituant la Communauté européenne, la décision n'est pas adoptée.

2. Par dérogation au paragraphe 1, le Conseil statue à la majorité qualifiée :

- lorsque, sur la base d'une stratégie commune, il adopte des actions communes et des positions communes ou qu'il prend toute autre décision ;
- lorsqu'il adopte toute décision mettant en œuvre une action commune ou une position commune.

Si un membre du Conseil déclare que, pour des raisons de politique nationale importantes et qu'il expose, il a l'intention de s'opposer à l'adoption d'une décision devant être prise à la majorité qualifiée, il n'est pas procédé au vote. Le Conseil, statuant à la majorité qualifiée, peut demander que le Conseil européen soit saisi de la question en vue d'une décision à l'unanimité.

Les voix des membres du Conseil sont affectées de la pondération prévue à l'article 148, paragraphe 2, du traité instituant la Communauté européenne. Pour être

adoptées, les décisions doivent recueillir au moins soixante-deux voix, exprimant le vote favorable d'au moins dix membres.

Le présent paragraphe ne s'applique pas aux décisions ayant des implications militaires ou dans le domaine de la défense.

3. Pour les questions de procédure, le Conseil statue à la majorité de ses membres.

Article J.14

Lorsqu'il est nécessaire de conclure un accord avec un ou plusieurs Etats ou organisations internationales en application du présent titre, le Conseil, statuant à l'unanimité, peut autoriser la présidence, assistée, le cas échéant, par la Commission, à engager des négociations à cet effet. De tels accords sont conclus par le Conseil statuant à l'unanimité sur recommandation de la présidence. Aucun accord ne lie un Etat membre dont le représentant au sein du Conseil déclare qu'il doit se conformer à ses propres règles constitutionnelles ; les autres membres du Conseil peuvent convenir que l'accord leur est applicable à titre provisoire.

Les dispositions du présent article sont également applicables aux matières relevant du titre VI.

Article J.15

Sans préjudice de l'article 151 du traité instituant la Communauté européenne, un comité politique suit la situation internationale dans les domaines relevant de la politique étrangère et de sécurité commune et contribue à la définition des politiques en émettant des avis à l'intention du Conseil, à la demande de celui-ci ou de sa propre initiative. Il surveille également la mise en oeuvre des politiques convenues, sans préjudice des compétences de la présidence et de la Commission.

Article J.16

Le Secrétaire général du Conseil, Haut représentant pour la politique étrangère et de sécurité commune, assiste le Conseil pour les questions relevant de la politique étrangère et de sécurité commune, en contribuant notamment à la formulation, à l'élaboration et à la mise en oeuvre des décisions de politique et, le cas échéant, en agissant au nom du Conseil et à la demande de la présidence, en conduisant le dialogue politique avec des tiers.

Article J.17

La Commission est pleinement associée aux travaux dans le domaine de la politique étrangère et de sécurité commune.

Article J.18

1. Les articles 137, 138, 139 à 142, 146, 147, 150 à 153, 157 à 163, 191 A et 217 du traité instituant la Communauté européenne sont applicables aux dispositions relatives aux domaines visés au présent titre.

2. Les dépenses administratives entraînées pour les institutions par les dispositions

visées au présent titre sont à la charge du budget des Communautés européennes.

3. Les dépenses opérationnelles entraînées par la mise en oeuvre desdites dispositions sont également à la charge du budget des Communautés européennes, à l'exception des dépenses afférentes à des opérations ayant des implications militaires ou dans le domaine de la défense et des cas où le Conseil en décide autrement à l'unanimité.

Quand une dépense n'est pas mise à la charge du budget des Communautés européennes, elle est à la charge des Etats membres selon la clé du produit national brut, à moins que le Conseil, statuant à l'unanimité, n'en décide autrement. Pour ce qui est des dépenses afférentes à des opérations ayant des implications militaires ou dans le domaine de la défense, les Etats membres dont les représentants au Conseil ont fait une déclaration formelle au titre de l'article J.13, paragraphe 1, deuxième alinéa, ne sont pas tenus de contribuer à leur financement.

4. La procédure budgétaire fixée dans le traité instituant la Communauté européenne s'applique aux dépenses qui sont à la charge du budget des Communautés européennes.

قائمة المراجع:

References

أولاً: المراجع العربية:

1-الكتب:

1. أ.د. عبد الغفار رشاد القصبي، مناهج البحث في علم السياسة، الكتاب الثاني، مكتبة الآداب، القاهرة، 2004.
2. أ.د. عبد الغفار رشاد القصبي، مناهج البحث في علم السياسة، الكتاب الأول، مكتبة الآداب، القاهرة، 2004.
3. أ.عبد الله بالحبیب، السياسة الخارجية الجزائرية في ظل الأزمة 1992 - 1997، دار الـرایة للنشر والتوزيع، الأردن - عمان، 2012.
4. أ.مجدى صبحي، عقوبات الاتحاد الأوروبي -التوجهات الصلبة للقوى الناعمة في النظام الدولي-، العدد 21، سبتمبر 2006.
5. أحمد وهبان ولىلى مرسى، حلف شمال الأطلسي والعلاقات الأوروبية-الأمريكية، بين التحالف والمصلحة (1945-2000)، دار الجامعة الجديدة، ط1، الإسكندرية، 2001.
6. أدراس ميرنس، السياسة الخارجية لألمانيا، الامن الأوروبي في الثمانينات، المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، ترجمة موسى الزغبى، مركز الدراسات العسكرية، دمشق، 1983.
7. أسامة أبو رشيد، الأزمة الأوكرانية أمريكيا، إعادة بحث الحرب الباردة، مارس 2014.
8. الأصفهاني نبيه، أوروبا المتحدة وتحديات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، السياسة الدولية، عدد 2002.
9. أندريه بريغو ودومنيك دافيد، الأمنية الأوروبية أو الدفاع المشترك المفقود، ترجمة أحمد عبد الكريم، طلاس للدراسات، دمشق، 1984.
10. باراج خانا، العالم الثاني -السلطة والسطوة في النظام العالمي الجديد-، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، ترجمة: دار الترجمة، بيروت-لبنان، 2009.

11. بشارة خضر، الاتحاد الأوروبي والعرب: من الحوار إلى الربيع العربي، التحديات الجيوستراتيجية للثورات العربية، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، الطبعة 6، بيروت، فبراير 2014.
12. بشارة خضر، الاتحاد الأوروبي والعرب: من الحوار إلى الربيع العربي في التداعيات الجيوستراتيجية للثورات العربية، المركز العربي للأبحاث والدراسات، (دت).
13. بوقنطار حسان، السياسة الفرنسية إزاء الوطن العربي منذ 1967، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، بيروت، أبريل 1987، (دت).
14. بول بالطا، سياسة فرنسا في البلاد العربية، ترجمة فاغور كامل، دار القدس، بيروت، (دت).
15. بيترال.بيرغر سامويل بي هنتنغون ، ترجمة د.فاضل جتكر ، عولمات كثيرة: التنوع الثقافي في العالم المعاصر، ط 1 ، مكتبة العبيكان، 2004.
16. جهاد عودة، النظام الدولي نظريات وإشكاليات، القاهرة، دار الهدى، 2003.
17. جوثان الفورد، سياسة الدفاع البريطانية، الأمن الأوروبي في الثمانينات، المعهد الفرنسي للعلاقات الدولية، ترجمة موسى الزغبى، مركز الدراسات العسكرية، دمشق، 1983.
18. جوزيف ناي، عرض وليد عبد الحي ، مستقبل القوة، نيويورك، 2001.
19. جون بيندر وسامون أشروود، ترجمة: خالد غريب علي، الاتحاد الأوروبي: مقدمة قصرة جدا، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة ، الطبعة الأولى، القاهرة ، 2015.
20. جيف سينمونز، استهداف العراق والعقوبات والغارات في السياسة الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت شباط، 2003.
21. جيمس دورتي وبالسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة وليد عبد الحي، كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، 1985.

22. حسين بسلي-عمر أوزباي، رجب طيب أردوغان، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2011.
23. حسين طلال مقلد، محددات السياسة الخارجية والأمنية الأوروبية المشتركة، مجلد جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية - المجلد 25 - العدد الأول، 2009.
24. حميد دباشي، عرض هاني بشر، الربيع العربي ونهاية حقبة ما بعد الاستعمار، 12 أوت 2012.
25. د.حسن نافعة، الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً، الطبعة الأولى، بيروت، يونيو 2004.
26. د.حسن نافعة، المجتمع الدولي والقضية الفلسطينية، معهد البحوث والدراسات العربية، 1993.
27. د.سعيد اللاوندي، أمريكا-أوروبا: العولمة والعولمة المضادة، السياسة الدولية، العدد 157، يوليو 2004.
28. د.سليم محمد الزعنون، سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الحركات الإسلامية في المنطقة العربية -دراسة حالة حركة المقاومة الإسلامية (حماس) 2001-2008، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، بيروت، نوفمبر 2011.
29. د.عادل ثابت، النظرية السياسية الحديثة، مكتب خوارزم، الإسكندرية، 2002.
30. د.عبد المنعم سعيد، العرب والنظام العالمي الجديد، دراسات إستراتيجية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، عدد (3) مايو 1991.
31. د.علي الحاج، سياسات دول الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005.
32. د.محمد السيد سليم (محرر) النظام العالمي الجديد، مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، القاهرة، 1994.

33. د.محمد السيد سليم، السياسات الأوروبية الأمريكية في الشرق الأوسط توافق أم تعارض، (دت).
34. د.ناصر زيدان، دور روسيا في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمير بوتين، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الثانية، بيروت - لبنان، أبريل 2013.
35. د.نصر محمد عارف: نظريات السياسة المقارنة ومنهجية دراسة النظم السياسية العربية: مقابلة ابستمولوجية، جامعة العلوم الاسلامية والاجتماعية، فرجينيا، 1998.
36. د.هويدا شوقي أبو العلا أحمد، العلاقات الأمريكية الأوروبية بعد 11 ديسمبر 2001، المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، القاهرة، 2015.
37. زياد شفقان الضاربة، الاتحاد الأوروبي والقضية الفلسطينية من مدريد إلى خارطة الطريق، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2010.
38. سامي إبراهيم الخزندار، إدارة الصراعات المنازعات: إطار نظري، مركز الجزيرة للدراسات، ط1، 2014.
39. سعيد اللاوندي، أمريكا، أوروبا، ساكس بيكو جديد في الشرق الأوسط، ملامح أولية لوافق جديد، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، يناير 2006.
40. السيد ولد أباه، عام بعد 11 ديسمبر 2001، الإشكالية الفكرية والإستراتيجية، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2004.
41. صالح محمد الكيلاني، دور الاتحاد الأوروبي في المنطقة العربية، الأردن، 2006.
42. صدام مرير الجميلي، الاتحاد الأوروبي ودوره في النظام العالمي الجديد، دار المنهل اللبناني، بيروت، ط1، 2009.
43. عاطف معتمد عبد الحميد، إستعادة روسيا مكانة القطب الدولي، أزمة إنتقالية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، لبنان، 2009.

44. عامر مصباح، تحليل السياسة الخارجية في العالم الثالث: دراسة حالة المملكة العربية السعودية، قرطبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.
45. عبد الفهيم سعيد، العرب ومستقبل النظام العالمي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987.
46. عبد الله يوسف سهر محمد، الأمن والتدخل الخارجي في الشرق الأوسط، "السياسة الدولية"، مؤسسة الأهرام، القاهرة، عدد 160، أبريل 2005.
47. عبد المجيد العبدلي، قانون العلاقات الدولية، شركة أوربيس للطباعة ، ط2، تونس، نوفمبر 2000.
48. عبد الوهاب محمد إسماعيل العزيز، الاتحاد الأوروبي والعلاقات اليمنية الأوروبية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ط 2، 2011.
49. عماد جاد، الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط، الواقع واحتمالات المستقبل، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، 2001.
50. عماد جاد، الاتحاد الأوروبي، من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، القاهرة، 2001.
51. عماد جاد، السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، الاتحاد الأوروبي من التعاون الاقتصادي إلى السياسة الخارجية والأمنية المشتركة.
52. عمر حمزاوي، معاهدة لشبونة 2007، فرصة الاتحاد الأوروبي الأخيرة، 2007/12/17، العربية نت.
53. فتحي عطوة، الأقطاب ضمان لتحقيق التوازن العالمي ومؤشر لعودة الحرب الباردة، عكاظ، 2006/07/13.
54. فريد زكريا، من الثورة إلى القوة، الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي، ترجمة: رضا خليفة، شركة الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، 1990.
55. قحطان أحمد سليمان الحمداني، النظرية السياسية المعاصرة، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2003.

56. كينث تومبسون، نظريات السياسة الخارجية ومعضلاتها بيروت، مؤسسة فرانكلين المساهمة للطباعة والنشر، 1961.
57. إيان أنطوني، الحد من الأسلحة وحضر الانتشار، دور المنظمات الدولية، السلاح ونزع السلاح و الأمن الدولي، الكتاب السنوي 2005.
58. لقمان عمر النعيمي، تركيا والاتحاد الأوروبي: دراسة لمسيرة الانضمام، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2007.
59. لويد جنسن، تفسير السياسة الخارجية، ترجمة: محمد بن مفتي ومحمد سليم، الرياض: عمادة شؤون المكتبات ،جامعة الملك سعود، 1989.
60. مادلين أولبرايت، الجبروت والجبار تأملات في السلطة والدين، والشؤون الدولية، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، بيروت، 2007.
61. مارسيل مرل، ترجمة خفي خضر، السياسة الخارجية، سلسلة آفاق دولية، جروب برل، (دت).
62. ماري أهتيساري، وبوشكا فيشر، ومادل فان أورانجي، تمكين أوروبا الرأية القطرية، 2007، (دت).
63. محمد جابر ثلجي، الصدام مع جماعة غولان منعطف تاريخي أمام الدولة التركية، 06 يناير 2014.
64. محمد شلبي، السياسة الخارجية للدول الصغرى، رسالة دكتوراه، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر، 2006.
65. محمد مصطفى كمال وفؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية - الأوروبية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أغسطس 2001.
66. مخاد مبيضين، محددات السياسة تجاه عملية التسوية الإسرائيلية - الفلسطينية منذ معاهدة ماستريخت، 1993.

67. مقلد إسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية، الدراسة في الأصول والنظريات، مطابع مقوري، الكويت، 1979.
68. المنصف المرزوقي، عرض أ. عبد المؤمن بن عنتر، ابتكار ديمقراطية: دروس التجربة التونسية، 4 يوليو 2013.
69. نادية محمود مصطفى، البعد الثقافي للشراكة الأوروبية المتوسطية : الدوافع، الأهداف، المسار : رؤية نقدية، القاهرة، 2004
70. ناصر زيدان، دور روسيا: في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من بطرس الأكبر حتى فلاديمي بوتين، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط2، أبريل 2013.
71. ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، دار الكتاب العربي، بيروت، 1985.
72. نبيل الناصري، عرض عبد النور بن عنتر، لغز قطر، 17 ابريل 2013.
73. نجوان عبد المعبود، تطورات العلاقات الأوروبية-الأمريكية، وتوسيع الاتحاد الأوروبي: ملاحظات أولية
[http://www.Siyassa.org.eg/asiyassa/Ahram/2004/7/1/File 5](http://www.Siyassa.org.eg/asiyassa/Ahram/2004/7/1/File%2073.htm)
74. نصار الربيعي، دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط 1، 2013.
75. نصار الربيعي، دور الهيمنة الأمريكية في العلاقات الدولية، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2013.
76. هانز بورن، الحكم الوطني للأسلحة النووية: الفرص والقيود، في التسليح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2006، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، نوفمبر 2006.
77. والي نصر، عرض عمرو عبد العاطي، الأمة المستغني عنها - السياسة الخارجية الأمريكية في تراجع - راندوم هاوس، 24 نوفمبر 2013.

78. وليد عبد الحي وآخرون، آفاق التحولات الدولية المعاصرة، دار الشروق للنشر والتوزيع، ط1،، عمان، 2002.

2. الرسائل الجامعية:

1. عبد المالك محزم، البعد الإقليمي للسياسة الخارجية التركية في ظل المعطيات الأمنية الجديدة، 2008-2009.

2. قريب بلال، السياسة الأمنية للاتحاد الأوروبي من منظور أقطابه التحديات والرهانات، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2010-2011.

3. جويده حمزاوي، التصور الأمني الأوروبي: نحو بنية أمنية شاملة وهوية استراتيجية في المتوسط، 2010-2011.

4. أمال حجيح، الاتحاد الأوروبي كقوة معيارية في المتوسط -نقل المعايير في مجال العدالة

والشؤون الداخلية "دراسة حالة المغرب"، 2011-2012.

5. إبراهيم بولمكاحل، تأثير تحولات ومتغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الأوروبي لفترة ما بعد الحرب الباردة، 2008-2009.

6. عباس عقيلة، الاتحاد الأوروبي: الرهانات، الواقع والآفاق 1950-2007، 2008-2009.

7. راضية ياسمين، مسألة الدفاع الأوروبي بعد حرب كوسوفو، أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2010-2011.

8. غربي رقية، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة (رسالة ماجستير غير منشورة) فرع علوم سياسية، تخصص علاقات دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، السنة الجامعية 2010/2011.

3. المجلات:

1. الانتخابات المحلية التركية، الخلفية والنتائج والدلالات، 01 ابريل 2014.
2. أنور الهواري، الاتحاد الأوروبي: تساؤلات عربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 142، أكتوبر 2000.
3. بشير عبد الفتاح، خطوة جديدة نحو الاتحاد الأوروبي - السياسة الدولية -، تركيا، العدد 163، جانفي، 2006.
4. جلنمار النمس، السوق الأوروبية المشتركة والنزاع العربي الإسرائيلي، شؤون فلسطينية، عدد 110، يناير 1998.
5. حسين طلال مقلد، السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي في نظريات العلاقات الدولية - حالة تطبيقية -، العدد التاسع.
6. د. أنور محمد فرج، السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي تجاه الشرق الأوسط إعلان برشلونة نموذجا، العدد التاسع والثلاثون.
7. رضا محمد هلال، حول عضوية تركيا في الاتحاد الأوروبي - السياسة الدولية -، العدد 132، أبريل 1998.
8. السيد أمين شلبي، الولايات المتحدة وأوروبا، السياسة الدولية، العدد 160، نيسان 2005، المجلد 40.
9. صلاح شاكِر زرنوقة، توسيع عضوية الاتحاد الأوروبي: الواقع والتحديات، مجلة السياسة الدولية، العدد 142، أكتوبر 2000.
10. عماد جاد، الاتحاد الأوروبي: تطور التجربة - السياسة الدولية -، العدد 161، تموز 2005، المجلد 40.
11. فيليب جوردن، سياسة أوروبا الخارجية غير المشتركة، الإمارات العربية المتحدة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، عدد 35.
12. كارنت أبو الخير، تحولات القوة في عالم بلا أقطاب، السياسة الدولية، العدد 185، يوليو، 2011، المجلد 46.
13. مالك عوني، السياسة الخارجية والأمنية المشتركة، آفاق التكامل الأوروبي الجديدة، مجلة السياسة الدولية، العدد 142، أكتوبر 2000.

14. مايكل باندلbaum، دروس في الحرب النووية المقبلة، ترجمة: خضر محمد الدوري، مجلة شؤون سياسية، بغداد، العدد 6، 1996.
15. محمد سعد أبو عامود، البناء المؤسسي للاتحاد الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، العدد 142، أكتوبر 2000.
16. نرمين النواري، الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، العدد 142، أكتوبر 2000.
17. نور الدين الفريضي، الأطلسي يطلب التخطيط للقوات الأوروبية، الحياة، 13 ديسمبر 2000.
18. هالة سعودي، السياسة الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، المستقبل العربي، عدد 57، نوفمبر 1983.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

1. Chomsky Noam, De la guerre comme Politique Etrangères des Etats-Unis, Agone éditeur, Marseille, 2001.
2. Gouvelle Max, L'Europe et la Sécurité Internationales, Bruxelles, 1996.
3. Abdenmour Benantar, Europe et Maghreb: voisinage immédiat, distanciation stratégique, CREAD, Alger, 2010.
4. Adam M. Garfinkle, Western Europe, S Middle East Diplomacy & the United States, Foreign Policy Research Institute, Philadelphia, Pennsylvania, 1983.
5. Alex Macleod "French Policy Taward Iraq Since The Gulf War: A realist Brean Case?"
6. Allemand Frédéric, "l'Impact de l'Elargissement sur l'Union Economique et Monétaire : quelles Leçon tirer pour la mise en œuvre des mécanismes d'intégration différenciée dans l'Europe Elargie?", l'Elargissement et la nouvelle Europe après 2004,

- Travaux du CERIC dirigée par Jacques Bourrinet sous la direction de François Snuder, Bruyant, Bruxelles, 2005.
7. André Dumoulin, Belgique, **la Vocation Internationale Croissante des Forces de défense, La Défense en Europe les Adaptations de l'après-guerre Froide.**
 8. André Dumoulin, **Politique étrangère**, institut français des relations internationales ,N°2, été 2000.
 9. Andrew Linklater, **"Neo-Realism in Theory and Practice" in: Ken Booth and Steve Smith (eds) International Relations theory Today**, Pennsylvania: Pennsylvania state university press, second edition, 1997.
 10. Andrew Moravcsik, **"Liberal International Relations Theory: A Scientific assessment "In Colin Elman and Miriam Findus Elman (eds) Progress in International Relation Theory: Appraising the Field Cambridge: mit press, 2003.**
 11. Antomie Sangainette, Division Européenne, le Monde Diplomatique, 1998.
 12. Antonomie Sangainette, **Division Européenne**, le Monde Diplomatique, 1998.
 13. **Brian white understanding European Foreign Policy** , Pal gram Hampshire, 2001.
 14. Buffotot Patrice, **La Défense en Europe, les adaptations de l'après-guerre froide**, La documentation Française, Paris, 1997.
 15. Bussierre Robert, **Les Alliances et les Systems de Sécurité, Sécurité Européenne et Relations Internationales pour une Recherche de la Cohérence**, éd published, France, 1994.
 16. Charilon Frédéric, **La Politique Etrangères, Ruptures et Continuités**, La documentation Française, Paris, 2001.

17. Chomsky Noam, Le nouvel humanisme militaire, Leçons de Kosovo, éd page deux, France, 2000.
18. Chris Brown, Understanding International Relations, New York: Palgrave Editions, 2001
19. Cini, Michelle , **European Union politics**, Second édition , Oxford, 2007.
20. Colonel Philippe Guide , Etat-major des Armée, la PESc de Maastricht à Laeken, l'UE devient Ppérationnelle, Défense ,ationale.
21. Colson Bruno, La Stratégie Américaine et l'Europe, Economica, Paris, 1997.
22. Constantin Melitas, grése, l'ère poste-Helsinki, la Défense en Europe Avancées et Limites, sous la direction de Patrice Buffotot, la documentation française, paris, 2005.
23. D.collins Major , la construction de la politique étrangère et de sécurité commune (pesc) par l'Union Européenne, Institut Royal Supérieur de Défense, mai 1999.
24. David S.Mason, Revolution in East – Central Europe: the Raise and fall of Communism and the cold war, Wastview press, 1992.
25. Déclaration of European Défense, UK and Frech Summit, Saint malo, 2–3 December 1998.
26. Denis Artaud, la Turquie dans l'Union Européenne, Avantages et Inconvénients, Défense nationale, n°12, Décembre 2004.
27. Derk Bienen and others, Societal Interests Policy Net Works and Foreign Policy: An Outline of Utilitarian Liberal Foreign Policy theory, Tubinger Arbeits Papiere Zur Internationalen Politik und frienden for schung, Tubinger, Germany, Working Paper, N 33 a, 2004.

28. Doucet Dédier, L'élargissement de l'Europe, un risque pour le sud?, l'harmattan, Paris, 2001.
29. Doutriaux Yves, Le Traité sur l'Union Européenne, éd Armand colin, France, 1992.
30. Edouard Balludur, pour une µUnion Occidentale entre l'Europe et les États-Unis, Librairie Arthéne fauward, France, 2007.
31. Ekatrina e.gorbatova ,les enjeux actuels de la pesc: une vision russe, 2007.
32. Ernst B.Haas, Collective Security Management: Evidence for Changing World, Lynne Rienner Publishers, 1993.
33. –Europa–Overveiws of the European Union activities– foreign policy
34. Europe de la Défense: les Relations entre l'OTAN et la PESC, Conférence à l'école militaire le 24/09/2009, www.europeens.org/.
35. Evan Harrison, "Reassessing the logic of Anarchy: Rationality Versus Reflexivity. Paper prepared for the 41st Annual Convention of the International Studies Association (ISA), los Angeles, march 14–18, 2000, in: <http://www.ciaonet.org/isa/hae01hae01.htm>".
36. Fantaine Pascale, l'Union Européenne, Editions du Seuil, Paris, Mai 1994.
37. Fin de l'Opération Allied Harmony, <http://www.nato.int/docu/update/2003.../e036a.htm>.
38. Fred Halliday, The End of the cold War and international Relations: Some Analytic and Theoretical conclusions, in: Ken Booth and Steve Smith (Eds) International Relations Theory today, Pennsylvania University Press, 1995.

39. Frédéric Charillon, "Fin ou renouveau des politiques étrangère? In Les politiques étrangères–Ruptures et continuité", Etude de La documentation françaises, 2001.
40. Garcien Thierry, Les Grandes questions internationales depuis la chute du mur de berlin, Economica, Paris, 2001.
41. Ghebali Victor Yves, l'Europe et la prévention des Crises et des Conflits, Le Long Chemin de la théorie à la pratique, L'harmattan, Paris, 2000.
42. Gideon Rose, Neoclassical Realism and Theories of Foreign Policy, World Politics, vol 51,N 1 , October 1998.
43. Gilles Andréani, l'Europe de la Défense, ya-t'il encore une Ambition Française, Politique Etrangère, Avril 2002.
44. Gilles Bertrand, l'Européanisation du Conflit Helléno–Turc,Dossier sur l'Européanisation dela défense sous la direction de Frédéric Charillon, Les Champs de Mars, la documentation française, paris 2005.
45. Gnesotto Nicole, Le partage du Fardeau dans l'OTAN, IFRI, Paris, 1999.
46. Gross, Eva , The Europeanization of national foreign policy continuity and change in crises management, Palgrave Macmillan, 2009.
47. Guraziu, Rudi–European Union Foreign Policy making towards the western Balkans, Lessons learned–submitted to Middlesess, University–School of health and social science – Master of Arts in international relations–September 2008.
48. Hakim Shaked & Itmar Rabinovick (eds), the Middle East &the United States, Perceptions &Politics, Transactor Books, New Brunswick(USA),London (GB),1980.
49. Hasan Basri Elms,Turqui–Europe, une Relation ambiguë,éd Syllepse ,Paris, 1998.

50. Henning Boekle and others, **Norms and Foreign Policy: Constructivist Foreign Policy Theory** ,Tubinger Arbeits papers zur Internationalen Politik und Friedensforschung,Tubinger, Germany,Warking paper N 34 ,2011.
51. Henri de Grossouvre,**La révision du Traité de l'Elysée, l'Europe et la Russie, Défense nationale**, N°2,Février 2003.
52. Hill, Christopher and Smith ,Michal, **International relations and the European Union**, Oxford, 2005.
53. -<http://europa.eu/po1/overview-en.htm> Europa-Overveiw of European Union activities-syndicate,orgwww.project- foreign security policy.
54. <http://europa.eu/po1/overview-en.htm-september> 2007.
55. Ian Greilsammer, **Failure of the European Initiative in the Middle East**, the Jerusalem Quarterly33,fall 1984.
56. -Institute for security, no 40,**Iraq :European point of view,Occasional papers** , **Martin Ortega**, European Union studies, Paris-December 2002,.
57. Jacques Rupnik, **Les Européens face à l'Elargissement, presses de sciences politiques**, France, 2004.
58. James Dougherty, Robert Pfaltzgraff: **Contending Theories**, 2011.
59. James N Rosneau , **The Study Of Political Adaptation** , London: Frances Pinter (Publishers L T D) 1981.
60. James Rosneau, **The National Interest in James Barker and Michel Smith**, Great Britain, Holmers M C 2 Dougel, 1970.
61. Jan Joel Andersson and others, **Envisioning European defence:Five future** , (Paris: EU Institute for Security Studies), March 2016.
62. Jeam préo,**Etat et la construction de l'Europe défense nationale**, Janvier1996.

63. Jean Claude Masclet, L'Union Politique de L'Europe, Que Sais Je?, No1527, Paris, Press Universitaires de France, 1995.
64. Jean-Christophe Bechon, "France-Amérique un an après", Défense national, N°5, Mai 2004.
65. Jhon Baylis and Steve Smith, The Globalisations of World Politics, Oxford. University Press 2002.
66. Jim Gloos, Gaston reinesch, daniel vignes, joseph weylend, LE TRAITE DE MAASTRICHT : genèse, analyse, commentaires, deuxième édition, Bruxelles, 1994.
67. Joseph Frankel, The Making Of Foreign Policy, London: Oxford University Press, 1963.
68. Joshua's Gldstein, International Relations, Harper Colins Collège, 1996.
69. Juan de Luis, Espagne, l'Européanisation de la Politique de Sécurité, La Défence en Europe les Adaptations de l'après-guerre Froide, 2008.
70. Kenneth N. Wiltz: Teory of International Politics (U.S.A: Addison-Wesley Company), 1979.
71. KOECHLIN, Jérôme. L'Europe dans le monde: la politique étrangère de l'Union européenne comme élément constitutif de l'identité européenne. Thèse de doctorat: Univ. Genève, 2003, no. Ses 540.
72. L'Affaire Turque partiel, www.islamisation.fr/archive/2007/.../l-affaire-turque-le-dossier-complet.html.
73. Les Relations USA/Ce dans l'après Guerre Froide, Office de la Publication Officielle de CE, Luxembourg, 2002.

74. L'Europe en mouvement a la construction d'une Communauté Européenne, Office de la Publication Officielle de CE, L'uxembourg, 1995.
75. Livre blanc sur la défense 1994, préfaces de Edouard Balladur premier Ministre, François Léotard ministre d'état ministre de la défense, rapport officiel, la documentation française, 1994.
76. Loi constitutionnelle portant sur la neutralité de l'Autriche, http://www.ene.lu/loi_constitutionnelle_portant-neutralite_autriche-26-octobre-1955-010002888.html.
77. Luansi Olivier, Le Projet Européen contribution pour une nouvelle génération de l'Europe, l'harmattan, Paris, 2000.
78. Lucas, Kirsten -1+1=3?EU-US voting cohesion in the United Nations General Assembly-College of Europe-EU diplomacy paper 07/2012.
79. Magdalene Revue, L'Allemagne Gacis des puissances Occidentales ?, Sécurité Européenne, Frontières , Glacis et Zones d'Influences, presses universitaires de Rennes, France, 2007.
80. Manin Philipe, Le Pouvoir Exécutif de l'Union Européenne, PUF, Paris, 2001.
81. Mariller Roseline, Quelle Stratégie pour l'Europe de la Défense?, Economica, Paris, 2006.
82. Marr Phepe, the United States , Europe&the Middle East.an Uneasy Triangle, the Middle East Journal, vol 48,No2, Spring 1994.
83. Marwa fouad mohamed ,évaluation de la politique étrangère et de securite de l'union européenne ,étude de cas: la pesc face au conflit israelo-palastinien, ENA Promotion Romain Gary 2003-2005.

84. Maury Jean-Pierre, la Construction Européenne, la Sécurité et la Défense, PUF, Paris, 1996.
85. Medynnski Thierry, I'Europe dévoilée, Editions Yves Michel, France, 1999.
86. Nikola Petersen, Un Engagement Européen sous Conditions, La Défense en Europe les Adaptation de l'après-guerre froide, la documentations Française, Paris,1997.
87. Oliver philipe,Le Problème de L'union Européenne, édition de la baconnière, 1950.
88. Osswald,Marius (August 2005) The Europeanization of national foreign policy the domestic impact of European Union membership on the post-Neutral countries Ireland and Austria, University Konstanz, 2011.
89. Palmowski , Jan , the Europeanization of the Nation state, Journal of contemporary history 46(3)2011.
90. Paper Prepared for the 40th Annual Convention of the International Studies Association (ISA) Washington Dc, February 16-20.1999.
91. Patrice buffotot, Portugal, Eviter la Marginalisation, La Défence en Europe les Adaptations de l'après-guerre froide, la documentations française, Paris , 1998.
92. Paul R.Viotti, Mark V.Kauppl: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism (New york: Macmillan Publishing Company),1987.
93. Pelletrau R.ProcheOrient: la Coopération entre 1,Europe et les EtatsUnis, Politique Etrangère,1998.
94. Philip evert, Pays-Bas, L'Innocence Perdue, La Défense en Europe les Adaptations de l'après-guerre froide.

95. –Philip H.Gordon, Iraq: the trans atlantic debate, Occasional papers, no 39 Institute for Security Studies, European Union , Paris–December 2002.
96. Philippe Delmas, De la prochaine Guerre avec l'Allemagne, éd Odile Jacob, Paris, 1999.
97. –Presendcy Conclusions–Brussels, 25The European Union and Iraq, Present Dilemmas and Recommendations for future action – Drafted by ,Toby Dodge–Gacomo Luciani–Felix Neugart–Christian–Peter Hane , ,Policy paper, June 2004.
98. R. Harrison Wagner , What was bipolarity ? lternational Organization, 47,1, winter, 1993.
99. Rachard Holbrooke, America a European power, Foreign Affairs, March/April 1995.
100. Reiker, Pernelle (2004)EU security policy: constructing rationalism and social constructivism, Norwegian institute of international and social affairs, no. 659.
101. Richard C Snyder, H Bruk and Burton Spin , Foreign Policy Decision Making As an Approaches To The Study of International Politics, New York: The Free Press Of Glance , 1954.
102. Robert Schuman, Schuman.euWWW.robertFoundation December, 2007.
103. Robert, in O.Keohane (ed): Neorealism and Its Critics , New York: Colombia University Press, 1986.
104. Roseline Mariller, Quelle Statégie pour l'Europe de la Défense? Economica, Paris, 2006.
105. Rupnik Jacques, Les Européens face à l'Elargissement, presses de sciences politiques, Paris, 2004.

106. Samir Amin , Les Enjeux strategiques en mediterrannee,L'harmattan,1992.
107. Samy Cohen, Décision pouvoir et nationalité dans l'analyse de la politique étrangère, in Les nouvelles relations Internationales. Pratiques et théorie", press de la FNSP,1998.
108. Saurugger, Sabine, and Merand Fredric, Comparative Politics , Does European integration theory need a sociology?, 2010.
109. SFORE, <http://www.Opérationspaix.net/SFOR/>.
110. State Watch Analysis–EU Reform Treaty Analysis N².2 foreign Policy Provisions of revised University of text of the treaty on the European Union TEU prepared by Professor Steve Peers ESSEX Version 2, 23 October 2007.
111. Stephan Martens, Autriche, la Neutralité: vers la fin d'un Mythe, La Défense en Europe Avancées et Limites, sous la direction de Patrice Buffotot,La documentation Française, Paris,2005.
112. Steven L.Lamy, Contemporary Mainstream Approaches: Neo–Realism and Neo–Liberalism, in Jhon Baylis&Steve Smith (eds), The Globalization of World Politics, Oxford: Oxford University Press, Third Editions ,2003
113. Steven spiegel , the Middle East&the Western Alliance, London George Allen&Unwin, 1982.
114. Suède, politique de maintien de la paix, <http://www.opérationspaix.net/Suède/>.
115. –The Influence of the Iraq on Trans atlantic Relations – Warsaw University–SEL Sussex European Institute – Working paper N° 79.
116. –The Treaty of Lisbon, Implementing the Institutional Innovations–November2007,European policy study–EGMONT.

117. Théories of European Intégration EU Intégration after Lisbon, www.Kai-arzheimer.com/Political –Intégration–EU/eu–7–print.
118. Tonra , Ben (1999).**The Europeanization of Irish foreign Affairs**, Irish studies in international affairs, vol.10.
119. Tonra , Ben and Christiansn, Thomas,(2004) **Rethinking European Union foreign policy**,–Manchester University Press–Bath.
120. Traité d'Amsterdam, JO n°C340 du 10 Novembre 1997, [http://europa.eu/legislation_summaries/institutional_affairs/treaties/amsterdam_treaty/index fr.htm](http://europa.eu/legislation_summaries/institutional_affairs/treaties/amsterdam_treaty/index_fr.htm).
121. Tuany Edwige, **L'élargissement de l'Union Européenne au pays d'Europe Centrale et Orientale, la conditionnalité politique**, l'harmattan, Paris, 2000.
122. Ulrike Guerot, **les Relations de sécurité entre l'Europe et les Etats–Unis,Crise ou Progrès?** , Défense Nationale, n°02 , Février 2005.
123. Union de l'Europe Occidentale, <http://fr.wikipedia.org>.
124. vadmír Sojack, International Relations in Our Times, Praha: Statní Pedagogické.
125. Valirie michel,**la politique d'aide humanitaire :enjeu international de l'union Européenne**,juin 2007.
126. Villoux Nicola, Les Stratégies de Puissance Américaine, ellipses, Paris, 2002.
127. Wbigniew Brezeniski, **le grand Echiquier** , Bayard Editions , Paris, 1997.
128. Web2.arabi.edu.jo/nara/manan/support.File/1341/doc.
129. www.dw-:world de /dw/articles/0.147 4333500 btml 44, Adam M.Garfinkle.

130. www.misers.org Joseph.R.Stromburg, The New World Instiationsm,03-03-2011.
131. www.Siyassa.org.eg/asiyassa/Ahram/2004/7/1/File 5,htm.
132. Yedjer Mohamed, Le dialogue OTAN-Méditerranée Occidentale enjeu et perspectives, institute supérieur pour les etudes de sciences nationale, Alger, 1999.
133. YAKEMTCHOUK, **Romain.Paris**,L'Harmattan, 2005.

رقم الصفحة	العنوان
أ	إهداء
ب	شكر وعرفان
01	مقدمة
17	الفصل الأول: الإطار النظري لتحليل السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي
19	المبحث الأول: العوامل المحددة للسياسة الخارجية
19	المطلب الأول: مدخل مفاهيمي للسياسة الخارجية
24	المطلب الثاني: أهم العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على صياغة السياسة الخارجية
34	المبحث الثاني: نظرية صنع القرار في السياسة الخارجية
32	المطلب الأول: مدخل مفاهيمي لنظرية صنع القرار
38	المطلب الثاني: نماذج صنع القرار
43	المبحث الثالث: الإطار النظري المفسر للتجربة التكاملية الأوروبية:
45	المطلب الأول: تجربة التكامل من منظور الوظيفية الجديدة والمدخل البين حكوماتي اللبرالي
50	المطلب الثاني: تجربة التكامل من منظور المدخل المؤسساتي ونظرية الأوربة والنظرية البنائية الجديدة
55	المبحث الرابع: دوافع بناء سياسة خارجية أوروبية مشتركة
55	المطلب الأول: دوافع داخلية متعلقة بالبناء الأوروبي
65	المطلب الثاني: دوافع خارجية متعلقة بالتغيرات الجيوسياسية
84	الفصل الثاني: معوقات صنع السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي
86	المبحث الأول: سبلات آليات صنع السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة
86	المطلب الأول: خلل البناء التنظيمي لأجهزة صنع القرار
111	المطلب الثاني: التأثيرات السلبية على صنع السياسة الخارجية
124	المبحث الثاني: عمومية محتوى السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي
124	المطلب الأول: تعدد مستويات السياسة الخارجية
126	المطلب الثاني: تعدد صور السياسة الخارجية الأوروبية المشتركة
139	الفصل الثالث: معوقات تنفيذ السياسة الخارجية المشتركة للاتحاد الأوروبي
141	المبحث الأول: التأثيرات السلبية الداخلية على حسن تنفيذ السياسة الخارجية المشتركة

143	المطلب الأول: عوائق عملية
	المطلب الثاني: معضلة التوسع نحو الشرق
155	المبحث الثاني: التأثيرات السلبية الخارجية على حسن تنفيذ السياسة الخارجية المشتركة
156	المطلب الأول: التأثير السلبي للإستراتيجية الأمريكية وحلف الشمال الأطلسي
191	المطلب الثاني: معضلة العلاقات الأوروبية الروسية والإشكال اليوناني التركي
205	الفصل الرابع: آفاق بناء سياسة خارجية أوروبية مشتركة
207	المبحث الأول: السيناريوهات المحتملة للسياسة الخارجية الأوروبية المشتركة
207	المطلب الأول: مشاهد السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي
221	المطلب الثاني: سيناريو معهد الاتحاد الأوروبي للدراسات الأمني
225	المبحث الثاني: تأثير الانعطاف البريطانية على السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي
227	المطلب الأول: بريطانيا والاتحاد الأوروبي: تاريخ من الشك وعدم التيقن
229	المطلب الثاني: تداعيات الخروج البريطاني على السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي
237	الخاتمة
245	الأشكال والخرائط
266	الملاحق
280	قائمة المراجع
303	الفهرس
305	الملخص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معالجة المفارقة بين أوروبا الاقتصادية وأوروبا السياسية وما هي العوامل التي تقف وراء هذا الخلل. لقد وقفت عوامل داخلية وأخرى خارجية وراء تبني الجماعة الأوروبية لسياسة خارجية مشتركة تمكنها من التحدث في المحافل الدولية المخصصة للقضايا الاستراتيجية والأمنية بصوت واحد قوي ومسموع كما في المنتديات الاقتصادية والمالية، ووفرت لذلك إطاراً قانونياً وهيكلية ومؤسسية.

وقفت الأطروحة عند مواضع الخلل التي حالت دون تحقيق هذه الرغبة الأوروبية كما نصت عليها معاهدة "ماستريخت" ورواد التجربة التكاملية الأوروبية منذ أمد.

فهناك من العوامل ما هو متعلق بالجماعة الأوروبية نفسها كمسألة الغموض الأوربي، المتمثلة في عدم الحسم في هويتهم السياسية وما هو شكل أوروبا التي يريدونها وما هو النموذج الأوربي الذي يطمحون إليه، إضافة إلى طبيعة الدور العالمي الذي يتوجب على أوروبا الاضطلاع به.

كما تقف الدراسة عند العامل الخارجي الأبرز والمتمثل في التبعية الأمنية لمنظمة حلف الشمال الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وعدم قدرتها على التحرر من هذه التبعية.

وتخلص الدراسة في الأخير إلى أن السياسة الخارجية للاتحاد الأوربي تظل طموحا مشروعا في أذهان القادة الأوروبيين ما لم يتم حسم الجدل في موضعين أساسيين: 1 طغيان عامل السيادة والسياسات القومية الأوروبية على السلوك السياسي الأوربي الخارجي. 2 القضاء على النزعة الأطلسية داخل البناء الأوربي.

Abstract:

This study aims to analyze the paradox between economic Europe and political Europe, and the factors behind this imbalance. Both internal and external factors have led the European Community to adopt a common foreign policy that allows it to speak with one strong and audible voice in international forums dedicated to strategic and security issues, as well as in economic and financial forums. A legal, structural, and institutional framework has been provided for this purpose.

The thesis examines the areas of deficiency that have prevented the achievement of this European desire as stipulated by the Maastricht Treaty and the pioneers of the European integration experiment for a long time. There are factors related to the European Community itself, such as the issue of European ambiguity, which is represented by the lack of decisiveness regarding their political identity, the shape of Europe they want, and the European model they aspire to, in addition to the nature of the global role that Europe should undertake.

The study also addresses the most prominent external factor, which is the security dependency on the North Atlantic Treaty Organization (NATO) led by the United States of America, and Europe's inability to free itself from this dependency.

The study concludes that the European Union's foreign policy remains a legitimate ambition in the minds of European leaders as long as the debate on two main points is not resolved: 1) The dominance of the factor of sovereignty and national European policies over European foreign political behavior. 2) The elimination of the Atlanticist tendency within the European structure.

